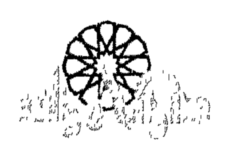
فرنسوا غيزو

كتاب التحفة الأدبية

في تاريخ
تمدن الممالك الأوروباوية

تعريب
حنين خوري







كتاب التحفة الأدبية

في تاريخ
تمدن الممالك الأوروباوية

دار الحمراء للطباعة والنشر

رأس بيروت، شارع الكويت، بناية مكارم، الطابق الخامس، تلفون: ٨٠١٦٨٨

فرنسوا غيزو

كتاب التحفة الأدبية

في تاريخ
تمدن الممالك الأوروباوية

تعريب
حنين خوري



كتاب التحفة الأدبيّة
في تاريخ
تمدّن الممالك الأورباويّة

تأليف
الوزير الخطير والعالم النحرير كيزو الشهير
ترجمة
الخواجا حنين نعمة الله خوري

طبع في الاسكندرية في مطبعة الأهرام سنة ١٨٧٧ مسيحية
الموافقة سنة ١٢٩٤ هجرية

إلى اعتاب صاحب السمو حضرة
الخديو اسمعيل
عزيز مصر المعظم
على سبيل العبودية
من مترجمه

الطبعة الأولى، ١٨٧٧

الطبعة الثانية، ١٩٩٠

كلمة الناشر

تعريف بالمؤلف والكتاب

مؤلف هذه «التحفة الأدبية» التي قدَّم المعرّب جزءاً منها في جلسات الجمعيّة العلميّة السوريّة عام ١٨٦٩ هو المؤرخ الفرنسي والسياسي ورجل الدولة فرانسوا بيار غليوم **غيزو** («المسيو كيزو»): ١٧٨٧ - ١٨٧٤.

مولود في مدينة «نيم» الفرنسيّة عام ١٧٨٧، نشأ وترعرع على المذهب البروتستانتي في مدينة جنيف، حيث أقامت الأسرة بعد اقتياد الأب في ظلّ حكم الارهاب إلى المقصلة بباريس. انتقل من جنيف إلى باريس عام ١٨٠٥ لكي يُعد نفسه للمحاماة ونشر بعض كتاباته، فشغل عام ١٨١٢ كرسي التاريخ في جامعة السوربون وجاءت أساليبه في التدريس لتنبىء عن تباشير مقاربة جديدة للدراسات التاريخية.

دخل معترك السياسة بعد عودته من «غنت» [كنت]، حيث أمضى فترة المائة يوم (١٨١٥)، فأصبح من الأعضاء البارزين في تأسيس جماعة أو حزب المنظّرين الذين جاءت مواقفهم وآراؤهم في نقطة الوسط بين الديمقراطية والنظام القديم. عمل أميناً عاماً لوزارة الداخلية ومن ثم تسلّم مسؤوليات هامة في وزارة العدل (١٨١٦ - ١٨٢٠). وعقب سقوط الحكومة الليبرالية (حكومة ديكاز) رجع إلى العمل في حقل التعليم، حيث أوقف عن عمله (١٨٢٢) بسبب معارضته للنظام، ونشر كتابه الهام «تاريخ أصول الحكم التمثيلي» (١٨٢١ - ١٨٢٢).

تعاون مع صحيفة «ذي غلوب» شبه الرسميّة البريطانية وترأس الجمعية الليبرالية. ثم أُنتخب نائباً في الجمعية الوطنية مطلع ١٨٣٠، فاحتجّ على مراسيم شارل العاشر مع العلم بأنه شغل عدة مناصب وزارية خلال السنوات العشر الأولى من حكم لويس فيليب. تخلّى عن أفكاره الليبرالية واتخذ المواقف لصالح النزعة المحافظة والصارمة. فأصدر إبّان توليه وزارة التعليم العام القانون المعروف بـ «قانون غيزو» والمتعلق بحرية وتنظيم التعليم الابتدائي في فرنسا (٢٨ حزيران ١٨٣٣).

عام ١٨٤٠ أوفدته الحكومة سفيراً إلى لندن فلم ينجح في تسوية المسألة الشرقية لصالح فرنسا، وحلّ محل أدولف تييرس في وزارة الخارجية منذ ١٨٤٠ وحتى ١٨٤٨. وترأس الوزارة ١٨٤٧ - ١٨٤٨. خلال توليه الوزارة قام بتوجيه السياسة العامة للبلاد على أساس برنامج قوامه السلام في الخارج والتهدئة والهدوء التام في الداخل. وقد عُرف عنه العمل لصالح التحالف الودي بين فرنسا وانكلترا. لكن الوزير الأول غيزو (وهو الرئيس الفعلي للحكومة منذ ١٨٤٠) اتخذ موقفاً من الحركة الاصلاحية واقترف هفوة، مما عجّل في قيام الحركة الانتفاضية التي وضعت حداً للملكية في تموز (يوليو) ١٨٤٨. فالتجأ مع الملك إلى بريطانيا وبلجيكا، ثم عاد إلى فرنسا عام ١٨٤٩ دون الرجوع إلى ميدان الحياة السياسية.

انتهج سياسة داخلية ممالئة للبورجوازية الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال، وأسدى إليها نصيحته الشهيرة: «**عليكم بالاثراء من خلال العمل**». وهذا الموقف أسهم إلى حد ما في تخفيف البؤس العمالي وقيام معارضة فعالة ومحافظة في آن واحد. اعتقد غويزو ان توسيع القاعدة الاجتماعية العريضة للنظام القائم، على أساس اعتماد التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي بصورة آلية إلى زيادة عدد المواطنين المؤهلين لدخول ميدان السياسة. لقد رفض غيزو تقديم التنازلات للطبقة التي استفادت من قانونه المتعلق بالتعليم الابتدائي، فأشعل الثورة التي أطاحت الملكية وأرغمته على الذهاب إلى منفاه.

ومن عباراته التي تلخّص نظرته إلى الديمقراطية نقتطف ما يلي:

«لم يعد هناك من سبب مشروع أو من ستار خاص للأمثال السائرة والأهواء التي طال انضواءُها تحت راية الديمقراطية. فالديمقراطية التي كانت في السابق ديمقراطية سوف تتحول الآن إلى الفوضى. والروح الديمقراطية هي الآن وسوف تظل لفترة طويلة لا شيء سوى الروح الثورية».

انتخب غيزو عضواً في كل من «أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية» (١٨٣٢) و«الأكاديمية الفرنسية» (١٨٣٦)، ومارس نفوذاً دائماً في أوساط «المعهد الفرنسي». توفي فرانسوا غيزو في مزرعته (ڤال دي ريشيه ـ كالفادوس) عام ١٨٧٤، تاركاً عدة مؤلفات أبرزها: مذكراته في ٨ أجزاء (١٨٥٨ ـ ١٨٦١)، بالاضافة إلى دراسة عن «تاريخ الثورة في انكلترا» (مجلدان: ١٨٢٦ ـ ١٨٢٧)، وكتابه الضخم: «التاريخ العام للمدنيّة في أوروبا الحديثة» (١٨٢٩ ـ ١٨٣٢). وقد صدرت الترجمة الانكليزية التي اعتمدها معرّب كتابنا ـ حنين خوري ـ في ثلاثة مجلدات عام ١٨٤٦.

جمع غيزو بين العمل السياسي وكتابة التاريخ، فأحرز مكانة رفيعة بين المؤرخين التحليليين. ومن الملاحظ انه لم يدرس الثورة الفرنسية في حد ذاتها، بل انكبّ على متابعة صعود الطبقة الوسطى إلى مقاليد السلطة السياسية معتبراً هذه الظاهرة من أهم الأمثولات والعِبر في التاريخ الأوروبي. وسوف يلاحظ القارىء ان التحليل عند غيزو يغلب على اسلوب الوصف.

ومما تجدر الإشارة إليه ان المعرّب، حنين خوري، بدأ في نقل مقالات القسم الأول من كتاب «التاريخ العام للمدنيّة في أوروبا الحديثة» (١٤ مقالة) عام ١٨٦٩. إلى اللغة العربية ـ حيث تلا جزءاً منها في جلسات الجمعية العلمية السورية. وانتظر حتى العام ١٨٧٧ لكي يُقدم على نشر الكتاب وطبعه في مصر (مطبعة الأهرام في الاسكندرية) مع الاهداء إلى الخديوي اسماعيل. ومهّد لصدور الكتاب المعرّب بـ «حملة اعلانية» في **النشرة الاسبوعية والجنان وثمرات الفنون**، فأتاح لنا فرصة التعرّف إلى الدور التشيجي الذي لعبه كرنيليوس ڤان دايك في تعريف الكتاب والحث على تقديمه إلى القارىء المتعطش للعلم والمعرفة، وعلى سبيل الالمام بمآثر المدرسة الفرنسية (البروتستانتية = الأقلية) في كتابة التاريخ واستقراء العبر واستقاء الدروس من أحداثه.

فعسى ان تكون هذه «التحفة» جديرة بالقراءة والاقتناء بغضّ النظر عن اعتبار فرنسا نقطة الدائرة في كتابة التاريخ واستقراء مغازيه.

بيروت في ٢٠ حزيران، ١٩٩٠

دار الحمراء

مقدمة للمترجم

الحمد لله الواحد الأحد. الفرد الصمد. الذي تكرم بخلق الانسان. وفضله بجوهر العقل على سائر الحيوان. وزينه بالحكمة والشجاعة. والكرم والوداعة. ووهبه فن الاختراع والاحتيال. حتى استخدم البرق عوض السعاة والبخار عوض الجمال. وزاحم السابحة بباهراته في لجج البحار. وعلا متن الرياح بمركباته الهوائية فروَّع الأطيار. وابتدع نظراً زجاجياً رصد به النجوم الثابتة والسائرة. وانتصب رقيباً للكواكب المحجوبة والظاهرة. على انه عاجم عن خلق خردلة أو حبة من الرمال. فـالله وحده العظمة والقدرة والكمال. أما بعد فهذه تحفة أدبية. ومجموعة حوت الفوائد التاريخية. فهي نزهة للخواطر زهية. وروضة فاحت روائح ازهارها الزكية. ألفها باللغة الفرنساوية. الوزير كيزو صاحب الشهرتين السياسية والعلمية. وهي تحتوي على أربع عشرة مقالة. كشف فيها الحجاب عن أصل التمدن وازاله وكان يخطبها (سنة ١٨٢٨) على العلماء والأعيان بصفة دروس. فهي أفخر من حلي العروس. استخرجتها إلى اللغة العربية الجليلة. واستعملت في استخراجها الدقة الجزيلة. وأظن أنني نلت المرام. وجاءت الترجمة موافقة للأصل على التمام. وإن عباراتها وضيحة. وكل معانيها صريحة. وإن من طالعها ودقّق وتأنى. لا يفوته المعنى بل يحصل على ما تمنى. وإن الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع المواضيع التي تحتويها. ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها. تعذر المترجم أن قصَّر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية الفصيحة. إذ الترجمة لا يشترط فيها سوى المعاني الوضيحة. مع اتباع مذاهب الاعراب الصحيحة. وخير للمترجم أن يقصر في الفصاحة. من ان يخل بالمعاني والصراحة. فالذي أرجوه من أهل هذا الفن ومن أهل العرفان. أن يطالعوا الكتاب بعين الانتقاد والامتحان. على أني مقر بالعجز والتقصير. وراج معاملتي بالحلم وكل كريم بذا جدير. ثم انني قد وضعت مقدمة المترجم الانكليزي في صدر الكتاب. لما تضمنته بحق المؤلف والمولَّف من المدح والأطناب. فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب.

ولما كان هذا الكتاب من أجل الكتب السياسية والتاريخية التي ترجمت إلى لغتنا الشريفة العربية. وكانت ترجمته وطبعه في اسكندرية مصر المحمية. رأيت من الواجب على اهداءه إلى صاحب السمو حضرة الخديو المعظم. وفقاً لما أبدع من غرائب الآثار وأحكم. واطلب من المولى أن يرشدني سواء السبيل.

وهو حسبي ونعم الوكيل

مقدمة المترجم الانكليزي

إنه بعد مطالعة الديانة التي تُعلّمنا واجباتنا نحو العزة الإلهيَّة جلَّ شأنها والطريق التي يجب علينا أن نسلكها لنكون من أهل المملكة السموية فألزم شيء يقتضي للانسان درسه ومطالعته هو علم السياسة أعني رابطة الألفة بيننا وبين أبناء جنسنا والقوانين التي بمجرد السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي نحن مختصون بها في هذا العالم. فإذا تقررت صحة هذه القضية لم يعد حينئذٍ احتياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا به من ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الانكليزية ليطلع عليه كل من يقرأها إذ المقصود من تأليفه كما يتضح لنا من الكتاب مجملاً ومن معانيه مفردة هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون به الآن والذي بواسطته قد حصلنا بوفور على حقوق أبناء الحرية وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معاً. ثم انه من الواجب أن يعتبر هذا الكتاب بالحقيقة كتحفة مهداة لبني البشر وذلك ليس فقط من جهة النظر إليه على الاطلاق بل أيضاً على الخصوص فإنه مبني على الخير والسلامة ولم يكن القصد به نسخ بعض أصول النظام الاجتماعي ولا إبطال البعض من طرائق الأحكام بل بعكس الأمر نتعلم منه إذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها وأصول النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن أن تستعمل هي نفسها لاكساب الانسان السعادة والراحة إن كان باعتباره ذاتياً أو كعضو من أعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى رأي المؤلف أن جوهر التمدن ان هو إلاّ عبارة عن تقدم الأفراد نحو الكمال وعن تحسين حال الهيئة الاجتماعية بجملتها.

ثم إن العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب يذكر التمدن الذي حصل في أوربا عموماً منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر إلى هذا الوقت وتمم ذلك ببراعة عظيمة وفلسفة حقيقية فإنه بسط أولاً لدى القارىء المواد الأصلية التي منها تركب النظام الاجتماعي الأورباوي وأوضح كيفيَّة اختلاف جوهره عن جوهر النظامات الأخرى القديمة أو الحاضرة ونسب هذا الاختلاف إلى تنوع المواد الأصلية التي تركب منها ثم انه سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية والبربر وحكومة الاشراف الالتزامية والترتيبات الكنائسيَّة والمدن المستقلة والحكومات البلدية والملكيَّة ودقق الفحص عن كل تلك المواد الأصليَّة وأوضح انها بانضمام بعضها إلى بعض وامتزاجها تولدت منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة كافة ولم تزل تترقى في التحسين والانتظام. والعلامة كيزو لم يقتصر في كتابه هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبَّر بأبلغ فصاحة عن أصل غرسها والمحلات التي نمت فيها وما أينعته من الأثمار التي بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظه والبعض بالعكس لا يجدي نفعاً بل مضر يلزم طرحه واعدامه. ثم انه لدى ذكره النتائج الناشئة عن اختلاط تلك المواد الأصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي أثَّرت تأثيراً ظاهراً في احوال أوروبا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني أي اعتزال البروتسطانت والانقلاب السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه الثلاثة هي من أهمها. وبحث عن جميعها ببراعة قلم العالم النحرير. فالفصول الأربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد أوروبا تشتمل على ذكر مواضيع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحد منها وصف أحد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في أوروبا. فيظهر جليّاً من حسن انتظام الموضوع بجملته ومن اتقان شرح وتوضيح كل مادة بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة استاذ ماهر في فن التأليف ذي أفكار ثاقبة وبراعة كليَّة. فالأربعة عشر فصلاً التي يحتويها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد أوروبا وبأسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعته المؤرخ اللبيب والعالم النحرير والفيلسوف معاً. فلا شك ان انتشار هذا التأليف مما يعين على تقدم السياسة ونمو الآداب.

والوصية الأولى التي يوصينا بها مؤلفه هي تأدية الشكر للهيئة الاجتماعية التي نحن منها. فإن الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر التي انتشأ فيها التمدن وانتشر لم يتمتعوا بحالة أحسن وأكثر استقلالاً من حالتنا الحاضرة سواء كان في الأمور الأدبية أم المادية. ولكن لا يجب أن نجعل ذلك سبباً لقلة النشاط وفتور الهمة ولا لحدّة المزاج لأن الجمود والحدة هما أسوأ الحالات وأشأمها ويجب ألاّ ننسى ولا يبرح عن أذهاننا ما دمنا مشتغلين في أمر تحسين التمدن أن العدل والأدب واشاعة الأمور والحرية هي جميعها لوجود التمدن شروط ضرورية. ومن رأي المؤلف السديد وفكره المصيب.استقباح الفئة التي مرامها توقيف الهيئة الاجتماعية على ما بلغت إليه في الحال وأيضاً الفئة التي ترغب فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرة للبعض بل تملأ قلوب أعظم الرجال المتمتعين بأمنها وطمأنينتها خوفاً وهولاً. فلا ينبغي أن نقتصر على الموجود والممتحن من الأمور لأننا حينئذٍ لا نتقدم في درجات الكمال كما انه لا ينبغي أن نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعي وهميّ قد صوّرته لنا التخيلات بألوان فاخرة غير ملتفتين إلى عدم امكان صبّ ما عندنا من المواد في قالب ابتدعته العقول فقد علمتنا تجارب الزمن شدة الخطر الحاصل من دفع الممالك بسرعة مفرطة ولو إلى طريق الصواب لأن كل أمة لها عوائد وعواطف وتقليدات مختصة بها ومع ان الحكماء وأهل النهى يعتقدون ان بعض العوائد يداخله الخطأ والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير استقامة أو على اساس غير صحيح وأن التقليدات تكون أحياناً باطلة كاذبة فمع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذاقة والحكمة في مداواته تلك العلل لأن إدراكها من العدد القليل من الشعب غير كافٍ بل ينبغي تنوير الجمهور واقناعه لكي يمكنه أن يحكم هو أيضاً بفسادها وخطأها فتسهل حينئذٍ معالجتها. كما انه يوجد أيضاً خطر عظيم على الحكومات من مقاومتها جهاراً تصورات الجمهور الوهميّة ومن معارضتها على الدوام سيل شهواته العرم إذ انه في أكثر الأوقات يحيد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس من وسيلة لتسكين هيجانه وترطيب أخلاقه سوى امتداد ونمو العقل والادراك بين العامة. وينبغي لواضع القوانين أن يدرك جيداً انه لم يُدعَ لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عملية تناسب الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابداع هيئة اجتماعية جديدة فإن الشعوب موجودة لم يدعها إلى الوجود مشترع بشري ومنذ وجودها لها قوانين ونظامات فمن دُعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات ينبغي له أن يمسها بالمبرد لا بالفأس. نعم من المتوجب عليه أن يجتهد دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال ولكن ينبغي له أن يحاذر جداً من اماتتها إذ ربما تكون حياتها معلقة بأحد الأمور التي يستحسن تقويمها أو حذفها بالكلية فتنتزع معها حياة تلك النظامات والقوانين وحينئذٍ لا يعود له اقتدار على تطبيبها وردها إلى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم الاجتماعي وجميع أعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان المشترع من شأنه الصيانة والمحافظة لا التجديد والابداع فلا حاجة له أن يبحث عن ضرورية وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليروس والمجالس المركبة من عموم الأهالي أو وكلائهم والحكومات البلدية إلى غير ذلك بحسب النظام الذي دُعي لإدارته. نعم أنه ضروري وجوهري أن يقف على حقيقة أمر تلك العناصر المركب منها النظام الاجتماعي وان يكون خبيراً بميزاياها ومعايبها ولكن ينبغي له أن يتذكر دائماً أن تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف الأحوال والظروف وانه ربما كان متعلقاً بها وجود تلك الأمة نفسها التي يعتني ويهتم باصلاح شأنها. ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية لم يتصل بعد إلى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها. نعم انه لا يوجد شيء غير قابل التغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الأمر لأنه لا يسوغ ملاشاة سلطة ما قبل أن يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة

الاجتماعية وان يأنف منها الصالح العام وذلك لأن المدة المستطيلة التي كانت فيها تلك السلطة نافذة وتنعّم الأمة بفوائدها وقتئذٍ مما يستوجب لها بمقايسة ذلك حق الرعاية والحرمة والصيانة حفظاً للأمن والاطمئنان. فلاعانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفه بالعقل والدراية ان تفي ما يجب من الاكرام والحماية لكل نظام وجد في المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي يأخذ في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال إلى هيئة أخرى في المستقبل. ومن الضروري ان تجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدّها وجدها. ويجب عليها أيضاً تأدية المراعاة اللائقة بحق الحرية والسعي في تقويتها وتمكينها مجتهدة بأن يكون للأمة فكر واحد وإرادة واحدة حتى يصبح الجميع كشخص واحد. ولنجاح أعمالها الراجعة لخير الأمة وسعادتها يقتضي لها أيضاً أن تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام وتجعل نفوذاً عظيماً لأرباب العقول والمعارف المتسربلين بأثواب الفضيلة ذوي الحذاقة والخبرة التامة الذين لهم الغرض الأكبر في ارتقاء الهيئة الاجتماعية ونموّها ويستطيعون انقاذها من الأخطار والأهوال بأكثر سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال. فلنوال هذا المقصود يقتضي إذن أن يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متشحين بالفضائل البهية ومزيَّنين بأسمى المواهب العقلية. فهل توجد تلك الصفات الجليلة عند جمهور العامة أو هل يوجد برهان على أن الجمهور يتلقى بالقبول الرايات الحميـدة السديـدة أو هل يوجد رجال ولو مهما اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحته وغباوته أو هل يستطيع أعقل الرجال وأحذقهم أن يضع قانوناً لمنع تعذيبه وشكيمة لجماحه؟ أو هل تُرى في أعماله وحدة القصد أو البصيرة أو النظر في مستقبل الأحوال أو حسن المثابرة أو الكرم اللازم لنجاح المشروعات العظيمة أو حسن التدبير والتصرف في ايرادات الحكومة. فالامتحان يوافينا بالجواب على جميع هذه السؤالات وتاريخ الأمم الحرة كافة ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العواقب والخوف المعدي والتبذير والبخل التي هي دائماً من أوصاف الجمهور وأطواره. وأما الحكومة المقيدة القانونية فمن شأنها ضم كامل قوات المملكة لمعاونة بعضها بعضاً لا تقسيمها وتفريقها. فلا ترغب في طائفة الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعاع الشعب مخاصمة للاشراف ولا تعتني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل جلُّ مرادها اتحاد الجميع سوية. وبالاختصار فإن الحكومة المقدم ذكرها لا تطمع في استخراج ارادة واحدة من عموم الإرادات المختلفة بل لحصولها على اتفاق الأمة واتحادها بالارادة تصغي إلى آراء جميع المراتب والدرجات التي في الأمة وتستشير كل الصوالح والفوائد العامة وتستمع جميع الدعاوي ثم ان الرجال الذين لهم الادراك الأسمى والفضائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها بحكم قاطع ماضٍ لا يرد عليه ولا يُستأنف إلى ديوان أعلى. فبالحقيقة إن الأمة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكونُ سعيدة ومديدة الايام. لكن كل نظام بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية أجله لا تدرك. ولا تشرف أمة على الخراب والدثار إلاّ بسبب معايب ونقائص أهلها ومتى بلغ الانسان اسمى درجات الكمال في هذه الدنيا فلربما يستطيع حينئذٍ احصاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنتظمة بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الادراك في كل طبقات الأمة ودرجاتها فإن ذا أمر يستحق الامتحان والتجربة. ودنو آنه اسبغ ضياء لامعاً على مستقبل زمن البشر. أما نحن فلنعتبر جيداً أن الرجال الأفاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم منزهون عن الفساد والرشوة مهما كان حظهم ومهما كانت قسمتهم فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية أم في حالة دنية فيحصلون على التنعمات التي توافق طبيعتهم وتليق بشربهم وما هم إلاّ آلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لاسعاف اعمال التمدن وتحسين أحوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا أن نتأكد إذاً ان الهيئة الاجتماعية التي ترى في أجيالها المتتالية كثيراً من هؤلاء الرجال تكون مخلدة الوجود عديمة الفناء.

المقالة الأولى

موضوع الكتاب أي تاريخ التمدن الأوروباوي. ما أعانت به فرنسا على تمدن أوروبا. في ان التمدن يروى ويحدّث به. في كونه من أهم الحوادث التاريخية. معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة. التمدن عبارة عن حادثتين عظيمتين أولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال أفرادها. براهين هذه القضية. إن هذين الحادثين مرتبط احدهما بالآخر ويولّد أحدهما الآخر عاجلاً أو آجلاً. هل غاية الانسان تقتصر على حالته الحاضرة فقط، أي الاجتماعية. تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر إليه من وجهين. صورة ترتيب هذا الكتاب. حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل.

تاريخ التمدن في أوروبا

أيها السادة

إنني متشكر جداً لما أبنتموه لي من مزيد الالتفات ويسوغ لي أن أتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا افترقنا مدة طويلة من الزمان. قلت إن المحبة لم تزل باقية بيننا ظاناً إني مشاهد في هذا المحل ذات الأشخاص الذين كانوا يحضرون إليه منذ سبعة أعوام ويشاركونني في أعمالي فالسماح أيها السادة لأن مزيد إلتفاتكم إليَّ قد أمال حواسي عن استوائها. . . ورجوعي إلى هذا المكان جعلني أتوهم أن جميع أصحابي القدماء رجعوا إليه أيضاً كأنه لم يحدث تغيير ولا انقلاب مع أن الأمر بالعكس. فمن مدة سبعة أعوام كنا نأتي إلى هذا المكان على غير راحة مشوشي الأذهان مثقلين بأفكار مكدّرة محاطين بالصعوبات والأخطار وشاعرين بالضرر الذي كان يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابديناه من الرزانة والاحتراز. وأما الآن فقد أتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح إحرار الأفكار رجاؤنا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به منتنا وتشكرنا الواجبين وهو أن نداوم في جمعياتنا ودروسنا على الرصانة والتوقي اللذين أظهرناهما بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن إتمام مرغوبنا لأن الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجاء كالجزع يقتضي له حكمة والنقاهة يقتضي لها مداراة وانتباه مثل الاشراف على المرض وأنني لموقن بأنكم ستراعون هذا الأمر وأن المحبة والامتزاج وموافقة الآراء والإحساسات التي جعلتنا أن نكون متحدين سوية في أيام الصعوبات والأهوال وعصمتنا يومئذٍ عن الخطأ سوف تجعلنا متحدين أيضاً في أيام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء أثمارها. فإني واثق بكم من قبيل ذلك. ثم إنه لم يبق سوى القليل إلى منتهى هذا العام ولم يعط لي إلاّ برهة وجيزة لكي افتكر بالمواد التي ينبغي لي أن أجعلها موضوعاً لخطابي. فبحثت عن الموضوع الممكنٍ حصره على أحسن وجه سواء كان في مدة الأشهر القليلة الباقية من هذه السنة أو في الأيام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت أن ذكر تاريخ أوروبا عموماً في الأزمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموه واتساعه أو بالحري طرفة طرف إلى تاريخ تمدن أوروبا بوجه العموم وأصل منشأه ومسيره وغايته وصفاته هو أجل موضوع يناسب ما بقي عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع.

مكان فرنسا من التمدن

قلت إنني أخاطبكم عن تمدن أوروبا لأن وجود تمدن أوروباوي من الأمور الواضحة. وممالك أوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها إلاّ تمدن واحد لأننا نرى التمدن على اختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال ينتج من وقائع وحوادث متشابهة على نوع ما ويرتبط بأصول واحدة ويقود إلى نتائج متماثلة فإذن يوجد تمدن أوروباوي. ومرادي أن أخاطبكم عن مجمله. لكنه لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه من تاريخ مملكة واحدة من ممالك أوروبا فقط لأن وحدته لم تمنع تنوّعه تنوّعاً زائداً عجيباً ولا كمل نموه في دولة ما من دول أوروبا على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتة فينبغي لنا أن نبحث عن مبادىء تاريخه تارة في فرنسا وانكلترا وطوراً في المانيا وايطاليا واسبانيا. ثم إن مركزنا هنا موافق لمعاطاة هذا البحث وللاجتهاد بالاطلاع على التمدن الأوروباوي لأني بلا مداهنة (إذ لا ينبغي أن نسترها مراعاة لحقوق الوطن) أظن انه يسوغ القول عن فرنسا انها كانت مركزاً ومأوى للتمدن الأوروباوي لكن لا يصح الإدعاء بأن فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الأمم الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة لأن انكلترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في أزمة مختلفة وربما فاق عليها أيضاً بعض الممالك احياناً في أمور أخرى. لكنه لا ينكر ان فرنسا كانت تشمّر عن ساق الجد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقة في ميدان التمدن وترمح فتحلق الجميع ونتقدم عليهم. ولم يكن حظ فرنسا الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية والترتيبات المهذبة لأخلاق البشر التي كان منشأها في ممالك أخرى حينما آن أوان انتقالها إلى عموم البلاد وانتشارها لتحصل منها الثمرة لعموم التدمن الأوروباوي كانت على نوع ما تتغير هيئتها في فرنسا ويختلف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر بلاد أوروبا. ولم تخلق تصورات عقلية جليلة ولا مبادىء تهذيبية عظيمة إلاّ ومرّت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت إلى جميع الجهات ذلك لأن العقل الفرنساوي لا يخلو من أن يكون له خواص تستميل الناس إلى المؤانسة والامتزاج الطبيعي معه وتجعل انتشاره سهلاً ومؤثراً أكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات أفكارنا هي صريحة واضحة تتلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفذ في أذهانها وتؤثر فيها بأسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من مفعول لغتنا أم من تأثيرات عقولنا وأخلاقنا. وبالاختصار ان الصراحة والميل إلى المؤاسنة والجاذب الطبيعي هي من أخص صفات فرنسا وخصالها وقد استحقت بتلك الصفات ان تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن الأوروباوي. فمن يرغب إذاً في الاطلاع على تمدن أوروبا وينتخب فرنسا مركزاً لدرسه لا يحسب فعله هذا من استبداد الرأي ولا كأمر جارٍ اتفاقياً بل من قبيل ان فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن. ومن يتخذها مركزاً تسهل عليه مطالعة هذه الحادثة العظيمة.

في التمدن بوجه العموم

قلت إن التمدن هو حادث عن قصد ولأنه كسائر الحوادث التاريخية قابل الدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة أي عن ضرورة الرواية وذلك صحيح لكنه قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة أكثر مما يُظن فيوجد حوادث ماديّة منظورة كالحروب مثلاً وأعمال الحكومات الرسمية وحوادث أدبية خفيّة لكنها مع ذلك حقيقية كالأولى، وحوادث ذاتية لها أسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتأكيد ولا يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي حوادث كسائر حوادث التاريخ لا

يمكن حذفها منه بدون وقوع الخلل والنقصان. ويوجد أيضاً ما يسمى اعتيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة الحوادث بعضها إلى بعض وارتباطها وأسبابها ومسبباتها فهذه جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير انه يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطأ ويصعب بيانها وكشف معمّاها بتعبيرات وضيحة جلية لكن هذه الصعوبة لا تنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً من أهم مواد التاريخ ومن أقسامه الجوهرية. فالتمدن أيها السادة يعد من هذه الحوادث إذ هو حادثة عمومية خفيَّة ومركبة تعسر جداً روايتها ووصفها لكنها مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف كباقي الحوادث التاريخية. وهذه الحادثة تحتمل اقتراح مسائل شتّى فقد سأل بعضهم مثلاً هل هي خير أو شر والبعض ظنها شراً فحزن واكترب وآخر فرح وسُرَّ بها ظاناً انها خير ويسوغ أيضاً السؤال هل هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس البشري بأسره فيكون من نصيب البش عموماً وهل يمكن انتقال هذه الحادثة من أمة إلى أخرى على توالي الأجيال حتى لا يفقد منها شيء، لكن تتزايد وتنتقل كوديعة من سلف إلى خلف إلى انقضاء الدهر. أما أنا فمتيقن بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وأن وديعة التمدن تنتقل من جيل إلى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن ولكن لا حاجة إلى الدخول في مسائل عظيمة مشكلة الحل نظير هذه. فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان والمكان واقتصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون أو بعض الأمم ففي تلك الحدود المعيَّنة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها أي كتاريخ. وهذا التاريخ لا يعتبر أعظم التواريخ فقط بل يحتويها كلها. فيظهر إذاً أن التمدن يفوق بما لا يقاس الحوادث التاريخية كافة وأنه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث لأننا إذا أخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ أمة بحسب كونها عناصر حياة تلك الأمة كنظاماتها وتجارتها وصنائعها وحروبها وتفاصيل حكومتها جميعاً. وأردنا إعتبارها إجمالاً وملاحظة نسبة بعضها إلى بعض لأجل الوقوف على حقيقة شأن تلك الأمة والحكم عليها فحينئذٍ ماذا يكون نوع بحثنا أليس السؤال عما كان من الحوادث المذكورة بالنسبة إلى تمدن تلك الأمة وتهذيبها وعن مكانها من التمدن وفعلها وتأثيلها فيه لأننا بهذه الواسطة نهتدي إلى صورتها الظاهرة وإلى حقيقتها ومقدارها تماماً فإن التمدن كناية عن بحر لكنوز الأمة تنصب فيه جميع عناصر حياتها وكامل علل وجودها ومما يثبت لنا ذلك أنه يوجد أمور مستكرهة من طبعها ومشؤومة تثقل على الشعب بألم شديد كجور التسلط المطلق مثلاً أو إنثلام النظام فهذه ربما غُضَّ عنها النظر على نوع ما وانتست أضرارها وشؤمة طبيعتها لسبب إعانتها على نمو التمدن وتقدمه. ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته وأعانت على نموه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدناه. ثم يوجد أيضاً بعض الحوادث لا تدعى بحصر المعنى اجتماعية بل ذاتية وهي مختصة بالنفس البشرية لا بالحياة العلنيَّة كالمعتقدات الدينية والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر انها أعطيت للانسان إما لتبليغه حد الكمال وإما لتأنقه ولذته والغاية فيها إصلاح حالته الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك الحوادث أيضاً نعتبر غالباً. كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلقها بالتمدن لأنه قد حقَّ للديانة أن تفتخر في كل الأزمنة وفي جميع البلدان بكونها مدنت الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون والملاهي العقلية والأدبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجد والفخار ولما تقرر لها ذلك بادر الناس حينئذٍ إلى إسدائها المديح والثناء. فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتها التي لا تعلق لها بالأمور الخارجية لكن تختص بالنفس البشرية فقط لا يعلو شأنها ولا تزداد أهميتها إلاّ بنسبتها إلى التمدن وتلك الحادثة العمومية أي التمدن لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الأشياء التي تمسها وإلاّ بلغ من هذا أن الحوادث التي تكلمنا عنها أي المعتقدات الدينية والتصورات العقلية والعلوم، الخ. لا تعتبر أحياناً ولا يحكم عليها خصوصاً إلاّ

من جهة تأثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها إلى حد معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تأثيرها فيه. فقبل الشروع في تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشأن الكليّة الاتساع التي هي كناية عن ملخص حياة الشعوب بتمامها يقتضي أن نعتبرها في حد ذاتها.

معنى لفظة تمدن الاصطلاحي:

وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي أن نتخذ مبدأ عقلياً ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج لأن هذه الطريقة تلقينا في الخطر. وإنّا نصادف هنا أمراً ينبغي لنا وصفه وإثباته فإنه منذ زمن طويل قد اصطلح عموم الناس على لفظة تمدن في بلدان كثيرة ومع أن المعاني التي تدل عليها تلك اللفظة هي أكثر أو أقل صراحة ودائرتها أكثر وأقل اتساعاً فقد اصطلحوا عليها ويفهمون المقصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا أن نطلع على عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيداً لأن الألفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالباً حقيقة المعاني أكثر من التحديدات العلمية التي ليست أصرح وأكثر ضبطاً منها إلاّ في ظاهر الحال والعقل السليم عليه أن يعين لكل لفظة معناها العام فهو كالملاك الحارس للبشر. ولا يترتب معنى اللفظة العام إلاّ على التدريج ولدى وقوع الحوادث فكلما وقع أمر يوافق معنى لفظة معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها ورويداً رويداً تصير الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب طبيعتها يلتزم الناس إلى إدراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلا في تلك اللفظة عينها. وأما المعاني المحددة والمعرّفة علمياً فيحددها شخص أو عدد قليل من العلماء عندما يطرق ذهنهم أو يتغلب على عقلهم بعض الحوادث الخصوصية. فتلك التحديدات هي على الغالب محصورة وبالاستتباع أقل حقيقة في باطن الأمر من معاني الألفاظ الدارجة بين العامة. فإذا أمعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا عن كل ما تحتويه من التصورات الفكريّة بحسب العقل السليم نقف على حقيقة التمدن أكثر مما لو عرّفنا اللفظة وحددناها تحديداً علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الأمر أكثر وضوحاً وضبطاً. ولأجل الشروع في هذا البحث يقتضي أن أبسط لحضرتكم بعض الافتراضات واصفاً لكم أحوال عدة هيئات اجتماعية وحينئذٍ ننظر هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل تطابق أحوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصلاً على رغد العيش وهنائه وراحة البال وهدوءه وعدالة الأحكام وحسن السياسة والانتظام لا يعتريه كدر ولا شقاء بل آمن من الغدر والبلاء معفى من العوائد الميريّة والرسومات حائز تمام راحته في كل الأوقات لكن حكومته تبذل جل جهدها بإبقاء عقول الأهالي على الدوام في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه أن يزيدهم تنوراً في العلوم والآداب ولا أقول إنها تعاملهم بالجور والاغتصاب لأن الشعب نفسه لا معرفة له ولا شعور بمثل هذا الأمر لكنها تهتم بمنع هذه الوسائل وإبعادها عنه. فتلك الصورة الاجتماعية ليست بلا أصل في التاريخ بل وجدت جمهوريات صغيرة مؤسسة على المذهب السيادي أو مذهب الأشراف (ارستوكراتيـك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم يحسنون سياستها ويصفون عيشها لكنها من جهة العقل والآداب في فتور تام فهل يقال عن ذلك انه تمدن أو عن مثل هذا الشعب انه متمدن. ولنفترض أيضاً شعباً آخر لم يكن حاصلاً مثل الأول على الرغد والتنعم في العيش بل حالته من قبيل ذلك متوسطة لكن عوضاً عن هذا لم تهمل لوازمه الأدبية بل يُوزع عليه بعض الأغذية العقلية وقد ربيت فيه أفكار وإشعارات سامية نقية وكذلك عقائده الدينيّة والأدبية اتصلت إلى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد بملاشاة عنصر الحرية من صدور الأهلين أو تؤدي لهم لوازمهم الأدبية كما تؤدي لغيرهم لوازمهم المادية فيكال لكل نصيبه من الحقيقة دون أن يرخص لأحد في البحث عنها من

تلقاء نفسه فالحياة الأدبية عندهم في حالة الجمود وذلك كحالة أكثر سكان آسيا إذ الحكومة الثيوكراتيكية (أي الحكم تحت ظل الإلهيَّة) لجمت عقول البشر وأوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن هذا إنه شعب متمدن.

ثم لنغير هيئة الافتراض ولنذكر شعباً آخر أطلق عنان الحرية لأفراده لكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيه درجة عظيمة فصارت القوة الجبرية حاكماً والعرض قاضياً وكل من لا يكون ذا شوكة واقتدار تحل به نكبات الزمان ويداهمه الظلم والعدوان بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت كما لا يخفى الجميع حالة بلاد أوروبا فهل تسمى هذه أمة متمدنة. نعم، انه يوجد فيها بعض مبادىء التمدن ويُؤمل نموها ونشاطها على التدريج لكن الأمر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل ما يسميه العقل السليم تمدناً. ثم لنفترض افتراضاً رابعاً وأخيراً وهو إن كلاً حائز تمام الحرية وإن عدم التساوي نادر فكر امرىءٍ يفعل ما يشاء على نوع ما ولا فرق بينه وبين جاره في القوة والاقتدار فقط لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الأفكار وإعلانها ولا يوجد اجتماع أهلي سوى القليل النادر وبالاختصار كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تأثير من أعمال بعضهم في الآخرين وليس لهم مآثر حميدة والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم على حالتها الراسخة مع توالي الأيام والقرون كحالة القبائل البربرية التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر أن التمدن موجود.كلا. وفي وسعي أيضاً أن أزيد هذه الافتراضات لكن أظن اننا ألقينا النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي مرَّ ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم وأظن أن أول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الأمثلة الافتراضية السابقة فإنها تصور في ذهننا شعباً مجتهداً لا في تغيير مركزه ومقرّه بل في تغيير شأنه واصلاحه وازدياده فيظهر لي أن النمو والتقدم هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الآن أن نعلم ما هو ذاك التقدم وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى.

إن أصل اشتقاق اللفظة يؤدي جواباً شافياً كافياً من جهة دلالتها على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونمّو الهيئة الاجتماعية أي ازدياد علاقات الإلفة والمؤانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة أول ما يخطر بفكر الانسان لدى سمعه لفظة تمدن لأنه حالاً يتصور اتساع العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائط القوة والرفاهية في الجماعة من جهة وتوزيع تلك القوة والرفاهية على الأفراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الأخرى. فهل ذلك فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للفظة تمدن وهل لا يشتمل التمدن على أكثر من هذا فسؤالنا أشبه بأن نقول هل الجنس البشري هو في معظم الأمر كطائفة من النمل أي جمع لا يهتم فيه إلاّ بالنظام والرفاهية وكلما بلغ الكد والسعي مبلغاً وتوزع ما يجنى من الثمار توزيعاً عادلاً يكون قد تمَّ نوال المقصود وبلغ الناس حدَّ الكمال. فإن غريزة البشر تأبى تضييق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من أول وهلة أن لفظة تمدن تتضمن شيئاً أوسع وأعم تركيباً وأرفع شأناً من مجرد مواصلة الإلفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها والحوادث التاريخية ورأي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحي أيضاً جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانه لأننا إذا وجهنا النظر إلى رومية مثلاً في الزمن الذي أعقب حربها الثاني مع قرطاجنة حين زهت حكومتها الجمهورية وازدادت أبهتها ونمت فضائلها أي لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا إليها مدة تولي أوغسطس حينما أشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط أو بالحري حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلّب الأصول الرديئة التي كانت فيها فنراها مع ذلك في عصر أوغسطس فائقة في التمدن على ما كانت عليه في زمن فبريقيوس وشنشيناتس

وإذا انتقلنا إلى زمان آخر محولين النظر إلى فرنسا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية وتوزيع تلك الرفاهية على الأفراد نرى بعض ممالك أوروبا يفوقها من قبيل ذلك كانكلترا والفلمنك مثلاً فإن هاتين الدولتين كانت فيهما الحركة الاجتماعية أكثر وأسرع ترقياً ونمواً وأحسن نظاماً وترتيباً من فرنسا في توزيع وتفريق الأثمار المجتناة ومع ذلك إذا فحصنا عن رأي العموم بهذا الخصوص نجد أن فرنسا مدة القرنين المشار إليهما كانت فائقة في التمدن بلاد أوروبا كافة وقد أقرّت بذلك أوروبا نفسها ويُرى أثر ذلك العمومي عن براح فرنسا في التمدن مدة هذين القرنين في أنفس التآليف وأحسن المصنفات الأدبية الأوروباوية. وكم من مملكة أيضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية أكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الأفراد أكثر عدلاً وترتيباً ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر أن تمدنها دون تمدن غيرها من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بمقدارها. فما السبب في ذلك وأي شيء يمنح تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازياً يضاهي مع الزيادة والوفور أمام العالم ينقصها من جهات أخرى. هو انه قد ظهر فيها نمو آخر غير نمو الهيئة الاجتماعيَّة أعني نمو الناس أفراداً وقواهم العقلية وإشعاراتهم وأفكارهم فإذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون غيرها فإن الانسان فيها له مقدار أعظم وشأن أرفع وإذا كان ينقصها أشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فإنه قد حصل فيها اكتساب أشياء أخر عقلية وأدبية لا تحصى ولا تقدر بالنسبة إلى الأولى وإذا كان فيها كثير من الرجال المعدومي الخيرات والحقوق فقد يوجد فيها مقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتلألأون كالكواكب الساطعة أمام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون قد بسطت فيها نورها المشعّ لدى العالم. فحيثما يرى الجنس البشري بهاء هذه الأشكال العظيمة المجيدة التي هي صور الطبيعة البشرية ويشاهد ظهور كنز تلك التنعمات السامية يعلم أن هنالك يُنادى ويُصرَّح باسم التمدن.

عنصرا التمدن العظيمان:

إذاً يشتمل التمدن على أمرين ويقوم بشرطين وينكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد نشاط الانسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر أفراداً فحيثما تكون حالة الانسان الظاهرة نامية متسامية متحسنة وحيثما تتظاهر طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثم وينادى باسمه علناً حتى انه لا يعتبر في أغلب الأحيان نقص حالة الهيئة الاجتماعية وتقصيرها العظيم. هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع لفظة تمدن الطبيعي فإذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث والوقائع التي بحسب العرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن نجد أيضاً انها تارة كانت تكسب الأفراد نمواً وتقدماً ذاتياً وطوراً تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجملتها وبعضها حمل على تغيير الانسان الباطني ومعتقداته وأخلاقه والبعض أوجب تغيير حالته الخارجية ومنزلته بين ابناء جنسه. فالدين المسيحي في مبدأ ظهوره وفي القرون الأوائل التي انتشر فيها لم ينشأ عنه تأثير ما في حالة الهيئة الاجتماعية بل أعلن وصرَّح بعدم مسها وأمر العبد بإطاعة مولاه غير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالّة على الهيئة الاجتماعية في تلك الأعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من الأسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا؟ لكونه أحدث تغييراً في حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته وإشعاراته وجدّد قواه العقلية والأدبية وقد شاهدنا أيضاً حوادث مهمة أخرى مختلفة الجوهر نشأ عنها تأثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية وغيرت الهيئة الاجتماعية وجددت نشأتها وتلك الحوادث كانت أيضاً من الأسباب الفعالة المؤدية إلى التمدن فإذا راجعنا التاريخ بتمامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا

نصادف حادثة واحدة مهمة أعانت على انتشار التمدن ونموه إلاّ وكان تأثيرها فيه على أحد النوعين المقدم ذكرهما.

فقد تبين لنا مما ذكرناه ما هو معنى لفظة تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريه فالآن ينبغي لنا أن نعلم هل يقوم التمدن بأحد العنصرين المقدم ذكرهما فقط أي هل يتولد من نمو حالة الهيئة الاجتماعية دون نمو الانسان ذاتياً أو من نمو الانسان ذاتياً دون نمو الهيئة الاجتماعية أو هل هذان الأمران متحدان مرتبطان هكذا حتى إذا لم يحدثا معاً في وقت واحد لا بد من أن يولّد أحدهما الآخر عاجلاً أو آجلاً. فيمكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه: أولها بأن نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل محكم ارتباط أحدهما بالآخر وهل يحتاج أحدهما إلى الآخر. ثانيها بأن نبحث بالتاريخ لنرى هل ظهر أحدهما منفرداً عن الآخر ودون الآخر أو كان دائماً أحدهما يجلب الآخر. ثالثها بأن نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وعما يرشدنا إليه العقل السليم. فنبتدىء بالوجه الأخير ونقول إنه حينما يحدث تغيير أو انقلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتتغير كيفية توزيع الرفاهية على أعضاء الهيئة الاجتماعية حينئذٍ يلقى هذا الأمر المحدث أخصاماً وأضداداً ويقع في معرض المقاومة لا محالة لأن هؤلاء الأخصام المضادين يدعون أن تقدم الحالة الاجتماعية على هذه الصورة لا ينتج منه تجديد نشأة العقل والآداب واصلاح حالة الانسان العقلية بل هو تقدم غـاش مضر بالأخلاق والآداب وبالمخلوق البشري نفسه. وأما أحزاب نمو الهيئة الاجتماعية فإنهم يقاومون هذا الاعتراض بشدة القوة والحمية ويدعون بالعكس أن تقدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وأنه متى ترتبت أمور المعيشة الخارجية فتصطلح حينئذٍ الحالة العقلية أيضاً وتكتسب تقدماً ونجاحاً فيقع الجدال على هذه الصورة بين أخصام الحالة الحديثة وأعوانها. فإن عكسنا الافتراض وزعمنا أن نمو العقل والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بنجاز هذا الأمر يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية توزيع الرفاهية على الأهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية القديمة أرباب التسلط الديني والحكماء والشعراء الذين كان دأبهم تهذيب الأخلاق وتلطيفها. فما الذي يستنتج تارة من تلك المجادلات وأخرى من هذه المواعيد. إنما يستنتج من ذلك أن يقين البشر بحسب غريزتهم الطبيعية هو أن عنصري التمدن أي النمو الاجتماعي الخارجي والنمو الأدبي هما محكما الارتباط والاتحاد أحدهما بالآخر وأنه إذا ظهر أحدهما يُرجى التحاق الآخر به. فحيثما يثبّت أو ينفي بعضهم اتحاد هذين النموين يقصد معاضدة أو مضادة أحدهما كما مر فيكون استنادهم على ذلك اليقين الطبيعي نفسه إذ من المعلوم عندهم جيداً أنه إذا أمكنهم اقناع الناس بأن تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو معيق لتقدم الأفراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الواسطة على الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية وأضعفوا شأنه وكذلك حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة الانسان الذاتية إنما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس إلى تصديق هذا الوعد فهو واضح إذاً بأن الناس يعتقدون في غريزتهم أن عنصري التمدن مرتبط أحدهما بالآخر ويجلب أحدهما الآخر. وإذا وجهنا النظر إلى تاريخ العالم نرى الأمر كذلك وهو إننا نشاهد دائماً نمو الانسان الذاتي عائد نفعه إلى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية عائد خيره للانسان ذاتياً ودائماً يقوى أحد هذين الأمرين على الآخر ويظهر بأجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية وأحياناً لا يأتي الآخر لتكميل ما أبداه الأول من التمدن إلاّ بعد فواصل مديدة من الزمان وتحولات عديدة ومواقع شديدة لكن إن دققنا النظر جيداً نرى الرباط الذي يوصل أحدهما بالآخر فالحكمة الربانية تجلّ عن أن تحصر أعمالها في حدود ضيقة ولا تضطر لأن

تستخرج في الغد نتيجة المبدأ الذي وضعته في الأمس بل تفعل ذلك بعد مضي أحقاب طوال متى آن الأوان وأظن أن هذا البطوء لا يوجب خللاً في قياسات الحكمة الربانية جلَّ شأنها لأن لهذا التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير آلهة هومروس في الفضاء أعني كل خطوة يقتضي لها أحقاب ودهور فكم من أزمنة مضت وحوادث انقضت قبل أن أثر تجديد نشأة العقل البشري وتهذيبه بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التأثير العظيم الحقيقي ومع ذلك فقد تمَّ هذا ومن يقدر على انكاره.

وإذا انتقلنا من التاريخ إلى البحث عن ذات طبيعة عنصري التمدن فنقاد إلى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقلَّ من لم يختبر ذلك في ذاته وهو أنه حينما يحصل في الانسان تغيير أدبي أي حينما يكتسب فكراً أو فضيلة أو موهبة جديدة أو بالحري حينما ينمو في ذاته أدبياً يرى نفسه حينئذٍ محتاجاً إلى إظهار ما يشعر به لدى العموم وإتمام افكاره بالعمل بين الملأ فحالما يعاين انه زاد تفقهاً ومعرفة وتضاعفت قيمته الأدبية يُرى حينئذٍ مجبوراً ومساقاً من غريزته ومحثوثاً من صوت داخلي على أن يشهر ما قد تم في ذاته من الإصلاح ويحدثه في غيره وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما أن الرجال الأفراد الذين غيروا هيئة العالم بعد أن كانوا غيروا أنفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا غير تلك الحاسة نفسها.

هذا ما كان من أمر التغيير الذي يحصل داخل الانسان وأما التغير الآخر فنقول إنه حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية ويصطلح انتظامها وترتيبها فيُعطى بالعدل لكل ذي حق حقه ويتوزع الخيرات على الرعايا بأكثر انصاف مما كان جارياً أي حينما يروق منظر العالم ويصفو وتتحسن معاملات الحكومات بعضها مع بعض وتتلطف ويصطلح الأخذ والعطاء بين الناس وتستقيم حالهم فهلاَّ يصدر حينئذٍ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية فعل أم تأثير ما في حالة الانسان الداخلية. فإن كل ما قد قيل بشأن تأثير المثال والعوائد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بأن كل حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل متقن الترتيب يجلب عاجلاً أو آجلاً على وجه مكتمل أو غير مكتمل تغييراً آخر في باطن الانسان مقارناً له في طبيعته ومزيته وأن الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذاتياً عادلاً مستقيماً وأن باطن الانسان تصلحه حالة الناس الخارجية كما أن الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وأن عنصري التمدن هما شديدا الاتحاد والارتباط أحدهما بالآخر وأنه قد يمكن أن تفصل بينهما وقتياً موانع كثيرة وأحقاب عديدة وأن ينقلبا على أشكال مختلفة قبل أن يتحدا معاً لكن لا بد من انضمام أحدهما إلى الآخر عاجلاً أو آجلاً لأن تلك هي قاعدة طبيعتهما كما هو جارٍ عموماً في التاريخ وكما هو أيضاً يقين البشر بحسب الغريزة.

درس التمدن على طريقتين:

فأظن أيها السادة أنني قد أوضحت تماماً وإن يكن على سبيل الاختصار ماهيَّة حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معيناً حدودها واقترحت أعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب في هذا الباب لولا مصادفة مسئلة أخرى لا بد من إقتراحها فهي من تلك المسائل التي لا تُعدّ تاريخية بحصر المعنى ولا أقول إنها إفتراضية بل هي تخمينية وهي من المسائل التي لا تمسك إلاَّ من أحد طرفيها ولا ينظر إليها إلاَّ من جهة واحدة ومع ذلك هي أكيدة حقيقية ويلتزم الانسان إلى أن يفتكر بها لأنها تتعرض له رغماً عنه في كل حين وهي أي من النموّين المقدم ذكرهما هو الغاية وأي هو الواسطة أنمو الهيئة الاجتماعية أم نمو الانسان ذاتاً وهل نمو الانسان مفرداً مع كامل قواه واحساساته وتصوراته هو

لغاية إصلاح وإكمال حالته الاجتماعية ونهاية تحسين وجوده الأرضي أم هل تحسين الحالة الاجتماعية وتقدمها ونموها ليست إلاَّ ميداناً وفرصة ووسيلة لنمو ذات الانسان وبالجملة هل جُعلت الهيئة الاجتماعية لخدمة الانسان أم جعل الانسان لخدمة الهيئة الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا شك مسئلة أخرى وهي: هل غاية الانسان تقتصر على حالته الاجتماعية فقط وينتهي ويفنى بتمامه وكماله في الهيئة الاجتماعية أم يوجد فيه شيء أجنبي عن حياته الأرضية يفوقها ويسمو عليها فاعلموا أيها السادة أن رجلاً أتشرف بكوني من أصدقائه وقد اجتاز جمعيات كجمعيتنا هذه واتصل إلى أعلى مقام في جمعيات أخرى أقل هدوءاً وراحة لكنها أرفع شأناً ومقداراً كلامه يلبث منطبعاً حيثما يلفظ به مسيو رُويَّهْ كولار قد حلّ هذه المسئلة بحسب يقينه بخطابه في قانون الشريعة المتعلق بالتعرض للأشياء المقدسة فقد وجدت في خطابه هاتين العبارتين وهما: «إن الهيئات الاجتماعية تنتشيء وتحيا وتتلاشى على الأرض حيث تتم غايتها. . . لكنها لا تحوي الانسان بتمامه وكماله لأنه بعد أن يخصص ذاته للهيئة الاجتماعية يتبقى له أجل قسم من أقسامه تلك القوى السامية التي يرتفع بها إلى الله وإلى حياة عتيدة وخيرات مجهولة في عالم غير منظور. . . ونحن الذوات الشخصية والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفناء والبقاء السرمدي لنا أيضاً نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الأرضية».

فلا أزيد على ذلك شيئاً ولا أشرع في البحث عن هذه المسئلة بل كفى أني اقترحتها وهي مما يصادف في آخر تاريخ التمدن لأنه متى تم هذا التاريخ ولم يبق محل للكلام عن الحياة الحاضرة فحينئذٍ يسأل الانسان نفسه هل كل شيء انتهى وهل بلغ النهاية القصوى. إذاً هذه المسئلة هي المسئلة الأخيرة وأعلى ما يقودنا إليه تاريخ التمدن من المسائل فيكفي أني عنيت مكانها وشأنها. فيستنتج مما تقدم شرحه أنه قد يمكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجه من منبعين واعتباره من جهتين مختلفتين فإما أن يجعل المؤرخ ذاته داخل النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس الحوادث والتغييرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان ويصفها ويرويها فيكون هذا تاريخاً لتمدن ذلك الشعب في المدة التي اختارها أو أنه يفعل بالعكس وعوضاً عن أن يتخلل داخل الانسان ويصف تقلبات أفكاره واحساساته يجعل نفسه خارجاً في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن أو بالحري هذان التاريخان للتمدن هما شديدا الارتباط أحدهما بالآخر وكل منهما هو صورة الآخر ومع ذلك قد يمكن انفصال أحدهما عن الآخر وربما كان هذا ضرورياً أيضاً في بداية الأمر لكي يتم البحث عن كل منهما مع الشرح المقتضي والتوضيح الكافي على أن قصدي ليس أن أدرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الأوروباوي في داخل النفس البشرية بل أروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية والعالم المنظور الاجتماعي غير أني احتجت إلى بيان ماهية التمدن لحضراتكم حسبما أدركته في تركيبه واتساعه وأقترحت المسائل العالية التي يقود إليها فيقتضي لي الآن أن أقصر نفسي وأحصر عبارتي إذ أني مزمع أن أذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية.

حالة التمدن الحاضرة وحالته المستقبلة:

فإننا سنبتدىء في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن الأوروباوي في مهده حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك الرسوم الدارسة المشهورة وسنجتهد لا بإحياء تلك العناصر بل ينصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما ونتتبعها مدى الخمسة عشر قرناً الماضية وأظن أننا متى دخلنا في هذا البحث نتيقن سريعاً بأن التمدن هو الآن في صباه وينقضي زمن طويل قبل أن يبلغ العالم حدّ ميدانه ومع أنه يوجد بون بين

الفكر البشري الآن وبين أقصى درجة يمكنه الوصول إليها وحالة كوننا بعيدين جدا عن إدراك مستقبل البشر بتمامه فإذا تعمق أحد منا في ضميره وسأل نفسه عما يمكن أن يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل الزمان بحسب تصوراته وآماله، ثم قابل ما في ضميره بالموجود الآن يتأكد حينئذٍ أن الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وأنه مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقياً عليهما أكثر من ذلك بما لا يقاس. لكن هذا لا ينزع شيئاً من إنشراحنا ومسرتنا حينما نتأمل بحالتنا الحاضرة فمتى بسطت لديكم الأهوال العظيمة التي يحتوي عليها تاريخ التمدن الأوروباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حينئذٍ إلى أية درجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق والمتاعب وكثرة الاضطراب والشدائد ليس فقط في الهيئة الاجتماعية خارجاً بل أيضاً في الحياة العقلية داخلاً فالعقل البشري قاسى مدة الخمسة عشر قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان لكم مما سأورده أن هذه ربما أول مرة تحصلت عقول البشر فيها على حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكتمل وكذلك الهيئة الاجتماعية فإنها قد تقدمت تقدماً بليغاً لا يقدَّر وحالة البشر الآن بالنسبة إلى حالتهم السابقة هي مملوءة حلاوة ولطفاً وعدالة ويمكننا على نوع ما أن نوجه إلى أنفسنا ما قاله الشاعر لوقريشيوس القديم اللاطيني: «ما أحلى أن يلبث الانسان هادئاً مطمئناً على الشاطىء وينظر إلى مجاهدة من تطوحه الأمواج في وسط البحر العجاج المضطرب بالعواصف». ونقدر أيضاً أن نقول عن أنفسنا خلواً من فرط الكبرياء ما قاله ستينيليوس في هومروس: «نشكر الله على أننا أحسن بما لا يقاس ممن تقدمنا». ومع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي ولا ينبغي أن يغلب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة وترقي الحال. لأن ذلك من شأنه أن يلقينا في خطرين جسيمين: الكبرياء والتراخي ويحملنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه وبمعارفنا وآدابنا الحالية. فهناءة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن والفتور. ولست أدري هل تلاحظون ما ألاحظه أم لا غير أني أظن أننا نتردد على الدوام بين إغراء النفس إيانا بالتشكي والتلوّم من أوهى سبب وتسويلها لنا الارتضاء والقناعة بالقليل من الأشياء فإن لنا أميالاً عقلية وشهوات ومطامع لا تحد في أفكارنا وتخيلاتنا لكن متى أردنا إتمام الفكر بالعمل والتزمنا إلى تكبد بعض العناء والتعب وتضحية بعض ما نحبه وبذل الجد والجهد لنوال المرام حينئذٍ تكل سواعدنا وتمل ونضجر بسهولة تكادان تعادل قلة صبرنا حين استثارة الرغبة والاشتهاء فينا. فيلزم أن نتوقى هذين الخللين كل التوقي ونعوّد أنفسنا على مقايسة ما نستطيع إتمامه قانونياً بقوتنا ومعارفنا واقتدارنا ولا نطمح إلّا إلى ما يمكن اكتسابه بطرائق العدل والحقانية موقرين الأصول التي بنى عليها تمدننا. فإن النفس تغرينا أحياناً بالتمسك بأصول بمبادىء نحتقرها ونطعن بها كمبادىء أوروبا ووسائطها مدة خشونتها أعني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من العادات الشنيعة التي كانت جارية منذ أربعة أو خمسة قرون. فإن ارتضينا باستعمال هكذا وسائط باشرنا إجراءها لا نجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا الحمية الخشنة البربرية التي كانت لأهل ذلك العصر الذين لشدة مقاساتهم المشقات والأهوال كانوا يسعون على الدوام إلى الخروج من حالتهم التعيسة. وأما نحن فراضون من حالتنا ومسرورين بها فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعاً في مآرب غير معلومة منا على التمام ولا آن أوانها. وكما إننا أعطينا كثيراً كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي إلى الذرية حساباً صارماً عن سلوكنا وتصرفنا إذ ليس أحد في هذه الأيام إلّا خاضعاً للتفتيش والفحص ومتحملاً المسئولية سواء كان شعباً أم حكومة. فلنتمسك إذاً مع الثبات والصدق بمبادىء تمدننا أعني بالعدل والقانونية والمجاهرة بالأقوال والأعمال والحرية ولا يبرح عن ذهننا أنه كما نرغب في أن تكون الأشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من أن تأتي نوبتنا نحن أيضاً ونكون عرضة لأنظار الآخرين فتفحص حينئذٍ أعمالنا وندان.

المقالة الثانية

موضوع المقالة. وحدة التمدن القديم. تنوع الجديد وتركيبه. تفضله وتساميه على القديم. حالة أوروبا حين سقوط الدولة الرومانية. تغلب البلدان ونفوذها. ما شرع به القياصرة من الاصلاحات السياسيّة. خط القيصرين هونوريوس وتودوسيوس. عظم اسم الدولة الرومانية. الكنيسة المسيحية وتنوع الأحوال التي تداولتها في القرن الخامس. تقلد القسيسين الوظائف المدنية. تأثير قوانين الكنيسة الحسن وتأثيرها السيء. البربر. ادخالهم روح الاستقلال الشخصي في العالم المتأخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيقه في أي أمر كان. مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتداء القرن الخامس.

أيها السادة

إنه نظراً إلى الأسلوب الذي ينبغي لي أن أنهجه في خطابي أخشى من محذورين: **أولهما**: إن تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب اضطرارنا إلى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت. **ثانيهما**: أن تكون في الوقت نفسه كثيرة الايجاز فربما التزم بعض الأحيان لإطالة الشرح بأكثر من العادة دون أن أقدر على بسط كامل التوضيحات التي تقتضيها المسائل. فإذا احتاج واحد من حضراتكم إلى الاستفسار عن بعض القضايا لو حصل لكم ارتياب في بعض أقوالي أو أردتم الاعتراض عليَّ في أمر ما فأرجوكم أن تعرفوني به خطّاً. ومن له رغبة في الجواب فليبقَ هنا إلى انتهاء الخطاب لأنني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني أخشى أيضاً محذوراً آخر وهو ان اضطر أحياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سببه أيضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الأفكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها إلّا بعد حين وهذا يلجئكم أحياناً إلى تصديق كلامي مجرداً فأرجو منكم العفو والسماح وها أنذا أرى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقلة هذا المحذور فأقول:

صفة التمدن الأوروباوي العمومية:

إني اعتنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم أذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض. وأما الآن فسأذكر لكم تاريخ تمدن أوروبا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه أريد أن أبين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم منفرزاً عما سواه من أنواع التمدن التي انتشت في العالم. فسأباشر ذلك مقرراً لكم القضايا تقريراً بسيطاً دون

استعمال البراهين والاسنادات ولعمري ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الأوروباوية وصفاً صحيحاً كاملاً كمن يصور صورة تعرف بمجرد النظر إليها انها مطابقة للأصل. ولعلني أحسن اتمام هذا العمل كما أحب وأرغب فأقول إننا إذا وجهنا النظر إلى ما سبق تمدن أوروبا من تمدن الأعصار الخالية سواء كان في بلاد آسيا أم في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانيين فلا بد من أن يأخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منه كما لو كان صادراً من مادة واحدة وناشئاً عن تصور واحد وكأن الهيئة الاجتماعية تابعة مذهباً أو أصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها وأخلاقها ومعتقداتها وبالجملة كل ما يؤول إلى نموها. ففي مصر مثلاً كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الآلهة) متسلطاً على الهيئة الاجتماعية بتمامها ودلائله ظهرت في أخلاق المصريين وآثارهم وفضلات تمدنهم. كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع ما وفي محلات أخرى كان النظام مختلفاً. ففي مكان كانت احدى العشائر قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلط على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب القوّة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشريعته الصارمة وفي جهة أخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الدموكراتيكي (أي حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على سواحل آسيا الصغرى وسوريا في يونيًا وفينيقيا. وبالجملة إذا اعتبرنا التمدن في الأزمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع مستغرب سواء كان في النظامات والقوانين أم في الأخلاق والأفكار ونرى أن قوة وحيدة أو أقلّه قوة متغلبة في النفوذ تأمر وتنهي. ولسنا نعني أن وحدة الأصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً غالبة منذ الابتداء لأننا إذا التفتنا إلى تاريخها الأقدم نرى أن القوات المختلفة التي تنتشيء وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً تتنازع الاستيلاء على السلطة. فعند المصريين والاتراسكيين حتى واليونانيين أيضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخاصمة طائفة الكهنة وعند غيرهم كانت الأسباط أي القبائل الخاضعة لرئيس مخاصمة أهل الهيئة الاجتماعية الأحرار والمذهب الاروستكراتيكي أي السيادي كان ضداً للمذهب الجمهوري، الخ. ولكن تلك المضادات والمنازعات حصلت غالباً في أزمنة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر ضئيل. نعم انها تجددت أحياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تتلاشى سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تتغلب على القوات الأخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب دائماً تنتهي بفوز أحد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا أقول مطلقاً. ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ هؤلاء الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن القديم في أغلب الأحيان بسيطاً وحدث من ذلك تأثيرات مختلفة فتارة وحدة الأصل أو المذهب الاجتماعي أوجبت سرعة النمو والتقدم إلى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فإنه لا يوجد شعب أضاء نور تمدنه بسطاعـة وبهاء هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك الزهوة العجيبة هجم الضعف فجأة على اليونان وأوهى قواهم ومع انه لم يتم انحطاطهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنه قد تمّ بسرعة كلية والظاهر ان القوة التي ابدعت أصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت ولم ينشأ غيرها لاصلاح أمره. وطوراً وحدة أصل التمدن أي عدم تنوعه وتركيبه أدّت إلى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً فإنها أوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا اختلاف ما. ودامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في أنواع التمدن القديم تحت صور وأشكال مختلفة جداً هي ناتجة أيضاً من هذا السبب بعينه لأن الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة مطلقة لم تكن تتحمل وجود قوة سواها أية كانت وكل ميل مخالف لها كان محرماً مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ أو المذهب المتغلب يسمح بظهور مبدأ آخر بإزائه ولا يدع له فعلاً ولا تأثيراً ما. والوحدة التي يتصف بها

التمدن القديم تظهر أيضاً في كتب الآداب والفنون العقلية فقلَّ من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت منذ مدة في أوروبا فإنها جميعها على نسق واحد وكأنها نتيجة مادة واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر التشخيصي أم الحماسي وكذلك الأعمال العقلية فإنها على اسلوب واحد كما يظهر من الوقائع والنظامات. حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية نرى الوحدة غالبة في آدابهم وفنونهم. وأما تمدن أوروبا المتأخرة فبالعكس ولا حاجة إلى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي أن تمعنوا النظر فيه ودققوا فكركم فللحال يتصور لكم متنوعاً مختلطاً مضطرباً حاوياً في آن واحد جميع أشكال النظامات الاجتماعية ومبادئها كالتسلط الروحي والتسلط الزمني والمذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة معاً ومزدحمة. ويوجد للحرية والغنى والنفوذ درجات غير محدودة وتلك القوات المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم دون أن تقدر احداها على قهر ما سواها والتسلط بمفردها على الهيئة الاجتماعية ثم اننا في كل من الأعصر الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية كافة متساوية كأنها صُبَّت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت الحكومة الملكية المطلقة غالبة فيها أم الثيوكراتيكية أم الشعبية فكل واحدة منها كانت تحوز التسلّط التام في وقتها وأما في أوروبا المتأخرة فيشاهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل أنواع النظامات الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمختلطة والثيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آن واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المباينة والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين أعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات أوروبا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع ذاته فترون المعتقدات الثيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاعية يعارض ويحارب ويضعف ويخفض بعضها بعضها شأن بعض. وإذا قرأتم كتب المؤلفين الذين أطلقوا لقلمهم العنان في القرون المتوسطة يتضح لكم أن أهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر إلى آخر نتائجه فترون أحزاب التسلط المطلق يدبرون على حين غفلة ويتقهقرون على غير علم من جراء النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين أنه يوجد ثم أفكار وتأثيرات تمنعهم وتؤخرهم عن الوصول إلى منتهى الغاية وكذلك أحزاب الحكومة الجمهورية. فتلك الجسارة الكلية التي لا تتزعزع وتصلّبات الرأي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع اللذان في التصورات والأفكار فكنت ترى من يتوق بكليته للاستقلال والحرية حذاء من اتصف بسهولة الانقياد والاطياع وذوي الصداقة النادرة والأمانة في العهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الإرادة المطلقة وحل المقود عن أعناق الأهواء وعدم السؤال عن القريب. وبالاقتصار كانت الأنفس متنوعة ومضطربة كالهيئة الاجتماعية. وتلك المزيَّة ذاتها توجد أيضاً في آداب المتأخرين نعم آن آدابهم أدنى وأحط درجة من الآداب القديمة بالنظر إلى الاسلوب واتقان الصناعة كما يوافق على ذلك الرأي العام لكنها أعلى وأغنى بالنظر إلى نفس الأفكار والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة وتعمقت فيها أكثر من القديم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال الاسلوب لأن المواد إذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان أن ينظمها في اسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً إنما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب جداً الحصول عليها نظراً إلى فرط تنوع الأفكار والاشعارات في التمدن الأوروباوي. فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن الأوروباوي المتأخر نراها حيثما كان ونرى له أيضاً هذا الخلل وهو انك إذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الآداب أم في الفنون أم في سائر المسالك الأخر التي سلكها ترى ذلك النمو على وجه العموم أدنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك إذا

نظرنا إلى مجمل التمدن الأوروباوي يترآى لنا أغنى بما لا يقاس من غيره أياً كان لأنه أحدث من النمو أنواعاً عديدة دفعة واحدة ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة عشر قرناً وان لم يسرع في سيره مثل التمدن اليوناني، فسيره لم ينقطع ولا كفّ تقدّمه بل يرى أمامه ميداناً واسعاً لا يُحَدّ فيرمح فيه بأشد حرارة يوماً عن يوم لأن الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم أكثر من أمسه وبينما كان تسلط أصلٍ واحد أو نظام واحد تسلطاً كاملاً أو فوز أحدهما فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحقّ في غير التمدن الأوروباوي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في أوروبا المتأخرة وعدم امكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولّد الحرية الموجودة الآن وتلك الأصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً أُلجئت إلى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلميّة فيما بينها وقنع كل بنصيبه من النمو العام. فذلك ما يبين لنا أن التمدن الأوروباوي له بالحقيقة فضل فائق هذا وان تركنا الحوادث الظاهرة وبحثنا عن طبيعة الأشياء ذاتها نتأكد أن فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل أيضاً فضلاً عن ان الحوادث تبينه لنا بأجلى بيان. لأننا إذا تركنا التمدن الأوروباوي برهة على جانب وحوّلنا النظر إلى عموم العالم وإلى مسرى الأشياء الأرضية بوجه العموم نرى كيف نشاهد العالم يسري. إننا نشاهده يسري مع اختلاف وتنوع العناصر ومضادة بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الأوروباوي إذ لا شك انه لم يُعط لأصل أو لمذهب أو لنظام خصوصي أو لتصور فكري أو لقوة خصوصية أية كانت أن تضبط العالم بأسره وتتسلط عليه تسلطاً مطلقاً وتنفي منه كل ميل مخالف، بل توجد فيه قوات وأصول ومذاهب متنوعة تختلط وتتقارب وتتباعد وتتحارب دون انقطاع وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب أو ينغلب أحدها غلبة تامة وهذه بلا ريب حالة العالم عموماً أعني ذاك الاختلاف في الأشكال والأصول والأفكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول إلى وحدة ما حقيقية أو وهمية ربما لا سبيل إلى الوصول إليها أصلاً. لكن الجنس البشري ينحو نحوها بواسطة الحرية والسعي. إذاً التمدن الأوروباوي هو كناية عن صورة حياة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافياً غيره ولا مستقراً راهناً بل هو شبيه بسير أحوال العالم وعلى ظنّي أن هذه المرة الأولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن ونما نمواً متنوعاً غنياً مخصباً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم فالتمدن الأوروباوي قد وافق الحقيقة الأبدية والمقصود الالهي إذا أبيح لي أن أتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة الالهية وهذا هو أصل تفضله العقلي.

أسباب صفة التمدن الأوروباوي الأصلية:

فأروم من حضراتكم أيها السادة أن تبقوا هذه الصفة الأساسية والتمييزية للتمدن الأوروباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث إذ لا أستطيع الآن سوى إيرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث فهي حينئذٍ تؤدي البرهان لكن إذا وجدنا في مهد تمدننا أسباب الصفة التي نسبتها إليه وعناصرها. وعاينّا في حالة العالم وفي الحوادث التي أعانت منذ الابتداء على انشاء وتكوين التمدن الأوروباوي أصل ذاك التنوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز به التمدن المذكور وذلك في أثناء انتشائه حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية فبلا ريب يكون هذا برهاناً عظيماً على ما أبديته. فقد عزمت الآن على أن أسعى في هذا البحث مع حضراتكم وأدقق الفحص عن حالة أوروبا عند هبوط الدولة الرومانية وأبحث عن العناصر التي خلفها العالم السابق إلى العالم اللاحق سواء كان في النظامات أم في المعتقدات والأفكار والاحساسات. فإذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم آنفاً مغروسة في تلك العناصر تصبح حينئذٍ محتملة التصديق لديكم. ويجب أولاً أن نتصور جيداً ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف تكونت. فاعلموا أن رومية لم تكن في مبدأ أمرها سوى مدينة حكامها من أهلها أو بالحري جمعية بلدية.

والأحكام الرومانية لم تكن مؤلفة إلاّ من مجموع النظامات التي تناسب جمعية منحصرة في مدينة فهي نظامات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينها. ولم يكن ذلك مخصوصاً برومية فقط بل إذا نظرنا إلى إيطاليا في ذلك التاريخ لا نرى غير المدن حول رومية وما كان يسمى بشعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد بين المدن نفسها فكانت المدن اللاطينية المتعاهدة هي الشعب اللاطيني وهكذا كان الاترسكيون والصابئون والسامنتيون وشعوب بلاد اليونان الكبيرة. وأما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذٍ تسكن مثل الآن بل كان أصحابها هم سكان المدن أنفسهم وكانوا يخرجون إلى الخلوات لملاحظة أرزاقهم ويسكّنون فيها غالباً بعض العبيد ويقومون في معاشهم وأما البراري المزروعة كما هي الآن أعني المحتوية على أهالٍ منتشرة تارة في مساكن منفردة وطوراً في الأرياف والقرى فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لا وجود لها أصلاً. وماذا صنعت رومية حينما امتد سلطانها. راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها استفتحت وأسّست مدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها ورحّلت أناساً من أهلها ليسكنوا فيها. وتاريخ فتوحات الرومانيين العظيمة هو تاريخ فتح وتأسيس عدد وافر من المدن. وأما امتداد التسلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو معروف بهذه الصفة لأن الأهالي في الشرق كانوا متوزعين بعكس توزيع أهالي الغرب ونظراً إلى اختلاف صورة نظامهم الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا كانت المدن مركزاً وحيداً لهم. وبما أن مرامنا هنا التكلم فقط عن أهالي أوروبا فلا حاجة إلى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق. وإن اقتصرنا على الغرب نجد في كل مكان منه ذلك الأمر الذي أشرت إليه في بلاد غاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن إلاّ المدن فقط وخارجاً عن المدن كانت الأحراش والبحيرات تغشى الأرض. ويستدل على ذلك أيضاً من الآثار والطرقات الرومانية فكان يوجد طرقات كبيرة متصلة من مدينة إلى أخرى لكن لم يكن يوجد سبل ومسالك عديدة مصلبة مشتبك بعضها ببعض موصلة إلى كل الجهات كما يرى ذلك في هذه الأيام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم ولا ذكر لها أصلاً. وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك الكمية التي لا تعد ولا تحصى من الآثار الحقيرة والضيع والقصور والكنائس المتفرقة في البلاد كما في الأجيال المتوسطة. بل لم تترك لنا رومية غير آثار عظيمة الشأن لائحة عليها الصفة المدنية معدة لأهل كثير عددهم مجموعين بعضهم بجوار بعض ففي كل جهات الممالك الرومانية نرى المدن غالبة ومتسلطة والبراري معدومة من الأهالي ومن الواضح أن ذلك الأمر مما يصعّب وجود الاتحاد وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة متسعة ويمنعه. وإذا كانت قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتملكها فإنه قد تعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها واتقان نظامها. ولذلك حينما تراءى انه قد تمّ الأمر وكمل العمل أي حينما كان كل الغرب مع قسم عظيم من الشرق قد انقاد إلى الشوكة الرومانية وخضع لسطوتها نرى تلك المدائن والدول الصغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جعلت للانعزال والاستقلال لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه وتحرر أنفسها في جميع الجهات. وهذا الأمر يُعد من جملة الأسباب التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل السلطنة لكي تستطيع أن تجمع وتضم بعضها إلى بعض عناصر من طبعها الميل إلى الانفصال وعدم الاتحاد. فأخذت تجتهد السلطنة حينئذٍ بأن توقع الاتحاد والارتباط بين أقسام تلك الهيئة الاجتماعية المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن إلى حد محدود. وفي أثناء المدة التي بين تولي اغسطوس على السلطنة وديوقلسيانس. حينما كانت القوانين والأحكام المدنية آخذة في النجاح والتحسين صار وضع ذاك النظام الواسع الاستبدادي لإدارة الأحكام وتوزع على العالم الروماني رجال للقيام بحق الوظائف والخدم منتظمون في سلسلة المراتب ومرتبطون غاية الارتباط بعضهم ببعض

كالشبكة وكليّو الانقياد والطاعة لأوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم أن ينفذوا إرادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويقدّموا إليها المرتبات الأميرية مع خضوع الرعية.

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم الروماني المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس أيضاً بالحكومة السلطانية المطلقة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم بسهولة نادرة. فيتعجب الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة المتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية المتشاركة انقادت بسرعة إلى اعتبار واحترام القوة السلطانية الوحيدة السامية المقدسة. فاقتضى أن تكون ضرورة انشاء رباط ما لضمّ أقسام العالم الروماني بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتقدات وعلى نوع ما الأفكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها سبيلاً إلى العقول. فبواسطة إذعان العقول لهذه العقائد ولنظام الادارة الحكمية المقدم ذكره مع إضافة نظام العسكرية استطاعت السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلاً وغزوات البربر وصدماتهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة مستطيلة وهي على انحطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها إلى أن أتى زمان اشتدّ فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حينئذٍ تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لأوامرها لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت تنقسم أعضاؤه وينفصل بعضها عن بعض من جميع أطرافه في مدة القرن الرابع وصارت تندفق إليه البربر وتدخله من كل الجهات والأقاليم تسلّم بغير مدافعة ولا مقاومة دون أن تكترث أو تهتم بما يحلّ بسائر المملكة. فحينئذٍ طرق عقل بعض السلاطين فكر مستغرب وهو انهم قصدوا أن يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة بين جميع أقسام المملكة تشابه ما يسمى الآن بالحكومة الروبريزانتاتيف (أي الملكية المقيدة) لعل ذلك مما يحمي وحدة السلطنة الرومانية ويصونها من التفريق والتشتيت أكثر من الحكومة المطلقة. وهذه صورة الأمر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس وتودوسيوس الأصغر إلى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة.

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين إلى اغريقولا النائب على بلاد غاليا:

«إنه بناء على معروض سعادتكم لنا الكلي الإفادة قد أصدرنا أمرنا بأن تعتبر الترتيبات الآتي بيانها كقوانين جارية على الدوام تخضع لها أهالي السبعة أقاليم إذ أنها تأتي على طبق مرغوب الأهالي. وبما أنه لأسباب المنفعة العامة أو الخاصة يحضر إلى جانب سعادتكم ليس فقط من كل الأقاليم بل أيضاً من كل مدينة أشخاص من أصحاب الوظائف أو نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات أو لمعاطاة المصالح المتعلقة بأصحاب الأملاك قد حكمنا انه يكون مناسباً وكثير الفائدة أن يصير من الآن فصاعداً اجتماع أهالي السبعة أقاليم في كل عام بوقت معينّ في المدينة المتسلطة أعني مدينة أرلس وهذا الترتيب قصدنا به مراعاة الصوالح العامة والخاصة معاً. فبواسطة اجتماع الأهالي الأعيان لدى حضرة النائب الشريفة إذا لم تكن بعض أسباب النظام العام أوجبته أن ينتقل إلى مكان آخر يمكن الحصول على أحسن النتائج من جراء المداولة في الأمور ولا يمكن هكذا أن يخفي شيء عن أحد الأقاليم مما حصل عليه الاعتماد وقرّ عليه القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون حضر الاجتماع يلتزم أن يخضع أيضاً إلى تلك الترتيبات وبإعطائنا الأمر بأن يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لقبت هكذا مدينة أرلس وفقاً لإرادة قسطنطين المعظم نظراً إلى ميله إليها لكن العادة غلبت على إرادته) فظننا أن يكون ذلك ليس فقط مفيداً للخير العام

بل ومضاعفاً أيضاً العلاقات الاجتماعية لا سيما أن مركز المدينة موافق جداً والأجانب يتواردون إليها من كل فجّ وتجارتها هي بهذه المقدار متسعة حتى انه يرد إليها كل ما يخترع ويصنع في سائر المحلات فكل ما يحواه الشرق الغني والبلاد العربية المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية المخصبة واسبانيا الجميلة وغاليّا الجسورة من التحف يكثر وجودها في أرلس بهذا المقدار حتى أن الأشياء جميعها التي تعد نفيسة في كل أقطار العالم تظهر فيها كأنها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يتصل بها ذلك البحر ويجعلها كبحيرة. وبما ان الأرض بتمامها تتحف هذه المدينة بأفخر ما عندها وتحمل إليها خاص محاصيل كامل الامصار بحراً وبراً بواسطة الأنهر والأشرعة والمجاذيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية كمعروف وصنع جميل أمرنا هذا بأن يصير التئام جمعية عامة في وسط تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع تسهيلات التجارة وقد كان سالفكم النائب الشهير بترونيوس بقصد ممدوح ومملوء حكمة آمر بإجراء هذه الطريقة وبما أن استعمالها لم يدم من جراء الاهمال وتسلط المختلسين فقد عزمنا على تنفيذها الآن بقوة حكمتنا. والحالة هذه تفوض إلى سعادتك يا نسيبنا العزيز المحبوب اغريقولا بناء على أمرنا هذا واتباعاً للعادة المؤسسة من سالفيك المباشرة بإجراء الترتيبات الآتية في الأقاليم وهي أن يصير التنبيه على كل الأشخاص المشرّفين بوظائف الحكومة وأصحاب الأملاك والأرزاق وقضاة الأقاليم بأنهم ملزمون أن يجتمعوا جمعية شورية في كل سنة مرة في مدينة أرلس بين الثالث عشر من شهر آب والثالث عشر من أيلول وأيام الدعوة والاجتماع تفوض أمرها إليكم وان أهالي اقليمي نوفامبوبولانيه والاكويتان الثانية نظراً إلى بعدهما يمكنهم إذا انشغل قضاتهم بأمور مهمة أن يبعثوا من يقوم مقامهم حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور إلى المكان المعين في الوقت المعلوم يدفعون جزاءً نقدياً مقداره خمس ليرات من الذهب عن القضاة وثلاث ليرات عن أعضاء الجمعيات البلدية وسائر أصحاب المناصب ونظن أن هذا الترتيب ينجم عنه فوائد جمّة لأهالي أقاليمنا ثم أننا متأكدون بأن ذلك مما يزيد مدينة أرلس زينة ورونقاً تلك التي نحن مديونان لأمانتها».

أعطي في الخامس عشر من شهر أيار ورد إلى أرلس في العاشر من شهر حزيران.

فلم تقبل الأقاليم ولا المدن بهذا الأمر بل رفضوه ولم يرتض أحد بتسمية وكلاء ولا بالذهاب إلى مدينة آرلس لأن الاتحاد والانضمام مما يضاد أصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت تتظاهر محبة الوطن الخصوصي أي كل يميل إلى مدينته وإلى جمعيته البلدية وذلك في جميع أقطار السلطنة واتضح عدم امكانية تنظيم هيئة اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهن تنحصر في أسوارهن وتقتصر على أعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة إذ لم يكن من يرغب في عد نفسه منها بل جميع سكان المدن صاروا يهتمون بأمر مدنهم فقط غير مكترثين بالسلطنة ولا بأمرها. فنرى هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الأمر الذي رأيناه في مهد رومية أعني به فوز النظام البلدي وشدة الميل إليه والعالم الروماني عاد إلى حالته الاصلية لأنه حينما تكوّن وتركب كان تركيبه من المدن وحينما انحل تركيبه لم يبق منه إلاّ المدن. فصورة الحكومة البلدية هي الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم إلى أوروبا المتأخرة وكان حينئذٍ قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانحط شأنها عما كانت عليه في الأزمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت إلى ذاك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع

عناصر الدولة الرومانية. وأُخطىءُ إذا قلت وحيدة لأنه كان قد استمر في أذهان الناس صورة الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلاله والسلطة المطلقة المقدسة المخصوصة بالسلطان. هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني إلى التمدن الأوروباوي. فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها وأحكامها ومثالها هو أصل الحرية ومن جهة أخرى الشرائع المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة السلطانية ذلك أصل الامارة والاستعباد. لكن كانت قد نشأت أيضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة أخرى مباينة لها بالكلية مؤسسة على مبادىء مغايرة لمبادئها ومتشربة أفكاراً وحاسيات مختلفة وكانت مزمعة أن تدخل إلى التمدن الأوروباوي المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي: **الكنيسة المسيحية**. فإنه في منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية اعتقاداً ذاتياً فقط بل ترتبت وانتظمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة واكليروس وايرادات ووسائط فعالة مستقلة ومجامع اقليمية ومسكونية تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عادتها المذاكرة عموماً في أمور تلك الهيئة. وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذٍ ديانة فقط بل كانت كنيسة أعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا أعلم ماذا كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية. فإنني اقتصر على الملاحظات البشرية المحضة وأدع على جانب كل عنصر غريب عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية وأقول إنه لو كانت النصرانية حينئذٍ اعتقاداً وتصوّراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً فقط لا غير كما كانت في الأزمنة الأولى لخيل انه كان حل بها الدثار كما حصل بعد مدة في آسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المتعلمين التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين فحينئذٍ حل بالنصرانية الدثار والتلف. مع انها كانت كنيسة ذات انتظام وقوانين ومن الأولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة الرومانية لأنه لم يكن حينئذٍ ولا واسطة من الوسائط التي بها تتمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الأيام وتثبت في المقاومة مع صرف النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط التي بها تتسلط الحقيقة والافكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول فتجري الأعمال بمقتضاها وتتسبب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن يوجد ما يشابه ذلك في القرن الرابع أي ما يجعل للتصورات والأفكار نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يقتضي الأمر ان توجد جمعية قوية التركيب محكمة الانتظام لتقدر على مقاومة هكذا آفة عظيمة وتنجو ظافرة من هكذا زوبعة هائلة فلست أظن من باب المبالغة بأن يقال إن الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن الرابع ومبتدأ القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بتراتيبها ورؤسائها وشوكتها من انحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن البربر وانها هي أيضاً اجتلبت البربر وملكتهم وصارت سلسلة التمدن وواسطته بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا إذاً ملاحظة حالة الكنيسة في القرن الخامس أكثر من حالة الديانة بحصر المعنى لكي نبحث عما أضافته النصرانية إلى التمدن المتأخر وعن العناصر التي أدخلتها فيه وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين فإننا إذا نظرنا نظراً طبيعياً محضاً إلى التقلبات المتنوعة التي حصلت في النصرانية مدة نشأتها ونموها منذ البداية إلى حد القرن الخامس واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها **تقلبت على ثلاث حالات متداولة مختلفة في الذات. ففي الأزمنة الأولى**: وجدت الجمعية المسيحية كشركة متحدة بإيمان واحد وآراء واحدة عمومية وكان المسيحيون الأولون يجتمعون ليتمتعوا سوية بإشعارات واحدة وبيقين واحد ديني ولم يكن لهم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين وتراتيب ولا جماعة رؤساء منتظمة. ولا ريب أن كل جمعية وان تكن ناشئة حديثاً وضعيفة في تركيبها وانتظامها يوجد لها قوة أدبية تحييها وترشدها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون ويعلمون ويسوسون الشركة أدبياً لكن لم يكن لها رؤساء منصبون ولا تراتيب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في أصل منشأها شركة معتقدات وآراء عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعاً جداً كما تشهد بذلك الآثار

الأولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم وقوانين ورؤساء وهؤلاء كان يسمى بعضهم في اليونانية **برسبيتري** أي القدماء وسُمّوا في ما بعد قسيسين وبعضهم ابيسكوبي أي نظاراً وسمّوا أساقفة ومطارنة وآخرون **ذياكوني** وهم الشمامسة الموكلون على الفقراء وتوزيع الصدقات. وقد يعسر علينا جداً تحديد وظائف هؤلاء الرؤساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لأن الخط الفاصل بينهم كان على الغالب مبهماً وعديم القرار والحاصل أن الترتيبات والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في **هذا العصر الثاني للنصرانية** لم تزل باقية لجمهور عامة المؤمنين وكانوا هم أصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في أمر انتخاب الرؤساء أم في وضع النظامات أم في أمر ترتيب التعاليم الدينية نفسها وإلى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين وحكومتهم ولا كان أحدهم منفرزاً عن الآخر ولا مستقلاً عنه وكان للشعب النفوذ الأعلى والصوت الأقوى. وأما **العصر الثالث** فقد اختلفت فيه الأحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس أو القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها وأحكامها ونظامها الخصوصي وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة في حد ذاتها حائزة جميع وسائط المعيشة مستقلة عن الشعب الذي خصّصت لأجله وبواسطة عليه نفوذها. هذا كان العصر الثالث لانتظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في أوائل القرن الخامس لكن الحكومة لم تكن مع ذلك منفرزة انفرازاً كاملاً عن الشعب والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها وكان النفوذ والسلطنة للاكليروس في العلاقات التي بينه وبين الشعب ولم يكن هذا يعارضه في أمر ما. وفضلاً عن ذلك كانت لهم واسطة أخرى عظيمة ازداد بها نفوذهم وكبرياؤهم وهي ان الأساقفة والاكليريكيين اتصلوا إلى أسمى الوظائف البلدية في المدن. وقد نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بحصر المعنى إلّا نظام حكومة البلدية أي حكومة المدن وكان أرباب الوظائف في المدن قد حل بهم الوهن والخمول من جراء كثرة تعديات ومظالم الحكم المطلق الروماني وخراب المدن وانحطاطها. وأما الأساقفة والقسيسون فكانوا مملوءون حرارة ونشاطاً وغيرة فبالضرورة صاروا يتقدمون لملاحظة وإدارة كل الأمور ولا يحق لنا أن نلومهم أو نتهمهم بالاختلاس لأن صروف الزمان وظروف الحال جعلت أن يكون الاكليروس وحده وقتئذٍ ذا قوة ونشاط أدبي ولهذا السبب حاز نفوذاً واقتداراً في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم بأسره. وقد يشاهد هذا الأمر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة المذكورة. فإذا فتحنا **كتاب الشريعة** لتيودوسيانوس أو **كتاب جستينيانوس** نجد بها عدداً من المراسيم التي تفوض إلى الاكليروس والأساقفة إدارة أمور المدن وهاكم البعض منها:

«إنه بخصوص أعمال المدينة السنوية سواء كان في ما يتعلق بإيراداتها الاعتيادية والأموال الناتجة من الأملاك والهبات المخصوصة والمتروكات وغير ذلك أم في ما يتعلق بالأعمال العامة ومخازن المؤونة والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والأساكل وبناء الأسوار والابراج وتصليح الجسور والطرقات والدعاوي التي تتعلق بالمدينة من جهة الصوالح العمومية والخصوصية فاننا نأمر بما يأتي وهوان الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة أشخاص من ذوي الصيت الحسن من أعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الأعمال الجالية ويهتمون بأمر حسن إدارتها ويؤدي لهم الموجلون بالأعمال حساباً عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء كان في إدارة البنايات العامة أم في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك».

والبند الثلاثون أيضاً:

«إنه بخصوص تعيين أوصياء على الأولاد القصر وكل الذين يقتضى لهم اوصياء

بموجب الشريعة فإذا كانت ثروتهم لا تزيد عن الخمسمائة اورلي (معاملة من الذهب) نأمر بأن لا ينتظر تعيين الوصي من قبل ناظر الاقليم الأمر الذي يتكلف مصاريف زائدة وعلى الخصوص إذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها الوصيّ بل يصير تعيينه من حاكم المدينة باتفاق الرأي مع الاسقف الكلي التقوى واشخاص آخرين من أصحاب الوظائف إذا كان يوجد منهم عدد كافٍ في المدينة».

وفي البند الثامن أيضاً من الفصل الخامس والأربعين في ما يتعلق بالمحامين (في الدعاوي الجنائية):

«نرغب أن يكون المحامون في المدينة من المتضلعين في معرفة أسرار الايمان المقدس الارثوذكسي ويصير انتخابهم وتنصيبهم من الأساقفة الموقرين. والاكليروس. والأعيان. وأصحاب الأملاك والبلديين. وبشأن الاحتفال الذي يحصل حين تقليدهم الوظيفة يقتضي الالتجاء إلى سلطة النائب المجيدة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم بواسطة رسائل سعادته».

وفي وسعي أن أذكر شرائع أخرى كثيرة لكن ما قد ذكرته كافٍ ليثبت لنا هذا الأمر الحقيقي أي أن مداخلة رؤساء الكنيسة في الأحكام البلدية كانت في المواسطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي في القرون المتوسطة. وإن نفوذ الاكليروس في الأحكام البلدية خلف الحكام البلديين القدماء وسلف نظام الجمعيات البلدية المتأخرة. فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائط القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جراء نظامها الخصوصي وتأثيرها في الشعب المسيحي أم من مداخلتها في الأمور السياسية ولذلك قد أعانت كثيراً منذ ذاك العصر على نمو التمدن المتأخر واكتسابه الصفة التي اكتسبها. ولنذكر باختصار العناصر التي أدخلتها فيه. فنقـول: أولاً لا يخفـى عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ أدبي كهذا أعني قوة مؤسسة على اليقين العقلي والعقائد والاشعارات الأدبية معاً في وسط طوفان القوات المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حينئذٍ إذ إنه لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم بأسره نظراً إلى عدم وجود قوة أدبية غيرها في ذلك الوقت.

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة أفضل من سائر الشرائع البشرية وتعتبر بيقين هو الأساس الأول لنجاة البشر أعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارة بالعقل أو التمييز وطوراً بالشريعة الالهية بحسب اختلاف الأزمنة وأخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف أبداً بل اختلفت اسماؤه فقط.

وشرعت أخيراً الكنيسة بأمر عظيم جداً وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وهذا الأمر هو منبع حرية الأديان لأن أصله ذات الأصل الذي تبنى عليه حريّة الأديان الأكثر اتساعاً وتشديداً. ففرق الزمنيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة أي أن القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببه الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الأدبية الباطنية والحوادث المادية الخارجية. فأصل حرية الأديان الذي من أجله قاتلت أوروبا وقاست ما لا يوصف من الأهوال ولم تفز بالنصر إلاّ بعد حين وفي الغالب رغماً عن الاكليروس كان هكذا مودعاً في مهد التمدن الأوروباوي ومسمى بالاسم المقدم ذكره أي فرق الروحيات عن الزمنيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد أدخلته إلى التمدن الأوروباوي وثبتته فيه لاضطرارها إليه إذ بواسطته دافعت عن نفسها وأمنت شر البربر وأذاهم. فإيجاد نفوذ أدبي والتمسك بناموس إلهي وفرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية

إنما هي الاحسانات الثلاث العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم الأوروباوي في القرن الخامس. لكنه لم يحدث منها كلها تأثير حسن على حد متساوٍ إذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسه بعض المبادىء السيئة التي أثرت جداً في التمدن الأوروباوي مدة نموه. ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الاكليروس عن باقي المسيحيين وترتب استقلال اولئك وتسلطهم على هؤلاء واكراههم على الانقياد إليهم وإلى القوانين والتراتيب التي أدرجوها وتسلطوا على أفكارهم ووجودهم دون إذعان عقولهم ورغماً عن إرادتهم. وزيادة على ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الثيوكراتيكي (أي الحكم تحت ظل الله) وترغب في تأييده وتسليطه على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل إلى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق. ولما رأت انه لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيذ المذهب الثيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع أن هذا مما يلاشي حرية الرعايا.

فقد توضّح مما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الأكثر شهرة واعتباراً التي أخذتها أوروبا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطة الرومانية. ولما تملّك البربر على العالم الروماني وجدوه على الحالة التي سبق ذكرها. فلم يبق علينا الآن سوى ذكر البربر فقط لكي نتمم معرفة جميع العناصر التي اجتمعت واختلطت في مهد التمدن الأوروباوي ولست أعني ذكر تاريخ البربر إذ لا حاجة لنا إلى رواية هذا التاريخ لأننا نعلم جيداً أن فاتحي السلطنة الرومانية هؤلاء كانوا جميعهم من نسلٍ واحد وهو الجرماني ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس السلافي كالالبيين مثلاً ونعلم أيضاً أنهم جميعاً كانوا على حال واحدة من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة أو قلة المخالطة بين البعضِ من قبائلهم والعالم الروماني. فلا شك ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وأرق أخلاقاً منها. لكننا إذا لاحظنا الأمور على وجه عمومي وأمعنا النظر بما يهمنا من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدأ أمرها لا يستحق الاعتبار كلياً ويحتسب كلا شيء فالذي يهمنا معرفته هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الأمر مما يعسر علينا جداً في هذه الأيام. وإذا كنا قد وقفنا مع السهولة التامة على حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً فلأن تأثيرهما قد تواتر إلى أيامنا هذه ولأننا نجد لهما آثاراً في عدد وافر من الترتيبات والحوادث الحالة وعندنا وسائط عديدة توصلنا إلى معرفة ذلك حق المعرفة. وأما أخلاق البربر وحالهم الاجتماعية فهذه أشياء قد اندثرت على نوع ما وأضحت هباء منثوراً وقد انجبرنا الآن على استخراجها عقلياً مستعينين تارة بالآثار التاريخية القديمة جداً وأخرى بقوة التخيل والتصور. وهناك أمر يجب الوقوف عليه قبل كل شيء لكي يمكننا أن نتصور مع الصحة والحقيقة ما هو الرجلِ الخشن في ذلك الوقت وهذا الأمر هو لذة الاستقلال الشخصي أي لذة الانسان بأن يرى نفسه مستقلاً في ذاته حراً بأن يخابط ويقاتل صروف الدهر بقوته وعزمه مدى حياته في هذا العالم. وسروره بتفرعه إلى التطوف والجولان. وميله إلى إلقاء نفسه مدى الحياة في معرض الأخطار المجهولة الغائلة. فهذا الأمر كان غالباً على البربر حينئذٍ وكان يحمل تلك الجموع البشرية الكثيرة العدد على المهاجرة وشنِ الغارات. وأما الآن فنظراً إلى الحالة التي نحن عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصورِ هذا الأمر كما ينبغي وإدراك مقدار تأثيره في عقول البربر مدة القرن الرابع والقرن الخامس ولا يوجد إلاّ مصنف واحد فقط يوضح عن الصفات الخشنة البربرية توضيحاً جلياً ظاهراً وهو تاريخ فتح النرمانديين بلاد الانكليز تأليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد الذي يحتوي مع الصحة التامة على الشرح والتوضيح الكافي عن الأسباب والأميال والتحضيضات جميعها التي تحث الناس المقارنة حالهم الاجتماعية حال البربر على

التطوف والمهاجرة والغزو، الخ . فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة أمر الخشن وكيفية عيشته مثل هذا الكتاب . ويوجد أيضاً بعض التوضيحات عن ذلك في الحكايات التي ألفها موسيو كوبر على أهل أميركا المتوحشين وان تكن هذه الروايات أحط درجة على رأيي وأقل صحة وصراحة من التاريخ المقدم ذكره. نعم يوجد في عيشة متوحشي أميركا ومخالطاتهم واشعاراتهم وسط احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما بأخلاق الجرمانيين القدماء لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تفصح كما ينبغي عن جرم قباحة الأخلاق والعيشة البربرية . وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جراء تلك الأخلاق بل أيضاً عن الحالة الباطنية أي عن حالة الرجل الخشن ذاتياً فإن فرط ولعه بالاستقلال الشخصي كانت تمازجه الخشونة والسماجة أكثر مما يظهر من مصنَّف موسيو تييري . فكان ولعه هذا يخامره نوع من التوحش البهيمي والبطر والخمول لا نراه منقولاً ومشخصاً على التمام في كامل الكتاب المذكور. ولكننا إذا لاحظنا باطن الأمر بقطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات المملوء قدومة وبلادة نجد ان الميل إلى الاستقلال الشخصي هو من الأميال الشريفة الأدبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرته الأدبية فهو لذة المرء بأن يشعر بكونه انساناً وشخصاً منفرزاً مستقلاً في ذاته وحرّاً في إرادته.

فالبربر الجرمانيون هم الذين أدخلوا هذه الحاسة إلى التمدن الأوروباوي وكانت قبلهم مجهولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها أثر في أغلب انواع التمدن القديم . والحرية التي توجد في أنواع التمدن القديم إنما هي الحرية السياسية أو المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنه وأفكاره الحرية الشخصية بل تشغله حريته المدنية بصفة كونه مختصاً بجمعية بلدية كلّي الخلوص لها ومستعداً لتضحية نفسه من أجلها. وهذا الأمر كان أيضاً في الكنيسة المسيحية إذ كل من المسيحيين كان له ميل عظيم نهو الهيئة الاجتماعية المسيحية وتعلق شديد بها وخلوص وخضوع لشرائعها ورغبة قوية في اتساع نطاقها وسلطتها. أو كان لهم ميل ديني يؤثر في أنفسهم تأثيراً عظيماً ويحضهم على الاجتهاد بقمع حريتهم الخاصة وانقيادهم إلى قوانين إيمانهم. وأما **حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز لها ولا مانع** وليس لها غاية أخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية الرومانية والمسيحية. والبربر هم الذين جلبوها وأودعوها في مهد التمن المتأخر. وقد حصل منها تأثير عظيم في التمدن المذكور ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة إلى اشهارها كأحد عناصره الأساسية. ثم يوجد أمر ثانٍ يعد كعنصر ثانٍ للتمدن اتخذناه أيضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية أو بالحري الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لأمر من كان أعلى منه في سلسلة المراتب دون انثلام حرية أحد منهم. وفي مبدأ الأمر لم يكن ذلك يثلم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها عموماً. وهذا الأمر هو أصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحول في ما بعد إلى الفيوداليتي أي المذهب السيادي أو مذهب حكومة الاشراف الالتزامية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين لأوامر وأحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم. وكان أصل هذا الارتباط مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين أحدهم والآخر والصداقة التي لأحدهم نحو الآخر دون أدنى سبب ظاهر أو واجب ما من الواجبات المؤسسة على عموم مبادىء الهيئة الاجتماعية. ففي الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية اختيارية مجردة بين رجل وآخر بل كان الجميع مختصين ومرتبطين بالمدينة. أما عند البربر فأصل إنشاء الالفة الاجتماعية كانت بين الأفراد وذلك أولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرؤوس لما كانوا مغيرين في أوروبا فرقاً وقبائل رحالة. ثم أخيراً بواسطة ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد أوروبا. فالمبدأ الثاني الذي أثر

تأثيراً عظيماً في تمدن أوروبا أي خلوص الرجل نحو الآخر جاءنا أيضاً من البربر واتصل بأخلاقنا من أخلاقهم.

فاسألكم الآن أيها السادة هل اخطأت بقولي في الأول ان التمدن الأوروباي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت بأن أبينه لكم في خطابي. أفلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الأوروباوي مدة نموه المتدرج. فقد رأينا فيه ثلاث هيئات الاجتماعية متباينة **أولها**: الهيئة البلدية وهي من فضلات السلطنة الرومانيـة **وثانيها**: الهيئة الاجتماعية المسيحيـة **وثالثها**: الهيئة البربرية. ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية متنوعة التركيب والانتظام مؤسسة على أصول مختلفة كل الاختلاف تحرّك في قلوب الناس احساسات متباينة. فرأينا حب الاستقلال المطلق بإزاء الانقياد التام والرئاسة العسكرية بحذاء التسلط الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوائد البربر التي بالكاد خطت بالقلم جميعها جارية في وقت واحد. ورأينا في كل الجهات معاصرة السلائل واللغات والأحوال الاجتماعية والأخلاق والأفكار والتأثيرات الأكثر تنوعاً وتضاداً. فهذا على ظني برهان على حقيقة الصفة العمومية التي وضعت بها تمدن أوروبا ولا ريب أن هذا الاختلاط والتنوع والتضاد أضرَّ بحالة التمدن وأوجب بطء حركة التقدم والنجاح في أوروبا وجلب عليها البلايا والرزايا ورماها في هوة الآلام والمحن. ومع ذلك كله أظن انه لا محل لاظهار الأسف لأن أمل الحصول على نمو كثير التنوع كامل أي النمو في جميع الأمور ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحده لدى الشعوب ولدى الانسان ذاتياً كل المشاق التي يلزم مكابدتها وكل الأخطار التي ينبغي ارتكابها لتحقيقه ونواله. وإذا دققنا النظر في كل الأمور نعلم أن ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي أوفق وأكثر فائدة من البساطة التي في تمدن آخر وان الجنس البشري ربح منها وكسب أكثر مما كابد فيها وتعب. فاقتصر على ما تقدم من الشرح في هذا الموضوع لأننا قد علمنا الآن على وجه عمومي الحالة التي كانت عليها أوروبا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر المختلفة التي تضطرب وتتمخض لتلد التمدن الأوروباوي ومن الآن فصاعداً نشاهد هذه العناصر في حالة الجد والاجتهاد. وفي المقالة التالية سأعتني في البيان عما توقع لها وعما أجرته في الأزمنة التي تسمى اعتيادياً بأزمنة الخشونة والبربرية أي في زمان إغارات البربر.

المقالة الثالثة

موضوع المقالة. كل المذاهب المتنوعة تدعي الحق والقانونية لنفسها معاً. ماهية القانونية السياسية. وجود جميع مذاهب الأحكام بوقت واحد في القرن الخامس. عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات. وجود سببين لذلك أحدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والآخر أدبي وهو حاسة مراعاة الذات المخصوصة بهم. علل التمدن كانت الحاجة إلى النظام وتذكار السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر. تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرد. انكفاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب. بداية الفيودالتي أي حكومة الأشراف الالتزامية.

أيها السادة

إنني قد أوضحت لحضراتكم عن عناصر التمدن الأوروباوي الأصلية كما تُعاين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية واجتهدت سلفاً بأن أُبين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام وكيف أنه لم يتيسر لواحد منها التسلط المطلق على هيئتنا الاجتماعية إلى درجة اخضاع بقية العناصر أو نفيها بالكلية. وتقرر لنا أن تلك هي الصفة التي يمتاز بها التمدن الأوروباوي. فالآن سنباشر بتاريخ التمدن المذكور من بدايته أي منذ القرون التي سميت بأعصر الخشونة.

إنه لمن المستحيل ألا نصادف من أول نظرة نلقيها على تاريخ تلك القرون أمراً يظهر لها مناقضاً لما ذكرناه الآن وهو اننا إذا بحثنا عن الأخبار المستحقة التصديق التي نقلت عن مبدأ حال الهيئة الاجتماعية في أوروبا المتأخرة يلوح لنا أن عناصر تمدننا المتنوعة أعني **الحكومة الملكية والثيوكراتيكية** (أي الحكم تحت ظل الالهية) **وحكومة الاشراف وحكومة الشعب** يدّعي كل منها بأن الهيئة الاجتماعية الأوروباوي في مبدأ أمرها كانت تابعة له وانها لم تخرج عن سلطانه إلاّ باختلاس أحد العناصر الآخر المضادة.

أصل وحقيقة معنى القانونية السياسي:

فافحصوا كل ما نُقل وسُطّر بهذا الشأن تروا أن جميع الآراء التي بحثت عن أصلنا ومبدأ أمرنا تزعم أن أحد العناصر المقدم ذكرها كان متغلباً على سائر العناصر تغلباً تاماً وتسلط وحده على الهيئة الاجتماعية. فإنه يوجد معلّمون في التاريخ من حزب حكومة الاشراف الالتزامية وأشهرهم موسيو دي بولينفيليرس ذهب إلى انه بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين تحولوا فيما بعد إلى الاشراف هم أصحاب الحقوق والأحكام كلها وان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب استلبوها منهم عنوة وجرّدوهم من سلطاتهم قهراً وبالتالي أن نظام حكومة الأشراف هو أول صورة حقيقية قانونية لأحكام أوروبا المتأخرة. ويوجد معلمون آخرون من حزب الحكومة الملكية كالقس ديبوس مثلاً يذهبون إلى أن الهيئة الاجتماعية الأوروباوية كانت في مبدأ الأمر خاضعة للملوك لا للاشراف كما زعم أولائك ويدعون أن ملوك الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق

القياصرة الرومانيين لا سيما أن الشعوب القديمة نفسها كالغاليين وغيرهم كانت قد استدعتهم وان لهم حق التسلط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست إلّا من باب التعدي المحض والاختلاس. ثم يوجد أيضاً معلمون من أحزاب الحرية أو الحكومة الجمهورية أو حكومة الشعب كيفما شئتم تسميتها فهؤلاء وأخصهم القس مابلي يدعون ان الحق في حكومة الهيئة الاجتماعية وسياستها كان منوطاً بالشعب نفسه منذ القرن الخامس إذ كان الشعب ذاته يأمر وينهي بواسطة جمعية الرجال الأحرار والترتيبات الحرة وان الأشراف والملوك تموّلوا وكسبوا السعة من أسلاب الحرية الأصلية لما قهرت واندثرت شوكتها من جراء حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونياً.

وفضلاً عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية تقام أيضاً **دعوى الكنيسة الثيوكراتيكية** التي تدّعي انه نظراً إلى وظيفتها وصفتها الالهية يحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على أوروبا جميعها إذ بواسطة اتعابها وسعيها قد افتتحتها وامتلكتها مرشدة إياها إلى سبل الحقيقة وطرق التمدن.

فها نحن الآن واقعون في مشكل عظيم لأنه سبق وتقرر لدينا أن عناصر التمدن الأوروباوي لم يتأتَّ لواحد منها أن يتغلب تغلباً تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جميعاً بعضها بجوار بعض على حالات مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسالمة. وقد صادفنا الآن من أول خطوة هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر وهو أنه في نفس مهدنا أي في وسط أوروبا الخشنة كان هذا العنصر أو ذاك غالباً وحده وله التسلط المطلق على الهيئة الاجتماعية. وأصول تمدننا المتنوعة لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد فقط من بلاد أوروبا بل أعلنتها في بلاد أوروبا كافة تحت أشكال متنوعة وفي أزمنة مختلفة. فالمذاهب التاريخية التي سبق إيرادها تشاهد في كل مكان.

وهذا أمر مهم أيها السادة ليس في حد ذاته بل لأنه يكشف لنا عن حوادث أخرى لها أهمية عظيمة في التاريخ. فيظهر لنا أمران مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد بشأن تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في أوائل زمان أوروبا المتأخرة. **أولهما: أمر قانونية الحكومة السياسية** وهذا الأمر له مدخل عظيم في الحوادث التي جرت في مدة التمدن الأوروباوي. **ثانيهما: الصفة الحقيقية المتصفة بها حالة أوروبا الخشنة** في المدة التي نحن في صددها الآن.

ولقد عزمت على إظهار هذين الأمرين للعيان وتخليصهما على التتابع من منازعة تلك الدعاوي الأصلية التي سبق بيانها.

فماذا تقصد أيها السادة عناصر التمدن الأوروباوي المتنوعة أعني المذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري يزعمها جميعها معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الأمر؟ أليس انها ترغب في أن يكون لها حق الحكومة السياسية. فإن حق الحكومة السياسية أو الحق السياسي هو مؤسس على الأقدمية والاستمرار. وأسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية الحكومة. وينبغي ملاحظة هذا الأمر وهو أن هذه الدعوى لا يدعيها مذهب واحد فقط أي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد أبرزوها معاً. وقد توهم الناس في الأزمنة المتأخرة أن المذهب الملكي أي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم أخطأوا في ذلك لأن المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الآن قد رأيتم أن عناصر تمدننا كافة ادّعت به معاً وان تعمقتم في تاريخ أوروبا تجدوا أشكال الهيئات الاجتماعية والحكومات الأكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة القانونية السياسية. فالجمهوريات الايطاليانية والسويسرانية سواء كانت من المذهب السيادي أم الجمهوري وجمهورية سان مارينو

(مدينة صغيرة في أراضي الكنيسة مستقلة) وأعظم ممالك أوروبا جميعها ادّعت بالقانونية السياسية وتقرر لها ذلك وكل بنى دعواه على أقدمية نظامه وشرائعه وعلى أسبقية مذهب حكومته في التاريخ واستمراره.

وإن وجّهتم النظر إلى أوروبا أو غيرها في غير الأزمنة المتأخرة تروا أمر القانونية السياسية موجوداً في كل مكان وتروها تعزى إلى بعض أقسام الحكومة أو إلى نظام أو ترتيب أو قانون ما، ولا يوجد مكان ولا زمان إلاّ وفيه أحد أقسام النظام الاجتماعي أي الحكومة العامة ينسب إلى نفسه القانونية السياسية الناشئة عن الأقدمية والاستمرار ويسلّم له بها. فما هو هذا الأصل وما هي عناصره وترى ماذا يفيد وكيف ادخل إلى التمدن؟ فاعلموا أيها السادة أن القوة الجبرية وجدت في مبدأ أمر جميع الحكومات دون استثناء ولست أعني انها وحدها أساس لكل الحكومات وانه لو لم يكن لتلك الحكومات علّة أخرى كانت على الحالين تأسست. إذ من الواضح لزوم علل أخرى فإن الحكومات انما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات الاجتماعية ولمناسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية وللاخلاق والآراء لكن لا يسعنا أن ننكر مع ذلك أن القوة الجبريّة قد دنّست مهد حكومات العالم كافة أية كانت هيئتها أو طبيعتها ومع ذلك لا تقنع واحدة منها بهذا الاصل ولا ترتضي به وكلها على اختلاف أنواعها تنكره وليس من حكومة تقبل بأن يقال عنها إنها تولّدت من القوة الجبرية. فإن الغريزة تنبىء الحكومات بأن القوة الجبرية لا يؤسس عليها حق وانه إذا لم يكن لها أصل غيرها لا يسوغ استنباط حقها من هذا الأصل. ولذلك عندما نراجع تاريخ الأزمنة القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في الشدائد والأهوال واقعة في الغلبة والقهر نراها تنادي بصوت الاستغاثة (وتقول: «لي حق الأقدمية لأنني كنت سابقاً في حيز الوجود وكان لوجودي علل أخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي طوعي قبل هذه الحالة التي أوقعتني بها الشدائد والمصادمات وقد كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخوصمت واغتصبوني حقوقي»).

فهذا الأمر يؤكد لنا أن القوة الجبرية ليست أساساً للقانونية السياسية بل هذه موطدة على أساس آخر لأن المذاهب المختلفة تنكرها صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حق آخر هو أساس لكل قانونية وهو **العدل والحقانية** فذلك هو الأصل الحقيقي الذي تحتاج إلى أن تعتزي إليه. وبما أنها لم ترتضِ بالقوة الجبرية مهداً وأصلاً لها ادّعت أن الأقدمية قلدتها حقاً آخر. فأول صفات القانونية السياسية إذاً هي أن تنكر الحكومة كون القوة الجبرية أصلاً لها وتتشبث بفكر أدبي وقوة أدبية أعني بالحق والعدل والاقناع فذلك هو العنصر الذي تولد منه أصل القانونية السياسية مع طول الأمد وتداول الأزمنة على السورة الآتي بيانها.

فإنه بعد أن تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من القوة الجبرية أخذ الزمان يغير في سيره أعمال هذه القوة ويصلحها رويداً رويداً لأنه يكفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية وكونها مركبة من البشر إذ الانسان يحوى من أصل فطرته بعض مبادىء النظام والحق والعدل كما انه يميل طبعاً إلى تأييدها وإدراجها في أمور معيشته ولم يبرح على الدوام يعتني بذلك ويسعى لتنفيذه ولا بد من ان يثمر سعيه إذا دامت حالته الاجتماعية. فالانسان أشبه بآلة تستخدمها العناية الربانية لاظهار الحق والعدل والأخلاق الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطه.

وفضلاً عن سعي الانسان يوجد أيضاً ناموس وضعته الحكمة الإلهية لا سبيل إلى نكرانه كالناموس الذي وضع للقيام بنظام العالم المادي وهو أنه لا بد للهيئة الاجتماعية من قدر معلوم من النظام والحق والعدل لدوام حالها. وبمجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها يستنتج منه أنها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة ظلومة لآخر حدّ ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق

والحقيقة والانصاف الذي به وحده تُحيي كل هيئة اجتماعية. وإذا كانت علاوة على ذلك تنمو وتزداد قوة واقتداراً ويكثر يوماً فيوماً عدد الناس الذين يرتضون بحالتها الاجتماعية فيكون ذلك برهاناً على نمو العدل والحق والصواب فيها على ممر الأيام وتداول الأزمان ودليلاً على ان الأمور أخذت تسري فيها رويداً رويداً مسرى مطابقاً للقانونية الحقيقية أعني العدل.

فبهذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول وأساسها ومبدأها على نوع ما هو القانونية الأدبية أعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بأن الحق جارٍ فعلاً وبأن الحقيقة امتدت وانتشرت في العالم الظاهر الخارجي. ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملْك والاشراف والشعب والكنيسة أيضاً. ثم أخذا بالتناقص والانخفاض رويداً رويداً على توالي الأيام وصارا ينمحيان مع ظلام الجهل. والحق والحقيقة يظهران ويضيئان في سماء التمدن. وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئة الاجتماعية نشأ عنه شيئاً فشيئاً فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في التمدن المتأخر. فعندما قصدوا أن يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في أزمنة مختلفة جاعليها كراية لها لا شك أنهم تاهوا حينئذٍ عن أصل القانونية السياسية الحقيقي إذ إنه يعسر جداً أن تكون عَلَماً للسلطة المطلقة التصرف حال كونها تولدت من العدل والحق اللذين أدرجاها في العالم وثبّتاها فيه. **فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب ما، بل تنشأ حيث ينشأ الحق وتختص بالحرية وبالسلطة. بالحقوق الشخصية وبالطرائق والرسوم الجارية على مقتضاها الأحكام العمومية.** فسوف تجدها في المذاهب الأكثر مضادة ومناقضة كمذهب الاشراف الالتزامي والجمعيات البلدية الفلمنكية والجرمانية والجمهوريات الايطالية حتى والملك أيضاً فهي سمة تلوح على عناصر التمدن الأوروباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور.

وجود جميع المبادىء معاً في عصر الخشونة:

والأمر الثاني الذي ينكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد إنما هو حقيقة صفة العصر المسمى بعصر الخشونة. فكل عناصر التمدن الأوروباوي تدعى معاً انها كانت في تلك المدة المتسلطة على أوروبا فالأولى إذاً انه لم يكن واحد منها متسلطاً عليها. لأنه حيثما يتغلب أحد النظامات الاجتماعية على العالم لا يعسر بهذا المقدار معرفة هذا الأمر وتأكيده. فعندما نصل مثلاً إلى القرن العاشر نتأكد دون أدنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالتزامي فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتأكد غلبة المذهب الملكي. وإذا حوّلنا النظر إلى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات الايطالية يتضح لنا حالاً تسلط المذهب الشعبي. والنتيجة أنه حينما يكون أحد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية من المحال أن يداخلنا ريب في أمره. فالمشاجرة الواقعة بين المذاهب المتنوعة التي اقتسمت التمدن الأوروباوي على مسئلة معرفة أيها كان متسلطاً في مبدأ الأمر تبرهن على وجودها كافة في وقت واحد دون أن يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً إلى درجة تمكنه من إعطاء الهيئة الاجتماعية اسمه ووسمه. فتلك هي حقيقة صفة عصر الخشونة في التاريخ. فهو زمان هيولى كل العناصر وطفولية كل المذاهب فكانت في هرج ومرج والحرب بينها لم تكن مستديمة ولا على طريقة منتظمة وقتئذٍ. وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة الاجتماعية إذ ذاك من وجوه عديدة لكي أُبيّن لكم انه لم يكن يوجد فيها ثبات ولاركز ما أصلاً ولكنني أقتصر على ذكر أمرين جوهريين وهما حالة الاشخاص وحالة النظامات وذلك كافٍ للتوضيح عن حالة الهيئة الاجتماعية بتمامها.

إنه كان حينئذٍ أربع طبقات للناس: **أولها: الرجال الأحرار** أعني الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس أو سيدٍ ما بل كانوا مالكين أرزاقهم وعقاراتهم ومتولين أمر أنفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من أمر يلتزمون به نحو رجل آخر. **ثانيها:** الذين كان بينهم وبين غيرهم **علاقة كالعلاقة التي بين المرؤوس والرئيس والمسود والسيد** والتزموا بخدمته مقابلة لما وهبهم من الأراضي أو غير ذلك من الهبات وأسماؤهم لود. وفيدل، الخ. (تابع أورفيق واميـن) **ثالثها: المعتقون، رابعها: العبيد.** فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راكزة أم هل كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم أم هل كان لمعاملات تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلا بل كان على الدوام الرجال الأحرار يخرجون من حالة الحرية لينخرطوا في سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبة ما ثم ينضمون إلى طبقة الرفقاء أو الاتباع وغيرهم يسقطون في ربقة العبودية وآخرون من الرفقاء والاتباع يسعون إلى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم ليرجعوا إلى الاستقلال ويعودوا إلى مرتبة الأحرار وقس على ذلك. ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة إلى أخرى والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجل يستقر على حاله ولا حالة تستمر على ما كانت عليه. وهكذا أيضاً حالة الاملاك والعقارات فإنها كانت تقسم إلى أملاك حرة مستقرة بالكلية (اللوديال) وأملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير) وادّعى البعض ان هذه الطبقة الأخيرة من الأملاك كان لها نوع من النظام وهو انها كانت تقطع أولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحياة ثم انقلبت أخيراً وراثية زاعمين أن ذلك كان ترتيباً معيناً ثابتاً فهذه الدعوى باطلة لأن الأشكال الثلاثة وجدت في آن واحد معاً وكانت تقطع تلك الأملاك إلى أجل معين وإلى مدة الحياة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الأراضي كانت تتداولها أحياناً الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قلائل. فحالة الأملاك كانت كحالة الأشخاص عديمة الثبات والركز وفي كل الأشياء كانت تظهر إمارات الانتقال مع السعي والعناء من حالة التطوف والبداوة إلى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية إلى المعاملات المركبة أي المتعلقة بالأراضي والأملاك. ففي مدة هذا التحول من كيفية إلى أخرى كان كل شيء في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون أن يكون أمر ما عاماً أصلاً. وكانت النظامات أيضاً على حالة مماثلة من عدم الثبات وقلة الركز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي: **النظام الملكي ونظام الأشراف أو السادات** (وهو تسوّد رجل على رجل وتسلّط أرض على أرض) **والنظامات الحرة أي محافل الرجال الأحرار الذين يتذاكرون في المصالح العامة.** لكنه لم يشاهد لأحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا غلبة كاملة. فالنظامات الحرة كانت اسماً بلا مسمى لأن الرجال الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون إليها مطلقاً وحكومة الأشراف لم تكن آخذة مجراها بحسب التراتيب والعوائد وكذلك المُلك الذي هو نظام بسيط جداً سهل التحديد للغاية لم تكن له حينئذٍ صفة أو هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة يتداولانه. فتارة يخلف الأب ابنه وتارة يجري انتخاب غيره من العائلة الملوكية وطوراً يقع الانتخاب على واحد من أهل العصبية وأحياناً على غيرهم من الأناس الأغراب. فبالاجمال لم يوجد شيء ثابت مقرر في أحد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت موجودة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر الأحوال الاجتماعية.

أسباب عدم الثبات الاجتماعي في عصر الخشونة:

والممالك أيضاً لم تكن ثابتة على حالة واحدة لأنهم كانوا تارة ينشئونها وطوراً ينسخونها. يضمّونها حيناً ثم يفرقونها ويقسمونها ولم يكن لها تخوم تعرف ولا أحكام ولا شعوب بل كانت أحوالها وأصولها وأعمالها مختلفة وشعوبها مختلفة وألسنتهم متبلبلة. فهكذا وعلى هذه الصورة كانت أوروبا الخشنة. ولنبحث الآن عن حدود الزمان الذي انحصرت فيه تلك الأعصر المستغربة المستهجنة. أما أولها

فمعلوم لأنها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية وأما آخرها فلأجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا أن نعلم أولاً ماذا كان الباعث على تلك الحالة الاجتماعية وما هي أسباب الخشونة عينها. فالمرجح في رأيي أن الاسباب الأصلية اثنان أحدهما خارجي وهو مادي متعلق بمسرى الحوادث والثاني باطني وهو أدبي متعلق بالانسان نفسه فالسبب المادي إنما هو مداومة إغارة البربر. ولا ينبغي أن نفتكر ان اغارتهم انتهت إلى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا تأسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة. لا بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة كما يتضح من عدة براهين جلية. فإننا نرى ملوك الفرنك في عصر السلالة الأولى على الدوام مضطرين للقتال في قاطع نهر الرين نظير كلوتير وداغوبرت فإنهما كانا دائماً مهتمين بتجريد الجيوش على جرمانيا لمقاومة الثورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين كانوا يشغلون الشاطىء الأيمن من النهر المذكور. وما ذلك إلاَّ لأن تلك القبائل كانت تقصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما يقسم لها من سلب وغنائم السلطنة الرومانية. كذلك في تلك المدة عينها شن الغارة الفرنك المستوطنون في غاليّا على ايطاليا وتزاحموا عليها خصوصاً الشرقيون منهم أي فرنك اوسترازيا الذين اجتازوا سويسرا وقطعوا جبال الألب ودخلوا ايطاليا. فتلك الاغارة لم تكن مسببة إلاَّ من هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرارية لأنهم لما تضايقوا من جراء مزاحمة القوم المذكورين رحلوا إلى مكان آخر في طلب العيش والثروة. ثم ظهرت أيضاً طائفة جرمانية جديدة في ساحة العالم وانشأت في ايطاليا مملكة اللومبارديين. ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غاليا وخلف الكرلونجيون المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانياً على غاليّا أي هجوم أمم جديدة. فخلف حينئذٍ الفرنك الشرقيون فرنك الغرب. ثم بعد أن تم التغيير المنوّه عنه وانتقل الحكم إلى السلالة الثانية اضطر شرلامان إلى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون يحاربون الثرونجيين قبلاً. واستمر زماناً طويلاً على قتال الأمم التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنه. وكان السبب الذي حملهم على الاغارة عليه هجوم قوم آخرين عليهم كالابوترتيين والولتسيين والسورابيين والبوهميين أي كل الجنس السلافي الذي اقتحم الجنس الجرماني وأرغمه مدة ثلاثة قرون من القرن السادس إلى القرن التاسع على أن يخلي له المكان ويتقدم إلى الجهة الغربية. فأهل الشمال الشرقي بمداومتهم هكذا الاغارة من كل جهة سببوا جميع الحوادث. ثم حصل أيضاً في الجنوب حركة مشابهة لهذه. فبينما كانت الأمم الجرمانية والسلافية تضايق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والطونة ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجماتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الأبيض. أما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن إغارة البلربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستمالة إلى الدين. فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي أيضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرق عظيم وذلك انه في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المرء حب الفتوحات والميل إلى نشر الاعتقاد معاً. والجرمانيون عندما اهتدوا إلى مذهب المسيح لبثوا محافظين على أخلاقهم واشعاراتهم ومشربهم وبقيت الصوالح والشهوات الزمنية متغلبة عليهم والنتيجة أنهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين. وأما العرب فبعكس الأمر هم أصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منحصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الأمر كانت عاقبته في ما بعد مشؤومة على التمدن الاسلامي فإن حصر القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الأدبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور. وهذا على ظني السبب الأقوى في وقوف حال التمدن العربي بالبلاد التي انتشر فيها كافة. لكن ذلك لم يظهر له مفعول في بداية الأمر بل هو الذي أكسب الاغارة العربية قوة عجيبة. وبما أن اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الأفكار والأميال الأدبية فقد اكتسبت على

الفور رونقاً وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شيء منها وامتدت بأكثر حرارة وأشد حماسة من هذه بما لا يقاس وأثَّرت في عقول البشر وحَيَّرت الألباب.

فتلك كانت أيها السادة حالة أوروبا من القرن الخامس إلى القرن التاسع. ونظراً إلى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل ألّا تكون داخليتها في حالة دائمة من عدم الانتظام والاضطراب لسبب تأثير هاتين الاغارتين فيها. فكان الأهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان إلى آخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حينئذٍ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس إلى حالة البداوة في كل الجهات. على انه كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فانثلام النظام في جرمانيا كان أقوى درجة من سائر بلاد أوروبا لأن جرمانيا كانت مأوى الحركة. وفرنسا كانت مضطربة أكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما. ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً إلى مداومة الاغارات.

هذا ما كان من أمر السبب المادي المتعلق بمسرى الحوادث وسأورد عليكم الآن السبب الأدبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم يكن أقل تأثيراً من ذاك. فمن المعلوم أن الحوادث الظاهرة مهما كانت فليست إلّا نتيجة أعمال الانسان ذاتياً. والعالم انما ينتظم بحسب أفكار وإشعارات الانسان أدبياً وعقلياً كما ان حالة الهيئة الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية. فترى ما الذي يحتاج إليه الناس لكيما يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية قابلة الاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام. لا ريب انه يقتضي لهم من الأفكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها. وزيادة على ذلك يقتضي ان تعم هذه الأفكار أكثرية أعضاء الهيئة الاجتماعية وأن يكون لها تأثير ما في إرادتهم وأفعالهم. وإنه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفتكرون إلّا في أمور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود أفقهم العقلي مقصورة على أشخاص فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم وأهوائهم دون أن يكون لهم بعض الالمامات والاشعارات العمومية يتكاتفون حولها لا يمكن أن تترتب منهم هيئة اجتماعية لا بل كل منهم يكون بالعكس سبباً موجباً لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضو له وإذا وجدت الناس على حالة لا يراعي فيها كل فرد منهم إلّا صالحه الخصوصي ولا يهتم أحدهم ولا يفتكر إلّا بذاته ولا يخضع إلّا لشهواته الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الأمور المستصعبة جداً. فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي أوروبا في العصر الذي نحن في صدده. وقد كنت أوضحت في المقالة السابقة بأننا مديونون للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية أي أن يكون كل انسان حراً مطلقاً في ذاته. فشأن هذه الحالة في حال الخشونة والجهل الشديد كشأن حُبّ الذات المفرط في حال التوحش الكامل وعدم الالفة الاجتماعية. فتلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من القرن الخامس إلى القرن الثامن. ولم يكن كل منهم يحتفل إلّا بصالحه الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوته واداته الذاتية. فعلى هذه الصورة كان من المستحيل أن توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية. وكل ما حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً أم من قبل الآخرين لأجل اخضاعهم إلى تلك الحالة لم يجدِ نفعاً ولا أتى بثمرة إذ لم يكن لهم طاقة البتة على الثبات عليها نظراً إلى عدم تبصّرهم بعواقب الأمور وسرعة استثارة الشهوات والأهواء في رؤوسهم ونقص عقولهم وغير ذلك. فكم من مرة أخذت تنشأ الهيئة الاجتماعية في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظراً إلى الأسباب المقدم ذكرها إذ لا بد لحياة كل هيئة اجتماعية من شروط أدبية وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود.

فقد أوردنا السببن الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما استمر السببان المذكوران. ولنبحث الآن عن كيفية وزمان انقطاعها وزوالها.

أسباب انكفاف حالة الخشونة:

إن أوروبا كانت تجهد في التخلص من ربقة الخشونة وانه لمن طبع المرء أن لا يرتضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد أوقع نفسه فيها بمجرد غباوته ومهما كان سمجاً جاهلاً أسيراً لصالحه الخصوصي وشهواته الذاتية فلا بد من أن يصغي لهاتف سرّي في غريزته ينبّهه دائماً على أن هذه الحال لا تليق بشأنه ويذكره بأن له شأناً آخر وغاية أخرى. فيشعر بالميل إلى الانتظام والتقدم ويتوق إليهما مع ما هو عليه من الاخلال بالنظام. وتحرّكه دواعي العدل وتقدير العواقب والنمو إلى النهوض من فترته رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني عليه فيشعر بنفسه كأنه قد سيق رغماً عنه إلى اصلاح أحوال العالم المادي والهيئة الاجتماعية ونفسه معاً حتى انه يعتني بهذا الأمر دون أن يدرك حقيقة الحاجة التي تستفزه إليه. فطالما كانت تصبو البرابرة إلى التمدن مع انه كان فوق طاقتهم ويستكرهونه عندما تظهر تأثيرات نواميسه ثم انه كانت لم تزل موجود آثار كافية من التمدن الروماني فاسم السلطنة وتذكار تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المجيدة كان يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشايخ أولي الوظائف والأساقفة والقسسيين وكل الذين كان أصلهم من العالم الروماني. حتى أن كثيراً من البربر أو من أجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة السلطنة الرومانية وكبر شأنها وانتظموا في سلك جنودها ثم افتتحوها واغتنموها فكانت صورة التمدن الروماني وذكره مما يؤهل عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم إلى تقليده وتجديده والمحافظة على شيء منه فذلك سبب آخر كان لا بد من أن يحملهم على الاقلاع عن حالة الخشونة التي سبق بيانها.

وكـان ثـمّ سبب ثالث أيضاً حاضر في الوجود أعني الكنيسة المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متقنة النظام لها أصول وقوانين وتهذيب خاص وكانت ترغب رغبة حارّة في توسيع دائرة نفوذها وافتتاح الفاتحين أي جلبهم إلى الايمان وغنمهم وكان بين مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكليروس علماء قد تبصروا في كل الأمور والمسائل الأدبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك وإذاعته وتنفيذه في العقول البشرية. فإنه لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بأن تسعى وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس إلى العاشر باغتنام العالم المحيط بها. وإذا طالعنا في تاريخها الخصوصي نشاهد كل ما بذلته من الاجتهاد في هذا السبيل فإنها على نوع ما سطت على الخشونة وضايقتها من كل الجهات لكي تتغلّب عليها وتمدّنها.

ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفه لكنه مع ذلك حقيقي وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع إدراك سبب وكيفية ظهور أحد الرجال العظام في زمن من الأزمنة وحقيقة تأثيره في نموّ العالم. لأن ذلك من أسرار العناية الربانية. لكنه من الحوادث المقررة التي لا تنكر أصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعجهم منظر اختلال النظام أو تأخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك في عقولهم كأمر محرم مخالف للقانون وتأخذهم الحمية وتستفزهم الغيرة إلى أصلاح هذا الحال وإدراج بعض القوانين والمبادىء العمومية المستقيمة في البلاد التي وجدوا فيها. فتلك قوة عنيفة وفي غالب الأحيان غشومة ترتكب ألوفاً من الآثام لداعي الضعف المستحوذ على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها مجيدة شافية لأنها تورث الشعوب حركة تقدم عظيم ناشىء عن الانسان ذاته.

فإن تلك الأسباب المختلفة والقوات المتنوعة أوجبت ما بين القرن الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة الاجتماعية من حالة الخشونة. وأول اجتهاد صدر من البربر أنفسهم وهو

نصّ الشرائع الخشنة. فمن القرن السادس إلى القرن الثامن نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوائد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم بأراضي السلطنة الرومانية. فالمشهور منها شريعة البورغوني والفرنكساليين والفرنكوبيواريين والويزيغوت واللمبارديين والساكسونيين والفرنسيين والبافريين والالمانيين، الخ. فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شأنها اخضاع الهيئة الاجتماعية لأصول عامة قانونية. لكنه لم ينجم عنها تقدم كبير لأنهم نصّوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذٍ في الوجود أي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الأراضي الرومانية وقبل ابدالهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشنّهم الغارات بتملكهم العقارات. نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفردة تختص بالأراضي التي افتتحها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الأولين وبعض قوانين تتعلق بالأحوال الجديدة المختصة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع أكثرها العيشة القديمة والحالة الجرمانية الأولية فكانت غير موافقة للهيئة الاجتماعية الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة.

وأما في **ايطاليا وجنوبي غاليا** فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهو ان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاشَ في تلك البلاد كما في سائر الأماكن بل كان لم يزل باقياً في المدن بعض النظام فعزم التمدن هنالك على أن يقوم من سقطته فإن وجهنا النظر مثلاً إلى مملكة الاستروغوثيين في ايطاليا مدة حكم تاودوريك نرَ أن مذهب الحكومة البلدية قد عاد إليه الرمق على نوع ما رغماً عن تسلط الملك والشعب البربريين وأحدث تأثيراً في مسرى الحوادث العمومية. ثم ان الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلّبت على الغوثيين أيضاً وامتلكتهم على نوع ما وكذلك حصل أيضاً في جنوبي غاليّا إذ شرع في بداية القرن السادس أحد ملوك الويزيغوثيين في تولوز المسمى ألاريك بجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً لمحاكمة رعاياه الرومانيين.

وأما في **اسبانيا** فباشرت إحياء التمدن قوة أخرى وهي الكنيسة. وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجرمانية المركبة من الفرسان والجنود كان مجمع طوليدو آخذاً الفوز والتقدم والمجمع المذكور كانت تحضره أعيان العامة لكن الأساقفة كانوا أصحاب السلطة والنفوذ فيه. وإذا فتحنا كتاب الشريعة الويزيغوثية لا نراها شريعة بربرية لأن الذين نصّوها هم فلاسفة عصرهم أي الاكليريكيون. فإن التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات أيضاً ومبادئها تبعد جداً عن أخلاق البربر. ومعلوم لديكم ان الشرائع في زمن الخشونة كانت خصوصية أي كان لكل طائفة شريعة مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة ولئن كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين أرضاً واحدة وهذا ما يُسمّى بمذهب القوانين الشخصية ويقابله مذهب القوانين العمومية التي تعم أهالي المملكة جميعاً. فسكان اسبانيا رومانيين أم غوثيين كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة. وكل ما أطلنا النظر في هذه الشريعة تراها مشحونة بالآثار الفلسفية الظاهرة الجلية. وكان للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروماني والحر والرقيق، الخ. لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الويزيغوثيين فإن مبدأ تساوي قيمة الناس كان مقرراً فيها. كذلك في رؤية الدعاوي عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى وعوضاً عن البراز القانوني نرى البينة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية متمدنة. وبالاختصار شريعة الويزيغوثيين بتمامها تدل على انها صنعة أناس علماء متمدنين خبيرين في أمور الشريعة وطرائقها. ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليريكيين الذين كان لهم الصوت الأول في مجمع طوليدو والنفوذ الأكبر في الحكومة. فإذا

المذهب الذي باشر إحياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد إلى حين إغارة العرب الكبيرة كان المذهب الثيوكراتيكي. وأما في فرنسا فأحياء التمدن كان ناشئاً عن قوة أخرى وهي قوة عظماء الرجال وخصوصاً شارلمان. فإذا دققنا النظر في تاريخ حكمه نجد أن جل مرامه وغاية أفكاره كانت الاعتناء بتمدن شعوبه. ولنلاحظ أولاً محارباته. فإنه كان على الدوام مجرّداً الجيوش وسائراً من الجنوب إلى الشمال الغربي. ومن نهر الايبر إلى نهر الالب أو الويزر. فهل تظنون حملاته هذه ناشئة عن مجرد الارادة عن حبّ الفتوحات؟ كلا، بل هذا وَهم. ولست أريد بذلك أن شارلمان كان عالماً بما يفعله علم خبير أو أن أعماله الحربية كانت مؤسسة على السياسة وفنّ الحرب. لا. لكنه كان يقصد في جميع أعماله حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصدّهم عن التقدم. وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين إغارة الاسلام في الجنوب وإغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال. فتلك هي الصفة الحربية التي امتاز بها حكمه. وتجريده العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية أخرى ولا لسبب آخر كما سبق البيان.

وإذا انتقلنا من حروب شارلمان إلى حكمه الداخلي نرى أن أعماله جميعها موجّهة نحو هذه الغاية. لأنه قد اهتم بتدبير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة وضبط إدارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة. ولست استعمل هنا لفظة مملكة أو دولة لأنهما لفظتان تدلان على النظام التام وتشخصان في الفكر صوراً لا تناسب الهيئة الاجتماعية التي كان شارلمان يرأسها. ولكنه قد تقرر انه كان يشمئز ويتكدر من كونه مالكاً بلاداً عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية من الاتحاد والانتظام بالكلية. وكان يرغب في تغيير تلك الحالة القبيحة ويجهد بذلك أولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يبعثهم إلى أقسام أراضيه المختلفة لملاحظة الأحوال واصلاحها أو لإفادته عما يتوقع في البلاد. ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بأمرها أكثر من سلفائه وكان يستجلب إليها أعيان ومشايخ البلاد. ولم تكن تلك المجالس حينئذٍ كمجالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها ما يشابه المذاكرة أو المداولة التي نعلمها. بل كانت واسطة لشارلمان بها يقف على حقائق الأمور فيسن بعض السنن ويضع بعض القوانين لأولئك الشعوب العديمي الانتظام.

وكيفما وجهنا النظر إلى حكم شارلمان نجد له على الدوام تلك الصفة المنوّه عنها، أعني محاربة حال الخشونة والاعتناء بالتمدن. وقد يظهر ذلك جلياً في اهتمامه بإنشاء مدارس وفي حبّه للعلماء وحمايته للاكليريكيين وتعظيمه قدرهم واجرائه كل ما كان يلوح له بأنه يؤثر تأثيراً حسناً سواء كان في الهيئة الاجتماعية عموماً أم في الانسان خصوصاً.

نهاية عصر الخشونة:

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكلترا بما يشابه هذه الأعمال الممدوحة. فمنذ القرن الخامس إلى التاسع كانت الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى منع الخشونة وإزالتها متداولة هكذا تارة في جهة من أوروبا وطوراً في جهة أخرى لكنها لم تأت بنجاح كامل. لأن شارلمان لم يتيسر له أن يؤسس سلطنته العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب. والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تأسيس المذهب الثيوكراتيكي. وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليّا لم يتمّ للتمدن الروماني أن ينهض من سقطته كما كان اجتهد بأن يفعل مراراً ولم يرد إليه بعض قواه إلّا بعد حين في منتهى القرن العاشر. وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد إزالة الخشونة إلى ذلك التاريخ لم يجد نفعاً. لأن الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية. فإنهم كانوا يعتنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بإنشاء هيئة اجتماعية أكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال. ومع ذلك لم يذهب سدىً ما بذل من الهمة في

هذا الشأن. نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع طوليدو [طليطلة] المجيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت الزوال وتولّد إذ ذاك نتيجتان عظيمتان: **أولاهما** إن حركة إغارة الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببه انه بعد تفريق سلطنة شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطىء الراين الايمن وكانت تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا ينحدرون إلى الغرب. وأقوى برهان على ذلك هم النورمانديون وذلك أن حركة الاغارة البحرية لم تكن تنجم إلى ذلك التاريخ ما خلا بعض القبائل التي طرقت سواحل انكلترا. وأما في القرن التاسع فأخذت تلك الحركة تزداد وتعم لأن الاغارات البرية أضحت حينئذٍ كثيرة المشاق والمصاعب واكتسبت الهيئة الاجتماعية براً تخوماً ثابتة أمينة. والقسم الطائف من الشعوب الذي لم يكن يمكن رده على الأعقاب اضطره الأمر إلى الانحراف في السير وركب البحار طلباً للعيش والمكسب. لكن مهما كان الضرر اللاحق بغربي أوروبا من جراء الاغارات البحرية النورماندية فإنه مع ذلك كان أقل بما لا يقاس من الأضرار المشؤومة المسببة من الاغارات البرية. التي أزعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المقدار في مدة نشئها.

وكذلك حصل في الجنوب فإن العرب استوطنت اسبانيا ودام القتال متفشياً بينهم وبين المسيحيين لكن بدون أن يسبب ذلك انتقال الشعوب. نعم انه كان لم يزل يطرق سواحل البحر الأبيض بعض شرذمات من المسلمين إلاَّ أن عموم هجومهم كان قد توقف.

وثانيتهما إن الحضارة تغلّبت حينئذٍ في داخلية أوروبا على البداوة واستقرت الأهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس من يوم إلى يوم بحسب طارئات القوة والصدفة. حتى ان حالة الانسان الداخلية الأدبية ابتدأت تتحسن أيضاً واكتسبت أفكاره واشعاراته بعض الثبات. وصار يودّ الأماكن التي يسكنها والناس الذين يعرفهم فيها وأملاكه التي ابتدأ يعد نفسه بتخليفها لأولاده. والمسكن الذي كان مزمعاً أن يسميه بعد حين قصره أو سراياه. وذلك الجمع الحقير من أهالٍ أحرار وأرقاء الذي دعي فيها بعد قرية. فكانت تنشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول أو امارات صغيرة منتظمة على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم. ورويداً رويداً كان يتخلل تلك الهيئات الاجتماعية رباط أصله ناشىء عن الأخلاق الخشنة وهو رباط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي أبداً. فمن جهة نرى كلاً من الرجال أولي القدر والشأن مستقراً في أملاكه معتزلاً فيها مع عائلته وخدمه. ومن جهة أخرى كلاً من أولئك الملاكين الحربيين المتفرقين في تلك الصحارى له وعليه حقوق وواجبات نحو الآخرين بحسب القوانين السالكة بينهم.

فنرى ماذا كان ذلك أيها السادة. ذلك كان المذهب السيادي الذي ولدته الخشونة في منتهى الأمر أي حكومة الاشراف الالتزامية. وكان لا بد من أن يسود العنصر الجرماني أولاً على سائر عناصر تمدننا لأن القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح أوروبا. فمن الواجب أن تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قد تمَّ ذلك فعلاً.

فحكومة الأشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن الأوروباوي تكون موضوع مقالتنا الآتية. وفي وسط مذهب الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وسنتأكد بأن المذهب السيادي الذي رغمت هذه العناصر على مشاكلته لم يستطع ملاشاتها. بل داومت على مقاومته حتى متّعها الزمان بالانتصار عليه كل منها في نوبته.

المقالة الرابعة

موضوع المقالة. في ضرورية الاتحاد بين الحوادث والآراء. تغلب الصحارى على المدن. نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة. تأثير المذهب السيادي في طباع الأشراف وفي طباع العائلة. بغض الشعب للمذهب السيادي. القسيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الأرقاء. عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً. أولاً لعدم وجود سلطة قوية. ثانياً لعدم وجود حكومة عامة. ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون). إن حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي. الفوائد الناتجة من تأثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي.

أيها السادة. إننا قد درسنا حالة أوروبا بعد سقوط السلطنة الرومانية في أول مدة التاريخ المتأخر أي في أعصر الخشونة وتقرر لدينا أن أول مذهب نما وتسلط على الهيئة الاجتماعية الأوروباوية في آخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي أي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولّدت من الخشونة. فالمذهب المذكور ينبغي أن يكون موضوعاً لدرسنا الآن. ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي أن أروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وماجريات حكومة الأشراف المذكورة بل ما يشغلنا إنما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نبحث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة التي تحتاطه. وكل الوقائع والحوادث والأحوال المختلفة التي تداولت الهيئة الاجتماعية لا تهمنا إلاّ من جهة تعلقها بنمو التمدن. ويطلب منا البحث عما أضرت به التمدن أو عما أعانت به على نموه. وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي.

إننا في بداية هذا الدرس قدحدّدنا ماهية التمدن واعتنينا بتقرير عناصره وعرفنا أن التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتياً ومن جهة أخرى بنمو حالته الظاهرة أي الهيئة الاجتماعية. فكل ما صادفنا حادثاً ما أو مذهباً أو حالة من أحوال العالم العمومية يجب علينا أن نطارحها هذه المسئلة المزدوجة وهي: ما الذي أعانت به على نمو الانسان وبالعكس. وما الذي أعانت به على نمو الهيئة الاجتماعية وبالعكس. فمن ذلك يتضح لكم أيها السادة انه لمن المحال ألاّ نصادف في بحثنا هذا أعظم مسائل الفلسفة الأدبية وعلم الأخلاق. لأننا إذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما أعان به حادث أو مذهب ما على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يقتضي لنا أولاً أن نعلم ماهية نمو الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي. وأي نمو يكون مختلاً غير قانوني مفسداً لا مصلحاً موجباً للتأخر لا للتقدم.

الاتحاد الواجب بين الحوادث والافكار:

فإننا سنتمم هذا الواجب ولا نحايده إذ بدون ذلك لا تكون أفكارنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما أن حالة العالم الحاضرة تضطرنا قانونياً إلى أن نصرح دون التباس بوجوب الاتحاد بين

الآراء الفلسفية والتاريخ. وما ذلك إلاّ من صفات هذا العصر وربما كانت هذه صفته الأساسية. فإنه يلجئنا إلى أن نعتبر معاً كلاً من العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الأمر وأن نوافق بينهما. وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة منهما بمعزل عن الأخرى. وكان قد تعوّد العالم أن يرى العلم والعمل يسيران في سبيلين متخالفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو دون أن يقابل أحدهما الآخر. ولما كانت التعاليم والأفكار العامة تقصد الاختلاط بالحوادث والتأثير في العالم لم تكن تنال المرام إلاّ بواسطة تزيّيها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراعه. وكان حكم الهيئات الاجتماعية وإدارة أعمالها إلى هذا التاريخ منوطين بنفوذين مختلفين أحدهما: من جهة المؤمنين أي أصحاب التصورات الفكرية العامة والمبادىء أو المتعصبين. **وثانيهما**: من جهة الأناس الخالين من كل المبادىء العقلية الذين يسوسون أنفسهم بحسب الظروف فقط أي أهل العمل أو الجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع عشر. فهذه الحالة قد اعتراها الزوال في أيامنا هذه ولم يستطع المتعصّبون ولا الجاحدون التسلّط كالأول. ولكي يتمكن الانسان من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الآن أن يفهم ويدرك الأفكار العمومية وظروف الأحوال معاً ويحسب حساب المبادىء والحوادث معاً. ويحترم الحقيقة والضرورة معاً ويصون نفسه من كبرياء المتعصبين العمياء ومن استنكاف الجاحدين الذي ليس بأقل عمىً. فإن نمو العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد أوصلانا إلى هذا الحد وهو أن العقل البشري الذي علا شأنه وأُعتق من الاسترقاق صار يستطيع ادراك مجموع الاشياء والأمور بأكثر من الماضي. ولا يستصعب توجيه أفكاره نحو كل الجهات وإدخال كل الأشياء التي في حيّز الوجود ضمن دائرة أعماله. والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا درجة من الكمال حتى أصبح من الجائز كشف الحقائق لدى أعينها ومقايسة الحوادث الجارية بالأصول والمبادىء المفروضة دون أن ينتج من تلك المقايسة فتور في الهمة أو تراخ أو سآمة في النفوس بسبب تقصير الحوادث والأعمال الجارية وتأخرها إلى درجة لا توصف. فبناء على ذلك واتباعاً للميل الطبيعي واللياقة والضرورة الحاصلة في عصرنا هذا سأنتقل على الدوام من البحث عن ظروف الأحوال إلى البحث عن الأفكار والتصورات. ومن سرد الحوادث إلى المسائل التعليمية العمومية. وربما كان استعداد العقول الحالي يستميلها أكثر إلى هذه الطريقة لأنه من مدة قد تظاهر بيننا ميل شديد نحو الأمور الثابتة والأعمال الجارية لا بل انشغاف عظيم بها وبالأمور الفعلية وبما هو ثابت راهن من الأشياء والأحوال البشرية. فقد قاسينا أشد المقاساة من جور الأفكار والتصورات العمومية والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه محناً ورزايا جسيمة بهذا المقدار حتى انها اصبحت موضوعاً للاشتباه وقلة الثقة. وصار يفضل الاعتماد على الاجـراءات العملية والظروف الخصوصية والحوادث الحقيقية. ولا ينبغي أن نتشكى من ذلك لأنه تقدم جديد وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرة ومعرفة بها. فقط لا يلزم أن نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يحملنا على ان ننسى أن للحقيقة وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والأعمال الجارية لا فضل لها إلاّ بمقدار ما تعبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو حذوها وان كل عظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل خصب مختص به. فإن تمدن وطننا يمتاز بصفة خصوصية وهي أنه قط لم يخل من العظمة العقلية بل كان على الدوام غنياً بالأفكار والتصورات وقوة العقل البشري كانت عظيمة في الهيئة الاجتماعية الفرنساوية وربما رجحت فيها على كل مكان. فلا ينبغي ان نفقد هذا الامتياز الحسن ولا يلزم أن نسقط في حالة أدنى أعني في الحالة المادية التي امتازت بها هيئات اجتماعية أخرى. بل يقتضي ان يبقى الفكر في فرنسا محافظاً على المرتبة التي اكتسبها وحازها إلى الآن.

فلا ينبغي إذاً أن نتجنب المسائل العمومية الفلسفية ولا أن نتعرض لها بل متى ساقتنا الحوادث

إليها تدنو منها بلا تردد ولا تحير. وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة إلى تعلقه بتاريخ التمدن الأوروباوي.

ضرورية المذهب السيادي وعموميته:

والآن نقول إن أعظم برهان على أن المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذٍ هو كونه نشأ وساد في كل الجهات. فحيثما زالت الخشونة استحالت الأحوال إلى الهيئة السيادية. وظن الناس في بدء الأمر ان المذهب السيادي عبارة عن انثلام النظام نظراً إلى زوال الانضمام والوحدة والتمدن العام. لأن الهيئة الاجتماعية صارت تتجزأ وتشتت في كل مكان وأخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة متفرقة عديمة الارتباط. فتوهم أهل ذلك العصر فساد كامل الأحوال وخراب النظام العام. وإذا طالعنا أقوال شعرائهم أو مؤرخيهم نراهم جميعاً يخالون قرب نهاية العالم. ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة أكيدة ابتدأت حينئذٍ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية. وكان لا بد منها وقتئذٍ ولا يمكن منعها نظراً إلى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة. والبرهان على ذلك أن كل شيء دخل حينئذٍ ضمن دائرتها وشاكلها حتى ان العناصر الغريبة بالكلية عن المذهب السيادي كالكنائسي والبلدي والملكي احتاجت جميعها إلى اتباعه فصارت الكنائس سيدة ومسودة وصار للمدن سادة ومسودون والملوك تهيأت بالهيئة السيادية. وأقطعت الأشراف مسوديها كامل الأشياء فضلاً عن الأراضي حتى قص الأحراش وصيد السمك. وأقطعت الكنائس ايراداتها كايراد المعمودية وايراد النفاس. وحتى الفضة والماء اعطيا على سبيل الالتزام. فكما أن عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الأمور الطفيفة وأصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبة هكذا على كل الأشياء ربما يميل إلى الظن في أول الأمر أن جوهر المذهب السيادي متغلب أيضاً في كل مكان. والحال هذا خطأ ظاهر لأن عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن مجانسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووسمه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومبادئها الخصوصية أصلاً فلم يبرح المبدأ الثيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الأمر ولكيما تقوّيه وتؤيده كانت تجتهد بلا فتور تارة بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب بمحاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته. وهكذا أيضاً كانت العناصر الملكية والبلدية. فمع كونها متهيئة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع الجد والاجتهاد للتخلص من حالة مباينة لطبيعتها الحقيقية وللرجوع إلى هيئة تناسب مبادئها الخصوصية التي هي أساس وجودها.

تغلب الصحارى في المذهب السيادي:

فلا ينبغي إذاً أن نستنتج من كون الوسم السيادي عمومياً أن المبدأ السيادي كان عمومياً أيضاً. ولا نعتبر تاريخ السيادة على حد سوى حيثما رأينا هيئتها ظاهرة. بل لأجل الوقوف على حقائق هذا المذهب ولكيما تظهر لنا تأثيراته بالنسبة إلى التمدن المتأخر ويمكننا إجراء الحكم عليها يجب أن نبحث عنه حيث يكون المبدأ الأصلي والهيئة الظاهرة متفقين معاً أي في سلسلة أصحاب المقاطعات العوام الذين افتتحوا الممالك الأوروباوية. فهناك توجد الهيئة الاجتماعية السيادية على أصلها وتظهر حقيقة أمرها.

وقد ذكرت آنفاً أهمية المسائل الأدبية وضرورة عدم تجنب واحدة منها. فيوجد نوع آخر من المسائل المخالفة بالكلية لتلك طالما أهملها المؤرخون بوجه العموم أعني بها: أحوال الهيئة الاجتماعية

المادية والتغييرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر ومعيشتهم من جراء حادث جديد أو ثورة أو حالة ما اجتماعية جديدة. فإنه قط لم يجرَ اعتبار هذه الأمور كما يجب ولا حصل الاهتمام بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي وفي علاقاتهم المادية مع أن هذه التغييرات تؤثر في مجموع الهيئة الاجتماعية بأكثر مما يظن. ولا يخفى ما قد حصل من البحث والتأمل في مسئلة تأثير المناخات وما نسبه إليها مونتسكيو من الأهمية. فإن اعتبرنا تأثير المناخ رأساً في البشر أي تأثيره القريب ربما لا نجده قوياً بمقدار ما افترضوه على أنه يصعب الوقوف على حقيقة هذا الأمر بنوع صريح وأما تأثيره البعيد كالذي ينتج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف أغذيتهم في جهة عن جهة أخرى فهذا أمر يستحق الالتفات والاعتبار. لأن كل تغيير يحصل في المعيشة المادية يحدث تأثيراً عظيماً في حالة التمدن. وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كهذه التي ينبغي اعتبارها مع الدقة الكلية. فنمو المذهب السيادي أحدث انقلاباً عظيماً جداً وهو أنه غيّر حالة توزيع الأهلين على سطح الأرض. ومن قبله كان الأهالي المتسودون يعيشون جماعات كثيـر أو قليل عددها إما مستقرين داخل المدن وإما رحّالين في البرّ. فالمذهب السيادي حمل اولئك القوم أنفسهم على أن يعيشوا منفردين كل في مسكنه على مسافات بعيدة بعضها من بعض. فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التأثير في طبيعة ومسرى التمدن. لأن القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية أو بالحري حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن إلى البرية. فصارت الأملاك الخصوصية متميزة عن الأملاك العمومية والعيشة الخصوصية عن العيشة العمومية. وهذا أول تأثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية السيادية وكان في بداية الأمر مادياً محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الأمر بعينه.

نظام الهيئة الاجتماعية السيادية العنصري:

ولنبحث الآن عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر مكانها من تاريخ التمدن. فيجب أن نوجه نظرنا أولاً إلى عنصر السيادة البسيط الأساسي ونعتبر واحداً فقط من أصحاب المقاطعات في أملاكه الخاصة ونفحص عن شأن تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي نشأت حوله وعن كيفية تأثيرها في جميع الأشخاص الذين تكونت منهم. فإننا نرى ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ ويهتم بتحصينه وتأمينه. وهذا المكان الذي يشيده سوف يسميه قصره. ونراه قاطناً فيه مع زوجته وأولاده وتارة مع بعض الناس الأحرار الذين لم يكن لهم أملاك فلاصقوه وما زالوا يساكنونه ويجالسونه على مائدة طعامه. فهؤلاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً فيسكن حول القصر في بيوت سفلية قوم من الزراعيـن أحـرار وأرقاء يفلحون أراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها. وفي وسط هؤلاء الأهلين الأداني ابتنى الدين كنيسة وجعل فيها قسيساً. وكان ذلك القسيس في أول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة الضيعة معاً. ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة. فما تقدم بيانه هو عنصر الهيئة الاجتماعية السيادية أو الذرة السيادية على نوع ما. فينبغي لنا أن نبحث عنه أولاً ثم نرى ما الذي أفاد به الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتياً وما الذي أضرَّهما به من جهة التمدن ويحق لنا أن نطرح على الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذينك السؤالين لأنها الصورة الأصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها والسيد والشعب الذي يسكن في أراضيه والقسيس. تلك هي هيئة المذهب السيادي سواء كانت كبيرة أم صغيرة لدى انفصال المُلك والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفرزان غريبان.

فأول أمر يطرق ذهني إذا تأملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة هو العظمة المفرطة التي يرى نفسه فيها صاحب المقاطعة أمام الذين يحتاطونه. نعم أن حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبة في العيشة الخشنة. لكن يوجد في العيشة السيادية شيء أعظم. فإنه علاوة على حرية الرجل الحربي يوجد عظمة صاحب الأملاك ورئيس العائلة والسيد مالك الرقّ. فمن تلك الحالة يجب أن تتولد الكبرياء وعظمة الشأن غير المحدودة. وتلك العظمة مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الأعصر وهاكم البرهان. فإنني افترض منزلة شريفة عظيمة من أعلى ما وجد في التاريخ القديم كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً. فالشريف الروماني كان كالسيد الالتزامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشأن وزيادة على ذلك كان أيضاً ذا وظيفة دينية ويحسب حَبراً في عائلته. لكن أهمية الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة أو شخصية بل منحت له من الآلهة التي كان وكيلاً عنها في أمر الاعتقادات الدينية. وكان الشريف الروماني أيضاً عضواً لديوان (السنت) لكن أهمية هذه الوظيفة كانت أيضاً مستعارة لأنها عائدة إلى الديوان المذكور. فكانت عظمة الشرفاء الأقدمين ذات صفات دينية وسياسية وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان لا بالشخص ذاتياً. وأما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم يقتبسها من أحد قط. بل جميع حقوقه وتمام سلطته تأتيه من نفسه فليس له وظيفة دينية ولا هو عضو لديوان ما وأهميته بتمامها كائنة في ذاته ومن ذاته وكل ما له يأتيه من ذاته فإلى أية درجة وبأية كيفية تؤثر منزلة كهذه في صاحبها. وأية عظمة شخصية وأية كبرياء بليغة تورثه. وبالاختصار أية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا له نظير أو مساوٍ في جواره. ولا ما يثقل عليه من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطة خارجية تثني إرادته ولا شكيمة له إلاّ حدود قوته وصولته وطوارىء الأخطار. فتلك نتيجة تأثير هذه المنزلة أدبياً في طبيعة الانسان.

صفات العائلة السيادية الخصوصية:

ولنفحص عن نتيجة أخرى كلية الأهمية وقلّ من يفطن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي. ولنراجع النظر في جميع أنواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطريركية التي تنبئنا عنها التوراة والكتب الشرقية القديمة. فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة أو السبط ورئيسها أو بطريركها يساكن بنيه وأنسباءه وبني بنيه والأجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدامه وكامل أقاربه وليس يعيش بينهم فقط بل أيضاً صالحه وصالحهم واحد وأعمالهم واحدة وعيشتهم واحدة. أفليست تلك حالة ابراهيم ويعقوب ورؤساء العشائر العربية الذين ما زالوا إلى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطريركية بعينها. ويوجد نوع آخر من أنواع العائلة يسمى «كلان» (لفظة اسكوتلاندية تفسيرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن أصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الأصلية لقسم كبير من العالم الأوروباوي. فإنها لا تشابه العائلة البطريركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة إلى بقية الأهالي فمعيشتهم ليست كمعيشته بل أكثرهم يقوم بأعمال الزراعة والخدمة وأما الرئيس فدأبه البطالة والحرب. لكن الجميع من أصل واحد ولهم اسم واحد وبينهم صلات رحمية ولهم تقليدات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الأعضاء كافة اتحاداً أدبياً ونوعاً من المساواة.

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي يبينها لنا التاريخ فهل يشبهان العائلة السيادية. كلاّ. وقد يظهر في أول الأمر انها تشابه «الكلان» لكن الفرق بينهما عظيم لأن الأهالي الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم أغراب عنه وليس اسمهم كإسمه ولا يوجد بينهم صلات رحمية ولا تاريخية ولا أدبية. كما انها لا تشابه العائلة البطريركية لأن معيشة صاحب المقاطعة مختلفة عن معيشة الباقين وأعماله ليست كأعمالهم بل دأبه البطالة والحرب والباقون زرّاعون. ثم ان العائلة

السيادية ليست كثيرة العدد كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية أي الزوجة والأولاد. وهي بمعزل عن سائر الأهلين ساكنة داخل القصر والزراعون الأحرار والأرقاء ليسوا من أعضائها والأصل مختلف بينهم والفرق عظيم في حالتهم. فالعائلة السيادية مركبة من خمسة أو ستة أشخاص يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريبون عنهم. فهذا مما يولد في العائلة صفات خصوصية ويجعلها أن تأبى المخالطة وتبقى في الاعتزال. وظروف الحال تدعوها إلى حماية وصيانة نفسها وإلى عدم الثقة بأحد حتى ولا بذات اتباعها وخدمها. فالعيشة الداخلية والأخلاق المنزلية تتغلب في الحالة المذكورة بلا شك. نعم إن الشهوات القوية الحيوانية المتملكة في اولائك الشرفاء كانت تحملهم على أن يقضوا أكثر وقتهم في الحرب أو في الصيد وهذا مما يمنع تقدم ونمو الأخلاق المنزلية. لكن هذا المانع كان لا بد من زواله إذ لا بد من رجوع الرئيس إلى منزله حيث يلاقي زوجته وأولاده وربما لم يكن في البيت غيرهم فمعهم وحدهم يكون اجتماعه على الدوام وهم وحدهم يشاركونه في صوالحه وفي كل ما أعده له القدر. فمن المحال ألّا تتغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة. والبراهين كثيرة. أليس أن أهمية المرأة ظهرت وازدادت أخيراً في حضن العائلة السيادية فإن النساء لم يكن لهنَّ في الهيئات الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي اشتممنه في أوروبا من جراء المذهب السيادي. وذلك التغيير والنجاح في منزلتهنَّ هو نتيجة نمو الأخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهيئة السيادية. وقد نسب ذلك بعض المؤلفين إلى أخلاق الجرمانيين الأول الخصوصية وإلى عادتهم القديمة بتقديم الوقار إلى النساء في وسط الأحراش من قبل عموم الشعب كما قيل. واستعار الجرمانيون عبارة من أقوال تاسيت هيجت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا الافتراض. إنما تلك أوهام محضة إذ كثيراً ما يصادف في روايات جمة من تآليف الذين تأملوا في أحوال الشعوب المتوحشة أو الخشنة وعبارات كعبارة «تاسيت» واحساسات وعوائد متشابهة لاحساسات وعوائد الجرمانيين الأقدمين. فليس في ذلك شيء أصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها. وأهمية النساء في أوروبا انما نتجت فقط من تأثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم وتغلب الأخلاق المنزلية فيها. فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات المذهب السيادي الجوهرية.

ويوجد أمر آخر يبرهن على تسلط العيشة المنزلية وهو أيضاً من خاصيات العائلة السيادية أعني به روح التوارث والتسلسل الذي كان متمكناً من الهيئة السيادية. نعم ان روح الثورات هو من توابع روح العائلة. ولكنه لم ينم قط كما نما وتقوى في المذهب السيادي وهذا الأمر ناتج من طبيعة العقار الذي كانت العائلة مرتبطة به. فإن المقاطعة لم تكن كسائر الأملاك بل كانت تستلزم وجود صاحب يمانع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتمم الواجبات المتعلقة بأملاكه. ويحفظ هكذا مرتبته في صف عموم المتشاركين في استملاك البلاد ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة المتوارثين. فهذا الظرف أعان أيضاً على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً من جراء نفس طبيعة العائلة السيادية.

أسباب بغض الشعب للمذهب السيادي:

فلنخرج الآن من المسكن السيادي ولننزل منه إلى وسط الأهلين القلائل الذين يحتاطونه. فهنا نرى صورة الأشياء كلها مختلفة. ولا ريب أن طبيعة الانسان هي جيدة ومخصبة بهذا المقدار حتى انه إذا دامت حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد أن ينشأ بين الأعضاء الذين تضمهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الأدبية كالحماية والدالة والصداقة. ومهما كانت شروط ذلك الانضمام والألفة فلا بد من أن تتولد علاقات كهذه بين الناس. وهكذا حصل في المذهب السيادي إذ لا شك انه لم يمض زمان طويل حتى ترتب بين الأهالي الأحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الأدبية وبعض العوائد

الودادية. وإنما ذلك حصل رغماً عن منزلة كل من الطرفين بالنسبة إلى الآخر لا من تأثير تلك المنزلة نفسها التي إذا اعتبرناها في حد ذاتها مجرداً نراها سيئة فاسدة بالكلية. لأنه لم يكن بين صاحب المقاطعة والزراعين أدنى مناسبة أدبياً. بل هم على نوع ما قسم من ملكه وبالتالي فهم ملك يده. وذلك يتضمن كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك أو السلطان والحقوق المسماة بحقوق المُلك الخاص معاً أي حقوق وضع القوانين وجباية الخراج والقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع. فأظن هذا سبباً للبغض الحقيقي التي لا يمحّى أثره الكائن في قلب الشعب من عهد قديم نحو المذهب السيادي وذكره اسمه. ومع انه قد سبق للبشر أن يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لا بل كانوا يا للعجب يقبلونه أحياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن رفض وكره الحكم السيادي الذي احتملوه رغماً عن أنفسهم. وذلك لأن الحكم المطلق الثيوكراتيكي أو الملكي تستعمل فيه السلطة بناء على بعض الاعتقادات التي تعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان وكيلاً أو نائباً لسلطة أخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم ويفعل باسم الإلهية أو بناء على تصور عمومي لا باسم الانسان ذاته فقط. وأما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الانسان على الانسان وتسلط ارادة الانسان الشخصية وأهوائه. وربما كان هذا الجور هو الشيء الوحيد الذي لم يرتض به الانسان مطلقاً وذلك يحسب له فخراً أبدياً. فطالما لم يرَ سيده إلَّا انساناً محضاً وحيثما كانت الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كإرادته كان يستشيط غضباً ولا يتحمل النير إلَّا مع الغيظ الشديد. فتلك هي الصفة الحقيقية التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك أيضاً هو السبب الأدبي الذي حمل الناس على بغضها وكراهيتها.

عدم نفوذ القسيس في الهيئة السيادية العنصرية:

وأما العنصر الديني الذي كان قد تخللها فلم يستطع وقتئذٍ تخفيف أثقال تلك السلطة عن الانسان. فلست أظن انه كان للقسيس نفوذ كبير في الهيئة التي وصفتها وكان يصعب نجاحه في اصلاح أمر العلاقات الكائنة بين الأهلين الأداني وسيدهم. نعم ان الكنيسة نتج منها تأثير عظيم في التمدن الأوروباوي ولكن ذلك التأثير كان عمومياً. فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت في البشر. وأما في تلك الهيئة السيادية الاصلية فإن مداخلة القسيس بين السيد واتباعه كانت كلا شيء. وفي الغالب كان هو نفسه سمجاً دنياً كأحد الأرقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف. ولكن بما انه كان الواسطة الوحيدة لصيانة الحياة الأدبية ونموها في ما بين الأهلين الأداني كان محبوباً عندهم وكان يبث فيهم بعض التعزية وبعض التعاليم. لكن على ظني لم يكن يستطيع أن يفعل سوى القليل مما يؤول إلى صالحهم.

فقد بحثت عن عناصر الهيئة الاجتماعية السيادية وقدمت لحضراتكم النتائج المهمة التي صدرت عنها سواء كان في شأن صاحب المقاطعة أم في شأن عائلته أم الأهلين المجتمعين حوله. ولنخرج الآن من هذه الدائرة المحدودة فإن أهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الأرض بل كان يوجد هيئات اجتماعية أخرى مشابهة أو مباينة لهم وبينهم وبينها علاقات.

ولنسأل: ما هو شأن أهل المقاطعة وأي تأثير يجب أن تؤثره في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها؟

فقبل أن نعطي الجواب يجب علينا أن نلاحظ أمراً وهو أن صاحب المقاطعة والقسيس كان كل منهما مختصاً بهيئة اجتماعية عامة وكان لكل منهما علاقات بعيدة مستمرة كما تقرر. وأما الزراعون الأحرار والأرقاء فلم يكونوا كذلك. وكل لفظة عامة تدل على معنى هيئة ما اجتماعية أُستعملت للتعبير

عن الأهالي الزراعين في تلك المدة كلفظة شعب مثلاً. كان استعمالها بغير محله. إذ لم يكن لهؤلاء الأهالي هيئة اجتماعية أصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً أي أنه لم يكن لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخلة ما مع أحد من الناس ولا تعلق بأحد أو بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام. وحينما نذكر الاشتراك السيادي بجملته يكون كلامنا عن أصحاب المقاطعات فقط.

ولننظر الآن إلى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية السيادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة بها ولبرّما هي النتائج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة إلى نمو التمدن.

فمعلوم لديكم أيها السادة الرباط الذي كان يضم أصحاب المقاطعات بعضهم إلى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الآخرين من جهة وحماية بعضهم للآخرين من جهة أخرى. ولست أتعرض للبيان عن تلك الالتزامات إذ يكفي بأن يكون لكم بعض الالمام بهذا الأمر. فمن جراء ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من أصحاب المقاطعات أفكار واحساسات أدبية كأفكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصداقة. فلا ينكر أن مبادىء الأمانة والخلوص وحفظ العهود وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين أصحاب المقاطعات.

نظام الهيئة الاجتماعية السيادية العمومي:

ثم إن تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت أن تتهيأ بهيئة القوانين والترتيبات إذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد أن يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود نحو السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة. وفي أي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري أو مالي إلى السيد. والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة. وعزموا على أن يجعلوا لكل هذه الحقوق نظاماً متكفلاً بإجراء إيجابها. وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتقضي بالعدل على المسودين وتفصل الدعاوي المصدرة إلى سيدهم. وصار كل سيّد من ذوي الشأن يجمع مسوديه في ديوان لأجل المذاكرة معهم بالمهام التي تقتضي رضاهم أو مساعدتهم وبالاختصار قصدوا أن يحوّلوا العلاقات التي كانت بين أصحاب المقاطعات إلى قوانين وترتيبات وينظموا كما تقدم المذهب السيادي. ولكنه لم يكن لتلك القوانين والترتيبات ضمانة ما سياسية ولا كانت بالحقيقة قوانين وترتيبات. وإذا بحثنا عن ماهية الضمانة السياسية يتقرّر لدينا أن صفتها الجوهرية إنما هي وجود ارادة وقوة في وسط الهيئة الاجتماعية مستعدة وقادرة على ارغام الارادات والقوات الخصوصية واخضاعها لقانون ما واجبارها على حفظ الترتيب العام وتوقير الحق العام. والضمانة السياسية على نوعين فقط لأنه إما أن توجد إرادة وقوة خصوصية أعلى وأقوى بهذا المقدار من سائر الارادات والقوات حتى يصبح من المستحيل مقاومتها فتنجبر كل القوات على الخضوع لأوامرها، وإما أن تكون تلك الارادة والقوة العامة نتيجة كامل الارادات الخصوصية معاً وتتمكن بعد صدورها عنها من أن تجبر الجميع على احترامها والخضوع لها. فذانك هما فقط نوعا الضمانة السياسية الممكنة: تسلط رجل فأكثر تسلطاً مطلقاً أو حكومة الحرية. وسائر المذاهب هي متشعبة من أحد ذينك النوعين. فلم يكن لأحدهما وجود في المذهب السيادي ولا كان ممكناً وجودهما. نعم، إن أصحاب المقاطعات لم يكونوا متساوين جميعاً في القوة بل كان منهم من يفوق شوكة واقتداراً عدداً من الآخرين إلى درجة تمكنه

من التعدّي على من كان أضعف منه لكن مع ذلك لم يكن لأحد منهم حتى ولا لأكبر الأشراف الذي هو الملك استطاعة على اخضاع الباقين لقوانينه وإرغامهم على اطاعته وذلك نظراً إلى عدم وجود وسائط القوة والعمل المستديمة وقتئذٍ. فإن العساكر لم تكن توجد على الدوام ولا الدواوين ولا جباية الخراج. وكانوا كلما احتاجوا إلى القوات أو الترتيبات الاجتماعية يبادرون إلى جمعها أو تنظيمها ثانية. فكانوا يلتزمون إلى تشكيل دواوين لرؤية كل دعوى وتجنيد جنود لدى افتتاح كل حرب وجباية الأموال لدى ظهور كل حاجة. وكل شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع المحذور بحسب تنوع الظروف. ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة. فهل يعجب من عدم استطاعة أحدهم اخضاع الباقين لأمره في مذهب كهذا وإرغام الجميع على احترام وتوقير الحقوق العامة. ومن جهة أخرى بمقدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل الدفاع. لأن كلاً من أصحاب المقاطعات نظراً إلى وجوده داخل قصره الحصين وإلى قلة عدد أعدائه وسهولة حصوله على مساعدة واعانة مسوديه كان لا يبالي بدفع العدو عنه ولا يحصل له مضايقة منه. فإن ما تقدم هو برهان كافٍ على ان الطريقة الأولى من الضمانة السياسية أي الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة إلى الأكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السيادي.

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية إلى حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت أيضاً غير قابلة الاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو اننا حينما نتكلم في الزمان الحاضر عن سلطة عامة مفوض إليها ما ندعوه بالحقوق الملوكية أي حقوق وضع القوانين وجباية الأموال الميرية المتنوعة واجراء القصاصات نعلم يقيناً إن هذه الحقوق لا تختص بشخص ما مفرد وان لا شخص له حق عما يختص بذاته بأن يقاصّ الآخرين ويجبرهم على قانون أو فريضة ما بل تلك حقوق لا تختص إلاّ بالهيئة الاجتماعية بجملتها وتنفذ باسمها وأمرها حتى ولو كانت تلك السلطة لا تأتيها من ذاتها بل ممن هو أعلى منها. وحينما يمثّل رجل أمام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلا ريب وربما على غير يقين أنه في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض إليها الأمر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاته سلفاً وتعجيلاً على نوع ما. وأما في زمن السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس. فإن صاحب المقاطعة كان له في أملاكه على الناس الذين يسكنونها كامل الحقوق الملوكية. وكانت هذه الحقوق من خصوصيات أملاكه. فإن ما نسميه الآن بالحقوق العامة كان وقتئذٍ الحقوق الخاصة. وما ندعوه بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة. ولما كان صاحب المقاطعة يحضر محفلاً أو ديواناً معقوداً عند سيده مركباً على الغالب من عدد قليل من أمثاله لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطة عامة ولا يتصور في فكره هذا الأمر حال كونه يكون قد أنفذ أحكامه الشخصية كسلطان باسمه الخاص على جميع الأهلين الذين يسكنون في أراضيه لمجرد كونه صاحب تلك الأراضي. فإن صورة السلطة العامة كانت مباينة لنفس معيشته ولكل ما كان يجريه في أملاكه. وكان يعتبر ان ذلك الحفل أو الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق كحقوقه ومنزلتهم كمنزلته يتصرفون في كل الأمور بحسب ارادتهم وأهوائهم الشخصية فلم يكن ما يحمله أو يجبره على أن يعتبر القسم الأعلى من الحكومة أو النظامات العامة كما نحن نعتبرها الآن نظراً إلى رسوخ فعل هذه النظامات السياسية في ذهننا وكان يمتنع عن مجارات الديوان إذا لم يوافقه القرار ويقاومه بالقوة. فبحصر المعنى. كان الحق في زمن المذهب السيادي قائماً بالسيف. ولا ضمانة له إلاّ القوة إذا كانت تعتبر القوة ضمانة للحق. فبواسطة القوة كانت تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل. والبرهان هو عدم اكتراث الأهلين حينئذٍ بالدواوين الشرعية إذ لو كان للدواوين الشرعية السيادية ومجالس المسودين وقتئذٍ فعل حقيقي لكنا نرى

لذلك أثراً في التاريخ فندورها مما يثبت بطلانها ولا ينبغي أن نعجب من ذلك لأنه كان ثـمّ مانع آخر أهم من كل الأسباب التي ذكرتها. وهو أن المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) بين جميع المذاهب الحكمية والضمانات السياسية هو المذهب الأصعب تنظيماً وتنفيذاً. لأنه قائم بهذا الشرط وهو أن يترك في كل قسم من أقسام البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصوصية كل ما يمكن تركه فيها من أقسام الحكومة وأن يؤخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منه لأجل المحافظة على الهيئة الاجتماعية العامة فيُنقل إلى مركزها وينتظم على شكل حكومة مركزية. ومع أن هذا المذهب عقلياً بسيط جداً هو مع ذلك من أكثر المذاهب تركيباً في واقع الأمر نظراً إلى سموّ درجة التمدن التي يحتاج إليها لأجل الموافقة بين الاستقلال والحرية المحلية التي يمنحها بوفور والنظام والخضوع اللذين يأمر بهما. ولذلك كان من الضروري أن تكون ارادة الانسان أي الحرية الشخصية مساعدة على تأسيس هذا المذهب ومحافظة عليه بأكثر مما يقتضي في سائر المذاهب الحكمية. لأن الوسائط الاجبارية فيه أقل مما في سواه من المذاهب. فبناء على ذلك كان المذهب الاتحادي المذكور مستوجباً بلا ريب في الهيئة الاجتماعية التي يحكمها نمواً عظيماً في العقل والأخلاق والتمدن. ويا للعجب ان هذا الذي قصد الاشراف الالتزاميون تنظيمه وتنفيذه. لأن عموم المذهب السيادي كان اتحاداً دولياً (فدراسيون) حقيقياً وكان مؤسساً على الأصول والمبادىء عينها المؤسسة عليها اليوم الولايات المتحدة الاميركانية فكان يزعم فيه أن يترك لكل من المسودين جميع أجزاء الحكومة والسلطة الممكن تركها لهم وإلاّ ينتقل إلى السيد الأكبر أو إلى ديوان البارونات العمومي سوى أقل قسم ممكن من السلطة وذلك فقط عندما تمسّ الحاجة فلا غرو انه لم يكن تأسيس مذهب كهذا نظراً إلى ما كان عليه الناس من الغباوة والشهوات الوحشية وتأخر الأخلاق والآداب في زمن السيادة. لأن طبيعة ذلك المذهب الحكمي عينها كانت مباينة على الخط المستقيم لأفكار وأخلاق البشر وقتئذٍ. فمن ذا يعجب من عدم نجاح مقاصد الاشراف في هذا الشأن.

فقد دققنا النظر في الهيئة الاجتماعية السيادية سواء كان في عنصرها البسيط الأساسي أم في مجملها. وفحصنا عن تأثيرها في التمدن وعما نتج وما كان ينبغي أن ينتج منها أفراداً واجمالاً بحق التمدن المذكور ومجراه. وأظن اننا حصلنا على هاتين النتيجتين: **الأولى** ان المذهب السيادي أثر تأثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي لأنه ولّد تصورات واحساسات حارّة في الأنفس واحتياجات أدبية ونمواً حسناً في الطباع والأخلاق.

نتائج الحكم السيادي:

الثانية إنه بالنسبة إلى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تأسيس نظام شرعي ولا ضمانة ما سياسية. وهذا المذهب الذي كان لا بد منه لاعادة الهيئة الاجتماعية إلى الوجود بعد أن كانت انحلت من جراء الخشونة وأضحت غير قابلة للانتظام كان في حد ذاته سيئاً من أصله ولم يكن يحتمل الاصلاح ولا الامتداد. فالحق السياسي الوحيد الذي أيّده في الهيئة الاجتماعية الأوروباوية إنما هو حق المدافعة ولست أعني المدافعة القانونية إذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متأخرة نظير تلك. فإن نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهة وعلى بدل المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة أخرى. وتلك أقصى غاية الانتظام الاجتماعي وأسمى درجة كماله. فتُباح الحرية الشخصية ويُترك لها ميدان واسع لكن إذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل واستوجب الأمر أن تحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام وينتدب هذا إلى فصل الدعوى. فذلك هو مذهب النظام الشرعي والمدافعة الشرعية ولا ريب أن كذا مبادىء لم

تكن في حيز الوجود مدة المذهب السيادي. وأما حق المدافعة الذي أيده هذا المذهب وتمتع به انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج مناف للهيئة الاجتماعية لأنه يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الأمر الذي يؤول إلى خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها. ومع ذلك لا ينبغي أن يلاشي هذا الحق بالكلية من قلوب البشر لأن ملاشاته تؤدي إلى قبول الرقّ والعبودية. فإن حاسّة حقّ المدافعة كانت قد اضمحلّت في الهيئة الاجتماعية الرومانية التي آل أمرها إلى الذل والهوان. ولم يكن يحتمل نشوءها ثانياً من فضلات تلك الهيئة. ولا كانت هذه الحاسة من طبيعة مبادىء الهيئة الاجتماعية المسيحية. فالمذهب السيادي هو الذي أعادها إلى أخلاق أوروبا. والتمدن نال الشرف الرفيع بأن خلّى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة. كما أن المذهب السيادي حاز الشرف باعترافه به على الدوام ومحافظته عليه.

فتلك هي ان لم اخطىء نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها. وإذا وجهنا النظر إلى التاريخ نرى انه قد حدث ما كان ينبغي أن يحدث. وإن الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي له أن يفعل وان غايته وافقت طبيعته. فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية. ولنراجع تاريخ الأشراف بوجه العموم من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر.

إنه من المحال أن ينكر فضلهم وتأثيرهم الحسن في نمو الانسان بمفرده ونمو الاحساسات والأخلاق والتصورات البشرية وكل من يفتح تاريخ ذلك العصر لا بد له من أن يشاهد فيه عدداً جماً من الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجليلة وجميعها أنشئت بلا شك عن الأخلاق السيادية. نعم ان «الشيفالري»[1] لا تشابه في حقيقة الأمر السيادة لكنها مع ذلك ابنتها. وما شخّصته الكتب والروايات من كرامة الأخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري نقل جميعه عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم.

وإذا وجهنا النظر إلى جهة أخرى نجد أن أول نظم الشعر، والتصانيف الأدبية واللذات العقلية التي تنعمت بها أوروبا بعد انقضاء مدة الخشونة كان منشأها في حضن مذهب الاشراف وتحت ظل اكتافهم وفي داخل قصورهم. وهذا النوع من النمو والتقدم الانساني يقتضي له استعدادات عقلية وأوقات فراغ وغير ذلك من الأحوال التي ليست من شأن رعاع الشعب ولا تناسب حالة معيشتهم المملوءة أتعاباً وأوصاباً وأحزاناً ومشقات لا تحصى. فأول التذكارات الأدبية وأول التنعمات العقلية منسوبة في أوروبا إلى الأعصر السيادية سواء كان ذلك في فرنسا أم في انكلترا أم في جرمانيا.

وبالعكس إذا فحصنا في التاريخ عن تأثير المذهب السيادي في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضاتنا انه كان على الدوام وفي كل مكان منافياً لتوطيد النظام العام ولنشر الحرية العامة. وكيفما بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السيادي يمانعه ويعاكسه ولذلك منذ نشوء الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان اللتان هما أصل السبب في نمو الانتظام والحرية. أعني بهما السلطة الملكية والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية السيادية حتى أن بعض الملوك قصدوا في أزمنة مختلفة أن يصلحوا أحوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويجعلوا له قوانين ونظامات عامة كوليم الفاتح وأولاده في انكلترا والقديس لويس في فرنسا وكثير من الامبراطورين في جرمانيا. ولكن خاب مسعاهم ولم يجدِ نفعاً ما عانوه في هذا الشأن لأن طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروءة وغيرة وشجاعة وكرامة أخلاق وكامل الصفات الحميدة. والشيفالري أنواع في التاريخ ولها نظامات (تذييل من المترجم).

نفسها كانت منافية أصلاً للنظام والقوانين. وفي الأزمنة الحديثة قصد جماعة من أهل النهى أن يقرروا السيادة كمذهب اجتماعي وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهموا انها حصلت درجة الكمال لكن إذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الأمر يعسر عليهم ذلك جداً. إذ لم يكن ذلك سوى مجرّد وهّم فقط لا زمان له أو بالحري رواية لا مرسح لها ولا مشخصون. ويسهل جداً الوقوف على سبب هذا الخطأ الذي ينبهنا أيضاً على خطأ الذين لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون أن يردفوه بالخزي واللعنات. فكل من الفريقين لم يدقّق النظر بالسيادة لكي يكتشف على انها ذات وجهين ولا ميّزوا بين تأثيرها من جهة في نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والأخلاق وتأثيرها من جهة أخرى في الحالة الاجتماعية. فبعضهم لم يقدر أن يتصور أن مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة وظهرت فيه كل الآداب وتحسنت فيه الأخلاق هو مع ذلك مذهب مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم. والآخرون لم يعتبروا سوى الضرر الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعة أدراج النظام والحرية فلم يصدقوا أنه تولد منها مع ذلك طباع جميلة أو فضائل عظيمة أو نجاح ما فكل من الفئتين جهل حقيقة عنصر التمدن المزدوج ولم يدرك أن التمدن قائم بنموّين يمكن ان يظهر أحدهما مدة من الزمان بقطع النظر عن الثاني. وإن كان لا بد مع تمادي القرون وتعداد الحوادث من أن يجلب أحدهما الآخر.

وعلى كل حال أيها السادة المذهب السيادي كان ما وجب عليه أن يكون وفعل ما وجب عليه أن يفعل. وما اشتهر به أولئك القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود الشخصي. فكان من الواجب أن ينتج من المذهب الاجتماعي الذي أسّسوه النمو الشخصي. وحينما ينضم الانسان إلى مذهب ما اجتماعي لا بد من أن تؤثر استعداداته الداخلية وأمياله الأدبية تأثيراً عظيماً في الحال التي يركز عليها. ثم أن تلك الحال نفسها على التوالي تحدث تأثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتنشطها وتنمّيها. فحب الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية السيادية التي هي ابنتها اعتنت طبعاً بنمو الانسان ذاتياً. وسوف نرى هذا الأمر عينه في سائر عناصر التمدن المختلفة فإنها بقيت محافظة على أصلها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون أن تحيد عن طريقها الأصلية. فتاريخ الكنيسة وتأثيرها في التمدن الأوروباوي من القرن الخامس إلى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مقالتنا الآتية.

المقالة الخامسة

موضوع المقالة. الدين مبدأ اشتراكي. الغصب والارغام ليسا من خاصيات الحكومة. في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية. أولاً بأن يكون السلطان مفوضاً إلى الأكثر أهلية. ثانياً بأن تحترم حرية المحكومين. الكنيسة تممت الشرط الأول لأنها جمعية لا سبط. أنواع التنصيب والانتخاب المختلفة الدارجة في الكنيسة. الكنيسة أخلّت بالشرط الثاني نظراً إلى امتداد مبدأ السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظراً إلى استعمالها القوة الجبرية وذلك أمر مخل. حركة العقل وحريته في حضن الكنيسة. العلاقات التي بين الكنيسة والأمراء. تقرير مبدأ استقلالية السلطة الروحية. رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة الزمنية واجتهادها بذلك.

أيها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وتأثير المذهب السيادي فموضوعنا الآن هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس إلى القرن الثاني عشر. وقلت الكنيسة إذ ليس مقصودي كما تقدم الايضاح مخاطبتكم عن الدين المسيحي في حد ذاته وكمذهب ديني بل أرغب في أن أخاطبكم عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليركية أي عن الاكليروس المسيحي.

نظام الكنيسة المسيحية ونفوذها الأوليان:

ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد أكملت نظامها على نوع ما. نعم انه حدث فيها بعد ذلك تغييرات عديدة مهمة لكن يصح أن يقال إنه كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي. فمن أول نظرة يمكننا أن نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الأوروباوي. وقد كنت عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة كعناصر تمدننا الأساسية. فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فأضحت اسماً بلا مسمى. والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم إلى الوجود. والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حينئذٍ كامل العناصر المدنية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة الاضمحلال أو في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فإنها وحدها كانت في حالتي الانتظام والشبوبية ذات صورة مكتملة وحاوية الحركة والانتظام والحرارة والقوانين أعني أعظم وسائط النفوذ. وهل تتسلط النظامات على الهيئة الاجتماعية إلاّ بواسطة الحياة الأدبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهذيب من جهة أخرى؟ لا سيما أن الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة التي تختص بالانسان واعتنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنه أن يلقاه من الخير أو الشر في آخرته ولذلك كان تأثيرها

عظيماً جداً في التمدن الحديث وربما كان أعظم مما جعله أن يكون أعداؤها الألدّاء أنفسهم والمحامون عنها الأكثر غيرة لأنهم كانوا مهتمين بعضهم بخدمتها والبعض بمحاربتها فلم يدققوا النظر في حقيقة أمرها وعلى ظنّي أنهم لم يدينوها بانصاف ولا وقفوا على حقيقة جرمها واتساعه.

فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات نظامات وتراتيب متقنة غاية الاتقان وكانت الوسيطة بين الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل والعقد والسلسلة الواصلة بينهم. وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتأثيراتها ينبغي لنا أن نعتبرها من وجوه ثلاثة: أولاً، أن ننظر إليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة نظاماتها الداخلية والمبادىء المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها. ثانياً: أن ننظر إليها من جهة علاقاتها مع الرؤساء الزمنيين سواء كانوا ملوكاً أم أشرافاً أم غيرهم. ثالثاً: وأخيراً أن نلاحظ علاقاتها مع جماهير الشعوب. ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث واستخرجنا منها صورة مكتملة للكنيسة ومبادئها ومنزلتها والتأثيرات التي يجب أن تكون أحدثتها حينئذٍ تلتجيء إلى التاريخ لأجل تحقيق القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والماجريات من القرن الخامس إلى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب.

فلنعتنِ الآن بالكنيسة بحد ذاتها وبحالتها الداخلية وبنفس طبيعتها. فإن أول أمر يطرق فكرنا وربما كان الأمر الأهم هو نفس وجودها أي وجود حكومة للدين واكليروس وجمعية كنائسية وبالاختصار وجود ديانة في هيئة حَبرية منتظمة. فكثير من الناس المتنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها أعني بها جمعية كهنة وأحبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكماً قطعياً. لأنهم يفتكرون ان الديانة التي آل أمرها إلى جمعية من الكهنة أو اكليروس منتظم وبحصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لا بد من أن يكون تأثيرها بالاجمال مضراً لا نافعاً. وعلى رأيهم أن الديانة إنما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقه. فإذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ما غريبة كوسيطة بين الانسان وموضوع العبادات الدينية أعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار. فلا بد لنا أيها السادة من الفحص عن هذه المسئلة إذ ليس من الممكن أن نقف على حقيقة تأثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون أن ندرك أولاً ماذا يجب أن تكون تلك المفاعيل بالنظر إلى نفس طبيعة وضع الكنيسة الأصلي. ولأجل الوصول إلى ادراك هذا الأمر ينبغي لنا أن نبحث أولاً عن حقيقة المسئلة الآتية وهي: هل الدين هو بالحقيقة أمر مختص بالانسان ذاتياً لا بعموم الهيئة الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منه شيء آخر سوى علاقة سرية بين العابد والمعبود. أم الدين هو أمر يستوجب ضرورة وجود علاقات جديدة بين الناس فينشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية وبالتالي حكومة تدبر هذه الهيئة.

فإن قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف أو حاسة دينية لا غير، أعني تلك الحاسة الأكيدة مع كونها مبهمة وموضوعها غير محقق على نوع ما التي لا يمكن وصفها وتحديدها إلّا بتسميتها فقط والتي تارة تناجي النفس الخفية وطوراً تتعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تتغزل بالشعر وآخر تطلب كشف الأسرار الغامضة. وبالاختصار تلك الحاسّة التي تتنقل من شيء إلى شيء على الدوام رغبة في الارتضاء والارتياح ولا تقر في مكان. فإذا حصرنا الديانة في تلك الحاسة كما تقدم فلا غرو أن تكون الديانة حينئذٍ شخصية محضة أي مختصة بالانسان ذاتياً. نعـم انه من الجائز أن حاسة كهذه تحرك الناس إلى الاشتراك الوقتي ومن الجائز لا بل من الواجب أيضاً أن يسرَّ أصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغتذي وتتقوى بذلك تلك الحاسة. ولكنها نظراً إلى طبيعتها المتنقلة غير الراكزة تأبى أن تكون موضوعاً للاشتراك الدائم الممتد ولا ترتضي بمذهب ما من التعاليم والطقوس والرسوم وبالجملة تأبى أن تلد هيئة اجتماعية وحكومة دينية.

ولكن إما أني حائد عن الصواب وفي شطط عظيم أيها السادة وإما أن تلك الحاسة الدينية ليست بالتمام عبارة عن طبيعة الانسان الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك وأكثر منه بكثير. فإنه يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلّها خارج عن هذا العالم ومتعلقة بأمور غريبة عن العالم المحسوس تقلق نفس الانسان وتعذبها عذاباً شديداً. فحلّ هذه المسائل والمعتقدات والتعاليم التي تتضمن هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة الأول ومنبعها الأصلي. ثم يوجد أيضاً طريق أخرى تقود الناس إلى الديانة. فالذين درسوا الفلسفة من حضراتكم تقرر عندهم على ظني أن التصورات الخلقية هي متميزة في الجوهر عن التصورات الدينية وان تمييز الخير من الشر ووجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد يجدها الانسان في نفس طبيعته كما يجد فيها قواعد المنطق ومبادئها مؤسسة فيه كما أن دأبه السلوك بموجبها في مدة حياته الحاضرة. فإن تقرر هذا الأمر تعرض حينئذٍ مسئلة إلى الفكر البشري وهي: ما الموجب للأخلاق الأدبية وما الغاية بها؟ وهل وجوب فعل الخير الكائن بذاته هو أمر منفرد بلا مبدع ولا غاية؟ وهل لا يرشدنّ الانسان إلى أصل ومعاد يتجاوزان هذا العالم؟ فلا بد من هذا السؤال بديهاً وبواسطته تقود الأخلاق الأدبية الانسان إلى أبوال الديانة. وتكشف له الحجاب عن تلك الأشياء الإلهية التي ولئن كانت ممتازة عنها إلَّا انها مرتبطة بها ضرورة.

تكوين الهيئة الاجتماعية الدينية:

فالمسائل العديدة المحوية بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث عن أصل الأخلاق الأدبية وغايتها من جهة أخرى هي إذاً ينابيع الديانة بالتأكيد. وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل هي: أولاً، مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان في ذاته. ثانياً: مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب الأخلاق الأدبية الطبيعية وتصرح عن غايتها. ثالثاً: وأخيراً مجموع مواعيد تلبي آمال البشر المستقبلة. هذا ما انطوت عليه الديانة بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من أنواع الاحساسات المحضة ولا حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من أشكال الشعر. ومتى زدت إلى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الأكيد كما سبق لم تعد حينئذٍ أمراً شخصياً محضاً بل تكون بعكس الأمر مبدأ للاشتراك بين الناس قوياً مخصباً. فإن اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق لا يخصُّ به أحد بل هو عام كما انه مطلق والناس مفتقرون إلى البحث عنه والاعتراف به بالاشتراك بعضهم مع بعض. وإذا اعتبرنا التعاليم التي تشارك المعتقدات فالقانون الذي وجب على فرد من الناس وجب على الجميع وينبغي نشره واخضاع الناس كافة له. وهكذا المواعيد التي تعدها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها أيضاً ودعوة الجميع إلى اجتناء أثمارها. فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الأساسية. ولم يكن بد من أن تنصبَّ منها على الخصوص لأن اللفظة التي تفصح عن الميل الاشتراكي الأشد وعن أحر الرغبة في إذاعة الأفكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي أعني بها (تَلْمذَ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكأنها وقف لها (باللغات الافرنجية). ومتى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية أي متى تم اشتراك عدد ما من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لهم حينئذٍ حكومة إذ انه لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة. فبحال تكوين الهيئة الاجتماعية ولمجرد تكوينها تحتاج إلى حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية وأساسها ولكي تذيع التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها.

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية أو لأية هيئة كانت تتوقف على نفس وجود

تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل تترتب طبعا. ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فأقول إنه إذا جرت الأمور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة الجبرية فالسلطان يفوّض إلى الأكثر فضلاً ولياقة من القوم أي إلى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود. فإن كان قصدها فتح الحرب يفوّض السلطان إلى الأكثر شجاعة وفروسية من الجماعة وإن كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فأكثرهم لياقة يكون صاحب الامر. فإن التفاوت الطبيعي بين الناس في العالم يظهر للوجود من تلقاء نفسه متى كانت الأمور آخذة مسراها الطبيعي وكل من الناس يتخذ المنزلة التي تليق به. وهكذا في الأمور الدينية أيضاً فإن الناس ليسوا متساوين في المعارف والنهي والقوة بل يصلح بعضهم أكثر من بعض لبثّ المعتقدات الدينية في عقول الناس. وآخرون يحوون الصفات اللازمة لحضّ الناس على حفظ التعاليم الدينية أكثر ممن سواهم وغيرهم يصلحون جيداً لتهييج التأثيرات والآمال الدينية في النفوس فالتفاوت الكائن بين الناس في المواهب العقلية والنفوذ يولّد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما يولّده في الهيئة المدنية. ورسل الدين يظهرون ويشتهرون كقواد الجيوش. فنرى من جهة الحكومة الدينية تتولّد من طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية ومن جهة أخرى نراها تنمو وتزداد كمالاً بواسطة التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيعها بين البشر. وهكذا بحال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية وبحال ظهور الهيئة الاجتماعية الدينية تنشىء لنفسها حكومة. لكن يوجد هنا محل لاعتراض جوهري. فلقائل أن يقول إنه لا حاجة للأمر والاجبار في هذا الموضوع وكل فعل ناشىء من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت الحرية واجبة بالتمام والكمال فلا محل إذاً للحكومة. فمن ظن أيها السادة أن الحكومة هي قائمة فقط أو بنوع أخص بالقوة التي تبذلها في اخضاع الناس لها أي بعنصرها القهري كان إلمامه بأمر الحكومة ضعيفاً جداً.

المبادىء الأساسية لكل حكومة:

ولنخرج من الموضوع الديني ونتخذ الحكومة المدنية كشاهد لذلك وأرجوكم أن تتبعوا معي مجرى الحوادث البسيط. فلنفترض الهيئة الاجتماعية في الوجود انه ينبغي اتمام أمر ما باسمها يؤول إلى صالحها كتنفيذ قانون شرعي أو إجراء أمر أو اصدار حكم ما. فلا ريب أنه يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الرأي الصوابي في الأمور واصدار الحكم العادل وهلّم جراً. ففي أي أمر كان ومهما كان الصالح المقصود يوجد على اختلاف الظروف حقيقة ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف كل العمل. وأول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخير الهيئة الاجتماعية. فمتى وجدت ذلك تعلنه أمام الجمهور وتصرح به وحينئذٍ ينبغي لها ان تبثه في عقول الناس الذين تسوسهم لكي يوافقوها عليه ويقتنعوا بإصابتها فيه. فهل في ذلك جميعه شيء من الارغام. كلا. وإذا افترضنا أيضاً أن الحقيقة التي عليها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها واعلانها حصل قبولها من الجميع واقتنعت الناس بإصابة الحكومة فيها وخضعت لها كل الارادات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا حاجة إلى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها إلى الآن. فهل لا تكون تلك الحكومة موجودة أو هل لا يحق لمن يقوم بهذا العمل جميعه أن يسمى حكومة. بلى، بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا حاجة لاستعمال القوة الجبرية إلاّ لدى ظهـور المقاومة من قبل البعـض فإن لم يقتنع الجميع بما قر عليه قرار الحكومة ولم يخضعوا لها من تلقاء إرادتهم حينئذٍ يجري استخدام القوة لإرغام المقاومين. وما ذلك إلاّ نتيجة النقص الكائن طبعاً في البشر وتقصيرهم عن درجة الكمال. وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل

بالسلطان أيضاً ومن المحال إيجاد واسطة لمنعه بالاطلاق. فلا بد للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية على حد ما على الدوام لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة. وكل ما أمكن للحكومات عدم استخدامها تقتصر عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم. حتى ان أعظم درجة كمال الحكومة هي أن تستغني عن الارغام وتقتصر على الوسائط الأدبية المحضة والتأثير في العقول والأفكار. وكل ما استغنت الحكومة عن الوسائط الجبرية وافقت بذلك طبيعتها الحقيقية وأجادت في اتمام مأموريتها وازدادت شرفاً واعتباراً. وبالعكس كل ما أكثرت استعمال القوة الجبرية أدى الأمر إلى الخلل بشرفها ومقامها وتعذرت عن اتمام أمور عظيمة مما تستطيع اجراءه الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها بالاقناع وتخضع لأوامرها جميع الارادات الحرة بالوسائط العقلية فقط.

فبناء على ما تقدم لا تكون القوة الجبرية أساساً جوهرياً للحكومة بل أساسها الحقيقي إنما هو ترتيب وسائط وقوى يُراد بها الاكتشاف على ما يوافق اجراؤه في كل ظرف من الظروف أعني الاكتشاف على الحقيقة التي لها الحق الشرعي في أن تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها. فلا يمكننا والحالة هذه أن ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثـمَّ محل لاستعمال الأرغام كلياً أو جزئياً حتى ولو منع الارغام مطلقاً.

المبادىء الأساسية: [١] حكومة الكنيسة:

وهكذا أيضاً حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية ممنوعة عنها بلا شك لأن سلطانها له حكم على ضمير البشر فقط لا غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجته. ومع ذلك فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق وأوضحناه من الأمور فيجب عليها أن تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل المتعلقة بمعاد البشر أو إذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية يحتوي حل هذه المسائل فيجب عليها أن تكتشف على نتائج هذا المذهب في كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس. ويجب عليها أيضاً أن تشهر التعليمات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعظ الناس بها وأن تذكرهم إياها كل ما رأتهم حادوا عنها. فليس من أمر إرغامي في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا فقط ما يجب عليها اتمامه. لكن إذا رفعنا الارغام ولاشيناه بالكلية فهذا الأمر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهرية المتعلقة بالحكومة كهذه المسئلة، مثلاً: هل يلزم وجود طائفة قضاة ورؤساء للدين أو يمكن تفويض هذا الأمر إلى وحي الافراد الديني. فهذه المسئلة التي هي سبب المنازعة بين أكثر الجمعيات الدينية وجمعية الكويكر لا يمكن ملاشاتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً في الوجود وتقتضي البحث والمعالجة. وكذلك مسئلة أخرى وهي إذ قر القرار على لزوم جمعية قضاة ورؤساء للدين فهل يوافق أن يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون للمشاورة بعضهم مع بعض أم الأوفق أن يكونوا مختلفي الدرجة والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي أي على سلسلة المراتب. فهذه المسئلة لا تزال في الوجود إن سلبت من القضاة الدينيين القوة الجبرية أو لم تسلب منهم على حد سواء. فعوضاً عن ملاشاة الهيئة الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية يجب أن نقر بأن الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبأن الحكومة الدينية تتولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح. وأخيراً ان المسئلة التي تقتضي البيان والحل إنما هي معرفة الشروط التي تقوم بها الحكومة الدينية وماهية مبادىء وأساسات قانونيتها. فذلك هو البحث الحقيقي الذي يلجئنا إليه وجود الحكومة الدينية وسائر الحكومات.

فاعلموا أيها السادة أن لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل صنف من أصناف الحكومة

شروطاً واحدة بها تثبت قانونيتها ويمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما: أولاً، ان يفوض السلطان إلى الأكثر أهلية واستحقاقاً من القوم فيستمر في أيديهم على قدر ما يسمح بذلك قصور الطبيعة البشرية وعدم كمالها. ويبادر هكذا إلى البحث عن الأشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين الجماعة واستجلابهم وتفويض الأمر والنهي اليهم وتوليجهم بتنظيم القوانين الشرعية اللازمة لسياسية الهيئة الاجتماعية. ثانياً: ان يعتبر السلطان المرتب قانونياً حرية المرؤوسين القانونية ويحترمها. فبهذين الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت أم مدنية أعني بهما طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للمحافظة على الحرية وعدم اغتصابها. فتلك هي القاعدة التي بموجبها تدان كل حكومة.

فبناء على ذلك عوضاً عن أن نؤنّب الكنيسة أي حكومة العالم المسيحي على وجودها يجب علينا أن نبحث عن كيفية انتظامها وعن موافقة أو عدم موافقة مبادئها للشرطين الجوهريين اللذين هما أساس كل حكومة جيدة. فلنفحص إذاً عن حالة الكنيسة بالنظر إلى ما تقدم.

إنه يوجد لفظة قد درج استعمالها غالباً لأجل التعبير عن الاكليروس المسيحي من جهة ترتيب وانتقال السلطان في الكنيسة وهي لفظة كاست[1] أعني سبطاً التي اضطر إلى تجنبها. وطالما سميت جماعة القضاة الكنائيسيين بهذه التسمية مع انها لا تناسبهم لكونها تدل على توارث السلطان أو الوظائف الحكمية فإننا إذا فحصنا عن هذا الأمر في تاريخ العالم ووجهنا النظر إلى جميع الأقطار التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك وراثياً محضاً عندهم أي ان الوظيفة أو السلطان ينتقل من الأب إلى الابن. فبناء على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها حيث لا أصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذٍ استعمال لفظة زمرة أو جماعة. نعـم ان مذهب الجماعة أعني المذهب الانتخابي له مساوىء لكنه مباين بالكلية للمذهب السبطي أي الوراثي. فلا يناسب أصلاً استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية ورهبانية القسيسين منعت الاكليروس المسيحي من أن يستحيل إلى سبط وراثي.

فلا بد من أن تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي أن المذهب السبطي الوراثي يتولد منه طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط يدل على ذلك. فمتى صارت نفس الوظائف ونفس السلطات وراثية في نفس العائلات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز ولا يسوغ لأحد ما امتلاك تلك الوظيفة أو تلك السلطة بقطع النظر عن أصل مولده كما تمَّ هذا الفعل. فكل الاقطار التي كانت فيها الحكومة الدينية تحت استيلاء سبط ما أصبحت الوظائف فيها امتيازية ولم يكن لغير عائلات السبط حق في تقلدها. وأما الكنيسة المسيحية فلم يشاهد فيها شيء من ذلك بل بعكس الأمر كانت تقبل الناس كافة على التساوي في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن أصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدأ لا سيما من القرن الخامس إلى الثاني عشر. فباب الترقي إلى الوظائف الاكليركية كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع أصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الأعيان والوجوه. ومع أن العالم بأسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت هي وحدها محافظة على مبدأ التساوي والمنافسة والمسابقة بين الأقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والأهلية القانونية إلى أسمى الوظائف السلطانية. وتلك هي النتيجة الأولى العظيمة المنصبَّة من كون الكنيسة جمعية لا سبطاً وهناك نتيجة ثانية أيضاً وهي أن السبط من طبيعته الجمود وعدم الحركة وهذا أمر يستغني عن البرهان لأننا إذا فتحنا جميع التواريخ نرى الجمود متسلطاً على جميع الهيئات الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي أي

(١) لفظة كاست التي ترادفها في العربية لفظة سبط تصلح للدلالة على الحكومة الوراثية لا الانتخابية [Caste System].

الوراثي سواء كانت دينية أم سياسية. وأما الكنيسة المسيحية فلا نقدر أن نقول إنها لبثت في حالة الجمود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركة وتقدم مدة قرون عديدة. وكان الذي يحثها على ذلك هو تارة سطوة اخصامها وأعدائها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي إلى الاصلاحات والتوسيعات الداخلية. وبالاجمال فالكنيسة هي هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها يحتوي تغييرات عديدة وتقدماً ونجاحاً. فلا شك أن مواظبتها على الحركة والنمو وعدم تسلط الجمود عليها هما ناتجان من قبولها جميع الناس على التساوي في الوظائف الاكليريكية ودوام المحافظة على هذا المبدأ.

وترى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر أهلية الناس الذين كانت تفوض إليهم أمر السلطان وكيف كانت تكتشف على أهل الكمالات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين جميعاً وتدعوهم إلى تقلد وظائف حكومتها.

فإنها كانت سالكة على طريقتين: **أولاهما، انتخاب الأعلى للأدنى وهي الرسامة والثانية: انتخاب الأدنى للأعلى وهو الانتخاب الحقيقي** الذي نعرفه اليوم. فرسامة القسيسين مثلاً كانت منوطة بالرئيس وحده فكان ذلك انتخاب الأعلى للأدنى. وهكذا أيضاً في ما يتعلق بالوظائف التي لها إيرادات معلومة من فيض انعام الاشراف أو غير ذلك فكان الرئيس الأعلى سواء كان باباً أو ملكاً أو سيداً يعين من يشاء للتمتع بها وأما في ظروف أخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي سالكاً وعليه المعول. وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة تنتخب الأسقف وهكذا في المدة التي نحن في صددها على الغالب حتى أن شعب المؤمنين كان يتداخل في هذا الأمر بعض الأحيان وفي الأديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام. وفي رومية كانت زمرة الكاردينالية تنتخب البابوات. وقبلاً كانت جماعة الأكليروس الروماني تشترك جميعاً في هذا الانتخاب. فها قد وجدنا المبدأين اللذين بموجبهما يفوض السلطان ويقرر قانونياً وهما انتخاب الأعلى للأدنى وانتخاب الأدنى للأعلى جاريين في الكنيسة وعليهما المعول لا سيما في المدة التي نحن في صددها. فكانت الكنيسة بواسطة هاتين الطريقتين تعين الأشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم إلى تقلد تلك الوظائف. إلاّ أن هذين المبدأين اللذين كانا جاريين في آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم أحدهما الآخر ويحاربه. وبعد انقضاء قرون مديدة وحصول تقلبات عديدة تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الأعلى للأدنى ولكن من القرن الخامس إلى الثاني عشر كان المبدأ الآخر وهو انتخاب الأدنى للأعلى لم يزل متغلباً بالاجمال. ولا تعجبوا إليها السادة من أمر وجود هذين المبدأين المتباينين في زمن واحد لأنكم إذا نظرتم إلى الهيئة الاجتماعية بوجه العموم وإلى مجرى الأحوال الطبيعي في العالم وإلى طريقة انتقال السلطان فيه ترون أن ذلك يتم تارة على أحد هذين الوجهين وطوراً على الوجه الآخر. فالكنيسة لم تخترعهما بل وجدتهما في حالة البشر الفطرية فاستعارتهما. وفي كل منهما جانب من الحقيقية والفائدة وربما كان اتفاقهما معاً أحسن واسطة غالباً لاستحصال السلطان القانوني. وعلى ظنّي أن تغلب أحدهما في الكنيسة أي انتخاب الأدنى للأعلى إنما يحسب مصيبة كبيرة. لكن الثاني مع ذلك لم يتلاش بالكلية فيها بل تظاهر في كل الأزمنة تحت أسماء مختلفة ومع كونه لم يفز بالنجاح على الدوام إلاّ أن ذلك كان يكفي لاقامة الحجة ومنع الآخر عن وضع اليد والتسلط المطلق. وكانت قوة الكنيسة قد نمت حينئذٍ نمواً عظيماً بسبب احترامها للمساواة ورغبتها في الكمالات القانونية. فكانت قد استمالت إليها قلوب الناس أكثر ممن سواها من الهيئات الاجتماعية لسبب كونها تحت طائلتهم ومستعدة لاستقبال جميع المعارف والفنون وكامل الاطماع الشريفة الموجودة في الطبيعة البشرية. فمن ذلك خصوصاً نتج اقتدارها وشوكتها لا مِن غناها وثروتها ومن الوسائط غير القانونية التي طالما استخدمتها.

وأما الشرط الثاني الذي تقوم به كل حكومة جيدة أعني احترام الحرية فكان ضعيفاً جداً في الكنيسة المسيحية وسببه انه داخله مبدآن سيئان أحدهما من طبيعة الكنيسة ومؤسس في تعاليمها والثاني من نتائج ضعف الطبيعة البشرية لا من طبيعة التعاليم المسيحية.

فالأول هو انكارها حقوق العقل الشخصي وادعاؤها إذاعة الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون أن يكون للانسان حق ما في البحث عنها أصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعاء مبدأ لكن من المحال تنفيذه فعلاً لأن الاقتناع لا يمكن دخوله في العقل البشري إن لم تفتح له أبواب العقل أي ان لم يقبله العقل. ولا بد للعقل من النظر في الاعتقاد والفحص عنه مهما كان. وإن تم الاعتقاد فيكون العقل قد قبله وهكذا لا بد من اشتغال العقل ذاته بالأفكار والتصورات التي يُكلّف قبولها وما ذلك إلاّ فعل من أفعال العقل لا ينكر أمره مهما قصدوا تنكير صورته. على أن العقل قابل التلف ومن الجائز انه ينقص أحياناً أو يتنازل عن حقه ومن الممكن اغراؤه بـأن يسيء التصرف بقواه أو بأن لا يتصرف بها بمقدار ما يحق له ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدأ السيء المقتبل من الكنيسة لكن المبدأ المذكور لم يكن له قط تأثير محض كامل ولا أمكن أن يكون له ذلك.

والمبدأ السيء الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي اختلسته الكنيسة وهو حق مباين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية ولأصل الكنيسة نفسها ولتعاليمها الأصلية. وقد اعترض عليها في ذلك كثير من الآباء الأكثر شهرة كالقديس امبروسيوس والقديس هلارس والقديس مارتينوس دون أن يجدي ذلك نفعاً. لا بل تغلّب فيها ذلك المبدأ لدرجة انه كاد يتسلط بالكلية. فادعاؤها الاجبار على الايمان إذا أمكن استعمال هاتين اللفظتين معاً أو بالحري مقاصة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد الهرتقة أي احتقار حرية الفكر البشري القانونية هو الخطأ الذي كان قد تخلل بالكنيسة وأضرَّ بها كثيراً من قبل القرن الخامس.

فبناء على ما تقدم قد تقرر أن مبادىء الكنيسة من جهة حرية اعضائها كانت غير قانونية وأقل نفعاً وفائدة من مبادئها المختصة بترتيب السلطان الكنائسي. ولكن لا ينبغي أن نظن مع ذلك أن المبدأ الفاسد يفسد أساس الشيء أو انه يحدث منه كل الأذى المغروس في طبيعته ذاتها. فلا شيء يضر بالتاريخ أكثر من المنطق أي أن يبادر الانسان إذا تقرر شيء ما في فكره إلى استخراج كامل النتائج الممكنة من جراء تقرير ذلك الشيء عينه. فإنه لا ينبغي استعمال هذه الطريقة في التاريخ لأن الحوادث ليست سريعة النتائج كالفكر البشري. والخير والشر هما ممزوجان بجميع الأشياء مزجاً قوياً بهذا المقدار حتى انكم إذا وجهتم النظر إلى أقصى عناصر الهيئة الاجتماعية أو النفس البشرية فلا بد من أن تجدوا في كل مكان ذينك الأمرين معاً ينموان الواحد بإزاء الآخر ويتحاربان لكن دون أن يفنى أحدهما الآخر. والطبيعة البشرية لا تتصل أبداً. إلى آخر حدود الخير أو الشر بل تنتقل على الدوام من الواحد إلى الآخر وتنهض حينما يظهر انها قريبة جداً من العثرة وتعثر حينما يخال انها سالكة باستقامة. وهنا أيضاً نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقاً انها من صفات التمدن الأوروباوي الأساسية. وفضلاً عن ذلك يوجد حادث عمومي هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا الوقوف على حقيقة أمره فلا يخفاكم أيها السادة اننا إذا تصورنا اليوم حكومة ما أيةً كانت نعلم انها لا تدعى الحكم إلاّ على أفعال الانسان الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية. هذا فقط دأب جميع الحكومات وشأنها. وأما الفكر البشري والضمير والأخلاق والآراء الشخصية وأفعال الانسان السرية الخصوصية فما من حكومة تتعرض لها أصلاً لأن هذه الأشياء من خصائص الحرية. وأما الكنيسة المسيحية فإنها كانت تقصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد شرعت في أن تسوس الفكر البشري

والحرية البشرية والضمير والآراء الشخصية. ولم يكن عندها دستور كما عندنا اليوم مصرحة فيه الأفعال الجنائية المنافية للأخلاق والمضرة بالهيئة الاجتماعية فتقاصّها فقط لكونها محتوية هاتين الصفتين معاً بل كانت تجمع في قائمة كل الأفعال الجنائية المنافية للأخلاق فقط وتسميها خطايا وتقاصّها جميعاً. وكانت غايتها ردعها جميعاً وقمعها. وبالاختصار حكومة الكنيسة لم يكن دأبها الانسان الخارجي وعلاقات الناس المدنية المحضة كسائر الحكومات في الزمان المتأخر بل كان دأبها الانسان الداخلي والفكر والسريرة أعني الأمور التي من طبعها الخفية والحرية ويصعب ردعها جداً. فكانت الكنيسة إذاً بسبب نفس طبيعة مشروعها وطبيعة بعض المبادىء المؤسسة عليها حكومتها في خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية استعمالاً منافياً للقوانين. لكن في الوقت ذاته كانت القوة الجبرية تلقى ثـمَّ مدافعة ومقاومة لا تقدر على قمعها لأن الأفكار البشرية والحرية إذا ترك لها مجال مهما كان صغيراً أو أطلق لها العنان قليلاً تتغلب بالحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنه استعبادها وتجبر السلطان المطلق عينه التي تقع في قبضته على أن يتنازل عن سلطته مراراً عديدة. وما سبق بيانه كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية. فإننا قد شاهدنا فيها الحكم على الاراتقة بالموت وتحريم حق الفحص الحر واحتقار العقل الشخصي ونشر المعتقدات بطريق الارغام بواسطة الحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية امتد فيها العقل الشخصي ونما بأكثر جراءة مما وقع في الكنيسة. وما هي الهرتقات والشيع؟ أما هي ثمرة الآراء الشخصيـة. فالشيع والهرتقات وكل الحزب المناقض الذي كان وسط الكنيسة هو برهان قاطع مانع على الحياة والحركة الأدبية التي كانت فيها وكانت تلك الحياة مضطربة مؤلمة مملوءة أخطاراً وغيّاً واثماً لكنها حياة شريفة وذات قوة عظيمة لأنها كانت السبب في نمو العقل البشري والارادة البشرية أجمل نمو وأحسنه وإذا تركنا الحزب المناقض جانباً ودققنا النظر في الحكومة الكنائسية بعينها نجد لها ترتيبات وأعمالاً مغايرة في ظاهر الأمر لبعض مبادئها. فإنها تنكر حق الفحص الحر وتبتغي سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم إلى العقل الحكم في أمورها على الدوام ومع كون الحرية هي الأساس في الحكومة الكنائسيـة فضلاً عن أن ترتيباتها ووسائطها إنما هي المجامع اقليمية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسالات والانذارات والخطوط على الدوام. فإنه لم يسبق لحكومة ما أن تستعمل المذاكرة والمداولة العامة إلى هذه الدرجة حتى يخال للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية. وليس المقصود المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الأمر والنهي والحل والربط وبالاختصار تنفيذ أمور الأحكام لأنها حكومة حقيقية.

وبهذا المقدار اشتدت حرارة الحياة العقلية في وسط تلك الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الأمور. وصار استعمال العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه. وليس قصدي أن يُستنتج من ذلك انه لم يحدث تأثير ما من المبادىء السيئة التي تقدم البيان عنها والتي على رأيي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب الكنيسة الحكمي لا بل كانت تلك المبادىء قد أثمرت اثماراً مرة جداً في المدة التي تشغلنا. وأثمرت في ما بعد اثماراً أكثر مرارة من هذه لكنه لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثه ولا أماتت الخير الذي كان ينمو في وسط الأرض.

[٢] علاقات الكنيسة مع الرؤساء الزمنيين:

هذا ما كانت عليه الكنيسة بالنظر إلى داخليتها وطبيعتها. فلننظر الآن إلى علاقاتها مع رؤساء الشعوب وأصحاب السلطة الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها.

فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة أمامها ملوك البربر عوضاً عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدته ونشأت معه وشابهته في العوائد وشاركته في العلاقات ولما رأت بإزائها

أولئك الملوك والرؤساء الهائمين في البلاد أو المنعزلين في قصورهم الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة ما لا في المعتقدات ولا في التقليدات ولا في الاحساسات أيقنت حينئذٍ بحلول الخطر الجسيم وداخلها رعب عظيم. وأول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان تسطو على اولئك القوم القادمين حديثاً وتجلبهم إلى الايمان. وفي بداية الأمر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية على نوع ما. ولأجل إتمام مقصدها أخذت تفعل ما من شأنه أن يؤثر في حواسهم ومخيلتهم ولذلك ازداد في تلك المدة عدد الاحتفالات في الكنيسة واكتست تلك الاحتفالات رونقاً وبهجة عظيمة وتنوَّعت وتشكلت. والروايات والأخبار تثبت لنا أن الكنيسة كانت تستعمل هذه الوسائط لغاية استجلاب البربر وكانت تجذبهم إلى الايمان بالمناظر المبهجة الجميلة.

ولما ركزوا وتحولوا إلى الايمان المسيحي ووجد بينهم وبين الكنيسة بعض العلاقات كانت الكنيسة مع ذلك لم تزل في خطر عظيم من جهتهم لأن صفاتهم الوحشية وغباوتهم وقلة تبصرهم في الأمور بلغت هذا الحد حتى ان المعتقدات والاشعارات الجديدة التي أوحيت إليهم وبثت فيهم كان بالكاد لها تأثير في عقولهم وكانوا لا يلبثون أن يرجعوا إلى عوائدهم الاغتصابية فينوب الكنيسة من جراء تسطياتهم وتعدياتهم ما ينوب باقي أقسام الهيئة الاجتماعية. فلأجل صيانة نفسها اشهرت مبدأ سبق اعلانه في مدة السلطنة الرومانية لكن بأقل صراحة وهو **فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية** واستقلال كلتيهما. وبواسطة هذا المبدأ حفظت حريتها بين البربر مقررة ان القوة الجبرية لا فعل لها أصلاً في مذهب المعتقدات والآمال والمواعيد الدينية وان النظام الروحي منفرز بكليته عن النظام الزمني وما زالت تدافع عن هذا المبدأ.

فمعلومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للحال من تمسك الكنيسة بالمبدأ المذكور. إذ فضلاً عن جلبه لها الفوائد الزمنية كانت له عاقبة حميدة جداً وهي انه قرر شرعاً انفصال السلطتين وجعل كلاً منهما تناظر الأخرى. ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمحاماتها عن حرية الضمير والافكار بوجه الإجمال مهدت السبل لاستقلال الضمير والافكار بين الأفراد لأنها قررت ان مذهب الاعتقادات الدينية لا يسوغ اخضاعه لنير القوة الجبرية. فانقاد كل انسان إلى تقرير هذا الكلام عينه عما يتعلق بذاته إذ أن مبدأ حرية الفحص أي حرية الفكر الشخصي هو على التمام مطابق لمبدأ استقلال السلطة الروحية العامة بالنسبة إلى السلطة الزمنية.

ولكن وا أسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية إلى طلب التسلط والرئاسة. وقد تم هذا فعلياً في الكنيسة لأن ازدياد الطمع الطبيعي والعظمة البشرية حملاها على أن تحاول ليس فقط الاستقلال عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها أيضاً. ولا ينبغي الظن مع ذلك أن دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة البشرية وميلها إلى حب الرئاسة فقط، إذ كان لذلك أسباب أخرى يهمنا الوقوف عليها.

فإن فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن أن يتولّد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير البشري غير خاضعين لسلطان ينازعهما حق المداولة وقرار الرأي ويعاملهما بالقوة الجبرية أي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة تدّعي حق نص الآراء وتستعمله كما هي حالة العالم في الوقت الحاضر على وجه التقارب لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة كما كان ذلك في القرن العاشر ويقع الفكر والضمير تحت حكم قوانين وترتيبات وسلطة تدّعي حق الأمر والنهي عليهما وقهرهما بواسطة القوة الجبرية، وبالاختصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية وتتملك فعلاً على

العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة الجبرية، فلا غرو أن تساق طبعاً تلك السلطة الروحية إلى دعوى التسلط على النظام الزمني قائلة: «يا للعجب أيكون لي الحكم والتسلط على أعلى وأعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه أي على فكره وإرادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صوالحه الظاهرة المادية الفانية. أأكون أنا مُلَقِّنة ومفسِّرة العدل والحق ولا أستطيع تسوية الأمور العالمية على مقتضى العدل والحق». فمبجرد هذا الفكر وبناء عليه كان لا بد للنظام الروحي من أن يحاول التسطي على النظام الزمني لا سيما أن الروحيات وقتئذٍ كانت حاوية ضمن دائرتها كامل تفرعات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روحي وهو النظام اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى كانت جميعها عائدة إلى اللاهوت. ولما كان النظام الروحي هكذا مستولياً على إدارة كامل أعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة من أن يدّعي تولي الأحكام العمومية على العالم بأسره.

وكان ثـمَّ سبب آخر يحمله على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشؤومة التي كان عليها النظام الزمني والتعدي والاثم اللذان كانا من صفات الحكومة الزمنية وقتئذٍ. فإن حقوق الحكومة الزمنية لم تتقرر إلا منذ بضعة قرون. ولكن في المدة التي نحن في صددها كانت الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المحضة واللصوصية التي لا تطاق ومهما كانت وقتئذٍ حالة الكنيسة متأخرة من جهتي العدالة والاخلاق فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية. وكانت على الدوام أصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها إلى استلام زمام الأحكام كما يليق بشأنها. ولما كان أحد الباباوات أو عدد من الأساقفة يعلنون على رؤوس الأشهاد أن ملكاً ما قد فقد حقوقه وصارت رعاياه في حل من إيمانهم بالخضوع له والطاعة لأوامره كانت على الغالب تلك المداخلة قانونية مفيدة في حقيقة الأمر وان كانت في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للقلاقل. وبوجه العموم كلما كانت الحرية تفقد بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها. وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن أنفسهم والمحاماة عن حقوقهم من التعديات المدنية فكانت الديانة تتداخل باسم الله وتنتصر لحقوقهم وذلك يعد من الأسباب التي أعانت كثيراً على ظفر المبدأ الثيوكراتيكي.

ويوجد أيضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة رؤساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها في الهيئة الاجتماعية. فمن جهة كانوا أساقفة وأعضاء للنظام الكنائسي وأصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين بأنفسهم. ومن جهة أخرى كانوا مسودين وبالتالي مرتبطين بعلاقات التزامية مدنية. ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا أيضاً لأن بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين والأساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر. وكان ثـمَّ عدة أسباب متتالية نضرب عنها صفحاً لطولة شرحها قد حملت الأساقفة على أن يعتبروا الملوك البربر كخلفاء القياصرة الرومانيين إلى حد محدود وأن يخصّوهم بكامل ما كان لأولئك من الحقوق. فرؤساء الاكليروس كان لهم إذاً ثلاث صفات مختلفة: **الصفة الكنائسية** التي بموجبها كانوا مستقلين. و**الصفة السيادية الالتزامية** التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض الخدمات وأخيراً **صفة الرعايا المجردين** التي كانت توجبهم إلى الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فإن الرؤساء الزمنيين الذين لم يكونوا أقل طمعاً وحرصاً من الأساقفة كانوا يستعملون في غالب الأحيان حقوقهم الملكية أو السيادية كواسطة للتسطي على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائسية المعينة لها ايرادات وتنصيب الأساقفة، الخ. وكان الأساقفة من جهتهم يحتجون باستقلاليتهم الروحية في غالب الأحيان للتمنع عن القيام بواجباتهم كمسودين أو

كرعايا. وبالاختصار كان من كلا الطرفين ميل لا يمكن تجنبه على نوع ما يحمل الرؤساء الزمنيين على اعدام الاستقلال الروحي ورؤساء الكنيسة على استعمال الاستقلال الروحي كواسطة للتسلط العام.

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت بأجلى بيان في المشاجرة العظيمة التي وقعت بسبب أمر تقليد الوظائف بين الأحبار والسلطنة الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين. وهذه حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع. فاختلاف مراكز رؤساء الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلاً بين الفريقين حينئذٍ.

ثم كان أيضاً بين الكنيسة والرؤساء المالكين علاقة أخرى لم تكن تجديها نفعاً بل عادت عليها بالشؤم والضرر الجسيم. فإنها كانت تدعي حق القوة الجبرية لردع الهراتقة وقصاصهم دون أن تكون لها وسائط لذلك إذ لم يكن عندها جنود البتة وكانت عند اصدارها حكماً على بعض الهراتقة لا تملك طريقة لتنفيذه. فكانت حينئذٍ تستغيث بما دُعيَ بالساعد العامي أي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ أحكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية وبسبب احتقار شأنها الأمر الذي يوجب الأسف حقاً. وقد اضطرت إليه بسبب اعتمادها غير الصوابي على مبدأ استعمال القوة الرادعة والاضطهاد.

فأنهي الحديث هنا أيها السادة لأن الوقت مضى ولا يمكنني الفروغ اليوم من مسئلة الكنيسة وقد بقي عليَّ أن أشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المبادىء المؤسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدن العمومي. ثم اجتهد بعد ذلك بأن أثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتغييرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس إلى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الآن من نفس طبيعة نظاماتها ومبادئها.

المقالة السادسة

*موضوع المقالة. انفراد الرئيس عن المرؤوس في الكنيسة. نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تأثيرية بعيدة. جمع الاكليروس من كامل أصناف الهيئة الاجتماعية. تأثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والشرائع. طريقتها في قصاص المجرمين. كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت. ميل الكنيسة في غالب الأحيان لجهة التسلط. لا محل للتعجب فغاية الأديان سياسة الحرية البشرية. أحوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس إلى الثاني عشر. **أولاً**: الكنيسة في زمان السلطنة. **ثانياً**: الكنيسة في مدة الخشونة ونمو مبدأ تمييز السلطتين والكلام على الرهبانية. **ثالثاً**: الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالانتظام واضطرارها للاصلاحات. غريغوريوس السابع. الكنيسة الثيوكراتيكية. عود روح الفحص والحرية. أبيلار. الثورة البلدية. عدم الارتباط بين ذينك الحادثين.*

أيها السادة

إننا لم نمتلك في اجتماعنا الأخير الوقت الكافي لإنهاء الفحص عن حالة الكنيسة من القرن الخامس إلى الثاني عشر. وبعد أن قررنا وجوب النظر إليها من ثلاثة وجوه: **أولاً**، في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفرزة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والرؤساء الزمنيين وأخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتمم غير الوجهين الأولين فقط فبقي علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بأن استخرج من هذا البحث المثلث ملحوظات عمومية على تأثير الكنيسة في التمدن الأوروباوي من القرن الخامس إلى الثاني عشر وأخيراً نحقق ما نقرّره بواسطة فحصنا عن الحوادث أي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة المذكورة.

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب اقتصر على الأشياء العمومية جداً. إذ لا يمكنني الدخول في البحث عن الأعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الاكليركيين اليومية مع المؤمنين. بل مقصودي فقط أن أورد عليكم المبادىء الجوهرية وأعظم النتائج الصادرة من طرائق الكنيسة وتصرفاتها مع شعب المسيحيين.

[٣] علاقات الكنيسة مع الشعوب:

فالأمر الذي تمتاز به علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب خللاً أساسياً كما يجب علينا تقريره هو انفصال الرئيس عن المرؤوس وعدم نفوذ المرؤوسين في أمور حكومتهم واستقلال الاكليروس المسيحي بالنسبة إلى المؤمنين.

ويستدل أن هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتي الانسان والهيئة الاجتماعية وذلك من تخلله في

الكنيسة منذ ابتداء مدتها. وانفصال الاكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكلية في المدة التي تشغلنا بل كان الشعب المسيحي يتداخل بأمور حكومته في بعض الظروف حين انتخاب الأسقف مثلاً وهذا في بعض المرار لا دائماً. ولكن رويداً رويداً ضعفت تلك المداخلة وندرت وكانت قد ابتدأت أن تقلّ منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع. وميل الاكليروس إلى الانفصال والاستقلال هو على نوع ما عبارة عن تاريخ الكنيسة منذ مهدها. فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات. ومع ذلك لا ينبغي أن تنسب كل ما حصل من الخلل بوجه الاطلاق إلى ميل الاكليروس للانفصال. ولا ينبغي أن نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص بالاكليروس إذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية استعداد قوي لرفع شأن الحكام الرؤساء وتمييزهم عن المرؤوسين وتخصيصهم بالأوصاف الامتيازية الالهية. وذلك نتيجة نفس المأمورية المفوضة إليهم والصفة التي يظهرون بها أمام الشعب. ومع ذلك يسوء مثل هذا الأمر في الهيئة الاجتماعية الدينية أكثر مما يسوء في غيرها أو ليس شأن المرؤوسين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شأن من يهتم بأمر عقله وضميره ومعاده أي بأخصّ قسم من نفسه وذاتيته. ومن المحتمل أن يكل الانسان إلى حكومة ما صوالحه المادية وغاية أحواله الزمنية إلى حد محدود ولو تسبب له من ذلك أضرار جسيمة وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أخبر باحتراق بيته إذ قال: «إذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لأن أمور المنزل لا تعنيني». ولكن متى كان الأمر متعلقاً بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل بالكلية عن سياسة نفسه وتسليمها إلى سلطة أجنبية يعد كقتل النفس أدبياً ويحسب كرق وعبودية أشنع وأقبح بما لا يقاس من عبودية الجسم.

فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في أمر علاقات الاكليروس مع المؤمنين وكان يزداد يوماً فيوماً لكنه لم يتغلب بالكلية كما سأوضح ذلك فيما بعد. وقد سبق وعاينتم أيها السادة ان ذات الاكليركيين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحريتهم ضمانة ما. فكم بالحري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة. فلا شك ان حالتهم كانت أشد تعاسة. إذ انه كان يحصل بين الاكليركيين بعضهم مع بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان ذلك يقوم مقام جانب من الحرية. واما بين الشعب والاكليروس فلم يجرِ شيء من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة الكنائسية بصفة مشاهدين لا غير ولذلك في بدء الأمر نبغ وتغلب هذا الفكر أي ان اللاهوت والمسائل والأمور الدينية هي من متعلقات الاكليروس على سبيل الامتياز وان للاكليروس وحده الحق ليس في بتّها فقط بل في معاطاتها أيضاً وانه لا حق للعامة أصلاً في المداخلة بذلك. وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول في المدة التي نحن في صددها واضطر الأمر إلى انقلابات وثورات مهولة وانقضاء قرونٍ عديدة حتى تلاشت قوتها وأعيدت المسائل والعلوم الدينية إلى نظر العوام.

فانفصال الاكليروس شرعاً عن الشعب كان إذاً قد ثبت تقريباً قبل القرن الثاني عشر كمبدأ وفي واقع الأمر كحادث أيضاً وليست غايتي مع ذلك انكم تظنون أن الشعب المسيحي كان خالياً من النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة المار ذكرها. نعم انه كان قد فقد حق المداخلة الشرعية لكنه لم يفقد النفوذ. ولمن المستحيل ألّا يكون للشعب نفوذ في أية حكومة كانت لا سيما في الحكومة التي معتقداتها مشتركة بين الرئيس والمرؤوس. فحيث تنمو تلك المشاركة في الأفكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة عقلية واحدة فلا بد من وجود المواصلة بينهما ولا يمكن قطعها بالكلية مهما كانت النظامات والترتيبات مخلّة من أصلها. ولأجل توضيح معنى قولي هذا أقدم لكم شاهداً من الدائرة السياسية قريب العهد. وهو انه لم يسبق في تاريخ فرنسا أن يكون الشعب الفرنساوي محروم المداخلة الشرعية بأمور الأحكام

من جراء النظامات أكثر مما كان في القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر ولا يخفى انه في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكلية مداخلة الأهالي الرسمية بأمر ممارسة السلطة والاحكام ومع ذلك فلا ريب أن الشعب كان له نفوذ وقتئذٍ على الحكومة أكثر من أوقات أخرى كالاوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي كانت فيها المجالس العالية تتداخل بأمور السياسة كثيراً والتي كان فيها الشعب له مداخلة بالأحكام بالطريق الشرعي. وسبب ذلك أيها السادة انه يوجد قوة لا تحصر تحت حكم القوانين وعند الاقتضاء لا تعبأ بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الأفكار والادراك والرأي العام. فكان الرأي العام متسلطاً في فرنسا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر من كل المدد السابقة ومع انه كان خالياً من الوسائط الشرعية لتنفيذ مآربه مع الحكومة كان يفعل ذلك بواسطة سلطان الافكار التي كانت تعمّ الرئيس والمرؤوس فتمنع الرئيس عن مخالفة أفكار المرؤوس أو عن عدم مراعاتها. والذي كان متوقعاً في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس إلى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المقدم ذكرهما. فمع ان الشعب المسيحي كان خالياً من الوسائط الشرعية الفعالة كانت الأفكار وقتئذٍ متهيجة بالنسبة إلى المواد الدينية وذلك الهيجان كان يعم الشعب والاكليروس معاً وبهذه الواسطة كان للشعب نفوذ على الاكليروس.

فمن يدرس التاريخ ينبغي له أن يحسب في كل الأمور حساب التأثيرات البعيدة لأنها فعالة ومفيدة في بعض الظروف أكثر مما يظن عادة. نعـم ان الناس يرغبون في سرعة نجاح أعمالهم وظهور مفاعيلها للعيان ويميلون إلى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم سريعاً ولكن لم يتوفق لهم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الأمر دائماً ذا إفائدة. بل يوجد أوقات وأحوال لا يصلح فيها ولا يسلك إلاَّ التأثيرات البعيدة غير المنظورة.وهاكم شاهداً ثانياً من الدائرة السياسية أيضاً. فكم من مرة طلب ديوان العموم في انكلترا من حكومته لا سيما سنـة ١٦٤١ (كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة) أن يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزراء وأهل المشورة، الخ. إذ كان يعتبر نواله هذا الأمر بواسطة نفوذه كضمانة عظيمة وقد فعل ذلك مراراً دون أن يحصل على ثمرة ما نظراً إلى عدم التوافق في الانتخاب وعدم اتقان سياسة الأمور. لكن ما الذي يجري الآن في انكلترا؟ أليست مفوضة تسمية الوزراء وأعظم متوظفي المملكة إلى رأي الدواوين؟ نعـم لكن لم يتم ذلك بواسطة النفوذ والمداخلة القريبة التأثير بل بالوسائط البعيدة التأثير. والنتيجة التي طالما رغبتها انكلترا حصلت عليها لكن بواسطة أخرى وأما الواسطة الأولى فلم تجدها نفعاً.

وهنا أمر استأذن من حضراتكم التبصر به هنيهة وهو أن النفوذ يستلزم في الذين يفوض أمره إليهم المعارف الزائدة والحكمة والمحاذرة وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري أن يكونوا متأكدين على نوع ما انه لا يفلت من يدهم. وأما الوسائط التي تأثيرها بعيد فبعكس الأمر لا تستعمل إلاَّ مع الصعوبات وبعد التجربات التي تصلحها على التكرار. وقبل نجاحها تخضع للفحص والتدقيق والمضادة ولا تظفر إلاَّ رويداً رويداً فإذا كانت العقول غير مستوفية الشروط المقتضية لتفويض أمر المداخلة القريبة إليها مع تمام الثقة فيكون حينئذٍ استعمال الوسائط البعيدة التأثير أفضل ولئن كانت غالباً غير كافية. فهكذا كان يفعل الشعب المسيحي مع حكومته ولا شك أن تأثيره كان ضعيفاً غير مكتمل لكنه لم يخلُ مع ذلك من فعل وتأثير.

وكان أيضاً سبب آخر للمواصلة بين الكنيسة والعوام وهو توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية. فإنه لما كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسه غير الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائماً متألفة من رجال متساوين على نوع ما ومن طبقة واحدة. نعم انه كان

يوجد تفاوت عظيم بينهم إلّا انه بالاجمال كانت السلطة مفوضة إلى جماعات من الكهنة عائشين في مكان واحد وكانوا يرعون من أقاصي هيكلهم الشعب الخاضع لقوانينهم. وأما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب لأن القسيسين كانوا موزّعين على الرعية من مسكن الزراع والرقيق بأسفل القصر السيادي إلى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس وعضو اكليريكي. وكان الاكليروس مخالطاً طبقات الناس وأصنافها كافة. وهكذا كان اختلاف أحوال القسيسين المسيحيين ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيراً لاتحاد الاكليروس مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي حازت السلطة. وكان الأساقفة ورؤساء الاكليروس المسيحي زيادة على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومنخرطين في السلك المدني والسلك الكنائسي معاً. ومن ذلك نتجت المشاركة في الصوالح والعوائد والأخلاق بين أهل الدين وأهل الدنيا. وطالما وقع اللوم على الأساقفة الذين كانوا يسيرون إلى الحرب والقتال والقسيسين الذين يستسيرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم لكنه أقل ضرراً من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين كانوا لا يخرجون من هيكلهم أصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس. والأساقفة الذين يشاركون العامة إلى حد محدود في الأعمال غير القانونية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية أعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة بأحوالهم وأعمالهم أصلاً. وكان من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الأحوال والمعيشة من شأنها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس عن المرؤوس إن لم نقل ملاشاته. وبما أنه قد تقرر لدينا هذا الانفصال وتعينت حدوده فلنبحث الآن عن كيفية سياسة الكنيسة للشعوب الخاضعين لسلطانها وتأثيرها فيهم، وما الذي فعلته بحق نمو الانسان وتقدمه الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية الظاهرة.

فمن جهة نمو الانسان ذاتياً حقاً لا أظن ان الكنيسة اهتمت به كثيراً في الزمن الذي نحن بذكره. بل جاهدت في اصلاح شأن سادات العالم وتلطيف أخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم مع الضعفاء والصعاليك. واهتمت بانعاش الضعفاء وتقويتهم وبثّ الحياة الأدبية في نفوسهم وإحياء آمال وأفكار فيهم أرفع درجة مما كانت تنطوي عليه معيشتهم اليومية. وعلى سائر الأحوال لست أظن أن الكنيسة أعانت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يختص بالعوام خصوصاً. وما كانت تصنعه من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الاكليروس إذ كانت تجتهد كثيراً بنمو تلك الزمرة وتقدمها وتعليم القسيسين ورتبت لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة إلى تفقيههم على قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية التعيسة في ذلك الوقت. وخلا ما يتعلق بالاكليركيي لم يكن تعتني بنمو الأفكار والأخلاق رأساً بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطيئة. ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم إذ ذاك بفتحها ميداناً واسعاً لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها. وعلى ذلك اقتصرت فقط من جهة ما يؤول إلى نمو العقل بين العوام في المدة المعينة.

وأظن أنها من جهة أخرى فعلت كثيراً مما يؤول إلى تحسين حال الهيئة الاجتماعية. وأعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تأثير قوي. فإنها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال القبائح والفظائع العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية مثلاً. وقد قيل على التكرار أن نسخ الرق والعبودية في الزمان المتأخر منسوب بتمامه إلى الدين المسيحي. فعلى ظني أن في ذلك مبالغة لأن العبودية لبثت زماناً طويلاً في حضن الهيئة الاجتماعية المسيحية دون أن يأخذها العجب ودون أن تنفر

من ذلك ولم يُنتَسخ هذا الاثم الفظيع أعني الرق إلّا بتراكم أسباب عديدة ونمو ونشوء أفكار ومبادىء أخرى للتمدن.

تأثير الكنيسة في القوانين الشرعية الجنائية:

ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال الكنيسة نفوذها لحصره وتضييق دائرته. وأقوى برهان على ذلك هو أن أغلب نصوص الاعتاق في أزمنة مختلفة كانت مؤسسة على سبب ديني. فكانت التصورات الدينية وآمال الآخرة وتساوي الناس في الدين هي الأمور التي في غالب الظروف تُبنى عليها نصوص الاعتاق وكانت الكنيسة تجتهد أيضاً بنسخ كثير من العوائد البربرية وباصلاح القوانين الجنائية والمدنية. ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة ومشؤومة حينئذٍ رغماً عن بعض مبادىء الحرية التي كانت تمازجها. فإن التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر عندهم الوسائط الوحيدة للوصول إلى كشف الحقيقة ورفع الالتباس فكانت الكنيسة تعتني بالاعتياض عنها بوسائط أخر قانونية تناسب الادراك. وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة. ولدى مراجعتها يظهر جلياً عظم تسامي أفكار الكنيسة في المواد الشرعية والعدلية المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر. نعم ان أغلب هذه الأفكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لو لم تحافظ عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعتن بنشرها لكانت امحت هاتيك الأفكار وبادت. وإن رمتم الوقوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف في أثناء الدعوى فافتحوا شريعة الويزيغوثيين وانظروا بأية حكمة توصي به:

«يجب على القاضي لأجل الوقوف على الحقيقة أن يستنطق أولاً الشهود ويفحص بعد ذلك الأوراق لكيما تظهر الحقيقة على الوجه الصريح ولكي لا يلجأ مع السهولة إلى القسم. فإن العدالة والبحث عن الحقيقة يقتضيان فحص أوراق الطرفين مع التدقيق وعدم المصير إلى القسم الذي يتهدد كلا الطرفين إلّا عن ضرورة وبغتة وتُطرح اليمين فقط في الدعاوي التي فيها لا يتيسر للقاضي أن يكتشف على خط ما أصلاً ولا على بينة ولا على دليل أكيد يظهر له الحقيقة». وكانت نسبة القصاص إلى الجريمة في المواد الجنائية محددة بمقتضى مبادىء فلسفية وأدبية صحيحة ومنها يظهر اجتهاد مشترع ذي علم ومعارف بمحاربة غباوة وعسف الأخلاق الخشنة. وإذا قابلنا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة بالفصول التي تعادله في شرائع الشعوب الآخرين نجده شاهداً عظيماً لكلامنا هذا. فالشرائع الأخر لا تراعي في القتل سوى الضرر الحاصل فقط والقصاص فيها كناية عن تعويض الضرر مادياً. وأما في هذه الشريعة فتعتبر في الجريمة النية وهو الأصل الحقيقي الأدبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع. ثم انها تفصّل أنواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشىء عن عدم الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمداً سواء كان مع اضمار السوء أم دون اضماره. فكل هذه الاختلافات تكاد تكون مفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة. والقصاصات تختلف بالنسبة إلى اختلاف أنواع الجريمة على طريقة عادلة. ولم يكتف المشترع بهذا فقط بل حاول أيضاً أن يخفض مفعول تلك التعريفة المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الأخر الخشنة ان لم يحاول نسخها بالكلية. ولم يبقِ في شريعته سوى فرق واحد لا غير بين الحر والرقيق. فكان القتل في الأحرار لا يختلف قصاصه بحسب اختلاف أصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبته بل فقط بحسب اختلاف درجات الجنحة الأدبية. وأما في العبيد فلم يتجرأ المشترع على أن يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد أن يحصره ويضيق دائرته. وجعله متوقفاً على مرافعة نظامية وبالحقيقة ان المتن يستحق الذكر وهو الآتي:

إذا كان كل مجرم أو مؤالس قد وجب عليه القصاص فكم بالحري من يذهب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب من السادات الذين من فرط كبريائهم يعدمون عبيدهم الحياة بدون أدنى ذنب. فبناء على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة الحدود بالكلية ونأمر بأن نعتبر هذه الشريعة من الجميع إلى الأبد ويجري العمل بموجبها. فإنه لا يسوغ لأي سيد كان أو لأية سيدة كانت أن يأمر بقتل أحد من عبيدهما ذكوراً أو إناثاً ولا شخص آخر ممن يلوذ بهما دون حكم جهري. وإن صدر ذنب من بعض العبيد أو الخدم يستوجب قصاصه بالموت فليبادر للحال سيده إلى إخبار قاضي المحل الذي وقع فيه الفعل أو الكونت أو الدوك ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة إذا ثبتت الجنحة فيجري قصاص المجرم بالموت كما استحق إما من قبل القاضي وإما من قبل سيده بالذات. وإن أبى القاضي أن يأمر بقتل المدعى عليه فيسطر حينئذٍ بحقه حكماً فحواه انه يستوجب الموت ويفوض الأمر إلى سيده بقتله أو بهبته الحياة. وإذا تأتى للعبد أن يقاوم سيده بوقاحة مشؤومة ويضربه أو يقصد ضربه بسلاح أو بحجر أو بشيء آخر أياً كان وقتل السيد عبده حينئذٍ بقصد المدافعة عن نفسه فلا يوجب على السيد القصاص المرتب على القاتل. فقط ينبغي حينئذٍ الاثبات أن الأمر توقع على هذه الصورة بواسطة تقرير أو قسم من العبيد الذكور أو الاناث الذين كانوا شاهدين وبقسم من الفاعل نفسه. وكل من يقتل عبده عن مجرد الرداءة بلا حكم جهري سواء كان بذات يده أو بواسطة يد أخرى يثلم صيته وينادي بعدم قبول شهادته ويجبر على أن يقضي الباقي من حياته منفياً وفي التوبة وتنتقل أملاكه إلى الأقرب من أهله بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث».

طريقة ترتيب القصاصات في الكنيسة:

ثم يوجد في نظامات الكنيسة أمر قلّ من لاحظه أيها السادة وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسه في هذه الأيام لأنه مطابق على نوع ما من جهتي المبادىء واجراءات القوانين الجنائية للأفكار الفلسفية الحديثة. فإن بحثتم عن طبيعة قصاصات الكنيسة وعن التأديبات الجهرية التي كانت من أخص طرائقها ترون أن الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش الأدبي في نفس الحاضرين. ويداخل تلك القوانين أمر آخر وهو أمر الفدى. ولست أدري هل يسوغ بالاجمال افراز الفدى عن القصاص وهل في باطن الأمر لا يتضمن كل قصاص رغبة فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الآثم إلى الندم وتكريه الناس بالاثم ولكن لندع هذا جانباً إذ من الواضح على كلا الحالين ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها. أفليس هذا أيضاً مقصد شريعة فلسفية بالحقيقة. أو لم يطلب في القرن الماضي وفي أيامنا هذه أشهر المؤلفين علماً ومعرفة اصلاح القوانين الجنائية الأوروباوية محافظة على تلك المبادىء بعينها. افتحوا كتبهم ككتب موسيو بنتام مثلاً فتتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين الوسائط التأديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة. ولا ريب إنهم لم يستعيروها منها. والكنيسة لم يكن يخطر لها ببال ان مثلها سيقتدي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لافكارهم وآرائهم. وأخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثارة الحروب والفتن والتسطي والتعدي وابعاد هذه الأشياء الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجهل هدنة الله[1] وطرائق أخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا

(١) واسطة استعملتها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في أزمنة معلومة تقع بين بعض الأعياد (للمترجم). Truce of God.

بتلطيف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها. والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب.فتلك ايها السادة هي الأمور الأكثر أهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يختص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب. وقد اعتبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت إليها ووقفنا على حقيقة أمرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها. فبقي علينا أن نستخرج مما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تأثيراتها العمومية في التمدن الأوروباوي. وما ذلك على ظني إلاّ عمل قد اتممناه أو كاد يتم أمره إذ مجرد سرد الحوادث والمبادىء المهمة المختصة بالكنيسة ينبىء عن مفعولها ويبينه. فقد شاهدتم على نوع ما النتائج مع مشاهدتكم الأسباب. ومع ذلك فإذا أردنا تلخيصها نقاد إلى تقرير مادتين أكيدتين عموميتين. **أولاهما**: ان الكنيسة أحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والأدبية في أوروبا المتأخرة أي في الأفكار والاحساسات والأخلاق العمومية وهذا الأمر بيّن. وكان نمو أوروبا أدبياً وعقلياً لاهوتي الجوهر. ومن يراجع التاريخ من القرن الخامس إلى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل البشري ومستلماً زمامه. فكانت جميع الآراء يتخللها اللاهوت وكانت المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه اللاهوتي. فإن الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا المقدار حتى انها أخضعت العلوم الحسابية والطبيعية أيضاً لتعاليمها. وكان الروح اللاهوتي على نوع ما الدم الجاري في مفاصل العالم الأوروباوي إلى مدة **باكون** و**دِيكرْت** وهما أول من حول سير الادراك عن السبل اللاهوتية، أولّهما في انكلترة والثاني في فرنسا.

ونفس الأمر يعاين في جميع فروع العلوم الأدبية وسائر الفنون فكانت العادات والأفكار والألفاظ اللاهوتية تظهر فيها على الدوام. وبالاجمال فإن ذلك التأثير كان مفيداً حسناً إذ ليس فقط انها أدامت الحركة العقلية في أوروبا بهذه الواسطة وانتجت ثماراً بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنه تلك الحركة العقلية أعظم وأفضل من كل ما شوهد في العالم القديم. فكانت الحركة مقرونة بالنمو والتقدم.

تأثير الكنيسة في الدائرة الأدبية:

ثم إن الكنيسة كانت سبباً في نمو العقل البشري في الزمان المتأخر نمواً متسعاً متنوعاً لم يسبق نظيره في الماضي. فكان الادراك في الشرق القديم دينياً محضاً. وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية انسانياً مجرداً. وفي زمان آخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت بتمامها وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد احتجبا عن العيان. وفي غيره كان الانسان وشهواته واشعاراته وصوالحه فقط ظاهرين للوجود.وأما في الزمان المتأخر فتداخل روح الدين في كل الأشياء دون ان يرفض شيئاً منها فالادراك في الأزمنة المتأخرة تتظاهر فيه الانسانية والأشياء الالهية معاً. والاشعارات والصوالح لها مكان عظيم في كتبنا الأدبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان الدينية وجزء وجوده المرتبط بعالم غير هذا. فهكذا قد جرى **ينبوعا نمو الانسان العظيمان** أعني بهما **الديانة والانسانية** في آن واحد ومع الفيض والغزارة رغماً عن كل ما داخل تأثيرات الكنيسة من الخلل والضرر والجور الأدبي فكانت غايتها حميدة ونتج منها النمو لا الضغط والتوسيع لا التضييق.

وأما في الدائرة السياسية فكان الأمر بخلاف ذلك. نعم ان الكنيسة أعانت كثيراً على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها الحاسيات والأخلاق واستئصالها عدداً كبيراً من العوائد القبيحة الخشنة لكن في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع الرعايا وبعلاقات القوة مع الحرية لست أظن أن تأثيراتها كانت حميدة بالاجمال. فكانت الكنيسة تتحزب لمذهبين سياسيين وتدافع عنهما في

أغلب الأوقات: المذهب الثيوكراتيكي والمذهب السلطاني الروماني، أعني التسلط المطلق على الحالين تارة متزيّياً بزي الدين وطوراً متهيئاً بالهيئة المدنية. فإن فحصتم جميع نظاماتها وشرائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها أحد المبدأين الثيوكراتيكي أو السلطاني متسلطاً فكانت تحتمي بسلطة القياصرة المطلقة في حالة ضعفها. وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي في حالة قوتها واقتدارها. ولا يقتضي أن نعتمد على القليل من الحوادث وعلى بعض الظروف فإن الكنيسة حامت مراراً عن حقوق الشعوب من أحكام الملوك السيئة وإعانتهم كثيراً على العصاوة بل هيَّجتهم أحياناً على ذلك. وكم وكم تمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم مقاومة الملوك والرؤساء. ولكن لما ظهرت للوجود مسئلة الضمانات السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظامات ثابتة مستمرة من شأنها صيانة الحرية صيانة أكيدة من تعديات السلطة الحكمية كانت الكنيسة تميل بالاجمال إلى جهة التسلط المطلق.

ولا ينبغي أن نعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبه إلى ضعف الطبيعة البشرية في طائفة الاكليروس أو إلى خلل ما خصوصي في الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهري أقوى وأشد من هذه الأسباب.

تأثير الكنيسة في الدائرة السياسية:

فماذا ترى يزعم الدين أياً كان وماذا يدعي. إنه يدعي حكم الارادة الانسانية والشهوات البشرية. فكل دين هو ضابط وسلطة وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية. فدأب الدين إذاً اخضاع الحرية البشرية التي تقاومه وغايته الانتصار عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفته ورجاؤه. وحقيقة الأمر ان الأديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح إرادته ليس لها واسطة أدبية تؤثر في الانسان غير الانسان نفسه وإرادته وحريته. وحينها تستعمل وسائط خارجية كالقوة والاغواء وغير ذلك مما ينافي رضاه الخالص وانقياده الحر المجرد تعامله حينئذٍ كما يُعامل الماء والريح وكل قوة مادية محضة عندما يراد استخدامها وليس هذا مقصودها إذ لا تبلغ هكذا مرامها من امتلاك الإرادة البشرية وسياستها. ولكيما تتمم الأديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها الاجتهاد بأن تكون محظية لدى الارادة والحرية حظوة حقيقية ليكون الانسان خاضعاً لها من تلقاء إرادته وحريته مصونة في أثناء خضوعه. فهو ذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان حله وانها لطالما غفلت عنه وتوهمت ان الحرية من الصعوبات لا من الوسائط. ونسبت ماهية طبيعة القوة التي تقصد معاملتها وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية من جراء ارتكابها هذا الخطأ انقادت رغماً إلى مساهمة القوة والسلطة المطلقة ومجاراتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة إياها كخصم فقط ومهتمة بضبطها لا بصيانتها والمحافظة عليها. ولو ميزت الاديان حقيقة جوهر تأثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها إلى ميلٍ طبيعي مخل لكانت علمت انه من الواجب صيانة الحرية لأجل سياستها أدبياً وان الدين لا فعل له إلاّ بالوسائط الأدبية وانه لا يسوغ له ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقّرت ارادة الانسان واجتهدت بأن تمتلكها وتسوسها. ولكنها شطت عن السبيل وحادت عن المقصود حتى أصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر ما شكت منه الحرية.

واكتفي أيها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية التي أحدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الأوروباي وقد استخلصتها في هاتين النتيجتين: وهما تأثير عظيم نافع في الدائرة العقلية والأدبية وتأثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها. فعلينا الآن ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ ما استنتجناه من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليريكية وحالتها ولننظر كيف سارت

أحوال الكنيسة من القرن الخامس إلى الثاني عشر وهل نمت فيها بالحقيقة المبادىء التي أوردتها لكم وهل ظهرت النتائج التي اعتنيت باستخراجها بحسب أفكاري.

وإياكم والظن أيها السادة ان تلك المبادىء وهاتيك النتائج ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم. فإنه لخطأ جسيم كثر ارتكابه جداً نسيان توالي الأزمنة الأدبي لدى مطالعة التاريخ. ولنتخذ شاهداً حياة رجل مثل كرومويل او كوستاف ادولف او الكردينال ريشليو. فإن ذلك الرجل يبدأ بحياته ويسير ويتقدم وتؤثر فيه حوادث عظيمة. ويؤثر في حوادث أخر وأخيراً يصل إلى الغاية. فنعرفه حينئذٍ لكن بجملة هيئته وكما خرج على نوع ما من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل. فلم يكن في بدء أمره ما قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياته كاملاً مكتملاً بل تم له ذلك على التتابع. وكما يتكون الناس مادياً كذلك يتكونون أدبياً وكل يوم يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام. فكرمويل سنة ١٦٥٠ لم يكن ككرمويل سنة ١٦٤٠. نعم، ان قماش الشخصية هو واحد والرجل لم يزل هو هو نفسه **ولكن كم من أفكار واشعارات وإرادات تغيرت فيه وكم من أشياء فقدها وأخرى اكتسبها**. فبأي وقت اعتبرنا الرجل من حياته لا نراه فيه أصلاً يشابه ذاته حينما يصل إلى الغاية.

ومع ذلك فقد سقط أكثر المؤرخين في هذا الخطأ عينه لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاعتبروه هكذا في كل مدة حياته. فعندهم أن كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول. وهكذا يرتكبون نفس الخطأ في ما يتعلق بالنظامات والتأثيرات العمومية. فلنعتنِ أيها السادة بصون أنفسنا من ذلك الخطأ. وإني قد قدمت لكم مبادىء الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال. فاعلموا جيداً ان هذا التشخيص هو غير صادق بمقتضى التاريخ إذ كل ذلك لم يتم إلّا رويداً رويداً وجزءاً جزءاً وتارة هنا وطوراً هناك ومرة في زمن وأخرى في غيره فلا تنتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والانتظام. بل سنرى هنا مبدأ نبغ وهنالك مبدأ آخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساوٍ بل متشتتاً متفرقاً. ولا نقدر أن نشاهد نفس الهيئة بجملتها إلّا إذا وصلنا إلى آخر الميدان أي إلى الأزمنة المتأخرة فها أنذا أورد عليكم الأحوال المختلفة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس إلى الثاني عشر. وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد قررته لكم تماماً فلا بد من أن نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بأنه حقيقي.

حالة الكنيسة حين نهاية مدة السلطنة الرومانية:

فأول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة سلطانية أي كنيسة السلطنة الرومانية. وحين سقوط السلطنة الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصّلت الغاية والنهاية ونالت الظفر التام. فإنها كانت قد قهرت الوثنيّة وظفرت بها لأن القيصر الأخير الذي لقب بلقب الحبر الأعظم (منصب وثني) هو الامبراطور كراسيانوس ومات في آخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحَبر الأعظم على طريقة أوغسطوس وطيباريوس. وكانت الكنيسة تعتقد أيضاً بأنها فرغت من محاربة الهراتقة ولا سيما الاريوسيين الذين هم أعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهراتقة إذ كان قد نشر في حقهم الامبراطور تاودسيوس في آخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً. فكانت الكنيسة إذاً فازت بالنصر على عدويها الألدّين وحكمتهما ولكنها عاينت في ذلك الوقت نفسه زوال السلطنة الرومانية ووجدت أمامها وثنيين آخرين وهراتقة آخرين وهم البربر الغوثيون والفنداليون والبوركينيون والفرنك. فكانت مصيبتها عظيمة جداً. ومن الجائز بل من الواجب أن يكون بقي محفوظاً إذ ذاك في صدر

الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية. ولذلك شوهد انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها أعني بالمذهب البلدي والسلطة المطلقة. ولما نجحت في استجلاب البربر إلى الدين حاولت أن ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشأن ورغبت إليهم أن يجعلوا أنفسهم كالقياصرة الرومانيين ويتخذوا كامل حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها وبين السلطنة الرومانية وذلك كان دأب الأساقفة وديدنهم مدة القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية مناها.

حالة الكنيسة بعد غزوات البربر:

لكن كان من المحال نجاح هذا المشروع إذ لم يكن طريقة لاعادة الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قوم همج فسقطت الكنيسة نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية. ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات القرون السابقة يُرى فرق عظيم جداً إذ كانت قد اضمحلّت حينئذٍ كل فضلات التمدن الروماني حتى حسن اسلوب اللغة. وبأن جلياً الانغماس على نوع ما في الخشونة. فمن جهة كان البربر يدخلون في زمرة الاكليركيين فيصيرون كهنة وأساقفة. ومن جهة أخرى تطرّق الأساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوائدهم وصار كل منهم يترأس على شرذمة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر والقتال دون أن يتخلى عن اسقفيته. وفي تاريخ غريغوريوس التوري ترون كثيراً من الأساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون حياتهم على هذه الصورة.

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة: أولهما، **انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية** وقد ظهر هذا المبدأ في المدة المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورة إذ أن الكنيسة لما رأت عدم نجاحها في إعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت لكي تنال حظّها من تلك السلطة إلى أن تهتم في صيانة نفسها بواسطة الاستقلال والتزمّت إلى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان لأنها كانت على الدوام في خطر وتهديد. وكان كل من الأساقفة والكهنة يرى جيرانه البربر يتداخلون دون انكفاف بأمور الكنيسة لكي يتسطوا على ثروته وأملاكه وسلطانه ولم يكن له واسطة للمدافعة عن نفسه إلاّ أن يقول لهم: «إن النظام الروحي مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة به». فصار هذا المبدأ في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة.

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو **اتساع ونمو الرهبنات في الغرب**. فإنه في بداية القرن السادس وضع القديس بناديكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد للحال عدد الرهبان الذي كان قليلاً جداً. ولم يكن الرهبان من زمرة الاكليروس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام. نعم انه كان يؤخذ منهم أحياناً قسّيسون حتى وأساقفة أيضاً إلاّ انه لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الاكليروس الحقيقي إلاّ في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس إذ شوهد قسيسون وأساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانّين ان ذلك نجاح وتقدم في الدين ولذلك أخذت الرهبنة تنمو نمواً عظيماً في أوروبا. وكان تأثير الرهبان في أذهان البربر أعظم من تأثير الاكليروس العامي. فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لا سيما أن البربر كانوا قد آلفوا على الاكليروس العامي كالاسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤياهم ونهبهم والاستخفاف بهم. فكان يوهمهم أمر الدّير ويستعظمون الغارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين. فكانت الأديرة في زمان الخشونة ملجأ للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجأ للعوام. ولجأ إلى الأديرة الأناس الاتقياء كما كانوا لجأوا في الشرق إلى تيبايد لكي يتخلّصوا من الحياة العالمية ومن فسادة الفسطنطينية.

فالحادثان العظيمان المختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما: نموّ مبدأ انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهة ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة أخرى.

ثم انه تجدد أيضاً في آخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة الرومانية كالأول. وقد شرع في ذلك شارلمان. فتجددت محالفة وطيدة بين الكنيسة وبين هذا المالك الزمني. وكان زمان تمهدت فيه مصاعب الأمور. وحصلت فيه البابوية على نجاح عظيم. ولكن المشروع المذكور فسد أيضاً ولم ينجح إذ سقطت سلطنة شارلمان وتبدّدت وأما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جراء معاهدتها له فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت البابوية على عموم النصرانية وترأست عليها.

حالة الكنيسة في زمن المذهب السيادي:

ولما مات شارلمان عادت الأحوال إلى الاضطراب وعدم النظام ولحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكنيسة أيضاً. فانتقلت من تلك الحالة إلى الهيئة السيادية وانخرطت في سلكها وهي حالة الكنيسة الثالثة. ومن جراء تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام الاكليروسي ما قد حدث في النظام المدني تقريباً فتلاشت كل وحدة وانحل كل انضمام وتجزأ كل شيء وعاد إلى شخصيته وهيئته الأصلية ومكانه الخصوصي. وحينئذٍ وجد الاكليريكيون في حالة مشكلة لم تسبق لهم من قبل من جراء التضادّ الواقع طبعاً بين احساساتهم وصوالحهم كأصحاب الأرض الالتزامية واحساساتهم وصوالحهم كقسيسين. ووقع رؤساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين فأخذت احداهما تتغلب على الثانية وضعف الروح الاكليريكي عن الأول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي وارتخت روابط سلسلة الدرجات الاكليريكية وفترت الهمة بسبب الميل إلى الاستقلال والتخلّق بالأخلاق السيادية. فحصلت المبادرة حينئذٍ من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وإبعادها. وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة أماكن بواسطة تأسيس مذهب اتحادي (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات. وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد المجامع الكنائسية الاقليمية والوطنية. وحصل السعي في فرنسا على الخصوص بأكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان رئيس أساقفة «ريمس» المسمى هنكمار أول عاضد لهذا المشروع. واعتنى بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنساوية وبحث عن كامل الوسائط التي تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتممها بالفعل. وكان يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن تسلط الباباوات من جهة أخرى وهو الذي قال لما بلغه إن البابا عازم على الحضور إلى فرنسا ليحرم الأساقفة: «إذا كان آتياً ليحرم فسيذهب محروماً». ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينجح بل فسد كما كان قد فسد مشروع إعادة الكنيسة السلطانية. وكان من المستحيل لمّ شعث الكنيسة حينئذٍ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتاتاً. فكان كل اسقف وكل قسيس يعتزل في اسقفيته أو في ديره. ودام التفريق وعدم الانتظام مستمراً نظراً لمداومة السبب. وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت الايرادات الاكليريكية مطمحاً للمطامع وموضوعاً للتسطي وفسدت أخلاق القسيسين وقبحت أحوالهم.

فاشمأزت من جراء هذا الخلل نفوس الشعب والاكليركيين الصالحين معاً. وتظاهر للحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما. وشرع في بعض الاصلاح كلود اسقف تورينو واكوبار رئيس اساقفة ليون في مركزيهما. لكنهما لم يكونا حائزين اللياقة والكفاية لاتمام عمل كهذا. وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة قادرة على أن تنجحه وهي دولة رومية أي البابوية ولم تلبث ان نجحت في الواقع ودخلت إذ ذاك الكنيسة في جاري القرن الحادي

عشر في حالتها الرابعة وهي **الثيوكراتيكية الرهبانية**. ومبدع هيئة هذه الكنيسة الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعاً.

حالة الكنيسة في مدة غريغوريوس السابع:

ولقد اعتدنا أيها السادة على أن نتصور غريغوريوس السابع كرجل قصد أن يلقي كل شيء في حالة الجمود وكعدو للنمو العقلي والاجتماعي وكرجل زعم أن يبقي العالم على حالته الراسخة أو ان يحاول تأخيره مع انه لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن إلاّ مصلحاً من أصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الأكبر. وكان من شأنه في الأحوال الكنائسية ما كان من شأن شارلمان في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا في الأحوال المدنية. وكان قصده اصلاح حالة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية وتهذيب أخلاقها وتأييد العدالة والقوانين. ورام أن يكون الكرسي المقدس مقدام العمل مراعياً في ذلك صالحه الخصوصي.

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة للباباوية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجمود والتأخير ظهر مثل هذا العمل أيضاً في الأديرة حيث كانوا في احتياج عظيم إلى الترتيب والتهذيب وصرامة الأخلاق وتأديبها. وهو الزمان الذي وضع فيه روبرت دي موليم قانوناً صارماً في مدينة سيتو وزمان القديس نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني وبالاختصار زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم. فحصل اضطراب كبير في الأديرة إذ ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذه الاصلاحات وأبوا قبولها وادّعوا انها من باب التعدي على حريتهم وقالوا إنه يجب التخلق بأخلاق الزمان وان الرجوع إلى حالة الكنيسة الأولية من المستحيل ونسبوا أولئك المصلحين إلى قلة العقل والهذيان والظلم. وإن فتحتم تاريخ نورمانديا لاورديريك فيتال تروه مشحوناً بمثل هذا التشكي والتظلم.

ظهور روح الفحص في الكنيسة:

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة ولانضمامها. لكن بينما كانت الباباوية ترغب في ضبط حكومة العالم والأديرة تأتي نفسها بالاصلاحات الأدبية المفيدة كان بعض الرجال من أهل العظمة والشأن المتفرقين بعضهم عن بعض يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من أجزاء الانسان وله حق المداخلة بأفكاره وتصوراته. والعدد الأكثر من هؤلاء لم يدحضوا الآراء المقررة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا يقولون إن للعقل حقاً في أن يبرهن عليها وان لا يكفي تأييدها وتأكيدها من قبل السلطة. فيوحنا ايريجن وروسلن وابيلار هؤلاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بأن يستدعي ارثه وهؤلاء أول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة الاصلاح الذي شرع فيه من هيلد براند والقديس برنردوس. وإذا بحثنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جلياً انه لم يحصل تغيير في الأفكار والآراء أو جحد لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان هؤلاء يستردون للعقل حق البحث فقط. وكان تلامذة ابيلار كما يخبرنا هو نفسه في مقدمته اللاهوتية: «يسألونه براهين فلسفية من شأنها اقناع الفكر ويتوسلون إليه أن يرشدهم لا إلى طريقة حفظ ما يلقنهم بل إلى فهم ذلك وادراكه إذ لا يمكن التصديق واليقين بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقرانه بما لا يستطيع ادراكه المعلم ولا التلميذ... وهل لدرس الفلسفة غاية أخرى سوى الوصول إلى معرفة الله الذي إليه يرجع كل شيء وهل يرخص للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي أمور الدنيا وكتب الأمم إلاّ ليتفقهوا ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللمحاماة عنها بلياقة. فهذه الغاية تقتضي خصوصاً ان

يستعين الانسان بكامل قوى عقله وإدراكه لكي يكـون كفوءاً للرد والجدال في تلك المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي ولئلا تتغلب عليه بسهولة دسائس اعدائه فتشوش طهارة ايمانه» .

وما لبثت ان ظهرت أهمية تلك الحركة الآيلة إلى تحرير العقل واعادة روح الفحص واعترى الكنيسة من جراء ذلك خوف واضطراب. ومع انها كانت مهتمة باصلاح أحوالها بادرت حالاً إلى إشهار الحرب لأولئك المصلحين الحديثين الذين كانت طريقة تدريسهم تتهددها أكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في أثناء انتقال الكنيسة إلى حالتها الثيوكراتيكية الرهبانية. فانتشب القتال حينئذٍ بين الاكليروس وأهل حرية الفكر ولم يكن يسبق بعد مثل ذلك الأمر في تلك المدة. ومشاحنات ابيلار مع القديس برنردوس ومجامع سواسن وسنس التي فيها حكم على ابيلار مما يؤكد ويثبت الحادث المار ذكره الذي حاز مكاناً عظيماً بهذا المقدار من تاريخ التمدن المتأخر. وذلك هو أهم الظروف المتعلقة بحالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الآن.

أصل العنصر البلدي:

وحدث في الوقت ذاته حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها وهي حركة تحرير البلديين. ويا للعجب من التناقض الناجم عن خشونة الأخلاق وغباوتها. فإنه لو أخبر هؤلاء القوم الذين غنموا حريتهم عنفاً بأنه يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهراتقة لكانوا رجموهم للحال أو احرقوهم. وكم من مرة وقع ابيلار ورفاقه في مثل هذه الأخطار. ومن جهة أخرى كان هؤلاء المؤلفون أنفسهم الذين طالبوا بحرية العقل البشري يعددون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خللاً عظيماً وعدواناً كبيراً وكخراب الهيئة الاجتماعية. فكانت حرب بين الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين القوتين العظيمتين وقبل ان ادركتا ان صالحهما واحد. وأما في القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما امتزاج أصلاً وسيثبت ذلك لدينا من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الآتية.



المقالة السابعة

موضوع المقالة. المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن الثامن عشر. مسئلة مزدوجة: أولاً، تحرير البلديين. حالة البلدان من القرن الخامس إلى العاشر، سقوطها وقيامها ثانياً. الثورة البلدية. المشارطة. نتائج تحرير البلديين الأدبية والاجتماعية. ثانياً، الحكومة البلدية الداخلية. جمعيات الشعب. القضاة وأهل الوظائف. جمهور العامة الأعلى وجمهورهم الأدنى. تنوع الحالة البلدية في جهات أوروبا المختلفة.

أيها السادة

قد وصلنا إلى القرن الثاني عشر من تاريخ العنصرين العظيمين الأولين للتمدن المتأخر أعني بهما: الحكم السيادي والكنيسة. فعلينا الآن أن نهتم بثالث هؤلاء العناصر الأساسية أي **بالمذهب البلدي** لغاية القرن الثاني عشر دون أن نتجاوز الحدود التي رسمناها في خطابنا على ذينك العنصرين.

صعوبة الاطلاع على أصل مذهب البلديين:

أما حالة العنصر البلدي فتختلف معنا عن حالتي الكنيسة والسيادة لأن هاتين قد ظهرتا لنا من القرن الخامس إلى القرن الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جلية ولئن كانتا قد ازدادتا نموّاً فيها بعد. وقد عاينا ظهورهما ونشأتها وبلوغها سن الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها. فليس الأمر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في آخر تلك المدة فقط أي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ. ولست أعني أنه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة أو انه لم يكن لوجوده أثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبتدىء ظهوره الصريح في مرسح العالم العظيم إلاّ في القرن الحادي عشر وعدّ حينئذٍ من جملة عناصر التمدن المتأخر ومن أهمّها.

فعما يختص بالحكم السيادي والكنيسة قد شاهدنا النتائج تنصب من الأسباب وتنمو من القرن الخامس إلى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المبادىء بعض النتائج على سبيل الافتراض أو الاستنتاج كنا نتمكن من تحقيقها بواسطة الفحص عن الحوادث نفسها. ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لأنه كان في مهده ولذلك لا يمكنني الآن أن أخاطبكم إلاّ عن الأسباب والأصول. وما سأقوله عن نتائج وجود هذا المذهب وتأثيره في سير التمدن يكون على نوع ما على سبيل التخمين والتقدير دون أن أستطيع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له. وفي ما بعد أي من القرن الثاني عشر إلى الخامس عشر سنشاهد نموّ المذهب البلدي وفوائد نظامه وثمارها وحينئذٍ يثبت التاريخ ما نقرره بهذا الشأن.

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لأنبّهكم سلفاً على ما يحتمل أن يكون غير مكتمل أو بغير أوانه في الصورة التاريخية التي سأوردها لكم:

فافترضوا أن رجلاً من الأهالي البلديين في القرن الثاني عشر يظهر بين الناس بغتة في سنة ١٧٨٩ حين ابتداء تلك الثورة المهولة التي أصلحت شأن فرنسا ويعطى له ليقرأه ان كان يعرف القراءة كتيّب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الأفكار ككتيب موسيو «سييس» مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي أساس مضمون الكتيّب: «ما هو القسم الثالث من الدولة. إن القسم الثالث من الدولة إنما هو الأمة الفرنساوية ما خلا الاشراف والاكليريكيين». فأسألكم أيها السادة عن تأثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل وهل تظنون انه كان يفهم معناها. كلا. فإنه لا يقدر أن يفهم معنى هاتين الكلمتين: «الأمة الفرنساوية» لأنهما لا تشخصّان له أمراً من الأمور التي له بها علم أو إلمام ولا حادثاً من حوادث زمانه. وإن افترضنا انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من مآلها ما تنسبه إلى القسم الثالث من أقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون أو الكفر لفرط مناقضتها ما ألفه نظره ومباينتها لمجمل أفكاره وإشعاراته.

فاسألوا الآن ذلك الرجل المنذهل في أمره أن يتبعكم وقودوه إلى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريمس أو بوني أو لاَوُن أو نويون فيأخذه حينئذٍ عجب آخر إذ انه لدى دخوله المدينة لا يرى ابراجاً ولا خنادق ولا جنوداً من أهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار بل كل شيء مُهمَل مُسيَّب معد للتسليم لمن يشأ أن يتسلمه ويتملكه. فيداخله الوسواس والخوف من جهة أمن ذلك البلد وصيانته ونراه بلداً ضعيفاً لا أمان فيه. ثم يجتاز المدينة ويستخبر عما يجري فيها وعن طرائق حكمها وأحوال أهلها فيجيبونه انه يوجد خارج الأسوار حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغوبها بدون رضاهم وتستدعي أنفارهم فتبعث بهم إلى الحروب بدون مشاورتهم. ثم يذكرون له القضاة وأرباب الوظائف وشيخ البلد فيسمعهم يقولون إن أهالي البلد لا تنتخبهم ويبلغه أن أمور البلد لا يدبرها أهلها بل رجل من قبل الملك يتولج أمرها وحده من بعيد. والأبلغ من ذلك انه يسمع ان الأهالي لا حق لهم بالاجتماع والمذاكرة عموماً في ما يمسّ صوالحهم وان ناقوس كنيستهم لا ينبهم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي حينئذٍ بلدي القرن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة. لأنه كان أذهله ما ادعاه أهالي البلد، أي القسم الثالث من الدولة، من العظمة والشأن ويراهم الآن داخل مدنهم في حالة من العبودية والضعف والتلاشي أقبح من كل ما يقدر أن يتصوره فينتقل هكذا من الشيء إلى ضده ومن منظر أهالٍ متسلطين إلى منظر أهالٍ لا شأن لهم ولا مقدرة. فهل يمكنه أن يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين الأمرين؟ كلا، بل لا بدع إذا اعتراه الخَبَل.

فصار الآن دورنا أن نعود إلى القرن الثاني عشر نحن أهالي البلد في هذا القرن التاسع عشر. فنشاهد للحال منظراً مزدوجاً مثل ذاك على التمام فقط نرى الآية منعكسة فإذا ملنا نظرنا إلى الأعمال العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى هناك أحداً من أهالي البلد ولا نسمع لهم ذكراً إذ لا مداخلة لهم بشيء من هذا ولا أهمية لهم أصلاً وليس فقط أن لا اعتبار لهم في الدولة والحكومة بل لو شئنا أن نعلم ماذا يفتكرون بهذا الخصوص هم ذواتهم وكيف يتكلّمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع حكومة فرنسا العامة لدلنا كلامهم على جهلهم وعدم إدراك حقيقة أمرهم ولرأينا منهم التواضع والبلادة إلى أقصى الدرجات في هذا الموضوع حتى لكنا نرى مالكي أمرهم القدماء أعني السادات الأشراف يحتقرونهم بالكلام إلى حد يذهلنا وأهالي البلدان الذين خلّصوا منهم حريتهم بالقوة لا يعجبون مع ذلك من هذا الأمر ولا يغتاظون منه أصلاً.

ثم لندخل البلد نفسه وننظر ما يجري فيه فإن المنظر يختلف وكأنما نحن في قلعة يحميها أهالي البلد شاكي السلاح وهؤلاء الأهالي يضربون العوائد والمكوس على أنفسهم وينتخبون القضاة وأصحاب

الوظائف من بينهم ويقضون ويقاصون ويجتمعون للمذاكرة في أمورهم ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولهم جنود مرتّبة، وبالاختصار يسوسون أنفسهم ويملكون زمام أمرهم. فتلك هي المناقضة بعينها التي انذهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في القرن الثامن عشر فقط الآية منعكسة. فهنا الأمة البلدية هي الأساس الأهم وكل شيء والبلد لا شيء. وهناك الأمة البلدية لا شيء والبلد الأساس الأهم وكل شيء. فلا ريب انه وقع بين القرن الثاني عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وأمور جسيمة وانقلابات مهمة حتى حصل هذا التغيير الذي لا يحد في حالة احدى مراتب الهيئة الاجتماعية. ومع كل هذا التغيير لا شك ان ما كان يدعى بالقسم الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسياً من ذريّة الأهالي البلديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر ووريثهم. وتلك الأمة ذات التشامخ العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها وتأيدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شأنها واستلام زمام أمرها بل اصلاح شأن العالم بأسره أيضاً وإدارة احكامه فتلك الأمة هي بدون أدنى ريب من نسل هؤلاء البلديين الذين أهاجوا الثورة في القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشجاعة والعزم لكي يتخلّصوا من مظالم بعض الاشراف في بعض البقع أو المدن الحقيرة التي كانوا قاطنين فيها.

وحقاً اننا لا نقدر نجد أثراً لهذه الاحالة في الحالة التي كان عليها البلديون في القرن الثاني عشر. ولكنها قد تمت وأسبابها متعلقة بالحوادث والوقائع التي تتابعت منذ القرن الثاني عشر إلى القرن الثامن عشر وسنطلع عليها متى وصلنا إلى التاريخ المذكور. ومع ذلك فإن أصل منشأ ثلث الدولة أي الأهالي البلديين له الأهمية الكبرى في التاريخ. لكننا لا نقدر أن نكتشف على كامل أسرار وجوده من مجرد النظر إلى أصله بل نجد فيه آثار ذلك حتى بعد احالته نجد فيه صفاته الأصلية مع انه لم يكن ذلك مظنوناً وبيان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر ولئن كان على نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظنّي في اقتناع من قبيل ذلك.

فلكي نقف على حقيقة حالها ينبغي لنا أن ننظر إلى الحكومة البلدية من وجهين اصليين وفي ذلك مسئلتان عظيمتان يجب حلها: **أولها**، مسئلة تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي أسبابه والتغييرات الناشئة عنه في حالة أهالي البلدان والهيئة التي تحولوا إليها بين سائر المراتب في الدولة. **والثانية**: تختص بنفس الحكومة البلدية وبحالة المدن المتحررة الداخلية وبعلاقات الأهالي بعضهم مع بعض وبالمبادىء والرسوم والأخلاق المتسلطة في المدن.

ومن هذين الينبوعين أي من تغيير حالة أهالي المدن الاجتماعية من جهة ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة أخرى انصبت كل النتائج التي أثّرت في التمدن المتأخر. ولا يوجد حادث ما من الحوادث التي حصل منها هذا التأثير إلاّ ويُعزى إلى أحد هذين السببين المقدم ذكرهما. فمتى وقفنا على حقيقة أمرهما وفهمنا جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهة وماهية تلك الحكومة وهيئتها من جهة أخرى نكون على نوع ما قد امتلكنا مفتاحي تاريخ العنصر البلدي.

ولا بد لنا أيضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في أوروبا. فإن الحوادث التي سأوردها عليكم لا تناسب الحكومات البلدية التي في القرن الثاني عشر جميعاً أو على حدٍ سوى أعني بلدان ايطاليا واسبانيا وانكلترة وفرنسا معاً. وما خلا بعض الحوادث التي تناسب الجميع عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينه باختصار وفي ما بعد سنصادفه في مجرى التمدن وندرسه حينئذٍ بأكثر دقة.

أسباب تحرير البلدان وصفته:

ولكيما نقف على حقيقة أمر تحرير الحكومات البلدية يجب أن نتذكر حالة المدن من القرن الخامس

إلى القرن الحادي عشر أي منذ سقوط السلطنة الرومانية إلى المدة التي ابتدأت فيها الثورة البلدية. فأكرر لكم أن الفرق هنا عظيم جداً وحالة المدن تنوعت تنوعاً عجيباً في أقسام أوروبا المختلفة. ومع ذلك يوجد حوادث عمومية تنسب إلى عموم المدن وسأجتهد بحصر خطابي فيها ومتى انتهيت من ذلك فالذي أشرحه من الأمور الخصوصية يكون متعلّقا بمدن فرنسا لا سيا بالمدن الشمالية التي في العبر الشمالي من نهري الرون واللوار وستظهر صورتها جلياً فينضح الأمر.

فاعلموا أيها السادة أن حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية من القرن الخامس إلى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية وخطر ارتكاب الخطأ في استعمال الألفاظ بهذا الموضوع هو كالذي نوهت لكم عنه في الاجتماع الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال والحوادث. وحينما تستمر هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان ولغتها أيضاً فتكتسب الألفاظ حينئذٍ معنى كاملاً محدداً صريحاً وعلى نوع ما شرعياً رسمياً. وقد أدخل الزمان في معنى كل لفظة عدداً من التصورات التي تحضر في الذهن لدى لفظ تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زماناً واحداً لسبب اختلاف تواريخها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فإنهما تنبهان ذهننا اليوم إلى تصورات أصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك في القرن الثامن والتاسع والعاشر. فإذا قلنا إن المدن كانت في القرن الثامن حائزة الحرية نكون بالغنا في الكلام لأننا نعتبر اليوم في لفظة حرية معنى لا يشخص حقيقة ما كان جارياً في القرن الثامن. ولو قلنا إن المدن كانت في حالة العبودية نرتكب الخطأ نفسه إذ هذه الكلمة تبين للفكر ما ينافي الحوادث البلدية الجارية في ذلك الوقت فأكرر قولي إن المدن لم تكن إذ ذاك لا في حالة العبودية ولا في حالة الحرية بل كان يشكو ساكنوها من كل الأضرار التي يورثها الضعف وكانوا يتحملون فيها الاغتصاب والنهب الدائم من قبل الأقوياء. ومع هذا الخلل الجسيم وحالة افتقارها المتواصل إلى المال والرجال كانت المدن قد حفظت جانباً من الشأن والاعتبار لأنه كان في أكثرها اكليريكيون وأساقفة الذين كانت لهم سطوة عظيمة ونفوذ على الأهلين وكانوا الواسطة بين هؤلاء وبين الظافرين يحافظون على استقلالية المدينة على نوع ما ويدافعون عنها بترس الدين. وزيادة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن آثار النظامات الرومانية. فقد شوهد كثيراً في تلك المدة التئام (السنتا والكوريا) وهي دواوين مؤلفة من قضاة وأصحاب وظائف مخصوصة من أهالي البلد أنفسهم (راجع مؤلفات موسيو ريسافيني وهولمان ومادموزيل ليزارديير، الخ.) فالأمور المدنية كالوصايا الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحه من الأمور المتعلقة بالعيشة المدنية كانت جميعها تنظر في (الكوريا) من أرباب الديوان المذكور بحسب الرسوم والطرائق البلدية الجارية في زمن السلطنة الرومانية. فقط كانت هذه الآثار المدنية الرومانية تضمحل يوماً فيوماً. وازدياد الخشونة وانثلام النظام وتكاثر المصائب كل هذه الأسباب عجلت في نقصان السكان وانقراضهم. وكانت إقامة سادات البلاد في البراري وشدة الميل إلى العيشة الزراعية وقتئذٍ سبباً جديداً في انحطاط المدن وتأخر حالها حتى ان الأساقفة ذاتهم لما انتظموا في سلك السيادة لم يعودوا يرغبون في سكن المدن ولا يكترثون بذلك. وبالاختصار لما كمل ظفر الهيئة السيادية وجدت المدن جميعاً في حوزة الأشراف منخرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة لها. نعم انها لم تسقط في الرقّ والعبودية كالزراعين إلّا انها فقدت من جراء ذلك قسماً من الاستقلالية التي كانت قد حافظت عليها في الأزمنة الأشد خشونة حتى وفي أول مدة الاغارات البربرية. وما زالت حالة المدن تزداد على هذه الصورة تأخراً يوماً فيوماً من القرن الخامس إلى حين انتظام الحكومة السيادية.

ولما ثبتت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان مكانه واستقر كل في أرضه وبطلت عيشة الطواف، ومضى على ذلك مدة من الزمان عاد إلى المدن حينئذٍ جانب من أهميتها واعتبارها الأولين

وتجددت فيها الحركة. فالحركة البشرية كما لا يخفاكم هي شبيهة بخصوبة الأرض فإذا زالت الزوابع وسكن الاضطراب تظهر للحال وتأتي بالنبات والأزهار. وهكذا الانسان فإنه متى رأى بزوغ أشعة السلام والانتظام تعود إليه الآمال وتتولّد فيه سريعاً رغبة الأعمال. وقد تمّ هذا في المدن وذلك انه لما ثبتت حالة الحكومة السيادية تظاهر في أصحاب المقاطعات بعض الميل إلى التحسين والتنظيم فوفقاً لمرغوباتهم عادت قليلاً الحركة التجارية والصناعية إلى المدن التابعة لمقاطعاتهم وأخذت ترجع إليها الأهالي وتوجد الثروة رويداً رويداً. ومن جملة الظروف التي أعانت على ذلك وقل من ينتبه إليها هي على ظني حق الكنائس بإلجاء الناس وحمايتهم. فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخنادق والتحصينات من حماية أهل الصحاري المكروبين وحينما لم يكن أمن إلاّ في دار الكنيسة كان هذا الأمر كافياً لاستجلاب عدد كثير من المصابين الذين نفرَّهم الجور والتعدي فكانوا يأتون ويلجأون إلى الكنيسة ذاتها أو إلى أطرافها وتوابعها. ولم يكن هؤلاء القوم الأسافل والعبيد والزراعين فقط بل على الغالب من الأشراف المعتبرين والأغنياء المنفيين وكانوا يطلبون الأمان في ظل الكنيسة وروايات ذلك العصر وتواريخه مشحونة بأمثال ذلك. فكم من أناس كانوا من ذوي الشأن والاقتدار فتغلب عليهم جار لهم أعظم منهم قوةً وبأساً وفتك بهم أو خاصمهم الملك واعمل فيهم بطشه فتركوا أملاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حمله من المقتنيات والأموال وفرّوا إلى المدن واحتجبوا فيها ملتجئين إلى الكنائس وصاروا هكذا من أهالي البلد. فمثل هؤلاء اللائذين كانوا سبباً في نجاح المدن وتقدمها لأنهم فضلاً عن الثروة جلبوا إليها أيضاً عنصر أهـالٍ فائقين مرتبة وآداباً على عموم أهلها. ثم انه لأمر لا ينكر ان الناس يتبع بعضهم بعضاً وانه متى كثر الاجتماع في مكان ما يتقاطرون إليه من كل فج سواء كان لسبب الأمن أم لسبب التآلف الطبيعي الذي جُلبوا عليه. وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان عادت اليها القوة رويداً رويداً في أثناء انتظام الحكومة السيادية وأما الأمنية فلم تعد لها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطواف قد بطلت إلاّ ان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والمتملكين المستجدين يتممون بها شهواتهم وقبلاً كانوا كل ما احتاجوا إلى الغزو يطوفون في البراري والقرى ويبعدون في سيرهم إلى أن يظفروا بأموال وأرض جديدة يتمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانه وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم وحرصهم ولا كفّت احتياجاتهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة فالتفتوا حينئذٍ إلى من كان بالقرب منهم وبين أيديهم أعني إلى المدن وحملوها أثقال تعدياتهم وبالاختصار عوضاً عن أن يطوفوا بعيداً ليغزوا وينهبوا، نهبوا في الأماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة. ومنذ القرن العاشر صاروا يضاعفون البلص والتعدّي على أهالي المدن وكل ما تحركت شهوة الطمع في رأس واحد من أصحاب المقاطعات كان يبادر أهل المدينة التابعة لمقاطعته بالاغتصاب والبلص. وفي تلك المدة عينها ضجت أهل المدن بالتشكي من زوال الأمنية بالكلية في معاطاة التجارة. وكان التجار إذا خرجوا إلى الخارج لقضاء مصالحهم لا يستطيعون الرجوع إلى البلد لقلّة الأمان فكان السيد ورجاله يقطعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في الصناعة والرواج في التجارة كان الأمن مفقوداً بالكلية. فلا شيء يزعج الانسان ويغيظه بقدر ما أن يرى تعبه يذهب سدى ويغصب من يده الربح الذي كان يَعد نفسه به فيشمئز من ذلك ويستشيط غضباً أكثر مما لو سلب منه ما لم يتعب نفسه من أجله ولم يهيج فيه الأمل والسرور وأكثر مما لو عذّب وأُضطهد في عيشته الاعتيادية. والانسان أو الأهلون إذا وجدوا أنفسهم في نجاح ولاحَت لهم آمال تعشمهم بتحصيل ثروة جديدة يتولد عنهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع التعدي ومقاومة الاغتصاب بأكثر شدة وحرارة من أي وقت كان.

هذا ما كانت عليه المدن أيها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والأهمية والثروة على

جانب يفوق ما كانت عليه قبلاً ولكنها كانت أيضاً في اضطرار للمدافعة عن صوالحها أكثر من الأول ولا سيما أن تلك الصوالح والقوة والثروة صارت مطمحاً لمطامع السادات وموضوعاً لحسدهم.

فكان الشر والخطر يزدادان ووسائط الدفاع معاً. وفضلاً عن ذلك كان الحكم السيادي يعوّد الناس على المدافعة والمقاومة ويجرئهم على ذلك فكانت الشواهد نصب أعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العقول تأثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شيء وضبطه بل كانت الناس على الدوام ترى أمام أعينها مثل عدم خضوع الإرادة الشخصية وعصيانها فهكذا كانت حالة المسودين مع ساداتهم فإنهم كانوا يعطون درس العصيان يومياً إلى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازدياد صوالحها واحتياجها أكثر من كل آن إلى الدفاع والمحاماة عن نفسها. ولا ينكر ما أفادت به الانسانية الحكومة السيادية من جهة كونها أظهرت على الدوام إلى البشر تجرد الإرادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث الدرس ان أخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لواء العصيان في كل الجهات رغماً عن ضعفها وعن الفرق الجسيم الكائن بينها وبين أسيادها في القوة والبأس وكامل الوسائط.

وإنه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط. فقط يقال ان تحرير المدن أو الأحكام البلدية ابتدأ في القرن الحادي عشر. ولا يخفى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات التي لا تأتي بثمرة في البداية ولا يشتهر أمرها بل تذهب سدى. وكل الأمور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية أيضاً مع الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر إلاّ بعد عدد لا يحصى من الأعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الأمر انها ذهبت سدى وبعد سقوط عدد من أهل الشجاعة والحماسة وكرم الأخلاق في اليأس والقنوط وخيبة المسعى. فلا بد من أن يكون توقع الأمر على هذه الصورة مع أهالي المدن. ومن الأمور الثابتة الأكيدة انه حصل في القرن الثامن والتاسع والعاشر ثورات عديدة ومجاهدات شديدة من قبل البلدان للتخلص من ربقة الظلم والعدوان ولكنها لم تقترن بالنجاح ولا شيد لها المجد ذكراً. ومع ذلك لا ينكر ما لها من التأثير في الحوادث التي تمت في ما بعد إذ لولاها لما دامت الأفكار في حالة الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا للثورة العظيمة التي تمت في القرن الحادي عشر.

وقلت إنها ثورة عن قصد لأن تحرير المدن في القرن الحادي عشر لم يكن إلاّ ثمرة ثورة حقيقية وحرب قانونية انشأها أهل المدن على أسيادهم. وأول حادث يشاهد في مثل هذه الوقائع هو استعداد الأهلين وتجهزهم للصدام وتسلحهم بكل ما يجدونه من أدوات القتال وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم يحضروا إلاّ للبلْص والاغتصاب. فيخرجونهم خارج المدينة ثم يتكاتفون لمهاجمة قصر سيدهم. فهذه جميعها حركات حربية. لكن إذا خاب سعيهم وعادوا منكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظافر. إنه يأمر للحال بهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل أيضاً حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم. فيتضح من ذلك انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاوة وحلفهم الإيمان جميعاً بالمعاضدة فأول فعل يفعله كل منهم هو تحصين مسكنه وتهيئته للدفاع وبعض المدن الحقيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في أيامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحماسة والعزم الشديد كمدينة فيزيلي في اقليم نيفرني مثلاً. ولما تم النصر لسيدها القس ديفيزلي أمر للحال بهدم تحصينات مساكن الأهالي وحفظت أسماء كثيرين من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور.

ولنجتز الآن داخل مساكن أجدادنا ولندرس طريقة بنائها وهيئة المعيشة التي تظهر لنا منها. فنرى كل شيء معداً للحرب والدفاع وكل الأشياء صفاتها حربية. وهاكم طريقة بناء مسكن بعض الأهالي في القرن الثاني عشر على قدر ما يستطيع الانسان ان يتشخصها في الزمان الحاضر: فالمسكن ذو ثلاث طبقات بحسب العادة وكل طبقة بيت واحد. فالبيت الأسفل كان لجلوس العائلة وللطعام. والطبقة الأولى كانت مرتفعة جداً لزيادة التأمين وهي ما يستحق الاعتبار في البناء وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع زوجته. وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الغالب وذلك أيضاً من دلائل الحرب ووسائط التحصين. وفي الطبقة الثانية غرفة لا يعلم بالتأكيد منفعتها وغالباً كانت للأولاد وباقي العائلة. وفي الطبقة العليا سطيح كان يستعمل على حسب الظن للنظر والكشف. فكل بناء المسكن يدل على العيشة الحربية وهيئته بالاجمال تشير إلى الاستعدادات التي أحدثت الثورة وحررت المدن.

ويحسب العادة الجارية عموماً إذا طالت الحرب مدة من الزمان فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة أية كانت فوثائق الصلح بين المدن واخصامها كانت الشارت[1] فالشارت البلدية هي عبارة عن معاهدة أو وثيقة سلمية حقيقية بين أهالي البلدان وأسيادهم.

وكانت الثورة عمومية ولست أعني بقولي عمومية انه حصل اتفاق وتحالف بين أهالي جميع البلدان كلا. وإنما كانت حالتها متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعمها جميعها وبما انها اكتسبت جميعاً وسائط واحدة للدفاع والمحاماة عن نفسها فاستعملت تلك الوسائط في آن واحد تقريباً. ويحتمل أيضاً أن يكون المثل جرّأ العموم أي أن نجاح واحدة أو اثنتين من المدن وظفرهما هيّج البقية وحرّكها إلى ان تحذو حذوهما. فالشارت أي الوثائق كانت متشابهة متقاربة في بعض الأماكن فوثيقة نويون مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وسنكونتين، الخ. وأما من جهتي فإني أشكك في كون المثل هيج المدن على الثورة كما زعم لأن الاتصال بين البلدان كان صعباً ونادراً وقلّما كانت تنتقل الأخبار والأرجح ان الثورة كانت نتيجة حالة متقارنة متساوية وهيجان عمومي متظاهر في آن واحد، أي انه حصل ذلك في كل الأماكن على نوع ما، لا بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يعصى وحده على سيده دون أدنى مؤامرة بين الجميع.

ولا ريب انه حصل تغييرات وتقلّبات عظيمة في الأحوال بين الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل أيضاً بعد أن يتم الصلح وتحلف الايمان على الوثائق كانت تخرق تلك الوثائق وتلغى بكل الوجوه. وكان للملوك تأثير عظيم في أمر تعاقب الأحوال في مدة تلك الحروب وسأورد عليكم ذلك مع الايضاحات المستوفية في الكلام على الملوك. ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني أكثر من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالّغ البعض في ذمّهم. وأما أنا فاقتصر الآن على أن أقول إنهم كانوا يُدعون إلى المداخلة تارة من قبل أهالي البلدان وطوراً من قبل الأشراف والأمراء وان أعمالهم كانت في غالب الأحيان متناقضة فاتّبعوا يوماً مبدأ وآخر سلكوا بعكسه وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف وتنقلب على الدوام، ولكن بالاجمال كانت نتائج أعمالهم مهمة والأحرى أن يُقال مفيدة. ومع كل هذه التغييرات والتقلّبات وخرق العهود قد تم تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثر عدد الوثائق والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات أوروبا وعلى الخصوص في فرنسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل. وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت

(١) هي لفظة يونانية الأصل تفسيرها ورق وبالفرنساوية مشارطة. (للمترجم).

فكانت بعض المدن تتمتع بها بأكثر أو أقل أمناً من بعضها إلاّ انها بالاجمال كانت تتمتع بها عموماً وتغلّب الأمر وتقررت حقوقها.

ولنجتهد الآن أيها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة عن هذا الحادث العظيم والتغييرات التي نجمت عنه في حالة أهالي البلدان وسط الهيئة الاجتماعية. ففي البداية لم يحدث هذا الأمر تغييراً ما بالعلاقات الكائنة بين أهالي المدن وحكومة البلاد العامة التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منه ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا أمراً واحداً من شأنه تخفيض ما أشرنا إليه وهو أنه أخذت حينئذٍ تنشأ علاقات بين شخص الملك وأهالي المدن وسببها انه كان تارة الأهلون يستنجدون بالملك على سيدهم أو يستمدون ضمانته للوثيقة التي يوعدون بها أو تقرّر بالحلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس الأشراف حكم الملك بينهم بين أهالي البلدان. فلدى طلب أحد الطرفين أو لأسباب أخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نتجت بعض العلاقات بين الأهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منه فكان هذا سبباً في تقريب الأهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة بأمور الأحكام العمومية.

فبات كل شيء هكذا في حدوده وعلى أصله، إلاّ أن تحرير المدن ولّد صنفاً حديداً من الناس وطبقة جديدة عمومية. نعم انه لم يعقد بين أهل هذه الطبقة محالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهرية كما يحصل بين أهل طبقة واحدة من الناس إلاّ ان عموم المدن كانت تعجّ بأناس حالتهم متقارنة وصوالحهم واحدة وأخلاقهم متشابهة فكان لا بد من أن ينشأ بينهم رويداً رويداً بعض الاتصال وبعض الاتحاد ويتولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة التي تسمى الآن (برجوازي) أي عوام الأهالي أو الأصناف. ولا ينبغي الظن أن تلك الطبقة كان لها إذ ذاك الشأن العظيم الذي صار لها في ما بعد إذ لم يحصل فقط تغيير عظيم في حالتها بل كانت أيضاً عناصرها مختلفة حينئذٍ فلم تكن مركّبة في القرن الثاني عشر إلاّ من تجار صغار اشغالهم حقيرة محدودة ومن أصحاب أملاك حقيرين مستوطنين في المدن سواء كانت أملاكهم مساكن وبيوتاً أم أراضي ومزارع. ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ نشأ بينهم متشرعون وأطباء وأصناف العلماء والقضاة وجميع أصحاب الوظائف الحكمية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من عناصر متنوعة جداً وتنمو رويداً رويداً وبالاجمال لم يعتبر المؤرخون تنوّعها ولا تدرّجها بل كل ما ذكروها افترضوا في الظاهر انها كانت في كل الأزمنة مركّبة من العناصر نفسها الأمر المستهجن جداً. وربما كان تنوّع تركيبها في أزمنة التاريخ المختلفة موضوعاً يبحث فيه عن سرّ وجودها ومصيرها. فالطبقة المذكورة لم يحصل لها أهمية ونفوذ في الدولة وفي أمور الأحكام إلاّ حينما نشأ فيها قضاة وعلماء وأناس من أهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر. ولم يشاهد تغيير في حظّها ولا ازدياد في نفوذها وشأنها إلاّ بعد أن ظهر فيها مراتب أدبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن جديدة على التدريج. وأما في القرن الثاني عشر فلم تكن مؤلفة كما سبق إلاّ من تجار صغار وأصحاب أملاك حقيرة مستوطنين في البلدان فتلك كانت طبقة الأصناف الأوروباوية وعناصرها الابتدائية.

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المدن هي محاربة ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ المتأخرة. فإن أوروبا المتأخرة قامت بمحاربة مراتب الهيئة الاجتماعية بعضها بعضاً. وأما في غير مكان فقد أحدثت تلك المصادمة كما ذكرت سابقاً نتائج مخالفة. ففي آسيا مثلاً ظفرت احدى المراتب ظفراً كاملاً ومذهب الأسباط خلف مذهب المراتب واعترى الهيئة الاجتماعية

التوقف. وأما في أوروبا فحمداً لله لم يحدث مثل ذلك. ولم تتمكن احدى المراتب من غلبة الأخرى واخضاعها وعوضاً عن أن تكون المصادمة سبباً للتوقف كانت أساساً للنجاح ومبدأ التمدن الأوروباوي الموصوف بخصوبته ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً. ومن الضرورة التي خلقت لها بأن يحارب بعضها بعضاً ويتنازل بعضها لبعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار من اضطرارها إلى قهر بعضها بعضاً دون أن تستطيع ذلك. فمراتب الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبغض وتنافر ومباينة مراكزها وصوالحها وأخلاقها أورثتها عداوة سياسية شديدة ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت واتسعت وكل جهة من جهات أوروبا رأت روح الاتفاق العمومي يثبت في وسطها وينمو واتحاد الصوالح والأفكار والاحساسات يزداد حتى تغلب على التباين والتنافر والحرب. وشاهد الحال فرنسا فإن افتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من جهتي الألفة الاجتماعية والأخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك فلا ريب ان الامتزاج حينئذٍ كان متقدماً ناجحاً والأمة الفرنساوية كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون أن يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً مجرداً. بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها. وكانت المراتب كافة مرتبطة بحاسّة عمومية ومتشاركة في عيشة اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عموماً لوائح الجنسية والوحدة.

فهكذا نبغت في أوروبا المتأخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف والعداوة والنزاع والحرب وأضاء نورها وهي الآن مزمعة أن تنمو وتصفو وتطهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء. فالثورة التي نحن في صددها أحدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية. ولنبحث الآن عن مفاعيلها الأدبية وعن التغييرات التي حدثت في نفوس أهالي البلدان وعما اكتسبوه وما كانوا مزمعين أن يكتسبوه أدبياً من جراء حالتهم الجديدة.

فهناك أمر يوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات التي كانت بين الأهالي البلديين والحكومة العمومية ليس في القرن الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة أيضاً وهو خمود عقولهم وجبنهم وقلة جرأتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بأمور الحكومة وكثرة تواضعهم وتذلّلهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضائهم. فلم يكن يظهر فيهم أصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف إلى معاطاة أمور الأحكام واصلاح شأنها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل وحدة الأفكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم أنهم أناس أعفاء من أهل الرشد والهدوء. فإن عظم الطمع في المرء وعزم الفكر وثباته في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبّان إلاّ من نبعين ولا يحدثان إلاّ عن سببين وهما: إما كونه شاعراً بعظم أهميته وكبر شأنه وتسلّطه على الناس وأحوالهم في دائرة متسعة جداً، وإما كونه ذا شعور حاد باستقلاليته الشخصية الكاملة متأكداً حريته الذاتية وواثقاً بقوة الارادة البشرية وكلية تأثيرها في الأمور كافة. ففي احدى هاتين الحالتين تظهر وقاحة وجسارة العقل وسمو الطمع والميل الشديد إلى اجراء الأعمال العظيمة في دائرة متّسعة واستحصال النتائج الكبيرة. وكلا الشرطين لم يوجد في حالة البلديين مدة القرون المتوسطة فلم يكن لهم اعتبار كما عاينتم إلاّ في ما يختص بأنفسهم ولا كان لهم نفوذ كبير خارجاً عن بلدانهم في أمور الدولة والأحكام ولا يظن انه كان لهم شعور عظيم باستقلاليتهم الشخصية. وعبثاً كان فوزهم بالظفر والمواثيق إذ كل واحد منهم كان يرى نفسه حقيراً ذليلاً بالنسبة إلى أصغر السادات المجاورين لهم ولئن كانوا مغلوبيهم ولم يكونوا يشعرون بكبرياء الاستقلال والحرية كأولئك لأن كلاً منهم كان قد نال نائبه من الحرية لا بقوته الشخصية بل بالمشاركة والمعاونة مع الآخرين وذلك الأمر لا اعتماد عليه. فتلك هي أسباب اعتزالهم وخمود عقولهم واتّضاعهم واستهابتهم وتنازلهم

في الخطاب وتذللهم حتى في وقت تظاهرهم بقوة العمل. وتلك الصفات لم تكن متمكنة منهم في القرن الثاني عشر فقط بل كانت أيضاً صفات ذريتهم الأقرب عهداً. ثم انه لم يكن لهم رغبة في المشروعات العظيمة وإذا ساقهم إليهم القدر يصبحون في بلبال وحيرة ويرهبون المسئولية ولا يطيب لهم خاطر بل يمسون في اضطراب ويودون الرجوع إلى الحالة التي كانوا عليها ويتساهلون في صرف الأمور وملافاتها كل التساهل. ولذلك لم يكن اعداؤهم يخشون لهم بأساً ولا يحسبون لهم حساباً في جاري مدة التمدن الأوروباوي ولا سيما في فرنسا بل كانوا يراعونهم ويعتبرونهم ويوقّرونهم فقط. ولا محل للاستغراب من ضعف مرتبة الاصناف المذكورين لأن السبب الأكبر في ذلك كائن في نفس فطرتهم وفي كيفية تحريرهم التي تقدم بيانها.

وإن سمو الطمع وحب المجد في المرء بقطع النظر عن مرتبته الاجتماعية واتساع الفاكرة السياسية فيه وثباتها وتشوفه إلى المداخلة بأمور الأحكام وبالاختصار معرفة شأنه الحقيقي كانسان وميله إلى التسلط الذي يليق به ان كان أهلاً له ـ كل ذلك احساسات واستعدادات مستجدة في أوروبا المتأخرة ناشئة عن التمدن المتأخر وثمرة ازدياد تنوعه المجيد الذي من شأنه أن يجعل للشعب نفوذاً في ادارة أحكام البلاد وأهمية لم يكن للأصناف البلديين أجدادنا شيء منها أصالة.على أن هؤلاء من جهة أخرى أظهروا من الحميّة والشجاعة والمثبرة والاصطبار ما لا مزيد عليه في ثورتهم والحروب التي انشأوها لأجل المحاماة عن صوالحهم المحلية. وصعوبة مشروعهم كانت جسيمة بهذا المقدار حتى اقتضى الأمر إلى اظهارهم شجاعة لم يسبق لها مثيل. وأما في أيامنا هذه فيتصورون حالة أهل المدن في القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع. فقد قرأتم في احدى روايات ولتر سكوت المسماة «كويتين دروارد» ما رواه عن بلديّ مدينة لياج فإنه شخص فيها بلديّاً هزلياً إذ جعله سميناً مرتخياً بلا اختبار ولا جسارة مهتماً فقط بتنعم العيش وتلذذه مع أن أهالي البلدان وقتئذٍ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون الدبابيس والحراب من أيديهم وكانت حياتهم تقضى بالاضطراب والحروب والمقاساة مثل حياة الأشراف الذين كانوا يقاتلونهم. واحتمالهم كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الأخطار أورثاهم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعاً في الأزمنة الأخيرة بسبب انهماكهم في المشاغل السهلة.

وتلك النتائج الاجتماعية والأدبية الصادرة عن تحرير البلدان لم تتصل إلى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جلياً في القرون التالية وحينئذٍ أمكن تمييزها. ولا ريب ان زرعها كان مغروساً في حالة التمدن الأصلية وفي طريقة حصولها على الحرية والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذٍ أهلها في الهيئة الاجتماعية ولذلك كان يحق لي أن انبّه عليها مـذ الآن. ولندخل الآن داخل المدينة ولننظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر وأي مبادٍ وأي أمور كانت متغلبة في علاقات الأهالي بعضهم مع بعض.

الحكم البلدي الداخلي:

فإنكم تذكرون ما قد قلته لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي خلفته السلطنة الرومانية للعالم المتأخر من أن العالم الروماني كان في بدء أمره عبارة عن مدن متحالفة كانت قديماً مالكة زمام أمرها كما كانت رومية ذاتها. وان كل واحدة منها كانت مماثلة لرومية في حالتها الأولية أي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشيء الحرب وتعقد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواهـا. فلما ضُمّت المدن إلى العالم الروماني وانتظمت في سلكه جرد من كل منها على التتابع حقوق السلطان كحق الصلح وحق

الحرب وحق سنّ الشريعة وجباية الأموال، الخ . وانتقلت كلها إلى رومية التي صارت مركزاً للجميع وبقيت وحدها المدينة المتسلطة المالكة. ولم يبق للبلدان الأخر سوى الوجود المدني فقط لا غير. فتغيرت حينئذٍ هيئة المذهب البلدي وعوضاً عن أن يكون حكومة سياسية ومذهباً حكمياً صار نوعاً من الادارة التدبيرية. فذلك هو الانقلاب العظيم الذي تمَّ في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب البلدي إلى نوع من الادارة انحصر في تدبير الأمور المحلية وفي صوالح البلد المدنية. وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت السلطنة الرومانية. فالخشونة أفسدت كل الأحوال وخرّبت كل ما كان من الانتظام واختلطت حينئذٍ كل الأمور وكل الأحوال بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات الادارة ولا عاد يعتبر شيء من هذه الفروقات بل كانت الأمور جميعها تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة أو الادارة بحسب اللزوم. فلما اشتهرت المدن العصيان رغبة في تحصيل الأمن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتباعاً للطرائق والأصول السياسية ولا رغبة في علو الشأن وسمو المقام بل لكي تقدر على مقاومة الأشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت إلى أن تستولي على حقوق تجنيد الجنود وجباية الأموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها وحكامها. وبالاختصار خصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها. ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للأمن وعليها المعوّل في الدفاع عادت إلى المذهب البلدي السلطة التي كانت سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة زمام أمرها كالأول فتلك كانت صفة تحريرها السياسية.

ومع ذلك لم يكن للمدن سلطان كامل بل بقي فيها أثر للسلطة الأجنبية فكان السيد تارة يحفظ له الحق في ان يبعث قاضياً إلى البلد وتكون قضاة البلد معاونة له. وطوراً يبقي لنفسه حق جباية بعض الأموال. وفي مكان آخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك. ثم ان المدن نفسها من جراء انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت سيدات.وبناء على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة واختلطت هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها بواسطة عصيانها وثورتها فامتلكت السلطة على الوجهين وها أنذا أوضح لكم كيف كانت تجري الأحكام داخل البلدان أقله في أول المدة بحسب ما يظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة. فكانت الجمعية البلدية مركبة من أهالي البلد كافة وكان صوت الناقوس يدعو كامل الذين حلفوا اليمين على التعاضد البلدي (وكل من كان ساكناً داخل أسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) إلى الالتئام على شكل جمعية وحينئذٍ كان يتم انتخاب الحكام والقضاة وكانت الوظائف تختلف نوعاً وعدداً وبعد تنصيب المتوظفين كانت تنحل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء المتوظفون ذاتهم وعلى مجرد إرادتهم على نوع ما دون مسئولية أخرى غير الانتخابات الجديدة أو ثورات الشعب البلدي وتلك كانت أنواع المسئولية في ذلك الوقت.

فنظام المدن الداخلي كان إذاً محصوراً في عنصرين بسيطين حداً كما ترون وهما: **جمعية الأهلية العمومية وحكومة مفوض إليها سلطة مطلقة** على نوع ما تحت مسئولية العصيان والثورات البلدية. وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظراً إلى حالة الأخلاق. والقسم الأكبر من أهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل والتوحش تجعل ضبطه وسياسته أمراً عسراً جداً وبعد مدة يسيرة وقعت قلّة الأمن داخل المدن من جراء ذلك واتصلت إلى الدرجة التي كانت مسبّبة قبلاً من معاملة السيد للأهالي. ولكن لم تلبث أن نشأت فيها طبقة عالية من الأهالي وأسباب ذلك وضيحة وهي: إن حالة الأفكار والعلاقات الاجتماعية ولّدت انتظام المهن الصناعية انتظاماً شرعياً فصار أهلها مرتبطين منضمين على شكل أجواق أو طوائف

(كوربوراسيون) وترتب من جراء ذلك مذهب الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الأهلين. فانحاز الاغنياء على حدة في كل المدن وبقي من جهة أخرى الأهلون العَمَلة والصنّاع فصار لهؤلاء نفوذ كبير في أمور البلد واشغالها سواء كانوا أقل أو أكثر عدداً من الاغنياء وانقسمت هكذا المدن إلى طبقتين من الأهلين: العليا والسفلى، وكانت هذه الأخيرة مركبة من السفهاء والأراذل ووقعت الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة أولئك الأداني وكانت صعوبة كبيرة جداً وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم الذي كان يجتهد دون انكفاف باسترجاع سلطته. ودام الحال على هذا المنوال إلى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات أوروبا أيضاً. وربما كان ذلك من أكبر الأسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات أوروبا ولا سيما في فرنسا من اكتساب كامل الأهمية السياسية التي كانت تحق لها إذ كان دأب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدر من التوحش والغباوة والتعصب الأعمى الديموكراتيكي (تسلط الشعب) فكان هذا مما ينزع ضرورة من الطبقة العليا كل جرأتها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الأمور وصرف المشاكل بالتي هي أحسن سواء كان ذلك مع الملك أم مع سائر السادات رغبة في التفرغ إلى مقتضيات الحالة الداخلية وإرجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد. فهذان الخَلَلان كانا يمنعان العنصر البلدي عن تقدمه وعن اكتسابه منزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة.

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر إلّا انها كانت تحت الادراك حينئذٍ وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الأهالي البلديين المختلفة.

تنوع حالة البلدان:

فتلك هي ان لم اخطىء أهمّ صفات تحرير الحكومة البلدية وإدارتها الداخلية والنتائج العمومية الحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبلاً ان هذه الحوادث لا تنسب على حد سواء إلى كل الأماكن بل يوجد اختلافات عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في أوروبا فإن ايطاليا وجنوبي فرنسا مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الأهلون منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة البلدية في الجنوب أكثر من الشمال سواء كان ذلك بسبب التقليدات الرومانية أم بسبب الفرق الكائن في حالة الأهالي. وكان المذهب السيادي متغلّباً في الشمال على حالة المدن وكل شيء عائد فيها إلى أمر واحد وهو مقاومة الأشراف وأما في الجنوب فكانت البلدان تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها. فيستبان من هذا الأمر انها ستصير جمهوريات مستقلة. وأما بلدان الشمال لا سيما في فرنسا فكان يظهر أن مستقبلها سيكون صعباً وأقل نجاحاً ونمواً. وإن القينا النظر على بلدان المانيا واسبانيا وانكلترا نرَ بينها اختلافات شتى لكنني أتجنّب هذه الشروحات المستطيلة إذ لا بد من وقوفنا على أحوال البعض منها في أثناء تقدمنا في تاريخ التمدن لأن الأشياء في بداية الأمر تكون بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النمو رويداً رويداً يظهر التنوع ثم يبتدىء نمو آخر يدفع الهيئات الاجتماعية إلى ذلك الاتحاد السامي المقرون بالحرية الذي هو الغاية المجيدة لاجتهاد البشر وأقصى مُناهُم.

المقالة الثامنة

موضوع المقالة. منظر عموم تاريخ التمدن الأوروباوي. الصفة الأساسية التي يمتاز بها. المدة التي تظهر فيها تلك الصفة. حالة أوروبا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر. وصف الغزوات الصليبية. أسبابها الأدبية والاجتماعية. زوال تلك الأسباب بالكلية في القرن السادس عشر. تأثيرات الغزوات الصليبية في التمدن.

أيها السادة

إنني لم أطرح بعد أمام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعت فيه وقد ذكرت لكم موضوعه في البداية ثم ظللت سائراً دون أن اعتبر التمدن الأوروباوي في مجمله ولا بَيَّنت لكم من أين المسير ولا الطريق ولا مقرّ الوصول: أعني البداية والوسط والنهاية. لكننا وصلنا الآن إلى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية. فإن الأزمنة التي طالعناها لحد الآن يسهل إدراكها من نفسها مجرداً على نوع ما أو من نتائجها القريبة الصريحة. وأما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطامع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى أكثرها بعداً وأكثرها انفصالاً عنها. وفي درس كهذا متسع يأتي وقت يضطر فيه إلى التوقف وعدم السير ان لم يكن غير ظلام وأشياء مجهولة اماماً ويرغب الانسان فيه ان يعلم ليس فقط من أين المجيء وفي أي مكان السير بل إلى أين المسير أيضاً فهذا ما نشعر به الآن. والمدة التي نحن مزمعون ان نطلع على تاريخها لا تعرف حقيقة أهميتها إلاّ بواسطة الرباطات التي توصلها بالأزمنة المتأخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية إلاّ في المدة الأخيرة.

نظر عموم تاريخ التمدن الأوروباوي:

ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجوهرية للتمدن الأوروباوي تقريباً. وقلت تقريباً لأنني لم أخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فإن الأسباب التي أحدثت نمو المذهب الملكي لم تقع إلاّ في القرن الثاني عشر حتى وفي الثالث عشر وحينئذٍ فقط ترتب ذلك النظام ترتيباً حقيقياً وابتدأ ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتأخرة.وبناء على ذلك لم أشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة الآتية. فأكرر اننا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الأوروباوي الكبيرة ما خلا هذا. فقد عاينتم نشأة حكومة الأشراف الالتزامية والكنيسة والحكومة البلدية وقد رمقتم النظامات التي كانت مزمعة ان تخلف هذه الحوادث وليس فقط النظامات بل المبادىء أيضاً والتصورات التي كانت مزمعة أن تتولد في العقول من جراء هذه الحوادث. فقد شاهدتم لدى ذكرنا حكومة الأشراف الالتزامية مهد العائلة المتأخرة والمساكن التي كانت أجدادها تقضـى فيها عيشتها وقد وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعدّ لها من تمدننا. ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية المدنية والمبدأ الثيوكراتيكي وانفصال السلطة

الروحية عن السلطة الزمنية وبداية الاضطهاد وأول صرخات الاستغاثة الصادرة من حرية الفكر وفي نشوء المذهب البلدي قد لحظتم اشتراكاً اجتماعياً مؤسساً على غير مبادىء مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة وشاهدتم فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات الأساسية لأخلاق أهل المدن المتأخرين التي هي فتور العقل حذاءَ العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية، وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية الأوروباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده عليكم.

ولننتقل الآن إلى وسط أوروبا المتأخرة ولست أقول إلى أوروبا الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناه بل في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. فاسألكم: هل تعرفون الهيئة الاجتماعية التي نظرناها في القرن الثاني عشر فيا له من فرق جسيم لا يوصف؟ وقد سبق وأوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة إلى أهالي المدن واجتهدت بأن أبين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (أي ما سوى الأشراف والاكليروس في المملكة) في القرن الثامن عشر وبينه في القرن الثاني عشر. فإن جربتم الأمر نفسه عما يختص بالاشراف والكنيسة تروا الاحالة ذاتها. فإنكم لا ترون أكثر مشابهة بين شرفاء الدولة في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين الكنيسة في مدة الكردينال ديبرني والكنيسة مدة القس سوجير مما رأيناه بين ثلث الدولة في القرن الثامن عشر والأهالي البلديين في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة الاجتماعية ولئن كانت قد أحرزت جميع عناصرها منذ المدة الأولى. وإنني أروم اظهار صفة هذا التغيير الجوهرية العمومية للعيان بصراحة فأقول:

إن الهيئة الاجتماعية كانت محتوية من القرن الخامس إلى الثاني عشر على ما وجدته فيها وأوضحته أعني ملوكاً واشرافاً غير الاكليريكيين واكليروساً وسكان المدن والزراعين والقوات الكنائسية والمدنية وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثـمَّ أمة ولا حكومة وفي كل المدة التي اشغلتنا لم نشاهد ما يشابه الشعب الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا. نعم قد صادفنا قوات خصوصية جمة وحوادث مخصوصة ونظامات محلية إلّا اننا لم نطلع على شيء عمومي علني ولا على السياسة بحصر المعنى ولا على جنسية الشعب الحقيقية. ولننظر الآن إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فإننا نرى في كل مكان شخصين عظيمين يظهران في مرسح العالم وهما: **الحكومة والشعب**. والهيئة الاجتماعية وتاريخها هما عبارة عن تأثير السلطة العامة في الشعب بتمامه وعن تأثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسه وما يبحث عنه التاريخ وما يرويه لنا إنما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما أو اختلافهما. والاشراف والاكليروس والأهالي كل هذه المراتب والقوات الخصوصية لا تظهر لنا إلّا وراء ذينك الجسمين العظيمين أعني الشعب وحكومته اللذين يحجبانها على نوع ما عن النظر. فذلك ان لم أكن في ضلال هو الأمر الجوهري الذي يميز أوروبا المتأخرة عن أوروبا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمت بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر. فصار من الواجب الآن ان نبحث عن سرّ هذا الأمر بين القرن الثالث عشر والسادس عشر، أعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لتحويل أوروبا المتقدمة إلى أوروبا المتأخرة ومن ذلك نتجت فائدتها وأهميتها التاريخية وإن لم تعتبر هكذا أو لم يبحث فيها خصوصاً عما نجم عنها فليس يعسر ترويها وإدراكها فقط بل أيضاً يمجها الذوق وتسأم منها النفوس. وفي الواقع إذا نظرنا إليها في حد ذاتها مجرداً نراها مدة لا صفة لها ولا هيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً دون أن تلحظ أسبابه فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكأنَّ الملوك والأشراف والاكليروس والأهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعية

تدور في دائرة واحدة دون أن يحصل أحدها على ثمرة ولا راحة في تلك المدة. وكم من مشروع قصدوا إتمامه فآل إلى الفساد فإنهم قصدوا توطيد الحكومات وتأسيس الحرية حتى واصلاح الدين ولكنه لم ينجح شيء من ذلك ولا تمّ أمر ما. وقط لم يشاهد في التواريخ أن يكون الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والجد دون أن يجديه ذلك نفعاً وان يكون مسخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حالته وتاريخه من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر.

ولست أعرف سوى كتاب واحد تظهر منه هذه الهيئة مع الصحة وهو **تاريخ امراء بورغونيا** تأليف موسيو بارانت. ولست أتكلم عن الحقيقة التي تلوح في تشخيصه الأخلاق وفي نقله الحوادث مع التطويل بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب بجملته كصورة صحيحة ومرآة وضيحة لكل ذلك العصر الذي يشرح لنا عن حركته وعدم نجاحه معاً.

وبالعكس إذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة إلى ما تبعها وانها السلسلة الموصلة أوروبا المتقدمة بأوروبا المتأخرة حينئذٍ توضح للفكر ويصير لها رونق وترى فيها الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها نجاح ونمو. ووحدتها وفائدتها كائنتان في العمل البطيء والخفي الذي تم فيها. فيمكننا إذن أيها السادة تقسيم زمان تاريخ التمدن الأوروباوي إلى ثلاثة أقسام كبيرة: **أولها**، ما أسميه **بزمان الأصل والتكوين** وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من الهيولى واكتسبت صلابة وظهرت في أشكالها الفطرية والمبادىء التي تحييها وهذا الزمان يمتد إلى القرن الثاني عشر. **وثانيها: زمان التجريب والتهم والتجسس** وفيه تتقرب عناصر النظام الاجتماعي المختلفة بعضها من بعض وتختلط وتختبر بعضها بعضاً دون أن تلد شيئاً عمومياً منتظماً مستديماً وهذه الحالة لا تنتهي بالحقيقة إلَّا في القرن السادس عشر. **وثالثها: زمان النمو** بحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة الاجتماعية في أوروبا شكلاً نهائياً وتتبع في سيرها طريقاً معلومة وتسعى مع السرعة والانضمام إلى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتدأ في القرن السادس عشر ولم يزل إلى الآن مداوماً سيره.

فهكذا أيها السادة يظهر لي في مجمله منظر التمدن الأوروباوي وسأجتهد بأن أورده لكم على تلك الصورة. وها نحن الآن قد دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة العظيمة التي كانت الأسباب الموجبة للتحول الذي حصل في الهيئة الاجتماعية ويحسب هذا التحول نتيجتها فأول حادث يظهر لنا ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صددها هو الغزوات الصليبيـة فإنها تبتدىء في آخر القرن الحادي عشر وتملأ الثاني عشر والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثاً عظيماً لأنها منذ بدايتها وختامها إلى الآن لم تزل تشغل فلاسفة المؤرخين وشعر الجميع حتى من قبل أن يقفوا على حقيقة أمرها بأنها تعد من الوقائع ذات التأثير العظيم التي من شأنها تغيير أحوال الشعوب وبأنه لا بد من درسها وترويها لأجل إدراك مجرى الحوادث عموماً.

أسباب وصفات ونتائج الغزوات الصليبية:

فالصفة الأولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لأن أوروبا بأسرها اشتركت فيها فتعتبر كأول حادث أوروباوي. وقبل الصليبيين لم نشاهد اشعاراً واحداً أثر في أوروبا بكليتها وحركها إلى السعي نحو غاية واحدة ولا كانت أوروبا. فالصليبيـة أظهروا أوروبا للعيان وكان الفرنساويون عليهم المعول في أول جيش صليبي لكن كان أيضاً المان وايطاليون واسبانيول وانكليز. وإذا نظرنا إلى الجيش الثاني والثالث نرى فيهما أقواماً من شعوب المسيحيين كافة فلم يكن يشاهد مثل هذا الأمر قبلاً.

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثاً أوروباوياً كانت أيضاً في كل قسم من

أقسام أوروبا حادثاً وطنياً فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان متأثرة تأثيراً واحداً خاضعة لفكر واحد ومتحمسة حماسة واحدة. فالملوك والاشراف والقسيسون والأهلون والزراعون جميعهم حرّكتهم النخوة معاً واشتركوا كلهم في التجهيزات الصليبية على حدٍّ سواء. فلمعت حينئذٍ وحدة الأمم الأدبية وهذا أيضاً حادث جديد كالوحدة الأوروباوية. وإن وقائع كهذه إذا تصادف وقوعها في مدة شباب الأمم وفي الأزمنة التي يأتي الناس فيها بأفعالهم من تلقاء إرادتهم وبمجرد حريتهم دون قصد ولا ارتباط ولا غاية سياسية أصلاً تعرف بوقائع البأس والشجاعة والبطش والحمية الجاهلية. فوقائع الصليبية في أوروبا المتأخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية. فإنها كانت حركة شخصية وعمومية معاً ووطنية دون أن يحصل فيها الارتباط وإدارة العمل.

فكل التواريخ تقرر وكل الحوادث تثبت أن الصفة المذكورة هي الصفة الأصلية للغزوات الصليبية. ومن هم الصليبيون الذين ساروا في الأول؟ أليسوا شرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة بطرس السائح دون استعدادات ولا مرشدين ولا رؤساء بل كان يتبعهم لا كقواد بعض الشرفاء المجهولين واجتازوا المانيا والسلطنة اليونانية وجاؤوا آسيا الصغرى فتشتتوا وهلكوا فيها وحينئذٍ وثبت المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافر الشرفاء وأقوامهم تحت رئاسة «كودفروا دي بوليون» والحمية تلعب في رؤوسهم ولما قطعوا آسيا الصغرى لحق برؤساء الصليبيين بعض التعب وفتور الهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طمحوا إلى الفتوحات الخصوصية والتوطن بها. فثار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب إلى أورشليم وقال: «غاية الغزوة الصليبية انقاذ أورشليم ولم يأت الصليبيون لفتح امارات إلى ريموند دي تولوز أو إلى بويمون أو إلى غيره». فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والأوروباوي الشديد على كل الأميال الشخصية إذ لم يكن للرؤساء نفوذ كافٍ ليجبروا اولئك الجماهير على الخضوع لأمرهم وعلى مراعاة صالحهم الخصوصي. ثم إن الحمية حرّكت الملوك أيضاً كما حرّكت الأمم فمالوا إلى الرحيل وتأهبوا للسفر. وتجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت قيادة الملوك.

ولننتقل دفعة واحدة إلى آخر القرن الثالث عشر. فإن الناس لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل يُنادى بها على رؤوس الاشهاد بحرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم إلى المسير. والتأمت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الأراضي المقدسة ومع ذلك لم يهتم أحد بهذا الأمر ولم يذهب أحد من الناس. وسببه انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الأوروباوية أمور أبطلت الغزوات الصليبية وانهت أمرها. نعم لم يزل يرى بعض التجريدات الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون إلى أورشليم إلاّ أن الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت بالكلية على انه يظهر ان مداومتها لم تزل ضرورية والتسهيلات لم تبرح كما كانت. فإن المسلمين ظفروا في آسيا واستولوا على المملكة المسيحية المؤسسة في أورشليم. ومن الواجب استرجاعها. والوسائط المسهلة للنجاح ازدادت عمّا كانت في البداية إذ كان جم غفير من المسيحيين لم يزالوا مستقرين في آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم يبرح لهم شأن وقوة وزادت الخبرة بطرق الأسفار والأعمال. فأين تلك الحمية والغيرة الاجتماعية. إنه لأمر واضح جلي ان القوتين العظيمتين اللتين هما أساس الهيئة الاجتماعية أعني الملوك والشعوب لم يعودوا يهتمون في هذا الأمر.

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشيء عن العناء والملل وان أوروبا تعبت وملّت من اقتحامها آسيا. فينبغي لنا أيها السادة ان نقف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه الظروف. فإنها ليست بصحيحة كلياً ولا يحتمل ان أجيال الناس يتعبون ويملون مما لم يعانوا فيه أو من عناء اجدادهم لأن العناء والملل إنما هما أمران شخصيان لا ينتقلان كالإرث وأهل القرن الثالث عشر لم

يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب آخر يمنعهم عن ذلك وهو: انه كان قد حصل تغيير مهم في الأفكار والاشعارات والأحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونه ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يتمّنونه. ويمثل هذه التحولات السياسية أو الأدبية لا بالعناء والملل يفسر تغيير سلوك الأجيال المتتالية. وأما العناء الذي نسب إليها فلا يمكن أن يعتبر سبباً للتحول الذي حصل.

وكان سببان عظيمان أيها السادة قد حملا أوروبا على الغزوات الصليبية أحدهما أدبي والثاني اجتماعي.

أما **السبب الأدبي** فتعلمون انه كان الغيرة الدينية أي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية. فإن المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاتلون المسلمين وكانوا قد قهروهم في أوروبا بعد أن وجدوا منهم على خطر عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها أيضاً. وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وأمر فجائي حدث بغتة عن روايات الحجاج الراجعين من أورشليم وعن مواعظ بطرس السائح وتحريضاته. فما ذلك إلاّ وهمٌ والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ أربعة قرون بين المسيحيين والمسلمين وأشد وأبلغ ما اتصلت إليه. وكانت في الأول أوروبا ساحة للقتال فصارت ساحته آسيا. ولو كنتُ اعتبر التشبيهات والمقابلات التي يستعملونها أحياناً في التاريخ سواء كانت بمحلها أم بغير محلها لكُنت أريكم النصرانية في آسيا بالحالة نفسها التي كان عليها الاسلام في أوروبا. فإن المسلمين استوطنوا في اسبانيا وافتتحوا فيها مملكة وإمارات وعمروها وفعل ذلك المسيحيون في آسيا ووجدوا فيها بالنسبة إلى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة إلى المسيحيين. فمملكة أورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا تعنينا هذه المشابهة. فالأمر المهم هو محاربة المذهبين الاجتماعيين والدينيين أحدهما الآخر وأعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية. فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها بمجمل الحوادث.

وأما السبب الثاني الذي لم يكن أقل اعتباراً من الأول فهو **حالة أوروبا الاجتماعية في القرن الحادي عشر**. فإنني قد اعتنيت بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في أوروبا من القرن الخامس إلى الحادي عشر واجتهدت بأن أبيّن ان كل شيء كان محلياً فيها وان الممالك والعيشة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جداً وإنه في ذلك الأثناء تغلّب مذهب حكومة الاشراف الالتزامية. فلم تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وتـاق الفكر البشري والحركة الغريزية التي في الانسان إلى تجاوز تلك الحدود التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون أن يبطل الميل إليها لما فيها من المكاسب والاقدار على أشياء مجهولة يُرجى منها الخير والفائدة. فهرعت الشعوب إلى الانخراط في سلك الصليبية رغبة في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة أكثر تنوعاً واتساعاً تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم أبواب العشم الواسعة.

فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في القرن الثاني عشر. وفي آخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل منهما إذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم بعد يحركهما إلى تلك الغزوات لا السبب الأدبي ولا السبب الاجتماعي المقدم ذكرهما اللذان أثارا وروبا على آسيا. ولست أدري هل أطلع كثير منكم على مؤرخي الصليبية الأولين وهل تأتّى لكم مرة ن تقابلوا التواريخ المعاصرة للغزوات الأولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر مثلاً

البير دكس وروبير لوموان وريمون داجل الذين كانوا مع الصليبية الأولين بكيليوم دوتير وجاك دي فيتري. فمن قابل ذينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق الكائن بينهما. فيظهر من كتب الأولين تهيج العقل وتأثير التصور إذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكن عقولهم محدودة بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من الغفلة والغباوة والخرافة جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوزا ادراكهم الدائرة المحدودة التي رَبوا وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شيء من الأشياء التي حولهم ولا من الحوادث والأمور التي نقلوها. وبالعكس إذا فتحتم تاريخ الصليبية لكيليوم دوتير يأخذكم العجب إذ ترونه كواحد من مؤرخي الزمان المتأخر ذا عقل متسع متفنن وأفكار حرة يدرك جوهر الحوادث السياسي وأصولها وفروعها وأسبابها ومسبباتها. وأما طريقة جاك دي فيترى فهي على غير هذه الصورة من التفنن فإنه عالم لا يبحث عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم أيضاً في الأخلاق والجوغرافية والطبيعيات ويميز الأمور ويعبّر عنها. وبالاختصار يوجد بونٌ عظيم بين رواة الصليبية الأولين ومؤرخي الآخرين يدل على حدوث انقلاب عظيم في حالة العقول.

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من الفريقين على المسلمين.فالرواة الأولون أو بالحري الصليبية الأولون إذ كان رواتهم عبارة عن لسان حالهم لم يروا المسلمين إلاّ موضوعاً للبغض ولا شك انهم لم يعرفوهم حينما تحدثوا عنهم ولا أدركوا حقيقة أمرهم ولا اعتبروهم إلاّ من جهة العداوة الدينية الواقعة في ما بينهم فلم يظهر من كتبهم أثر ما لأدنى مخالطة اجتماعية بينهم. وخلاصة الأمر انهم كانوا يبغضونهم ويحاربونهم. وأما كيليوم دوتير وجاك دو فيتري وبرنارد الخزندار فإنهم يحدثـون عن المسلمين بطريقة أخرى ويتضح من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين كالسابق. ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الأفكار والامتزاج والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب. ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد الخزندار فإنه يطنب في مدح صلاح الدين حتى انهما اتصلا مراراً إلى مقايسة أخلاق وسلوك المسلمين بأخلاق وسلوك المسيحيين بقصد التعييب على هؤلاء وذمّهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانيين حينما كان يقابل أخلاقهم بأخلاق الجرمانيين. فمن ذلك يتضح لكم التغيير الجسيم الذي حال بين الزمانين نظراً إلى ما يشاهد في المدة الأخيرة من حرية الفكر وخلو الغرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية لقتالهم أي بحقّ أعداء النصارى أنفسهم ولو يسمع الصليبية الأولون مثل هذا الكلام لأورثهم العجب وحرّك فيهم الغضب.

فهو ذا أيها السادة أول تأثير ناشيء عن الغزوات الصليبية وأهمه أعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدماً كبيراً نحو اتساع الفاكرة وانطلاقها. فمع أن المعتقدات الدينية أهاجت الحروب الصليبية كانت نتيجة هذه ان جردت الأفكار الدينية من سلطانها المطلق على العقل البشري حتى لا أقول مما يحق لها من النفوذ القانوني. وهذه النتيجة غير المنتظرة قطعاً تسببت عن أمور عديدة أولها ما شاهده الصليبية من الأشياء الجديدة العظيمة المتنوعة. فقد جرى لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الأفكار المطروقة والأمور الشائعة معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة الشعوب المختلفة وملاحظة الأخلاق والآراء المتنوعة توسع دائرة الأفكار وتطلق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات الفاسدة. وهذا ما قد حصل لأولئك الشعوب المرتحلين الذين دعوا بالصليبية فقد تفتحت أذهانهم وتفتقت عقولهم نظراً إلى مشاهدتهم أموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على أخلاق غير أخلاقهم وفضلاً عن ذلك خالطوا أمتين متمدنتين أكثر منهم وهما الأمة اليونانية من جهة وأمة الاسلام من جهة أخرى ولا ريب أن الهيئة الاجتماعية اليونانية مع تقهقر حالها واضمحلالها في ذلك الوقت قد ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فائقة عليها في التهذيب والآداب. وهكذا أيضاً رأوا الهيئة

الاجتماعية الاسلامية. وانه لأمر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراوين على كيفية تأثر المسلمين من منظر الصليبية. فإن أولئك في بداية الأمر اعتبروا الصليبية كقوم برابرة وكأخشن أناس نظروهم في حياتهم وأكثرهم توحشاً وبلادة. وأما الصليبية فقد أذهلهم ما عاينوه من ثروة المسلمين وغناهم وتهذيب أخلاقهم ورقّتها. وعقب هذا التأثير الأول حصلت المخالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما العلاقات واتسعت أكثر مما يظن عموماً. ولم يكن فقط اتصال دائم بين مسيحيي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين الغرب والشرق وزار أحدهما الآخر وخالط كل منهما صاحبه. ومن مدة يسيرة كشف الحجاب أحد العلماء الذين تشرفت بهم فرنسا أمام أوروبا وهو موسيو أبيل ريموزا عما كان من العلاقات والمراسلات بين سلاطين المغول والملوك المسيحيين وكان السلاطين المشار إليهم يبعثون السفراء إلى ملوك الفرنك ومن جملتهم إلى القديس لويس ويسألونهم المحالفة والمعاهدة على قتال الأتراك لفائدة الطرفين. وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين الملوك كانت توجد أيضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة متواصلة. وها كم ما قاله موسيو أبيل ريموزا في هذا المعنى في كتابه على العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغول:

«إن كثيراً من الاكليريكيين الايطاليان والفرنسيس والفلمنك أُرسلوا بمأموريات سياسية إلى الخان الكبير وجاء رومية وبرشلونة وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثمبتون جماعة من أعيان المغول. وأحد الفرنسيسكانيين من مملكة نابولي سمي أسقفاً في باكين وخلفه فيها أحد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس. هذا وكم من أشخاص آخرين مجهولين تبعوا أولئك بصفة عبيد أو طمعاً في المكاسب أو رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة عُلمت أسماء البعض منهم. فأول سفير أتى بلاد المجر من قبل التتر كان رجلاً انكليزياً منفياً من بلاده بسبب بعض الجرائم فطاف آسيا كلها ثم دخل في خدمة المغول. وأحد الرهبان الفلمنك صادف في أقاصي بلاد التتر امرأة من «متس» تسمى باكيت كانت قد خُطفت من بلاد المجر ورجلاً صائغاً كان أخوه مستوطناً في باريس وله حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشاباً من أنحاء مدينة روان كان قد شهد فتوح بلغراد ورأى أيضاً روسيين ومجريين وفلمنكيين. وكان أحد المغنّين ويدعى روبرت قد جال في آسيا الشرقية ثم عاد ومات في دار الأسقفية في مدينة شارتر. وكان رجل من التتر مقاولاً على تقديم الخُوَذ إلى جيش فيليب لوبيل. وقد صادف جان دي بلابكاربين رجلاً من أشراف الروس في بلاد التتر ويسميه تامر كان خادماً بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا والنمسا كانوا قد رافقوه في سفره إلى بلاد التتر وآخرون رجعوا معه إلى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جنوى وبيزا والبندقية. وإثنان من تجار البندقية طوحت بهم الصدفة إلى بخارا ومنها ذهبا برفق سفير أرسله هولاكو إلى خوبيلاي فاستقرا عدة سنين في بلاد الصين والتتر وارسلا بكتب من الخان الأعظم إلى البابا وعادا إلى الخان الأعظم وصحبتهما ولد أحدهما وهو الشهير «ماركوبولو» وأخيراً قرّ رأيهما على مفارقة خوبيلاي والرجوع إلى البدنقية. وفي القرن التالي لم تكن الأسفار أقل من هذه منها اسفار جان ديماندفيل وهو طبيب انكليزي واودريك دي فريول وبيكولاتي وكيليوم دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم ان الأسفار التي ذكرت هي الجزء الأقل وان الذين ترحلوا هم أكثر عدداً من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من أولئك المسافرين استقروا في الأماكن التي رحلوا إليها وقضوا فيها أجلهم وبعضهم عادوا إلى بلادهم ولم يفوزوا بثمرة ما من أسفارهم وأتعابهم سوى التذكار فكانوا يقصون أسفارهم

غالباً مع المبالغة على أقربائهم وانسبائهم. ولكن لا ريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد أنتجت أثماراً صالحة مفيدة رغماً عما مازجها من الحكايات التي لا أصل لها. ونقل المسافرون هكذا زرعاً ثميناً إلى المانيا وايطاليا وفرنسا في الأديرة وبين الأشراف حتى وفي أدنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث أن أثمر ذلك الزرع بعد زمان قليل. فكل أولئك المسافرين المجهولين الذين حملوا صنائع أوطانهم إلى أقاصي البلاد عادوا بمعارف جديدة ليست بأقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علم منهم تجارة أكثر ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة إذ ليس فقط بواسطتهم اتسعت تجارة الأقمشة الحريرية والأواني الصينية والأثمار الهندية وزادت سهولة ورواجاً وانفتحت طرق ومسالك جديدة للصناعة والتجارة بل نقلوا أيضاً إلى أوروبا أشياء أجل وأربح من ذلك وهي الأخبار والروايات عما شاهدوه من الأمم والأخلاق الجديدة والأعمال والمصنوعات فتفتحت بذلك الأذهان وأخذت بالاتساع بعد أن كانت قد انحصرت في حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية. فصاروا يحسبون حساباً لأجمل قسم من أقسام العالم الأربعة وأكثرها سكاناً وتمدناً قديماً وتشوفوا إلى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاطنين فيه حتى انهم حاولوا أن يرتبوا تعليم اللغة التترية في مدارس باريس الكلية. ورويداً رويداً تباحثوا في ما نقل لهم من الأخبار ودقّقوا فيها النظر وخفضوا ما فيها من المبالغات وصحّحوها فذاعت في كل الجهات وانتشرت وحولت الأفكار نحو الأماكن الشرقية وتقدم فنّ الجوغرافية تقدماً بليغاً ومالت العقول إلى أوروبا إلى اكتشاف الأراضي الجديدة ولما عرفت الناس جيداً نصف الكرة الأرضية لم تعد تتصور كالأول انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعاً لهذا الفكر. وهكذا بينما كان خريستوف كولومبوس سائراً للاكتشاف على زيبانكو (اليابان) المنوه عنها من ماركوبولو اكتشف على العالم الجديد». انتهى.

فيتضح من ذلك أيها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي لاح للأفكار في أوروبا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جراء الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية. ولا ينكر ان هذا كان من أقوى الأسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحريته اللذان ظهرا بعد نهاية تلك الغزوات. ويوجد ظرف آخر يستحق الالتفات أيضاً وهو أنه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني أي مركز الحكومة الكنائسية يخالط العوام أصلاً بل كانت معاملاته لهم بواسطة الاكليروس سواء كانوا قصاداً مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة رومية أم أساقفة وقسيسي البلاد. نعم كان لبعض العوام مخالطة مع رومية إلّا انه بوجه الاجمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين الشعوب. ففي مدة الصليبية صارت رومية ممراً لجانب عظيم منهم سواء كان في ذهابهم أم في إيابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عياناً أمور سياستها وأخلاقها واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات الدينية من الصوالح الذاتية. فلا ريب أن هذه المعرفة الجديدة أورثت العقول جرأة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها إلى ذلك الحين.

فإن من يمعن النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالأمور الكنائسية لا بد من أن يتضح له أمر مستغرب وهو أن الأفكار مالت إلى الحرية ميلاً شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن أن تكون قطباً لدائرتها وموضوعاً وحيداً لسعيها وحركتها وابتدأت الأفكار تهتم بأشياء أخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت أولاً.

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الأدبي الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية

أو أقلّه الذي هيّجها وحرّكها إليها وكانت حالة أوروبا الأدبية قد تغيّرت تغيراً جسيماً.

والحالة الاجتماعية أيضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما بحثوا عما للحوادث الصليبية من التأثير في هذا الانقلاب وقالوا انها كثيراً ما أجبرت عدداً وافراً من أصحاب المقاطعات الصغيرة على أن يبيعوها إلى الملوك أو يبيعوا مشارطات إلى المدن بقصد جمع النقود والتأهب إلى الرحيل مع الصليبية وقيل أيضاً إن مجرد غياب الأشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً عظيماً من نفوذهم وشوكتهم. ولكن لا حاجة لنا على ظني إلى الدخول في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تأثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث العمومية. فإنها قلّلت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشأن وحصرت الشوكة والأملاك في أيدٍ قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عدداً إلّا بعد المدة الصليبية. وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة إلى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها إلى ولايات وأقاليم وأقضية وكومون(١) فلو كان عندنا هكذا خارطات مخططة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها إلى بعض والتغييرات المتوالية التي حصلت فيها وأمكننا مقابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكنّا نعاين مقدار المقاطعات التي أُلغيت وضُمّت إلى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الأمر من أعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية.

والأشراف أصحاب الأملاك الصغيرة الذين بقوا حافظين أراضيهم لم يمكثوا فيها معتزلين كالأول بل صار أصحاب المقاطعات الكبيرة كمراكز يدور حولها الصغراء ويتقربون منهم ويلوذون بهم ويقيمون معهم على الدوام وكانوا قد ألِفوا هذه الحال في أسفارهم الصليبية حيث كانوا في اضطرار إلى اتباع الأكثر غنىً وشوكة منهم لانفاقه عليهم المال ولمساعدته لهم في كل ما يلزم فكانوا قد قضوا زماناً معه مرافقيه ومشاركيه في معيشته وأخطاره ولما عادوا إلى بلادهم استمرت في طباعهم تلك المؤالفة والمعاشرة فمارسوا الاجتماع حول رئيسهم كالسابق وكما أن المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت أراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لأصحابها دولة وصولة وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الأشراف الذين ما زالوا حافظين أملاكهم الصغيرة إلّا أنهم لم يمكثوا فيها كالأول.

فامتداد وازدياد المقاطعات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضاً عن التشتيت والتفريق الذي كان سابقاً ذانك هما التأثيران العظيمان اللذان احدثتهما الغزوات الصليبية في الهيئة السيادية.

وهذه النتيجة نفسها حصلت أيضاً في المدن لأن الحروب الصليبية انشأت المدن الكبيرة إذ كان المتجر الصغير والصناعة الجزئية غير كافيين لتعمير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة الواسعة البحرية وعلى الخصوص المتاجرة بين الشرق والغرب هي التي شادتها ورفعت شأنها ولم يحمل الناس على توسيع المتاجرة البحرية أكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية. وبالاجمال إذا نظرنا إلى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية نرى أن حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك المدة في كل شيء قد زالت وبدلت بحركة أخرى مخالفة لها وهي: **حركة جمع وتأليف**

---

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي وأصل ذلك ناشىء عن الحكومة البلدية القديمة فإن الكومون الآن هي كناية عن أهالي مدينة أو قسم من مدينة أو ضيعة أو مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنتخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بأمور الأحكام. (للمترجم)

في القوة وفي الناس. ومالت الأشياء كلها إلى التقارب وانضمت الأجزاء الصغيرة إلى الكبيـرة أو تجمعت حولها وعلى هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية وأخذت في النمو.

فها قد اتضح لكم أيها السادة لماذا لم تَعُد الملوك والشعوب ترغب في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن الرابع عشر فإنه لم يعد لهم حاجة إلى ذلك ولا عادوا يتمنّونه وكان الذي حرّكهم إليه هو روح الدين وتغلب الأفكار الدينية على كامل وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها. وكانوا أيضاً يميلون إلى الأسفار الصليبية طلباً للعيشة الجديدة المتسعة المتنوعة فابتدأوا يجددونها في أوروبا نفسها باتساع ونمو العلائق الاجتماعية. وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية. فما الفائدة التي كانت من الذهاب إلى آسيا لاستفتاح الممالك طالما كان في جوارهم ممالك كثيرة يقدرون على افتتاحها. ولم يذهب فيليب اوغست (ملك فرنسا) إلى الفتوحات الصليبية إلاّ عن كره. وهكذا أيضاً كانت الشعوب فإنهم رغبوا باغتنام الثروة والفلاح في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلباً للأشياء المجهولة. فميل العموم إلى السير في طلب الأشياء المجهولة اعتاض عنه الملوك بالسياسة والأهلون بالمعاملات التجارية المتسعة. ولم يبق في الهيئة الاجتماعية أحد له ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الأشراف وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائرهم واكتساب علو الشأن والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعبأون بالتجارة ولا يكترثون بها فهؤلاء لبثوا محافظين على أميالهم وأخلاقهم القديمة وذلك هو السبب الذي بعثهم على مداومة الأسفار الصليبية وتجديدها مدة طويلة من الزمان. فهذه هي كما أظن أيها السادة نتائج الحروب الصليبية العظيمة الحقيقية، أعني: اتساع الفكر وامتداده وتحريره من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة أخرى. وقد أحدثت نمواً في الحرية الذاتية واتحاداً وانضماماً في السياسة معاً وأعانت على استقلال المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية. وطالما بحثوا عن وسائل التمدن المادية التي كانت سبباً في جلبها من الشرق وقالوا إن أغلب الاستنباطات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الأوروباوي في جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الابرة والمطبعة والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي يحتمل أن يكون جلبها الصليبيون معهم حين رجوعهم. فلا يخلو الأمر من وجود بعض الحقيقة في هذه الأقاويل كما أن بعضها يستوجب الشك ولكن الأمر الذي لا شك فيه ولا امتراء هو تأثير الحروب الصليبية ونتائجها العمومية في الأفكار من جهة وفي الهيئة الاجتماعية من جهة أخرى. فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحلة إلى سبل جديدة رحبة وبدأت بإحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية إلى عنصرين فقط: الحكومة والشعب. كما هي صفة التمدن المتأخر الحقيقية. وفي الوقت ذاته أخذ ينمو نظـام أعان على حصول هذه النتيجة العظيمة أكثر من الجميع وهو النظام الملكي. فتاريخه منذ نشوء الدول المتأخرة إلى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الآتية.

المقالة التاسعة

موضوع المقالة. ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة وأهميته في تاريخ أوروبا والعالم. الأسباب الحقيقية لتلك الأهمية. وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين. أولاً، طبيعته الخصوصية المستمرة. إنما هي عبارة عن السلطان القانوني الشرعي في أي حدود. ثانياً، لبانته وتنوعه. كإنماء المذهب الملكي الأوروباوي نتيجة أنواع المذاهب الملكية المختلفة. في المُلك الخشن. في المُلك السلطاني (امبراطوري). في المُلك الديني. في الملك السيادي الالتزامي. في المُلك كما هو في الأزمنة المتأخرة بحصر المعنى وفي طبيعته الحقيقية.

عظم أهمية المذهب الملكي في تاريخ التمدن:

أيها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الأخير بتحديد الصفة الجوهرية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتأخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الاوروباوية المتقدمة وظننت أن تلك الصفة إنما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الأشراف والاكليروس والملوك والأهلين البلديين والزراعين والأرقّاء الذين كانوا في بدء الأمر القوات المتغلبة والمشخصين الأولين في مرسح التاريخ لم نرَ في أوروبا المتأخرة سوى شخصية عظيمين يشغلان وحدهما المرسح التاريخي أي الحكومة والشعب.

وكما ان هذا الأمر هو خلاصة التمدن الأوروباوي كذلك هو أيضاً الغاية التي ينبغي لنا أن نتتبعها ونتصل إليها بواسطة البحث والتفتيش. فيجب أن نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدريج. وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيه إذ كان بين القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رأيتم تمام العمل البطيء الخفي الذي حَوَّل هيئتنا الاجتماعية في أوروبا إلى هذا الشكل الجديد والحالة النهائية. ولقد درسنا أيضاً أول الحوادث وأعظمها التي على مذهبي أعانت أوروبا إعانة عظيمة على سلوك هذا السبيل أعني الوقائع الصليبية.

وفي ذلك الوقت أي في أثناء بداية تلك الوقائع الصليبية أخذ في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الأقوى في تكوّن الهيئة الاجتماعية المتأخرة وامتزاج جميع عناصرها وإحالتها إلى قوتين كما تقدم وهما الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي.

ولمن الواضح أن المُلك نشأ عنه أمور مهمة جداً في تاريخ التمدن الأوروباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصراً تكفي لاقناعنا بذلك وقد يرى نمو هذا النظام سائراً على قدم واحدة على نوع ما مع نمو الهيئة الاجتماعية نفسها أقله مدة طويلة من الزمان. فنجاحهما مشترك وليس نجاحهما مشتركاً فقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقرب إلى صفتها النهائية المتأخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انه حينما

اكتمل العمل ولم يعد يبقى في ممالك أوروبا الكبيرة قوة مهمة قاطعة على نوع ما غير الحكومة والأهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية. وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الأمر واضح لا بل في أغلب أقسام أوروبا فإن تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا يأتينا بالنتيجة ذاتها تحت أشكال مختلفة نوعاً وفي مدد سابقة أو لاحقة. ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بمذهب السلطة العمومية على زمان عائلة «تودور» الملوكية[1] وكان الملك إذ ذاك في أعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل أيضاً في المانيا واسبانيا وجميع ممالك أوروبا الكبيرة.

أسباب أهمية المذهب الملكي العمومية:

وإذا خرجنا من أوروبا ووجهنا النظر إلى سائر العالم نرى أيضاً ما يشابه هذا الأمر بعينه ونشاهد للملك شأناً ومكانة عظيمة في كل الأقطار وربما رأينا انه النظام الأعم والأكثر دواماً والذي يصعب جداً منعه عن البلاد التي لم يطأها واستئصاله من حيث يكون موجوداً. وهو مستولٍ على آسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هنالك تابعة للمذهب الملكي على تراتيب متنوعة. وإن جزنا داخل افريقيا فحيثما نصادف أمماً عظيمة نشاهد ذلك المذهب متسلّطاً عليها. ولم يدخل المذهب الملكي كل الأماكن فقط بل صلح أيضاً في الأحوال الأكثر تبايناً واختلافاً كالتمدن والخشونة والأخلاق الأكثر ليانة وميلاً للسلام كما في الصين والتي يغلب فيها روح المشاجرة والقتال. واستقر تارة في وسط مذهب الأسباط أي في الهيئات الاجتماعية المركبة من مراتب متنوعة منتظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة أي في الهيئات الاجتماعية الخالية بالكلية من أنواع المراتب الرسمية المستمرة. وكان في غالب الأحيان مستبداً جائراً وأحياناً مساعداً على نمو التمدن حتى وعلى نمو الحرية أيضاً. فكأنما هو رأس يصلح لعدد من الأجسام المختلفة أو ثمرة تجتنى من الأغراس الأكثر تنوعاً. وهذا الأمر يمكّنا من الاكتشاف على كثير من النتائج المهمة المفيدة على أننا نكتفي باثنتين فقط.

أولاً ـ إنه لمن المحال أن يكون أمر كهذا ناشئاً عن الصدفة المحضة والقوة والاختلاس فقط ولمن المحال ألا يكون بين طبيعة الملك باعتبار كونه نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً أو الهيئة الاجتماعية جملة نسبة عظيمة ومشابهة قوية. نعم ان القوة مقترنة بالنظام المذكور منذ الأصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحه وتقدمه لكن إذا صادفتم نتيجة كهذه وإذا رأيتم حادثاً عظيماً ينمو أو يتجدد على توالي الدهور والأحقاب وفي كامل الأحوال المتنوعة فلا تنسبوه أبداً إلى القوة. ومع ان القوة لها تداخل عظيم يومياً في الأعمال البشرية فليست هي مبدأها ومحرّكها الأكبر بل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود عليها سبب أدبي متوقف عليه بث الأمور بجملتها. ونسبة القوة إلى تاريخ الهيئات الاجتماعية كنسبة البدن إلى الانسان فلا ريب ان البدن لذو أهمية عظيمة في حياة الانسان ومع ذلك ليس البدن مبدأ حياته والحياة انما تسري فيه لا تصدر عنه. وهكذا أيضاً تركيب الهيئات الاجتماعية البشرية فمهما كان للقوة فعل فيها فليست مع ذلك القوة التي تسوسها ولا في يدها أمرها بل تتستر خلال طارئات القوة تصورات فكرية وتأثيرات أدبية فتدبر مسرى الهيئات الاجتماعية ولا بد من أن يكون سبب كهذا أيّد الملك ونجحه لا القوة.

وأمر ثانٍ ـ يستحق الالتفات بقدر ذاك أيضاً هو كون النظام الملكي ذا ليانة واستعداد طبيعي للتلطيف وللصلاح في عدد من الظروف المتنوعة. فانظروا إلى هذه المناقضة وهي انه من طبعه الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يحتمل التغييرات العديدة كغيره من النظامات ومع ذلك يصلح للهيئات

---

(١) هي العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردتين وتولى منها خمسة ملوك وخلفها على سرير الملك عائلة استوارت. (للمترجم)

الاجتماعية الكلية المباينة بعضها لبعض فيجب أن يكون التنوع مما يوافق طبيعته ولا شك انه مرتبط بكثير من العناصر والمبادىء المتباينة التي في الانسان أو في الهيئة الاجتماعية. وبما أن المؤرخين لم يعتبروا النظام الملكي كما ينبغي في كامل اتساعه ولم يدخلوا من جهة في البحث عن مبدأه الخصوصي الثابت وعن جوهره العديم التغير مهما كانت الظروف التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة أخرى كامل التنوعات التي يقبلها وجميع المبادىء التي يتحد معها، بناءً على ذلك أي بما انهم لم يعتبروا الملك من ذينك الوجهين المتسعين، لم يدركوا جيداً على الغالب حقيقة أهميته في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعته ومفاعيله . .

الملك هو عبارة عن الوازع الشرعي القانوني:

فهذا الأمر أرغب اتمامه الآن بطريقة توقفنا حق الوقوف على حقيقة نتائج هذا النظام في أوروبا المتأخرة سواء كانت صادرة من مبدأه الخصوصي أم من التلطيفات التي طرأت عليه ولا ريب أن شوكة المُلك تلك القوة الأدبية التي هي حقيقة أصله ليست قائمة بإرادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب بقبولهم المُلك نظاماً والفلاسفة بتأييدهم إياه مذهباً لم يقصدوا قبول سلطان إرادة رجل على ما هي عليه في حد ذاتها من الغباوة والتجبر وقلّة الرشد والأهواء. فالملك هو غير ارادة انسان واحد ولئن كان ذلك ظاهر شكله بل هو عبارة عن السلطة القانونية أي تلك الارادة التي من جوهرها الحقانية والعدل والرشاد وعدم التغرض والتنزه عن كامل الارادات والسمو عليها والتي يحق لها أن تسوسهم ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عقول الشعوب وسبب قبولهم إياه.

وهل يوجد بالتأكيد أيها السادة وازع شرعي أي شريعة لها حق الحكم على الناس وسياستهم فإنه لمؤكد انهم يعتقدون ذلك لأنهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال ألاّ يجتهدوا بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها. ولنفترض لست أقول أمة بل جمعاً من الناس قليلاً عدده خاضعاً لسلطان لم يكنه إلاّ بالفعل فقط أي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم بالعدل والحق. فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر منه إذ لا بد لها من اليقين بالحق فإنها تبحث عن سلطة الحق وهي السلطة الوحيدة التي يرتضيها الانسان. وما هو التاريخ؟ أما هو بيان وإثبات ذلك الأمر الكلي. وما سبب المشاجرات العظيمة والحروب التي تشغل حياة الشعوب أليست غايتها الاجتهاد العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع لأحكامه. وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة أيضاً يعتقدون بوجوده وعلى الدوام يبحثون عنه. وما هي تلك المذاهب والآراء الفلسفية السياسية؟ أما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني. وما فحوى تلك التآليف؟ أغير مسئلة معرفة لمن يحق الحكم على الهيئة الاجتماعية. وإن راجعتم الآراء الثيوكراتيكية (الحكم في ظل إله) والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها تفتخر بكونها عرفت لمن السلطان الشرعي وكل منها يعدُ الهيئة الاجتماعية بأن يوضعها تحت حكم سيدها القانوني. فأكرر القول إن تلك هي غاية أعمال الفلاسفة كافة واجتهاد الأمم قاطبة.

وكيف يمكن ألا يعتقد اولئك وهؤلاء بالوازع الشرعي أم كيف يسوغ لهم ألا يبحثوا عنه على الدوام. فإن افترضنا أقل الأشياء مثلاً بأن يطلب من الناس اتمام أمر ما سواء كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية بجملتها أم بعدد قليل من الناس أم بواحد منهم أفلا يحتاج إلى قانون لاتمام هذا الأمر وإلى إرادة قانونية تتبع وتنفذ. وسواء كنتم تبحثون عن الأمور الطفيفة المتعلّقة بالحياة الاجتماعية ام عن أعظم حوادثها ووقائعها فعلى الحالين لا بد لكم من أن تصادفوا حقيقة تضطرون إلى تأكيدها وتثبيتها أو

تصوراً فكرياً حقيقياً عادلاً تلتزمون إلى ادراجه في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تزل الفلاسفة والشعوب ولن تزال تتشوف إليه وترغبه.

ولكن إلى أي حد يمكن تقويض أمر الوازع الشرعي بوجه عمومي ومستمر إلى قوة أرضية وإرادة بشرية. أم ما الذي يحسب بالضرورة محا لاً ومضراً في مثل هذا الافتراض أم ما الذي يجب أن تفتكره خصوصاً من جهة افتراض كون المُلْك عبارة عن الوازع الشرعي أم ما هي الشروط والحدود التي لا بدّ منها لقبول هذا الافتراض. فإنما هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها إلاّ انني لا أقدر أستغني عن بيانها فها أنذا أذكر لكم شيئاً عنها في سياق الحديث.

فإنني أؤكد والذوق السليم يثبت تأكيدي ان الوازع الشرعي الكامل الدائم لا يسوغ أن يكون مخصوصاً برجل ما وان كل من يعزو الوازع الشرعي إلى قوة بشرية أية كانت إنما هو في ضلال مبين ومضرّ ولذلك وُجدت ضرورة تحديد جميع السلطات بقطع النظر عن ألقابها وأشكالها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل حكم مطلق أياً كان أصله فتوحاً أو إرثاً أو انتخاباً. وقد يقع الاختلاف على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي إذ انها تتنوع بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ أصلاً لقوة ما أية كانت ان تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة في أي مكان أو زمان كان ولا يُعتبر ذلك قانونياً.

ووضعنا هذا المبدأ لا يمنع كون المُلْك يظهر لنا في جميع مذاهبه بهيئة الوازع الشرعي. فإن أملنا آذاننا إلى المذهب الثيوكراتيكي نسمعه يقول: إن الملوك ظل الله على الأرض، الأمر الذي معناه انهم صورة العدل والحق والجودة في درجة الكمال. وإن سألنا المتشرعين يجيبونا: إن الملك هو الشرع الحيّ. وتفسير ذلك أيضاً ان الملك هو عبارة عن الوازع الشرعي أعني الشريعة التي لها حق الحكم على الناس. وإن خاطبنا المُلْك ذاته بهذا الشأن أي المذهب الملكي المحض يقول لنا إنه عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة. ففي كل مذاهب الملك وفي جميع أحواله نجده على الدوام مدعياً انه عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده يحق له الحكم قانونياً على الهيئة الاجتماعية.

صفات الوازع الشرعي العمومية:

ولا محل للعجب من هذا الأمر لأننا إذا بحثنا عن صفات الوازع الشرعي الصادرة عن ذات طبيعته نرى أولاً انه واحد إذ ليس إلاّ حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب أن يكون واحداً ثم انه مستمر دائم ولا تتغير حالته وكذلك الحقيقة فإنها دائماً على حالة واحدة دون تغيير أصلاً. وأخيراً منزلته عالية ومنزهة عن كامل تقلّبات هذا العالم وحظوظه وليس له من العالم على نوع ما سوى النظر إليه والحكم عليه فتلك هي وظيفته. فإننا نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يقلدها جميعها على نوع حسي وهو على صورتها ومثالها في ظاهر الأمر. فافتحوا المصنَّف الذي فيه موسيو بانجامين كونستان شخص لنا المُلْك ببراعة كقوة خلية الغرض معدِّلة مُسكّنة تعلو على طارئات الهيئة الاجتماعية وتجلّ عن مشاجراتها ولا تباشر العمل إلاّ في أوقات الشدائد العظيمة والأهوال الجسيمة. أفلا يجب أن تكون هكذا على نوع ما هيئة السلطان القانوني في حكمه وسياسته الأمور البشرية. ولا شك ان هذا التصور من شأنه أن يؤثر في العقول حتى انه انتقل سريعاً من بطون الكتب إلى الواقع. فإن أحد المالكين في البرازيل جعله أساساً لملكه في النظامات المسماة بالكونستيتسيون. فالملك هنالك عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات الفعَّالة وكمشاهد بسيط للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها.

فمن أي وجه اعتبرنا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون أثّرت في عقول البشر. فكلما مالت عقولهم إلى التأمل في طبيعة الوازع القانوني ودرس صفاته الجوهرية كانوا يفضلون المُلك على غيره. ولما كانت الأفكار الدينية راجحة فعادة التأمل في صفات الله جذبت الناس إلى المذهب الملكي المحض. وكذلك لما كثر المتشرعون في الهيئة الاجتماعية واعتادوا على درس طبيعة وصفات الوازع القانوني في مطالعتهم الشريعة والقوانين حملهم ذلك على أن يتصوروه في المذهب الملكي. فكلما كان العقل البشري يهتم في التأمل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم يتأتَّ أسباب أخرى تلهيه عن نتائج تأمله كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي الذي يشاكل الوازع ويماثله بالصورة.

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا التصور بنوع خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيه القوات الشخصية في العالم وتثور تابعة أهواءها والذي يستبد فيه حبّ الذات في الأفراد عموماً عن جهل أو عن توحش أو عن فساد في الأخلاق فتخبط الهيئة الاجتماعية حينئذٍ خبط عشواء وسط ازدحام تلك الإرادات الشخصية ونظراً إلى عدم تمكنها بمجرد سير الأحوال الطبيعي من الوصول إلى الانضمام والاتحاد في الآراء لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً شديداً إلى سلطة ووازع يستطيع اخضاع الأفراد طراً. وإذا رأت الناس حينئذٍ نظاماً فيه بعض صفات الوازع القانوني يعدهم بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام إليه للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم كما يسرع المظلوم المنفيّ ملتجئاً إلى حظيرة الكنيسة وأمور كهذه تقع في أزمنة فتوة القوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالأزمنة التي قد اطلعنا على تاريخها فإن الملك يناسب كثيراً أزمنة كهذه قد انثلم نظامها انثلاماً شديداً وتاقت فيها الهيئة الاجتماعية إلى الترتيب والنظام دون أن تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الإرادات الشخصية مجرداً. ويوجد أيضاً أوقات أخرى يناسب فيها الملك لأسباب مناقضة للأسباب المتقدمة. فلماذا ثبت العالم الروماني الذي كان قريباً من الانحلال حين انتهاء الجمهورية نحو خمسة عشر قرناً زيادة تحت اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الأمر سوى مداومة التقهقر وتطويل النزاع. أليس أن الملك ثبته أم هل يستطيع نظام غير الملك أن يحدث نتائج كهذه. كلا، بل الملك وحده كان قادراً على ضبط هيئة اجتماعية كالرومانية تمكن منها حب الذات والأنانية وساقاها إلى تفرقها وتلاشيها. فالحكومة السلطانية ثبّتت الدولة الرومانية مدة خمسة عشر قرناً مع انها كانت مائلة طبعاً إلى الخراب. فيوجد والحالة هذه أوقات يستطيع فيها الملك وحده أن يؤخر انحلال الهيئة الاجتماعية وأوقات أخرى يقدر وحده على تعجيل تنظيمها وتأليفها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تأثير الملك هكذا في الحوادث هو كونه يماثل الوازع القانوني صورة وفعلاً أكثر من غيره من أنواع الحكومات.

فقد علمنا الآن ان لهذا النظام في كل الأزمنة التي نصادفه فيها صفة جوهرية ومبدأً أدبياً ومعنىً حقيقياً خصوصياً به تقوم قواه وهو كونه صورة ومثالاً وترجماناً مفترضاً لتلك الارادة الواحدة السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر وسياستهم كما سبق الكلام.

أنواع الملك المختلفة:

ولننظر الآن إلى الملك من الوجه الثاني أعني من جهة ليانته والوظائف المتنوعة التي أتمّها والنتائج التي أصدرها ولنعطِ البيان على ذلك ونحدد أسبابه. وهذا الأمر مما يسهل علينا إذ يمكننا البحث عنه في التاريخ وخصوصاً في تاريخنا الأوروباوي لأن الملك تأتى له في أوروبا المتأخرة بواسطة تداول بعض الظروف الغريبة أن يتزيّا بزيّ جميع الأنواع التي ظهرت له في تاريخ العالم. فالملك الأوروباوي كان على

نوع ما حصل جميع أنواع الملك الممكنة وخلاصتها. فها أنذا أباشر تاريخه من القرن الخامس إلى الثاني عشر وستنظرون كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان صفة التنوع والتشبك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن الأوروباوي.

فإنه حين إغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان من أنواع الملك في الوجود: **الملك الخشن والملك السلطاني** (امبراطوري) أي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما مباين للآخر في مبادئه ومفاعيله. فالملك الخشن هو انتخابيّ في جوهره فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكن ذلك الانتخاب لم يكن على الصورة التي نعهدها بل كان الذي يُقرُّ له بالشجاعة والفروسية من الشجعان يتسلط على رفقائه ويأمر عليهم. فالانتخاب هو الأصل في الملك الخشن وصفته الجوهرية الابتدائية على انه أخذ يحصل فيه بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيه وقتئذٍ عناصر جديدة وذلك ان القبائل كان لكل منها رئيس في البداية ثم نشأت أعيال وتقدمت على غيرها ثروة واعتباراً وسادت عليها فابتدأت الثورات حينئذٍ وانحصر انتخاب الرؤساء في الأعيال المذكورة. فهذا أول مبدأ مختلف شارك المبدأ الانتخابي المتسلط.

ثم انه كان قد تحلل الملك الخشن عنصر آخر أيضاً أو بالحري تصور وهو التصور الديني. فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهو أن عيال ملوكهم من سلالة أعيال آلهتهم أو من سلالة الأبطل الذين ألهوا عندهم كاودين[1] مثلاً فهذا الأمر يماثل ما ذكره هوميروس عن اليونان الذين كانوا يزعمون أن ملوكهم من سلالة آلهة أو نصف آلهة ويقدمون لهم نوعاً من العبادة مع أن سلطتهم كانت محدودة. فكان التغيير والتحريف هكذا قد اعترى الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبدأه الأصلي كان لم يزل متغلباً.

وأما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة أخرى لأنه كان عبارة عن شوكة الأمة ووريث سلطة الشعب الروماني وعزته وان اعتبرنا الملك في زمان اوغسطوس وطيباريوس نر ان السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (السنت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو وريثها وقد جمعت قوتها وحصرّت في ذاته. أفلا يتضح ذلك من وداعة السلاطين الأولين وعلى الخصوص أولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكأنهم يشعرون بسطوة الشعب الذي كانت له السلطة وتنازل لهم عن حقوقه ويخاطبونه كما لو كانوا نوابه أو وزراءه ولكن في الواقع كان في يدهم الأمر وكان لهم كامل السلطة التي كانت للشعب وكانوا ينفذون أحكامهم بصرامة رهيبة. وهذا الانقلاب لا يصعب علينا إدراكه أيها السادة لأننا قد شاهدناه بأعيننا نحن بالذات ورأينا السلطان ينتقل من الشعب إلى رجل واحد. وذلك هو تاريخ نابليون، فإنه كان عبارة عن تشخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الأمر قائلاً: «مَن مثلي انتخبه ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومَن مثلي وكيل عن الأمة». والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدته من الجهة الواحدة (الجمهورية الفرنساوية) ومن الجهة الثانية (نابليون سلطان) مما يثبت الأمر الذي أوردته أي أن الشعب كان ملكاً ونابوليون مشّخصه. فتلك كانت أيها السادة صفة الملك الروماني الأساسية ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الأولى من السلطنة حتى انه لم يتحول إلى شكله النهائي الكامل إلاّ في مدة ديوكليسيانوس. وحينئذٍ كان عتيداً أن يطرأ عليه تغيير عظيم فكان يتهيأ للظهور ملك جديد لأن النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في

(١) قيل إنه جاء بهم من آسيا وافتتح البلاد السكاندينافية أي السويد والنوروج والدنيمارك فألهوه. وينسبون إليه أعمالاً عظيمة خيرية ومن جملتها انه عرّض نفسه للهلاك في النار حباً بخلاص شعبه ويظن انه كان قبل المسيح (للمترجم).

ادخال العنصر المسيحي إلى السلطنة الرومانية ونجحت في زمان قسطنطين فاكتسب إذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنه لم يتغلب بالكلية واختلفت هيئة المُلْك فلم يعد أصله بشرياً ولم يبق الأمير نائباً عن الشعب كالأول بل صار ظل الله ونائبه والسلطة صارت تنزل إليه من أعلى حال كونها في المُلْك السلطاني كانت تصعد إليه من أسفل. فهاتان حالتان مختلفتان جداً ونتائجهما متباينة فإنه يعسر التوفيق بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدأ المُلْك الديني من جهة أخرى. على أن المبدأ في حد ذاته هو سام وأدبي وذو فوائد وهاكم وصف الأمير في القرن السابع على مقتضى المذهب الملكي الديني وذلك مأخوذ عن قوانين مجموع توليدو [طليطلة]:

«إن الملك انما يسمى بالمُلْك لأنه يحكم بالعدل[1] فإن سلك بعدالة سُمّي بالملك قانونياً وإن ظلم الرعية خسر هذا الاسم أيّما خسارة. فبحق كان إذاً آباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً إلاّ مَن عدل. والفضيلتان الملوكيتان الأصليتان هما العدل والصدق. والشوكة الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة واحترامها. . . واطاعةً للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا قوانين مملوءة حكمة تلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر أهالي مملكتنا. . . والله الذي خلق الأشياء طراً جعل رأس الانسان مرتفعاً إلى أعلى وأراد أن تتشعب منه العروق فتتصل بسائر الأعضاء وجعل في الرأس مصابيح الأعين ليبصر كل الأشياء التي تأتيه بالضرر ورتب له القوة العاقلة ووجله بأن يسوس بها سائر الأعضاء ويدير عملها بحكمة. . . فيلزم إذاً أولاً ترتيب ما يختص بالأمراء ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الأمر بالأشياء المتعلقة بالشعوب حتى إذا ما كانت الأمراء في أمن مضمون يكون هذا ضامناً أمن الشعوب». انتهى.

على أنه يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني عنصر غير العنصر الملكي نفسه وتشاركه سلطة أقرب إلى الله الذي هو ينبوع الملوكة من المُلْك ذاته وهي سلطة الاكليروس الكنائسية التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح المُلْك حال كونه صورة الالهية في خطر من أن يصير آلة تحركها أيدي مفسّري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع أحوال ونتائج هذا النظام. فكانت إذاً في القرن الخامس أشكال المذهب الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي: الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناشىء حديثاً وكانت حظوظها مختلفة كمبادئها.

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الأولى. نعم انه حصل السعي من الاكليريكيين في تحويله إلى الهيئة السلطانية أو الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحاً في العائلة الملوكية وان مازجه بعض التأثيرات الوراثية والأفكار الدينية.

وأما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين وتيسر له ضبط العوائد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلاطين الرومانيين ومطالعة كسيّودور[2] تكفي لتأكيد هذا الأمر.

وفي اسبانيا كان الملك دينيّاً أكثر من كل مكان على ما يظهر وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة وان لم تكن صاحبة الأمر. فكانت الصفة الدينية متغلبة هنالك ان لم يكن في

(١) لفظة ملك باللاطينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (للمترجم).

(٢) مؤرخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهروليين ثم اتخذه تيودوريك وزيراً وله جملة تأليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠ ومات سنة ٥٨٥ للمسيح (للمترجم).

حكومة الملوك الفيزيغوثيين نفسهم فأقلّه في الشرائع التي كان الاكليروس ينصّها لهم والأقوال التي كان يلقنهم إياها.

وأما في انكلترا فكانت الأخلاق الخشنة لم تزل باقية على حالها بين الساكسونيين. والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع قبائل مخلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جارياً هنالك أكثر من كل مكان. وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني صورة الملك الخشن الحقيقية.

فكانت الثلاثة أنواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن الخامس إلى السابع ومختلطة بالحودث العمومية وكان أحدها أو الآخر متغلباً بحسب الظروف في أقسام أوروبا المختلفة.

وكانت الأمور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى انه لم يلبث شيء ولا استقر امر ودامت الحال على التقلب إلى القرن الثامن دون أن يتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما. ولكن عند منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية أخذت تعمّ الحوادث وتنجلي واتسعت دائرتها ووضحت نتائجها وصارت أشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت جميعاً كما يأتي بيانه وهو أنه لما خلف الكارلونجبون المرونجيين رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لأن ببين طلب أن يصير اجراء انتخابه وتمّ له هذا في سواسون. وكذلك لما وهب الكارلونجيون الأولون ممالك لأولادهم اعتنوا بأن يرضى أعيان تلك الممالك بامارة اولادهم ولما قسموا المقاطعات وغير ذلك سعوا في تثبيت الأمر من الجمعيات العمومية الشعبية. وبالاختصار عاد المبدأ الانتخابي على نوع ما تحت شكل قبول الشعب. ولا بد ما تذكرون أن تبوء الكارلونجيين الملك عُدَّ حينئذٍ كإغارة جرمانية جديدة في غربي أوروبا واعاد من العدم إلى الوجود بعض آثار طفيفة زهيدة من ترتيباتهم وأخلاقهم القديمة.

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدأ الديني في الملك بأكثر صراحة وزيادة تأثيره فيه. فإن البابا أقرَّ ببين في الملك بحسب طلبه لأن شوكة الدين كانت قد عظمت إذ ذاك. وهكذا فعل أيضاً شارلمان وأخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة. ومع ذلك لم تكن هذه الصفة غالبة في مدة شارلمان بل كان قصده ان يحيي الملك السلطاني ويعيده كما كان سابقاً وذلك أمر جلي ومع انه اتحد مع الاكليروس كان جلّ مرامه تنفيذ مآربه بواسطتهم ولم يكن آلة في يدهم بل كان فكره الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية. هذا ما كان يهجس في صدر شارلمان على الدوام.

ولما مات خلفه لويس لوديبونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل بالسلطة الملوكية من الذلّ والهوان في مدة حكمه فكان الاكليروس متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى انه كان يؤنّبه ويخلعه عن الملك ويرده إليه وبالاختصار يحكم عليه كيف شاء حتى ظهر تغلب الملك الديني المحض إذ ذاك.

فمن نصف القرن الثامن إلى نصف القرن التاسع ظهرت الأنواع الثلاثة الملكية بأجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدناها.

وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يختفي أثر الأشكال الثلاثة الملكية معاً نظراً إلى الفساد والخلل الذي سقطت فيه أوروبا حينئذٍ حتى لم يعرف شيء من شيء وبعد أن مضت مدة على ذلك وتغلب المذهب السيادي الالتزامي ظهر نوع رابع من أنواع الملك مباين لكل التي نظرناها وهو المختلط بين الملكي والالتزامي. وهذا الشكل غير صريح وعسر التحديد والوصف جداً. فقد قيل إن الملك كان في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وانه كان بينه وبين الهيئة الاجتماعية بتمامها ارتباط

شديد بواسطة سلسلة درجاتها وتعلق بعضها ببعض وانه إذا استدعى إليه مسوديه ومسودي مسوديه إلى آخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامه فتظهر حينئذٍ حقيقة ملوكته. فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صار تنفيذها فعلاً ونفوذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية إنما هي أوهام مؤلفين لا أصل لها إلاّ في الكتب. ولكن في واقع الأمر كان أكثر الاشراف الالتزاميين في ذلك الوقت مستقلّين عن الملك وعدد منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمه ومنهم من لم يكن بينه وبين الملك علاقة ما أصلاً ومنهم من كان بينهم وبينه علاقات نادرة وكل سلطة في ذلك الوقت كانت محلية مستقلة. وتسمية أحد الأشراف الالتزاميين بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك أمراً حقيقياً. وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يبتدىء التغيير إلاّ في القرن الثاني عشر في مدة لويس لوكرو (السمين). فصار يذكر اسم الملك أكثر من الأول واتصل نفوذه إلى الأماكن التي لم يكن له بها مداخلة من قبل وعظمت أهميته في الهيئة الاجتماعية ولم يكن ذلك ناشئاً عن أمر من الأمور التي كانت قبلاً سبباً في نفوذ المُلك وتغلبه فلم يعظم شأن الملك وقتئذٍ ولا ثبتت دعائمه بسبب كونه وارث الامبراطورية أو على سبيل الملك السلطاني أو بناء على كونه مؤسساً على الانتخاب أو لصفة كونه صادراً من لدن العزة الالهية. كلاّ، بل كان الانتخاب قد تلاشى أمره ورجح مبدأ الوراثة رجحاناً نهائياً وهكذا الدين وان كان يقر الملوك في ملكهم إلاّ ان الأفكار لم تكن تحفل بهذا الأمر في زمان تبوء لويس لكرو سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من قبل في كل من أنواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد.

صفة الملك المتأخر الحقيقية:

فالهيئة الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالة لا توصف من الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعديات مستمرة ولا حاجة إلى التكرار. ولم يكن للهيئة الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة التعيسة ولا كان لها وسائط تمكنها من الحصول على طرائق العدالة والاتحاد والراحة. فالنظامات الالتزامية ومجالس البارونات والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنوا عليها في الأزمنة المتأخرة دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكماً مرتباً منظماً كانت باطلة لا طائل تحتها ولا تجدي نفعاً. فلم يكن ما يساعد على ارجاع النظام والعدل. وفي تلك الأحوال الاجتماعية المشؤومة لم يرَ الناس من يلجأون إليه ليعضدهم ويجتهد بإبطال المظالم الشنيعة وبتعويض الأضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم الانصاف. وكان اسم الملك لم يزل باقياً وكان صاحبه واحداً من الاشراف فالتجأ إليه بعض الأشراف لا سيما ان الملك كان قد سبق له تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وان لم ينشأ عنها كبير أهمية إلاّ انها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون إلى الملك كلما وقع اغتصاب شنيع أو حدثت مظلمة كبيرة أو صدر أمر ما مخالف للنظام والراحة لا سيما في جوار الملك أو لحسم نزاع ومشاجرة طال أمرها. وصار يُدعى للمداخلة بأمور لم يكن له تعلق بها وفوضت إليه أمور كثيرة كهذه. فصارت صفته صفة محامٍ عن النظام العام وحاكم ومصلح للفساد والخلل ورويداً رويداً جلبت له السلطة الأدبية المرتبطة باسمه ذلك التسلط وذلك الشأن والاعتبار.

فالصفة المقدم ذكرها ابتدأت تكون صفة الملك في مدة حكم لويس لكرو وفي مدة وزارة سوجير[1] وكان أول ما ارتسمت في الأفكار حينئذٍ على شكل غير مكتمل صورة حكومة أو سلطة عامة

(١) قسيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكمي لويس السادس ولويس السابع.

منفرزة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية ومنزهة عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائط الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة أو الأمر بها أقلّه أعني صورة محكمة عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضفعاء وفصل المشاكل العظيمة والدعاوي الجسيمة التي لم يقدر أحد على تسويتها. فتلك هي الصفة الحميدة والهيئة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة الملكية منذ القرن الثاني عشر في أوروبا وعلى الخصوص في فرنسا. فإنها كانت تنفذ شوكتها لا بصفة ملْك خشن أو ملك ديني أو ملك سلطاني بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة أتتها على سبيل الصدفة وهي عبارة عن **سلطة قاضٍ عمومي للأحكام السلمية في البلاد** (ولست أعرف ألفاظاً تصف تلك الوظيفة أحسن من هذه).

فذلك هو أصل الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ومبدأ حياتها على نوع ما الذي كبر ونما على التدريج وكان السبب في نجاحها دون أدنى ارتياب. وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانياً صفات الملك المتنوعة وستشاهد أشكاله التي وصفتها جميعاً ساعية كل في نوبتها إلى التغلب والتسلط. فالاكليروس لم يبرح يجتهد بتأييد الملك الديني والمتشرعون يعتنون بإحياء الملك السلطاني ويرغب الاشراف في تجديد الملك الانتخابي أو عضد الملك السيادي ويقصد كل من هؤلاء أن يخص الملك بالصفة التي توافق صالحه الخصوصي ويفرده بها وأما المُلْك فإنه سيستخدم كل تلك الصفات لتكبير سلطته وتوسيعها. فتارة يظهر الملوك كوكلاء لله وطوراً كورثاء القياصرة الرومانيين أو كأعظم أشراف البلاد بحسب اللزوم واتباعاً لميل الأفكار ويستعملون هكذا طريقة غير قانونية كل تلك الالقاب المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية المتأخرة الحقيقي ولا ينبوع نفوذ سلطتها وشوكتها بل كما تقدم لم يستجلب الملوك التفات الشعوب ولا ضموا إليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم إلّا بصفة كونهم الأمناء على النظام العام والصالح العام والعدل والمحامين عنها ولأنهم كانوا كمحكمة عظيمة راكزة وسط الهيئة الاجتماعية التي كانت تحتاطها وتعضدها. وكلما تقدمنا في التاريخ نشاهد تلك الصفة للحكومة الملكية الاوروباوية المتأخرة التي ظهرت فيها منذ القرن الثاني عشر في زمان حكم «لويس لكرو» تزداد ثباتاً ونمواً حتى تصير على نوع ما هيئتها وصورتها السياسية. وبهذه الواسطة ساعدت الحكومة الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات الاجتماعية الأوروباوية أي: حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين فقط هما **الحكومة والشعب**.

فكما سبق الايضاح أوروبا سلكت لدى إثارة الفتن الصليبية السبيل الذي كان عتيداً أن يوصلها إلى حالتها الحاضرة. وقد عاينا الآن كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها أعانت على اتمام هذا الانتقال العظيم. ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام ما حصل من الاجتهاد بشأن ترتيب بعض نظامات سياسية من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر رغبة في ضبط الأحوال وحفظ الترتيبات السالكة حينئذٍ من الاضمحلال. وسنشاهد اعتناء مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادىء القديمة التي لكل منها وتطبيقاً لشكلها وهيئتها الأصلية مقاومة هكذا جميعها الاحالة العمومية التي كانت عتيدة ان تحدث.

المقالة العاشرة

موضوع المقالة. الاجتهاد الذي حصل مراراً لأجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة أعمالها باتفاق الرأي. أولاً، الاجتهاد بتأسيس نظام ثيوكراتيكي أي حكومة دينية. سبب عدم نجاحه. الصعوبات الأصلية أربع. ارتكاب غريغوريوس الخطأ. ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة وانحطاطها على سبيل رد الفعل. بالنسبة إلى الشعوب. بالنسبة إلى الملوك. ثانياً، الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري. الجمهوريات الايطاليانية. ما كان يداخلها من الخلل والفساد. مدن جنوبي فرنسا. الغزوة الصليبية ضد الالبيجوا[1]. الاتحاد السويسراني. مدن الفلمنك ونهر الراين. محالفة الانسياتيك. المشاجرات الواقعة بين الأشراف الالتزاميين والمدد. ثالثاً، الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط. جمعية وكلاء العموم في فرنسا. جمعية وكلاء العموم في اسبانيا والبورتغال. جمعية وكلاء العموم في انكلترا. جمعية وكلاء العموم في المانيا. تقصير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها. أسباب ذلك. حقيقة ميل أوروبا العمومي.

أيها السادة

إنني أرغب أولاً تحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة فإنكم تذكرون أن أول أمر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال عناصر الهيئة الاجتماعية الأوروباوية القديمة. فكان لكل من الأشراف الالتزاميين والاكليروس وأهالي المدن منزلة وقوانين وأخلاق مختلفة بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطتها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها الخصوصية. وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحاداً حقيقياً ولا كان لها هيئة أمة أو دولة في حقيقة الأمر.

مشروعات تأسيس نظامات في القرون المتوسطة:

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هو أمر تم وهو الأمر الذي به تمتاز بنوع خصوصي الهيئة الاجتماعية المتأخرة ويعتبر كصفتها الجوهرية كما رأيتم وانحصرت العناصر القديمة الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب أعني انه زال التنوع وحصل التشاكل فوقع الاتحاد

---

(١) اسم شيعة من الاراتقة مستعار من مدينة البي في جنوبي فرنسا لأنها كانت أعظم مقر لها أثار عليهم البابا جيوشا صليبية في أواخر القرن الثاني عشر ودامت الحروب إلى بداية القرن الثالث ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتكوا بهم فتكاً ذريعاً قيل إنه قتل منهم ستون ألفاً ولم ينفكوا عنهم حتى أبادوهم. وكانوا يعتقدون بمبدأين مبدأ للخير ومبدأ للشر (للمترجم).

والائتلاف ولكن قبل ان تحصل تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات الاجتماعية المختلفة لكي تستقرّ جميعها معاً وتتعاطى أعمالها دون أن يتلاشى تنوعها أو يهدم استقلالها الخصوصي. وكان القصد ضمّها إلى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون أن يمس ذلك أحوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها. ولكن لم ينجح شيء من هذا الاجتهاد والنتيجة التي أشرت إليها الآن أي وحدة الهيئة الاجتماعية المتأخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح. وجهات أوروبا التي لم تزل باقياً فيها بعض آثار التنوع العنصري الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفاء التزاميون حقيقيون وأهلون بلديون حقيقيون وكانكلترا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال إلاّ ظاهراً. وحقيقة الأمر ان تلك الهيئات الاجتماعية هي منضمة سياسياً إلى الهيئة الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومرؤوسة من السلطة العامة وتابعة مذهباً واحداً ونظاماً واحداً ومتشربة أفكار وأخلاق عموم الهيئة الاجتماعية.

فأكرِّر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية في أي محل كان ليس إلاّ بالاسم فقط لا بالفعل. على ان الاجتهادات التي شرع فيها لأجل ربط أولئك العناصر بعضها ببعض دون تغيير هيئتها وضمها وجعلها أمة واحدة دون ملاشاة تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ أوروبا ودامت مدة طويلة من الزمان المقدم ذكره الذي حال بين أوروبا الأصلية وأوروبا المتأخرة وتمت فيه احالة الهيئة الاجتماعية الأوروباوية. ولم تشغل مكاناً عظيماً من التاريخ فقط بل أثرت أيضاً تأثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين أي الحكومة والشعب. ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة أمرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر بقصد انشاء نظامات وترتيبات سياسية عمومية وتنظيم أمم وحكومات دون أن يمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصيوصية الكائنة بعضها حذاء بعض.. فهذا ما سنباشره في هذه المقالة.

وهذا البحث مما يشق علينا ومما يوجد لنا الكدر أيضاً لأن ما قد حصل من الاجتهاد بإنشاء تلك النظامات والترتيبات السياسية لم يحصل عن نيّة صافية خليّة من الأغراض والغايات لا بل قسم منها كان مؤسساً على حب الذات ومنطوياً على الجور والتعدي على أن قسماً آخر كان ناشئاً عن خلوّ الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مقصوداً به خير الناس الأدبي وصلاحهم الاجتماعي. لأن العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم والجور والاغتصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبحث عن الوسائط التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم ينجح عمل ما حتى ولا من الأعمال الأكثر صلاحاً وخلوصاً وكل ما صار صرفه من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار تضحيته من الضحايا الثمينة ذهب سدىً ولم يجد ثمرة ما ولا فائدة. أفلا يكون هذا أمراً مكرباً محزناً. والذي يوجب الاسف والحزن الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المقصود بها تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال والشرّ. ومع أن بعضها كان مؤسساً على خلوص النية وحسن الطوية كان أكثرها خالياً من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على جهل الحقوق البشرية وجهل مقتضيات الحالة الاجتماعية. ولم يتفلت النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا أيضاً بسوء أعمالهم واستحقوا وبالهم فمن ذلك يظهر شقاء الآدميين ومحنتهم وضلالهم وغيّهم معاً. ويظهر منه أيضاً أن طرفاً جزئياً من الحق كان يكفي لاستغراق أذهان أعظم الرجال نهىً وحكمة إلى درجة تغشى على أبصارهم فلا ينظرون إلى ما سواه من الأمور المهمة الجسيمة ويعمهون عما يقصر عنه طور إدراكهم. وإنه لأشد كراهة وأذىً لديَّ معاينة ارتكاب الانسان الرذيلة والفساد والنقائص من مرأى سقوطه في المحنة والشدائد ويسوءني ضلاله أكثر مما يشفقني عليه وباله. فالحوادث

التي سأوردها عليكم تكشف لنا عن مرأى الامرين فيلزم ان ننظر إليهما دون أن نخلّ في العدل بحق اولئك الناس الذين طالما شطّوا عن السبيل وجوزوا بشر العاقبة على انهم أظهروا من الفضائل السامية الزكية والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والفخار.

فمشروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكليروس وتارة الأشراف الالتزاميين وطوراً أهالي البلدان على سائر العناصر واخضاعها له واتمام الانضمام والوحدة على هذه الصورة. وبعضها كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيما يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع إبقاء حرية كل منها والقسم الكافي له من النفوذ والشوكة. فالتجربات التي من النوع الأول يشتبه بكونها ناشئة عن حُبّ الذات والظلم والعدوان أكثر من الثانية بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغاية الذميمة مراراً حتى ان الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائط العمل فيها جائرة محضة على أن البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به خير البشر ونجاحهم.

فأول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة إلى مبادىء وسلطة الهيئة الاجتماعية الاكليركيـة أعني محاولة تأسيس النظام الثيوكراتيكي. ولا بد ان تذكروا أيها السادة ما أوردته عليكم من تاريخ الكنيسة فإني اعتنيت بالبيان عن المبادىء التي نمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئه من الحوادث. والفوائد الناجمة عنه والأضرار الصادرة منه. ووصفت الأحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن إلى الثاني عشر وأريتكم إياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة سيادية وأخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية. فأفترض هذه الأشياء محفوظة في ذاكرتكم واعتني بأن أبيّن لكم الآن ما صنعه الاكليروس بقصد التسلط على أوروبا ولماذا لم ينجح.

فإن الاجتهاد بتأسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدأ يظهر من عهد بعيد جداً سواء كان في أعمال البلاط الروماني أم في أعمال الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عمن سواها في السياسة والآداب معاً ولكنه صادف من البداية عوائق لم تقدر الكنيسة على إزالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت إليه من القوة والشوكة والاقتدار.

فأول هذه العوائق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاته لأنه قد انتشر وتسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط أدبية محضة خلافاً لأكثر الاعتقادات الدينية الأخرى ولم يكن في مبدأ أمره متسلحاً بالقوة وتمت فتوحاته في القرون الأولى بواسطة الكلمة ولم يكن له فتوحات غير النفوس فلذلك لم تستطع الكنيسة الاستيلاء على ادارة الأحكام الزمنية اسماً وفعلاً حتى ولا في أثناء نجاح الدين وانتصاره حينما غنمت الثروة والشأن. فكانت حالتها الاجتماعية تتبع أصلها الذي كان أدبياً محضاً ولذلك كان لها كبير نفوذ في الأمور الزمنية دون أن يكون لها سلطان. وقد تداخلت بأسلوب في الأحكام البلدية وعظم شأنها لدى السلاطين ونوابهم حتى صاروا لها طائعين ولأوامرها ممتثلين ولكنها لم تتولج بنفسها إدارة الأعمال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب الحكمية سواء كان الثيوكراتيكي أم غيره لا يمكن تأسيسه أيها السادة وتنفيذه على هذه الصورة أي بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير بل ينبغي أن يكون متسلماً الأمر والنهي والقضاء والادارة وجباية الأموال والتصرف بالايرادات وبالاختصار ان يكون في يده فعلاً زمام الهيئة الاجتماعية. وإن لم يستعمل مع الشعوب والحكومات إلّا وسائط الاقناع لا يمكنه بهذه الوسيلة استلام الأحكام ولا تأسيس مذهب حكمي ولا الاستيلاء على المستقبل بل فقط يتيسر له بهذه الواسطة اكتساب نفوذ عظيم.

فهكذا كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الأصلي فكانت على الدوام جالسة على تخت الأحكام مع الحكومة الزمنية دون أن تستطيع إبعادها والجلوس مكانها. وكانت هذه صعوبة كبرى لم يتيسر للكنيسة تمهيدها وإزالتها مدة اجتهادها بتأسيس النظام الثيوكراتيكي.

ولم تلبث إن صادفت عائقاً آخر وذلك انه لما سقطت السلطة الرومانية وتأسست الممالك الخشنة وُجدت الكنيسة حينئذٍ من جملة المغلوبين فاقتضى لها أن تخرج أولاً من تلك الحالة وتعاني أمر جلب الفاتحين إلى حضن الايمان وترفع بهذه الواسطة مكانها وتعلي منزلتها. ولما تم لها هذا الأمر وجنحت إلى التسلط صادفت حينئذٍ كبرياء الاشراف الالتزاميين ومقاومتهم. فإن الاشراف غير الاكليريكيين لهم أيها السادة فضل عظيم على أوروبا لأن الشعوب كانت في القرن الحادي عشر خاضعة خضوعاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك طاقة على المدافعة عن أنفسهم أصلاً فالشرفاء أصحاب المقاطعات وحدهم رفضوا نير الاكليروس وأبوا بالكلية أن ينذلّوا لهم. وإن تذكرنا هيئة الأحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الأشراف العوام مع ما كانوا عليه من الايمان القويم والخضوع الأعمى في ما يختص بالدين كانوا مع ذلك مالكين حرية الفكر في معاملاتهم مع الاكليروس وكانت تظهر فيهم بعض آثار منزلتهم الأصلية. فإنكم تذكرون ما اعتنيت بشرحه لكم عن أصل السيادة وعن عناصرها الأولى وعن كيفية تكوين الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الأمر حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما أوضحته عن حالة القسيس وكونه أوطأ مقاماً وأحطّ منزلة من السيد. فلم يبرح عن ذهن الاشراف الالتزاميين تذكار هذه المنزلة ولا كفّوا عن الشعور بها أبداً واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل أرفع منها درجة ومقاماً وان لهم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها وحافظوا على وجود الألفة والاتفاق بينهم وبين الاكليروس بشرط أن يكون كل منهما في حاله واستقلاله. فعضد هكذا الشرفاء العوام مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة إلى الكنيسة ودافعوا عن أنفسهم مع العزم والشمم حينما كان قد تم خضوع الملوك والشعوب طراً للكنيسة. فهم أول من قاوم تأسيس النظام الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الأكبر في عدم نجاحه.

وكان ثـمَّ عائق آخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قلَّ من يحسب له أهمية وطالما أخطأوا في الحكم على مفعوله وهو انه في كل مكان تسلط فيه الكهنة على الهيئة الاجتماعية وأخضعوها لنظام ثيوكراتيكي كان هؤلاء متزوجين يلدون أولاداً ويربونهم ويرشدونهم ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم. راجعوا التاريخ وانظروا في آسيا وفي مصر تروا أن كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان صنعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة إلى رجل خارجي.

فرهبانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة عن تلك بالكلية لأنه كان مضطراً على الدوام إلى انتخاب أعضائه من الهيئة الاجتماعية العامية ومن جميع أصنافها ومراتبها لكي يمكنه المداومة والتسلسل. فباطلاً كان روح العصابة يجتهد بجعل هذه العناصر الغريبة مجانسة ومشاكلة له لأنه كان يبقى راسخاً فيها شيء من أصلها الأجنبي وسواء كان القسيسون المستجدون من الأهلين البلديين أم من الأشراف كانوا يلبثون محافظين على بعض آثار مشربهم الأول وفطرتهم الأصلية. نعم ان الرهبانية يحجبها الاكليروس عن الصوالح والعيشة الزمنية جعلته بمعزل عنها إلاّ انها أجبرته في الوقت ذاته على الالتجاء دائماً إلى الهيئة الاجتماعية العامية لأجل تجديد أعضائه ومداومة تسلسله. فكان ينوبه هكذا نائب من الانقلابات والتحولات الأدبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب ان حاجته إلى العوام المجددة على الدوام أضرَّت بنجاح مشروع النظام الثيوكراتيكي أكثر مما أفاده روح العصابة الذي تقوى بواسطة الرهبانية.

ثم وجد الاكليروس أيضاً مقاومين أشداء لمشروعه هذا من نفس الاكليروس وفي وسط جماعته. وطالما تحدث بعض الناس عن اتحاد الكنيسة فإنها كانت تجتهد بذلك وحصلت على الاتحاد من بعض الوجوه إلاّ انه لا ينبغي أن يوهمنا الكلام ولا بعض الحوادث الجزئية. فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والانقسام أكثر من جماعة الاكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الآراء والجدال والتغيير مثل الطائفة الكنائسية فإن كنائس الأمم الأوروباوية أكثرها كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاد الروماني والمجامع كانت تقاوم الباباوات. والهرطقات لم يحصَ عددها وكانت تنبع يوماً فيوماً وكان الانشقاق دائماً على أبواب الكنيسة وتنوع الآراء مفرطاً والمزاحمة على الجدال شديدة وتفريق السلطة وتجزئهـا لم يعاين مثله. وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والانقسام الذي وقع فيها والانقلابات التي زعزعتها ربما كانت أكبر مانع لاتمام مشروع النظام الثيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الهيئة الاجتماعية عليه.

فكل هذه العوائق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس ووجدت على نوع ما بمهد المشروع العظيم الذي نحن في صدده ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والنجاح شيئاً فشيئاً مدة جملة قرون. وأعلى درجة رقي إليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا غريغوريوس السابع في أواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعاينتم ان البابا المذكور كان مهتماً باخضاع العالم للاكليروس والاكليروس للباباوية وأوروبا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب. وعلى قدر ما يسهل على الانسان الحكم في أمر كهذا تفصله مسافة قرون عديدة أظن ان ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأين كبيرين: أحدهما مما يرتكبه عادة أهل النظريات والثاني مما يرتكبه الذين يرغبون في تحويل الأشياء وانقلابها. فالأول لأنه اشهر مشروعه علناً بالتمام والكمال وقدم الايضاحات والبيانات المقتضية عن طبيعة السلطة الروحية وحقوقها واستخرج سلفاً من المبادىء التي أسسها النتائج البعيدة بقوّتي المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدد هكذا جميع ملوك أوروبا الزمنيين وتصدى لقتالهم قبل أن يمتلك الوسائط اللازمة لقهرهم وغلبهم. فإنه لمن المحال أن يفاز بالنجاح في الأمور البشرية بوسائل قطعية جزئية كهذه أو بواسطة برهان فلسفي فقط. ثم ان غريغوريوس السابع ارتكب أيضاً الخطأ الذي يرتكبه عادة الذين يطلبون تحويل الأشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة لهم على اتمامه ولا يجعلون طور الامكان حداً لاجتهادهم. فلكي يسرع البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزال وأخذ في مقاومة السلطنة وجميع الملوك حتى الاكليروس نفسه ولم يؤخر اظهار نتيجة ما ولا التفت إلى مراعاة صالح ما بل أعلن وصرح جهاراً بأنه يريد التسلط على جميع الممالك كما له التسلط على جميع العقول والأفكار وأثار على نفسه هكذا من جهة جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر جسيم ومن جهة أخرى أحزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتدأوا بأن يظهروا للعيان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترقّ الافكار. فبالاجمال ربما أضرَّ غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكره أكثر مما ساعد على انجازه. ومع ذلك ما زال المشروع آخذاً في النجاح والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى إلى نحو منتصف القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيه شأن الكنيسة وعظمت شوكتها جداً ولست أظن أن قوتها ازدادت بعد ذلك شيئاً كثيراً بل كانت إلى آخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تتمتع بمجدها وسلطانها أكثر مما تسعى في توسيعه وتكبيره. وفي الوقت الذي اتصل فيه نجاحها إلى أعلى الدرجات أخذ يتناقص نفوذها بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هرطقة الالبيجوا في جنوبي فرنسا التي امتدت جداً واتسعت حتى تسلطت على هيئة اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد. وكذلك ظهر في الشمال وقتئذٍ شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبلجيك. وبعد مدة قليلة بادر «ويكلف»[1] مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة

(١) هرتوقي شهير كان حائزاً حماية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل إلى حنا هوس ولوتر (للمترجم).

والذكاء ووضع أساساً متيناً لشيعة لم تهلك. وما لبث الملوك أن سلكوا سبيل الشعوب. وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر السلاطين الذين من عائلة هوهنسطوفين[1] وكانوا من أقدر وأعظم ملوك أوروبا وأكثرهم دراية وحكمة وتدبيراً ففي نفس هذا القرن أشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادة من جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني وأصدر الخط الأول المسمى بالبراغماتيك (أوامر مخطوطة لملوك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة بالدين) الذي كان أساساً للخطوط الملوكية التالية. تم في افتتاح القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليبل[2] والبابا بونيفاشيوس الثامن. وكذلك ادوار الأول ملك الانكليز لم يكن أكثر خضوعاً منه لرومية فمن المؤكد ان مشروع النظام الثيوكراتيكي كان قد فسد حينئذٍ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك الوقت ولم تعد تشرع في اجبار أوروبا على الخضوع لمذهبها السياسي بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغتنمته. فمنذ آخر القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من تسلط الكنيسة الزمني.

الاجتهاد بتأسيس نظام جمهوري في القرون المتوسطة:

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموكراتيكي (أي حكومة الشعب) في ايطاليا بالقرب من بلاط رومية وحواليه وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوكراتيكي وكانت الجمهوريات الايطاليانية صورة هذا النظام الذي أثر في أوروبا تأثيراً عظيماً جداً من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر. فتذكرون أيها السادة ما سبق لي الشرف أن أورده عليكم من تاريخ البلدان وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان أرجح من الجهات الآخر وتقدمها اسرع وانها كانت أكثر عدداً وثروة في ايطاليا من فرنسا وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمراً فيها على هيئته الاصلية وقوانينه فكانت فضلاً عن ذلك برية ايطاليا وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من أوروبا لسكن أسيادها وأولياء أمرها الحديثي العهد لأنها كانت مفلوحة مزروعة في أغلب الأماكن ولم يبقَ فيها احراش تصلح للصيد والقنص لكي يسرح ويمرح فيها البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد ايطاليا لم يكن في قبضتهم إذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية ورافينا لم تزل جميعها تابعة لسلاطين الروم. فنظراً إلى المسافة الفاصلة بينها وبين سلطاتها وتقلبات الأحوال بسبب الحروب تمكن النظام البلدي ونما سريعاً في هذه الجهة من ايطاليا. هذا وان ايطاليا لم تكن بتمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون نزاع لأن باليزير ونارسيس (من قواد سلاطين القسطنطينية) أهلكا الاستروغوثيين وطرداهم. واللومبارديون أيضاً لم يتيسر لهم التملك إذ دهاهم الفرنك وأوقعوا فيهم الفناء وهدموا أساس ملكهم ثم اتحد بعد ذلك بيبين وشارلمان مع أهالي ايطاليا الأقدمين على مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غلبوا من عهد قريب وكان ذلك مما يوافق صالحها أكثر من التصدي لمحقهم. فلم تكن البربر والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد دون منازع وعلى أتم الراحة. وبناءً على ذلك لم يتمكن المذهب السيادي في ما يلي جبال ألبا بل كان ضعيفاً ثم وكان عدد الأشراف قليلاً وفي شتات فعوضاً عن أن ينتقل النفوذ إلى سكان الصحاري كما حصل في «غاليا» مثلاً بقيت البلدان حائزة الصولة والنفوذ ولما وضح ذلك جلياً انتزح كثير من أصحاب المقاطعات عن الصحاري وجاءوا فاستقروا في البلدان سواء كان ذلك رغبة منهم في معيشة المدن أم

---

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هبسبورغ الحاكمة الآن في النمسا كان منها الشهير بار باروس وغيره (للمترجم).

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبته في اختلاس الملك الزمني فحرمه البابا مراراً وأما فيليب فإنه جمع وكلاء عموم الدولة واتخذهم من حزبه وحرق مرسوم الحرم وطلب عقد مجمع مسكوني لرؤية الدعوى بينه وبين البابا فعاد هذا وحرمه ثانياً فجرد حينئذٍ على ايطاليا عساكر قبضوا على شخص البابا وأهانوه (للمترجم).

عن اضطرار وصار هكذا الأشرار البربر من بعض أهالي البلدان وتابعين للمذهب البلدي. فهذا الأمر يبرهن عما اكتسبته البلدان في إيطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة إلى سائر البلدان الأوروباوية وقد عاينا في هؤلاء ضعف أهاليها وانحطاط شوكتهم وقلة جرأتهم وانهم كانوا يحاربون على الدوام عدواً كان على أبوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والبأس إلاّ أن هيئتهم كانت كهيئة رقيق قاتل عن حريته فغنمها مع الجهد والعناء. فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطاليانية حيث الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الأسوار ولم تكن المدن تخشى بأس سيد في جوارها أو عدو ما وكان أكثر أهاليها بلديين أحراراً من عهد قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم مقاومين ملوكاً أجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارة وسلاطين جرمانيا تارة أخرى. فهذا الذي اكسب بلدان ايطاليا رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشأ المدن الحقيرة في جهات أخرى مع العناء والشقاء نشأت في ايطاليا جمهوريات ودول.

فما تقدم إيضاحه كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري في هذا القسم من أوروبا فضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة يسيرة وتغلب على الهيئة الاجتماعية. ولكنه لم يكن يصلح للانتشار والاستمرار نظراً إلى كونه لم يحتوِ إلاّ القليل من مبادىء الاصلاح الضرورية التي لا بد منها. فمن يطالع تواريخ جمهوريات ايطاليا من القرن الحادي عشر إلى الخامس عشر يشاهد فيها أمرين في ظاهر الحال متناقضين إلاّ انهما أكيدان دون أدنى ريب. فإنه يرى من جهة تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والأعمال والاختراعات وبالتالي نجاحاً تاماً ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في سائر جهات أوروبا ومن جهة أخرى إذا بَحَث عن حالة الأهالي الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الأمر. فربما كان لا يوجد تاريخ وصفه مكدر محزن مثل هذا أو لا يوجد زمان أو بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت في بلاد ايطاليا إذ ذاك فكانت في اخطار تستوجب الأسف العظيم وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى وفضلاً عن ذلك أخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظامات السياسية في أغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الأمن إلى درجة جعلت أحزاب الحرية تتمنى تغيير تلك الحالة الأصلية إلى حالة أقل اضطراباً وأقل حرية منها. فإذا ألقينا النظر على تاريخ «فلورنسا والبندقية وجنوى وميلانو وبيزا» نرى أن مجرى الحوادث بدلاً من أن يكسب الحرية نمواً ويوسع دائرة الترتيبات والنظامات كان يوجب بعكس الأمر تضييقها وحصر السلطة في أيدٍ أقل عدداً. وبالاختصار كان ينقص أمران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية وهما: **الأمن على الحياة وهو أول شروط الحالة الاجتماعية ونمو الترتيبات والتنظيمات.**

فنشأ عن ذلك خلل وفساد أوقف النظام الجمهوري عن النمو والامتداد. ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي ملوك الأجانب عليها ويا للعجب هذا الخطر لم يكن قط يحذّر تلك الجمهوريات ويوقظها إلى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة العدو بجملتها فلم تستطع قط اجراء هذا الأمر. ولذلك كثير من الايطاليين ذوي النهى المحبي وطنهم من أهل زماننا الحاضر ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الأمم إلى سبب نظامها الجمهوري في مدة القرون المتوسطة وإلى تقسيمها إلى عدد كبير من الشعوب القليلين الذين لم يملكوا شهواتهم إلى درجة تمكنهم من الاتحاد والانضمام بزّي دولة واحدة ويأسفون لكون وطنهم لم يخضع لحكم مطلق كان من شأنه أن يجعلهم أمة مستقلة عن الأجانب. فيظهر إذاً ان النظام الجمهوري لم يكن يحتوي في ذاته مبادىء النجاح والاستمرار والانتشار حتى في الظروف الأكثر موافقة ومناسبة وانه بالتالي كان قصير العمر. ونقدر أن نشبّه إلى حدٍّ ما نظام ايطاليا في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة إذ كانت بلاد اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات

الصغيرة في حالة الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالباً في حالة العدوان وأحياناً متفقة على الصالح العام. ولكن الأفضلية للبلاد اليونانية في هذه المقايسة إذ بلا شك كان داخل أثينا ولكديمونا ترتيب وأمن وعمل أكثر مما كان في الجمهوريات الايطاليانية. ولئن كان التاريخ يحدثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع ذلك فانظروا كم كانت حياة اليونان السياسية قصيرة وكم كان ذلك التقسيم في الأراضي والسلطة موجباً للضعف والوهن فحالما وقعت الحروب بين اليونان ودول آخر مجاورة عظيمة كمكدونيا وورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليه من حالة النمو والنجاح والمجد. لأنها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو. فكم بالحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية والعقل البشري ناميين كما في بلاد اليونان. وإذا كانت تجربة تأسيس النظام الجمهوري قليلة الفائدة عسرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها حيث أخذت في النجاح وحيث غلب وقهر المذهب السيادي فكم بالحري في جهات أخر من أوروبا.

فها أنذا أورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار، فأقول انه كان قسم من أوروبا يُمثَّل بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات اسبانيا المجاورة له مثل كتالونيا والنافار والباسك فكانت البلدان في تلك الجهات أيضاً قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من الاشراف الالتزاميين الصغار كانوا قد اتحدوا مع أهاليها وكذلك قسم من الاكليروس. وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن حالة ايطاليا على نوع ما وبناء على ذلك في جاري القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر جنحت بلدان بروفنس واللانكيدوك والاكيتين إلى الاستقلال السياسي والتهيؤ بهيئة جمهوريات مثل البلدان التي تلي جبال الألب. ولكن جنوبي فرنسا كان عليه مقاومة اشراف شماليها الذين كانوا في أعظم درجة من الشوكة والاقتدار فلما ظهرت «هرتقة الالبيجوا» وقعت الحروب بين فرنسا السيادية وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا لمنازلة الالبيجوا تحت أمرة سيمون دي مونفرت فتلك كانت المشاجرة التي وقعت بين أشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي ومع ما أظهره أهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن الوطن فاز أهل الشمال بالنصر لأن الاتحاد السياسي كان ضعيفاً في الجنوب والتمدن لم يكن اتصل إلى درجة يعتاض بها الناس عن الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تأسيس النظام الجمهوري واعاد الصليبية المذهب السيادي إلى جنوبي فرنسا.

وبعد ذلك حصلت تجربة أخرى جمهورية في جبال سويسرا نالت حظاً أوفر إذ كان الميدان هنالك ضيقاً وكانت مقاومتهم لملك أجنبي أشد منهم قوة واقتداراً إلّا انه لم يكن من أقوى ملوك أوروبا بأساً وسطوة فقاتله أهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد أكثر الاشراف الالتزاميين من السويسرانيين مع أهل البلدان. وكانت هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة وأكسبتها صفة سيادية لم تكن في واقع الأمر صفتها.

ثم لننتقل إلى شمالي فرنسا وبلدان الفلمنك والبلجيك وشطوط نهر الراين ومحالفة الانسياتيك فهنالك نجح النظام الجمهوري نجاحاً كاملاً داخل البلدان ومع ذلك يرى من أول الأمر انه لم يكن معداً للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فإن بلدان الشمال كانت محاطة بالأشراف الالتزاميين وبالملوك من كل جهاتها بنوع يجبرها على أن تكون على الدوام مستيقظة مستعدة للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت إلى الفتوحات بل كانت مهتمة فقط بالذبّ عن نفسها على قدر استطاعتها. نعم انها حافظت على امتيازاتها إلّا انها بقيت محصورة في حدودها الأصلية وضمن اسوارها وخارجاً عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري أثر ما.

فها قد عاينتم أحوال المشروع النظامي الجمهوري فإنه كان منتصراً في ايطاليا بلا كبير أمل في الاستمرار والنجاح مغلوباً في جنوبي غاليّا وظافراً في ساحة صغيرة أي في جبال سويسرا ومحصوراً داخل الأسوار في الجهة الشمالية في بلدان الفلمنك والبلجيك وسواحل نهر الراين ومحالفة الانسياتيك. وهذا النظام مع انه أضعف قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئة الاجتماعية كان مسبباً خوفاً ورعباً شديداً للاشراف الالتزاميين فكان هؤلاء يغارون من ثروة البلدان ويحسدونها على تقدمها ونجاحها ويخشون بأسها وكان قد ابتدأ يمتدّ روح الجمهورية إلى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون يجاهرون بالعصاوة على أسيادهم ويكثرون يوماً فيوماً من عدم الطاعة وقلة الخضوع. فاعتصب الأشراف أصحاب المقاطعات جميعاً عصبة واحدة في أكثر جهات أوروبا واتّحدوا على قتال البلدان ومقاومتها. وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لأن البلدان كانت متفرقة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصلة بل كان كل شيء محصوراً في محله. نعم، إن أهالي المدن كانوا جميعاً يميلون إلى بعضهم بعضاً ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنهم ما يحزن بعضهم وكان كل انتصار تـمّ لبلدان الفلمنك على أمراء بورغونيا الذين كانوا يحاربونها يحرك السرور عند أهالي البلدان الفرنساوية وكذلك كل نكبة أصابت تلك المدن كاننت تشق على الفرنساويين البلديين إلّا أن هذا كان من قبيل الحب فقط والميل الذي لا طائل تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم أرجحية الميزان من كل الوجوه ومع ذلك كله لم يقدروا على ابادة البلدان نظراً إلى انقسامهم وعدم تبصرهم في الأمور. ولما طال أمر القتال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا مكنة لهم على ملاشاة المدن بالكلية ونوال الظفر التام انجبروا على عقد المصالحة معها وقبلوها بصفة عضو من أعضاء الدولة. فحينئذٍ حصل تغيير في الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المختلط وكانت الغاية فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية أي الاشراف والبلدان والاكليروس والملوك رغماً عن المخاصمات الشديدة الكائنة بين كل منها والآخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي عليَّ ايراده لكم.

الاجتهاد بتأسيس نظام مختلط في القرون المتوسطة:

فليس من يجهل منكم أيها السادة ما هي (لا زيتا جنيرو) في فرنسا وما هي (الكورتيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزيتا) في المانيا (كل من هذه الأسماء يفسر جميعة وكلاء العموم القديمة) وتعلمون أيضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهدوا بضمّ بعضهم بعضاً إلى هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة ويخضعوا أنفسهم لقوانين واحدة ولسلطة واحدة. فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان اختلفت الأسماء.

فأتخذ جمعية وكلاء العموم في فرنسا كمثال نظراً إلى زيادة أهميتها لدينا ووقوفنا على اخبارها وأحوالها أكثر من غيرها. وقلت إننا واقفون على اخبارها وأحوالها أيها السادة مع انني لمتأكد ان اسم (لزيتا جنيرو) لا يخطر على أذهانكم سوى تصورات مبهمة غير مكتملة فليس منكم أحد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبها القانوني ولا كم كان عدد أعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً لمذاكراتهم ولا أوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا أحد يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على أن لها نتائج صريحة عمومية مستمرة. فمن يقف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كأمر يطرأ على سبيل العرض أو كواسطة محتقرة لا يعتد بها بل يلجأ إليها في الأمور السياسية حينما تفرغ يد الملك أو

الشعب من الوسائط كافة. فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة الافلاس وتحتار في أمرها ولم ترَ باباً للخلاص تلتجيء إلى هذه الجمعية وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها وسيلة لمعالجته. وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك الاكليروس ولكنهم كانوا يأتون إليها دون أن يكترثوا بها لأنهم كانوا عالمين جيداً أنها ليست الواسطة التي تكسبهم النفوذ في أمور الأحكام ولا هي عمدة أعمالهم ومداخلاتهم. والأهلون أيضاً لم يحتفلوا كثيراً بأمرها ولا كانوا يحسبونها من الأمور التي تهمّهم بل كضرورة رغموا عليها. فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات أعمال سياسية مرتبة. فإنها كانت تارة غير مجدية نفعاً ولا طائل تحتها وطوراً كانت تجلب الأذى والهول. فإن كان الملك أشد بأساً تذللوا له وأطاعوا أوامره وان كانت حالة الملك تعيسة وتستوجب اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح التحزّب والتعرّض والانقسام وأصبحوا آلة تحركها الغايات والمطامع. وبالاختصار كانت تلك الجمعيات إما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفنسيون (جمعية باريس سنة ١٧٩٢ مدة الثورة) ولذلك كانت أعمالها بلا فائدة وتنصرم بحال انصرام الجمعية فكانت لا تنجز ما تعد به ولا تتمّم ما تجتهد به بل يذهب جميعه هباءً منثوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الأعمال التي أثرت تأثيراً مهماً في الهيئة الاجتماعية الفرنساوية ولا اصلاح أمر مهم في الأحكام أو القوانين أو الادارة. ولكن لا ينبغي الظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا بل كان لها نتيجة أدبية قلّ من حسب لها حساباً فإنها كانت من وقت إلى آخر كحجة تقام على الاسترقاق السياسي وكتقرير جهاري وتثبيت قوي لبعض المبادىء المختصة براحة الأهلين وصيانتهم كحقهم مثلاً في تعيين الأموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بأمور الأحكام وفي تحميل المسئولية لوكلاء الحكومة ونوابها. **فجمعيات وكلاء العموم** أعانت كثيراً على حفظ هذه المبادىء في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لأن تذكرة الشعب بحقوق الحرية على الدوام هو من أخص الفوائد. هذا ما كان لجمعيات وكلاء عموم الدولة من الفضل ولكنها لم تكن أصلاً واسطة لضبط الأحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشائها أعني: التحام الهيئات الاجتماعية المختلفة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها إلى جسم واحد.

والكورتيز في اسبانيا والبورتوغال كانت نتيجتها كهذه دون أدنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها. وأهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والأزمنة. ففي بلاد الارغون والباسك لما كانت المشاحنات واقعة بشأن وراثة الملك أو في مدة محاربة العرب كان للكورتيز أهمية حقيقية وكان كثيراً ما يحصل التئامها. والبعض منها كالتي صار اجتماعها في بلاد قشتالة سنة ١٣٧٠ أو سنة ١٣٧٣ لم يحضرها الأشراف ولا الاكليروس ويوجد كثير من الظروف المستثناة التي يضطر إلى ذكرها من رام تدقيق النظر في تاريخها. ولكن بما أن حديثي اجمالي عمومي فيمكنني أن أقرر بشأن الكورتيز ما قررته عن جمعية عموم وكلاء الدولة الفرنساوية أي انها كانت أمراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً أو نظاماً سياسياً أو واسطة قانونية لضبط الأحكام.

وأما انكلترا فكان فيها الأمر بخلاف هذا ولست أدخل اليوم في شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لأني عازم على أن أحدثكم يوماً عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فأذكر لكم اليوم بعض أشياء مختصرة لكي أوضح عن الأسباب التي ميّزتها عن القارة. فأولاً: لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر الأشراف العظام من الانكليز إلى الاتحاد والاتفاق سوية من أول المدة للمدافعة عن أنفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدأ الالفة والاشتراك بين الشرفاء وتعودهم على الأخلاق السياسية الحقيقية

وفضلاً عن ذلك كان أكثر الشرفاء أصحاب المقاطعات الصغيرة قد انجبروا لظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام إلى أهالي البلدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه الوسيلة على قوة أكبر وأعظم مما كان للأهلين في القارة ومن شأنها بالحقيقة أن تؤثر تأثيراً فعالاً في أمور أحكام البلاد.

وهاكم هيئة جمعية وكلاء عموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) مدة القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم محتوية على النواب المنتخبين من السادات أصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الأهلين البلديين ولم يكن لها أدنى مداخلة على نوع ما بأعمال الحكومة بحصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم والحرارة عن الصوالح الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) إذ ذاك لم يكن بعد في يده الأمر ولكنه كان نظاماً لا قانونياً وطريقة للأحكام مبدأها مقرر وفي غالب الأحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً. فكان إذاً مشروع تقريب العناصر المختلفة بعضها إلى بعض والتوفيق بينها وضمها إلى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكلترا مع انه فسد في سائر جهات أوروبا.

وأما عن المانيا فلست أقول سوى عبارة واحدة لكي أبين لكم الصفةالمترجّحة في تاريخها فإن مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتأسيس النظامات السياسية العمومية لم يحصل بها اعتناء كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هنالك منفرزة بعضها عن بعض ومستقلة في ذاتها أكثر من سائر جهات أوروبا ولو احتجنا إلى البرهان على هذا الأمر لوجدناه حتى في حالة الأزمنة المتأخرة. والمانيا هي القسم الوحيد من أوروبا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب الاشراف للملك. ولست أتكلم عن بولونيا أو عن الأمم الصقالبة التي تأخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكتها أوروبا. والمانيا هي أيضاً البلاد الوحيدة في أوروبا التي بقي فيها مالكون اكليريكيون وبلدان حرة مالكة زمام أمرها سياسياً. فمن ذلك يتضح لنا أن مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها إلى هيئة اجتماعية واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول.

أسباب عدم نجاح كل تلك المشروعات:

فقد أوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في أوروبا بشأن تأسيس نظامات عمومية إلى حد نهاية القرن الرابع عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم انها لم تنجح وقد اعتنيت بأن أوضح لكم في مجرى الحديث أسباب تقصيرها عن النجاح وفي حقيقة الأمر تلخص تلك الأسباب في سبب واحد فقط وهو **ان الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤهلها للاتحاد والانضمام** بل كانت الأشياء بوجه الاجمال محلية ومحدودة وخصوصية ومتنوعة إلى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق المعيشة أم في العقول **ولم يكن يوجد صالح عام ولا رأي عام** من شأنهما أن يرجحا على الصوالح والآراء الخاصة وأسمى العقول وأكثرها جراًة لم يكن لها أدنى المام بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية الحقيقية. فكان من الضروري ان يتم أولاً مزج جميع تلك العناصر المختلفة الأشكال وسحقها على نوع ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب أيضاً أن تجمع وتضم أولاً كل الصوالح والشرائع والأخلاق والأفكار وتتخذ مركزاً وبالاختصار **كان من اللازم أن تنشأ أولاً سلطة عامة وآراء عامة**. وهاكم قد اتصلنا إلى المدة التي تم فيها أخيراً هذا العمل العظيم. فدلائل ذلك الابتدائية وحالة الأفكار والأخلاق في جاري القرن الخامس عشر وميلها إلى انشاء حكومة مركزية وآراء عامة ذلك يكون موضوع مقالتنا التالية.



المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة. صفات القرن الخامس عشر الخصوصية. الحكومات والشعوب تتجه إلى مراكزها الطبيعية على التدريج أولاً في فرنسا. ظهور روح الجنسية الفرنساوية. طريقة الأحكام المستعملة من لويس الحادي عشر. ثانياً في اسبانيا. ثالثاً في المانيا. رابعاً في انكلترا. خامساً في ايطاليا. نشوء العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسيا) أي السياسة الخارجية. حركة الأفكار الدينية. شروع اشراف وكبراء الدين في الاصلاح. مجامع كوستانسا وبال. شروع الشعب في الاصلاح. يوحنا هوس. تجديد نشأة الآداب. الانذهال من الأشياء القديمة. مدرسة أصحاب الأفكار الحرة. حركة الأعمال بوجه العموم. الأسفار والاكتشافات والاختراعات. النتيجة.

أيها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتأخرة أعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية التي هي هيئتنا ونظاماتها وآراؤها وأخلاقها كانت منذ أربعين سنة نظامات وآراء وأخلاق فرنسا ولم تزل إلى الآن سالكة في أوروبا ومؤثرة فينا تأثيراً قوياً جداً رغماً عن الانتقال الذي أورثتنا إياه ثورتنا. وقد سبق لي الشرف أن أخبركم أن تاريخ الهيئة الاجتماعية المتأخرة الحقيقي يبتدىء في القرن السادس عشر. فقبل أن ندخل فيه أطلب إليكم أن تتذكروا المسافة التي قطعناها والطرق التي سلكناها. فقد بحثنا عن كل عناصر أوروبا الجوهرية في وسط رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رأيناها تتميز بعضها عن بعض وينشأ كل منها وحده مستقلاً وقد تقرر لدينا ميل هذه العناصر في المدة الأولى من التاريخ إلى الانفراز والانعزال والعيشة الخصوصية المحلية. وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادي والبلدي والاكليريكي الهيئة والمكان اللذين يميزاه رأيناها قد تاقت جميعها إلى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة هيئة اجتماعية عمومية وأمة وحكومة. ولكي تتصل إلى هذه النتيجة التجأت بلاد أوروبا إلى كل من المذاهب التي كانت في وسطها والتمست مبدأ الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والأدبي من الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية وإلى هذا الحد لم تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع أحد المذاهب ولا قدرت احدى القوات ان تستملك الهيئة الاجتماعية وتنولها المرام تحت ظل حمايتها.

اتجاه الأمور في القرن الخامس عشر إلى المركز الطبيعي:

وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشوء الصالح العام والأفكار العمومية وتأكدنا ان الأشياء كلها كانت لم تزل محلية وشخصية وخصوصية وانه كان من الضروري اتجاهها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانتظام معاً أي لتنال الغاية التي تميل إليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا أوروبا في أواخر القرن الرابع عشر.

وكانت أوروبا حينئذٍ بعيدة من أن تدرك هده الحقائق التي سردتها لكم ولا كانت تعلم بالحقيقة ماذا كان ينقصها أو ما الذي كانت تبحث عنه ومع ذلك فإنها طفقت تبحث عنه كأنها قد عرفته. فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظامات السياسية العظيمة دخلت أوروبا في سبيل الاتجاه إلى المركز الذي كانت تميل إليه غريزياً. وصفة القرن الخامس عشر انما هي الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد بانشاء الصوالح والآراء العامة وإزالة ميل التعلق بمحل خصوصي وبصالح خصوصي وجمع كامل الأفكار والمعيشات وضمها معاً ورفع شأنها وإبداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك الأوان على شكل كبير أعني بذلك الشعوب والحكومات.

وهذا الحادث المهم لم يتم إلاّ في القرن السادس عشر والسابع عشر ولكنه تهيأ بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن أن ندرس كيفية تهيئه وذلك الفعل الخفي غير الوضيح الذي هو اتجاه الأشياء نحو مراكزها الطبيعية سواء كان في العلاقات الاجتماعية أم في الأفكار والعقول وذلك العمل قد تمَّ بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرّد مجرى الحوادث الطبيعي.

فهكذا أيها السادة نرى البشر تنجح بعمل لم تشرع فيه ولا قصدته حتى ولا كانت تعلمه بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل لم يكن عملها ولم تدركه ولا عرفت حقيقته إلاّ بعد مدة حينما ظهر في الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينه لم تدركه كما ينبغي. ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم إلاّ بواسطة نمو عقل الانسان ونمو حريته وان هذا الأمر انما هو شبيه بآلة عظيمة لا يعلم سرّها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت أقسامها المختلفة إلى فعلة أجانب منفرزين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة أمرها بالاجمال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول إليهاوكلّ مع ذلك عمل وتمم مع التمييز ومن تلقاء حريته ما خصص به من العمل. فعلى هذه الصورة يتمم الله غاياته الصمدانية في العالم من يد الانسان نفسه دون أن يدرك هذا حقيقة ما يفعله. فمن ذلك يتضح لنا وجود أمرين في وقت واحد في تاريخ التمدن: **أحدهما**، ما يعتبر انه مقدر أي ما يتجاوز علم الانسان وإرادته **والثاني**،ما هو نتيجة إدراك الانسان وحريته أي ما يفعله عن فكر وإرادة. ولكي نفهم حقيقة ما جرى وتوقع في القرن الخامس عشر يقتضي ان نميز الحوادث المختلفة بعضها عن بعض فنبحث أولاً عن الحوادث السياسية والتغييرات التي أعانت على تكون الحكومات والشعوب وننتقل منها إلى الحوادث الأدبية ونفحص عن التغييرات الحاصلة في الأفكار والأخلاق ونجتهد بأن نستنتج ماهية الآراء العمومية التي تحضرت وتهيأت منذ ذلك الوقت.

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية ها أنذا أجوب كل أقسام أوروبا الكبيرة وأبيّن لكم ما تـمَّ فيها مدة القرن الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك.

حالة فرنسا مدة القرن الخامس عشر:

فأبتدىء بفرنسا وأقول إن النصف الأخير من القرن الرابع عشر والنصف الأول من القرن الخامس عشر جرت فيهما الحروب العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الانكليز كما تعلمون ذلك فهو الوقت الذي فيه قاتلت فرنسا عن استقلالية اسمها وأرضها معاً ولغاية دفع سلطة أجنبية عنها. ويكفي فتح كتب التاريخ للتأكيد أن جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنساوية تساعدت وتعاونت مع الاجتهاد العظيم على دفع التسلّط الأجنبي رغماً عن جميع ما حصل حينئذٍ من الخيانات والشقاق وان الغيرة والحمية الوطنية حملت الجميع معاً على القتال سواء كانوا أشرافاً أم بلديين أم زراعيين. فإن لم يكن

برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية إلّا تاريخ جـان دارك[1] فهو كافٍ وحده لاثبات ذلك لأن جان دارك خرجت من الشعب وأهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسته وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بأمرها ولا وثقوا بها بل نظروا إليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزّب لها غير الجنود والشعوب لا سيما أن فلاحي (لورين) هم الذين أرسلوها إلى أورلينس لانقاذ أهالي هذه المدينة. فليس من حادث يبرهن على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية أكثر من هذا الحادث عينه.

فابتدأت تنشأ هكذا الجنيسة الفرنساوية وقبل حكم عائلة فالوا كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للأمة الفرنساوية ولا كان يوجد روح التحزب ولا حبّ الوطن الفرنساوي فمنذ الفالوا ابتدأ وجود فرنسا الحقيقية وفي أثناء حروبهم والأخطار التي وجدوا عليها من فقدان الملك من يدهم اتّحد الأشراف والبلديون والفلاحون معاً وارتبطوا برباط أدبي وهو رباط اسم عام وشرف عام ورغبة عامة في قهر الأجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه أول مرة تم هذا الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الآن، بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائماً باسمها وشرفها الوطني وبوجود نظام ملكي وطني مهما كانت صفاته وكان القصد فقط ألّا يكون في يد الأجانب. وبناء على ذلك أعانت كثيراً تلك الحروب ضد الانكليز على تكوين الأمة الفرنساوية وتقدمها نحو الاتحاد والانضمام.

وبينما كانت تنمو فرنسا أدبياً ويتقوى فيها روح اتحاد الأمة كما رأيتم كانت في الوقت ذاته تنمو مادياً على نوع ما أي أن أراضيها كانت تترتب وتتسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة ولايات التي منها تصوّرت وبها صارت فرنسا. ففي مدة شارل السابع عقيب طرد الانكليز ضُمت أكثر الولايات التي كانت في يدهم كنورمانديا وانكوموا وطورين وبواتو وسنتونج، الخ. إلى فرنسا وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر صار ضم ولايات إلى فرنسا أيضاً منها ثلاث سلبت حينئذٍ ثم عادت ففتحتها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكونتي وبيكارديا وارتواز وبروفنس ومين وانجو وبيرش. وفي مدة شارل الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنّـه[2] بهذين الملكين على التتالي ولاية بريطانيا فكان هكذا ينمو في آن واحد روح الأمة الفرنساوية وملكها معاً وكانت فرنسا الأدبية وفرنسا المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد.

وإذا انتقلنا من الأمة إلى الحكومة نرى من الحوادث ما يشابه تلك التي وقفنا عليها ونتقدم نحو الغاية عينها فإن الحكومة الفرنساوية كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في أسوأ حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في آخر مدة الحكم المذكور تحول كل شيء وتغيّرت هيئته وأخذت الحكومة في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها الاعتماد كجباية الأموال الأميرية والقوة العسكرية والعدالة أخذت تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار ترتيب الجنود المستمرة من الفرسان والمشاة الذين يقاتلون بالنشاب واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب

---

(1) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت ترعى المواشي تزيّت بزي الرجال الأبطال وقاتلت الانكليز وفتكت بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة اورلينس وغيرها ثم وقعت في أيدي الفرنساويين الذين كانوا من حزب الانكليز فحرقوها حباً بخاطر هؤلاء ويثبّت انها كانت عذراء وصاحبة فضيلة (للمترجم).

(2) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريثته الوحيدة تزوجت بشارل الثامن ومات فأخذت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك.

الاغتصاب والنهب الناشيء عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب. وكم أطنب مؤرخو ذلك العصر بمدح أولئك الفرسان المنتظمة ثم انه في تلك المدة أيضاً جُعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الأهلين في بعض الأوقات مستمراً دائماً وكان أجلّ ايرادات الملك. نعم، أن ذلك مما يمس حرية الشعوب إلاّ انه أعان كثيراً على انتظام الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت أيضاً في نفس الوقت إدارة العدالة التي هي أساس السلطة وانتظمت أحوالها وازداد عدد المحاكم الشرعية فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة. ففي مدة لويس الحادي عشر ترتّبت محكمة كرينوبل سنة ١٤٥١ ومحكمة بردو سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة اكس سنة ١٦٥٠ وعظمت أهمية محكمة باريس إذ ذاك وثبتت قوتها أكثر من السابق سواء كان في أمر ادارة العدالة أم في ادارة الضبط والربط في الدائرة المختصة بها.

نجاح الحكومة في مدة لويس الحادي عشر:

فاكتسبت حينئذٍ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام والاستمرار إلى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة العدالة والقوة العسكرية وجباية الأموال الأميرية أعني في ما يحسب كجوهر الحكومة وأساسها فانعزلت بهذه الواسطة السلطات السيادية وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير آخر الذي كان أقل ظهوراً للعيان وقل ما احتفل به المؤرخون إلاَّ انه ربما كان أكثر أهمية من غيره وهو التغيير الذي أحدثه لويس الحادي عشر في طريقة سياسة الأحكام فكثيراً ما تحدثوا عن مقاومة لويس الحادي عشر كبراء مملكته وتخفيضه شأنهم والتفاته إلى الأهلين البلديين والأداني ورفع مكانتهم وغمرهم بنعمه. وبالحقيقة لا يخلو الأمر من هكذا تصرف من قبله إلاّ انهم قد بالغوا كثيراً فيما أذاعوه وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة أكثر مما حصل منها فائدة. ولكنه باشر أمراً غير هذا وأكثر أهمية منه وهو ان الحكومة إلى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى القوى والوسائط الجبرية في معاملاتها مع الأهلين وأما الاقناع والحيلة والدهاء في العقول واستجلابها إلى المرام بلطيف الكلام أعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن إلاّ سياسة رياء ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته، فهذا الفن لم يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل وندر. وأما لويس فقد استخدمه بدلاً من الوسائط المادية في أمور الحكومة واعتاض عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطاليانية. فانظروا إلى الرجلين الذين تملأ مشاجرتهما تاريخ فرنسا وقتئذٍ أعني بهما شارل ليتميرير[1]. ولويس الحادي عشر تروا شارل يتبع الطريقة القديمة وكامل أعماله بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبراً ولا جلد له على ملاطفة الناس واستمالتهم إليه واستخدامهم هكذا كوسيلة لبلوغ الارب. وبعكس ذلك لويس الحادي عشر فإنه ينسرّ باستغنائه عن القوة ويميل كل الميل إلى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهاء في العقول لغاية تسليك مآربه فلم يغير النظامات ولا الطرائق الرسمية بل غيّر طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذه السلطة. وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الأزمنة المتأخرة التي فيها اعتاضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات وبالتصريح عن الأفك والخداع سواء كان في المرام السياسي المرغوب ام في استعمال الوسائط السياسية لنوال ذلك المرام. ومع ذلك فكان وقتئذٍ يُحْسَب من النجاح الاستغناء عن استعمال القوة والاعتياض عنها

---

(١) ولد فيليب ليبون امير بورغونيا كان شجاعاً باسلاً واشتهر بخصامه مع لويس الحادي عشر وفي محارباته معه (للمترجم).

بالوسائل العقلية. والحكم بواسطة اقناع العقول والتحيل عليها كان أوفق من زعزعة الوجود بالوسائط الحربية. فذلك ما وضع أساسه لويس الحادي عشر من زيادة حذقه وفطانته مع ما كان عليه من فساد الأخلاق ورداءة طبيعته الشريرة التي اسقطته في زلات وذنوب عديدة.

حالتا اسبانيا والمانيا في القرن الخامس عشر:

ولننتقل من فرنسا إلى اسبانيا. فحوادث هاتين المملكتين متماثلة متشابها لأن الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس عشر فحينئذٍ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال أمرها بين المسيحيين والعرب بفتح اولئك مملكة غرناطـة. وحينئذٍ انضمت أيضاً أراضي المملكة إذ جمعت مملكتا قسطيلا وأرَغون اللتان كانتا من أعظم أقسام اسبانيا تحت حكم ملك واحد بواسطة زواج فرديناند بازبيلا فاتسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائمه. وأما النظامات التي ساعدته على ذلك فهي أشد قساوة واسمها يورث الكدر والأسف فبدلاً من المحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيـون[1] وكانت هذه المحكمة تحتوي في أصولها على ما ظهر فيها بعد حين ولكنها لم تكن في بداية أمرها كما صارت فيما بعد أعني انها أُسست للسياسة لا للدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا المحاماة عن الايمان. ثم إن المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت أمر النظامات فإنها تعاين في نفس الأشخاص في تلك المدة لأن فرديناند الكاثوليكي (لقبه) وحكمه يشبهان لويس الحادي عشر وحكمه في الطباع والأوصاف ما خلا ان لويس كان أدق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي أكثر استعداداً للشرور. ولست أعتبر أصلاً التشبيه والمقابلة اللذين يُؤتى بهما على غير أساس وعلى ما يلوح بالفكر. وأما هنا فلا جرم ان المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الأشياء العرضية.

ثم إن تلك المشابهة ذاتها توجد أيضاً في المانيا. فإن عائلة النمسا رُدت إلى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٣٨ وبواسطتها تقررت سلطة السلطنة وثبتت أركانها في المانيا إلى درجة لم تسبق قبل ذلك الأوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسمياً لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوارث فقط. وفي آخر القرن الخامس عشر قرر مكسيمليان المُلْك في عائلته وحصر السلطة القانونيّة في دائرة الحكومة المركزية. وكان شارل السابع في فرنسا قد رتّب العساكر المستمرة لأجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد أنشأ في فرنسا البريد أي البوسط فرتبها مكسيمليان أيضاً في المانيا فكانت فوائد تقدم التمدن في كل مكان عائدة إلى الحكومة المركزية.

حالتا انكلتره وايطاليا في القرن الخامس عشر:

وأما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتضمن حادثين عظيمين: **إثارة الحرب على فرنسا خارجاً واشتعال نيران الفتن المسماة بحرب الوردتين[2] داخلاً** أي الحرب الأجنبية والحرب الأهلية وهاتان الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد أفضيتا إلى نتيجة واحدة. فالحرب المثارة على فرنسا التي أفرغ فيها الشعب الانكليزي كل قواه عادت فوائدها إلى المُلْك فقط لأن ذلك الشعب الذي كان أشد محافظة من سائر الشعوب على قواه وأشد صيانة منها على دراهمه بذل الجميع دون ملوكه بلا حد ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص له بجميع ايراد الجمرك الذي كانت قيمته بليغة جداً على طول مدة

---

(١) محكمة شرعية أصل ابتداعها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع أنواع العذابات الشنيعة ويحرق الناس أحياءً (للمترجم).

(٢) حروب أهلية بين عائلتي يورك ولانكاستر وكانت علامة احداهما وردة بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (للمترجم)

حياته منذ بداية حكمه. وكانت قد انتهت الحرب الأجنبية والحرب الأهلية لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر فيها سفك الدماء كان كبار شرفاء الانكليز في حالة الخراب والدمار وقد هلك أكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتحالفون عن القيام بالأمر والنهي وادارة المملكة وفي ذلك الأثناء تغلبت عائلة تودور وتبوَّأت سرير الملك وابتدأت الأحكام السياسية تتخذ مركزاً سنة ١٤٨٥ في مدة هنري السابع (التودور) فظفرت الحكومة الملكية.

وأما في ايطاليا فلم يتأسس الحكم الملكي إلاَّ أن ذلك لم يمنع حصول النتيجة عينها. فإن جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر وحيث استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة أو في بعض الأعيال فانمحت هكذا صورة الجمهورية. وفي شمالي ايطاليا تبع أكثر الجمهوريات اللومباردية امارة ميلانو. وفي سنة ١٤٣٤ استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ خضعت جمهورية جنوى لامارة ميلانو وهكذا أغلب الجمهوريات تلاشت رويداً رويداً وانخرطت في سلك التبعية لحكم الأعيال المتسلطة وبعد ذلك ابتدأ الملوك الأجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا معاً أي على امارة ميلانو وعلى مملكة نابولي.

فأينما وجهنا النظر في أوروبا وأي قسم أردنا اعتباره من أقسام تاريخها، سواء كان من جهة الأمم نفسها أم الحكومات أم النظامات أم الأراضي نشاهد فيه العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الأولي قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة أباً عن جد قد تلاشت وسلطات أخرى قامت مكانها أكثر نظاماً منها فحصرت القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة. وإنه لمنظر مكدر ومحزن للغاية معاينة سقوط تلك الحريات القديمة الأوروباوية في ربقة التسلط وكثيراً ما شكت النفوس من هذا الأمر بأفئدة مقروحة في ذلك الوقت وقام محبّو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا على قدم وساق وقاتلوا قتالاً مريعاً وأسفوا أسفاً شديداً يئسين من دفع تلك البلايا وذلك الانقلاب الهائل الذي بعدل كانوا يسمونه **الجور والتسلط المطلق**. فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لأحزانهم ولكن يجب ان ندرك أيضاً ان ذلك الانقلاب كان لا بد منه بل انه فضلاً عن ذلك كان نافعاً ومفيداً فإن المذاهب الابتدائية الأوروباوية وتلك الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تأت نظام الهيئة الاجتماعية بفائدة لأن أساس الحياة الاجتماعية إنما هو الأمن والتقدم وكل مذهب لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والنجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث ان يهجر ويعدم. وهكذا جرى بالرسوم السياسية القديمة في القرن الخامس عشر وبالحريات الأوروباوية القديمة لأنها لم تستطع أن تورث الهيئة الاجتماعية لا الأمن ولا النجاح. فصار يبحث عنها في غيرها وطُلبا من مبادىء أخرى ومن وسائل أخر وذلك هو جوهر معنى كامل الحوادث التي سردتها.

أول بداية الموازنة السياسية في أوروبا:

ويلاحظ في تلك المدة أمر آخر له شأن عظيم في تاريخ أوروبا السياسي وهو انه في القرن الخامس عشر أخذت تزداد العلاقات بين الحكومات وتنتظم وتتواصل على الدوام ونشأت حينئذٍ طريقة الاتحاد والمحالفة بين عدد من الحكومات سواء كان على الحرب أم على الصلح التي تولد منها في ما بعد مذهب الموازنة. فإن السياسة الخارية بين الدول (ديبلوماسي) ابتدأت في أوروبا منذ القرن الخامس عشر. فترون عند ختام هذا القرن أعظم قوات القارة الأوروباوية كالباباوات وأمراء ميلانو وأهالي البندقية وسلاطين المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون

ويتعادلون. فبينما كان شارل الثامن (ملك فرنسا) مجرداً جيوشه وقاصداً مملكة نابولي ليفتتحها تحالف عليه البابا وأهل البندقية واسبانيا معاً. وبعد مضي بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري بقصد مقاومة أهل البندقية. وتلا هذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة المقدسة لمقاومة لويس الثاني عشر. وسبب انشاء هذا الاتفاق والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على أراضيها والخشية من تعاظم شوكة من يتملكها وحده وازدياد قوته إلى درجة فائقة. فهذا الأمر أعان كثيراً على نمو النظام الملكي وانتشاره إذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتها منوطة بشخص واحد أو بأشخاص قليلين وان تحفظ أسرارها وفضلاً عن ذلك كان الشعوب لا يقدّرون العواقب فلا يعبأون بهكذا وسائل ولا يلتفتون إلى اجتناء فوائدها العظيمة لأنه لم يظهر لهم فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكترثون بها ويفوضون أموراً كهذه إلى إدارة السلطة المركزية. فمنذ ظهور (الدبلوماسي) انحصرت في أيادي الملوك نظراً إلى ما ذكر من الأسباب وتقرر في جميع الأفكار منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجرداً حتى ولو كان الأهلون أحراراً ولهم الحق في تعيين الرسوم والأموال الأميرية والمداخلة بأمور الأحكام الداخلية إذ هذا لا يمنع عدم وجود مداخلتهم في أمر العلاقات الخارجية. وبناء على ذلك اعتبر هذا الأمر حينئذٍ كمبدأ مقرر وشرط عادل.
فإن فتحتم تاريخ انكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكناً من العقول وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليصابات وجاك الأول وشارل الأول. والحكومة المطلقة كانت تحتج بهذا المبدأ أي بكون الحرب والصلح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من متعلقات الملك لتتسطى على حقوق الأهلين بهذه الوسيلة وكانت كثيراً ما تتأبى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها وامتيازاتها ولا يتجرأون على ذلك وقلة جرأتهم من هذا الوجه سببت لهم أضراراً جسيمة لا سيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسي) كانت أساس تاريخ أوروبا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا المنوال نحو ثلاثة قرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية أهم أمر في التاريخ لأن البلاد في داخليتها كانت سائرة على قدم الراحة والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فأقلّه في القارة وكانت الحكومات قد كفّت عن تسبيب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات والهيزعات القوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب والمحالفات والمذاكرات بشأن الصلح والحرب هي التي تملأ التاريخ وتستحق الالتفات وبناء على ذلك كان القسم الأكبر من صوالح الشعوب مفوض أمره إلى الملوك أو الحكومات المركزية ومسلم إلى رأيهم نظراً إلى امتيازهم المقدم ذكره.

نفوذ المذهب الملكي في السياسة الخارجية:

وكان من المستصعب جداً ان يكون الأمر بخلاف الواقع لأنه كان يقتضي أن يكون التمدن في تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبير والناس متعودين على المعاملات السياسية ومختبريها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع النجاح والفائدة بأمور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع أن الشعوب من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر لم تكن اتصلت إلى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً. وها كم ما حدث في انكلترا في بداية القرن السابع عشر مدة حكم جاك الأول فإن صهره الذي كان من منتخبي السلطنة الالمانية[1] أنتخب ملكاً على بوهيميا فسلبت منه هذه المملكة ثم جردوه أيضاً من امارته الوراثية[2] وهي إمارة بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان أولى أن تتحزّب له

(١) في آمر المدة كان سبعة فقط من أعيان الأمراء ينتخبون السلطان أو يثبتونه في المانيا (للمترجم).
(٢) كان خصمه فرديناند الذي سمي فيما بعد سلطاناً على المانيا ودعي بفرديناند الثاني (للمترجم).

انكلترا فصار فيها هيجان عظيم وطلب عموم أهلها إلى الملك جاك أن يبادر إلى إسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع إمارته له وطلب ديوان وكلاء عموم الأمة مبادرة الحرب وشدد الطلب ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف وأما جاك فلم يكترث بهذا الأمر بل أخذ في المحاولة واجتهد بمعاطاة بعض المخابرات السياسية ولم يرسل إلاّ عدداً قليلاً من الجنود إلى المانيا ثم دخل عليهم أخيراً في الديوان وقال لهم إنه يلزم له تسعمائة ألف ليرة استرلينية لكي يباشر الحرب ويكون له بعض الأمل بالنجاح. فلم يذكر أحد المؤرخين أن طلبه هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست أظن ذلك وأما الديوان فأخذته الدهشة واعتراه الوجل لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد الجهد الجهيد لم يعيّن أكثر من مبلغ سبعين ألف ليرة استرلينية لاسترجاع مملكة بقوة الحرب وإعادة أميرها عليها على مسافة ثلاثمائة فرسخ من انكلترا. فهذا ما كان عليه الشعب من الجهل وعدم الخبرة في الأمور السياسية في العصر المقدم ذكره فكان يتصرف دون أدنى معرفة بحقائق الأمور ودون أن يقدر العواقب. وبناء على ذلك لم يكن يليق به المداخلة بأمور الأحكام على طريقة قانونية مجدية وهذا الذي أوجب الحكومات المركزية ان تستلم ادارة الأمور الخارجية لأنها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست أعني انها كانت أهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لأنها قلّ ما افتكرت في مراعاته بل من جهة تتميم مقتضيات الأمر على وجه مناسب.

حالة الكنيسة في القرن الخامس عشر:

فكما رأيتم أيها السادة إننا كيفما نظرنا إلى تاريخ أوروبا السياسي في تلك المدة سواء كان من جهة حالة البلاد الداخلية أم من جهة العلاقات الخارجية بين الممالك أم في ما يتعلق بإدارة الحرب والعدل وجباية الأموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي: **الاتجاه إلى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتقلّبهما**. فذلك هو العمل الخفي الذي تـمّ في القرن الخامس عشر. نعم، إن هذا العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذٍ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير كامل في حالة الهيئة الاجتماعية إلاّ أن ذلك كان عتيداً ان يتمّ. فسأورد عليكم الآن حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها وهي: **الحوادث الأدبية المختصة بنمو العقل البشري وبالأفكار العمومية**. فهذه الحوادث ستقودنا أيضاً إلى النتيجة عينها فنرى فيها ما رأيناه في تلك من الانصباب إلى المركز الطبيعي.

فإنني أبتدىء بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ أوروبا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب نظراً إلى كثرة تنوعها وأشكالها. فإنه لم يكن في أوروبا إلى حدّ القرن الخامس عشر أفكار عمومية ذات تأثير حقيقي في عقول عموم الناس غير الأفكار الدينية أي المعتقدات وقد رأينا ان الكنيسة وحدها كان لها السلطة لأن تربط هذه الأفكار وتسنّ لها قوانين مخصوصة وتنشرها وتحتمّ بها. نعم انه حصل بعض حركات بقصد الاستقلال حتى والافتراق أيضاً وتعبت الكنيسة في مقاومتها إلاّ انها كانت الظافرة إلى هذا التاريخ والأفكار أو المعتقدات التي رفضتها الكنيسة عجزت عن أن تتملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى ان «الالبيجوا» أنفسهم قهروا واضمحلوا. وبالاختصار كان الشقاق مداوماً في قلب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون أن يكون لذلك مفعول ما قطعي. ففي بداية القرن الخامس عشر بدا لنا أمر آخر وهو أنه ظهر أفكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها إلى أن تقرر جهاراً بضرورة التغيير والاصلاح وأوجبت اضطراباً في وسطها ففي آخر القرن الرابع عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج من انتقال الكرسي المقدس إلى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسمية بابـوين أحدهما في افينيون والثاني في رومية فمخاصمة هذين البابـاوين

هي ما يسمى بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدأ في سنة ١٣٧٨ وقصد مجمع بيزا أن ينهي هذا الأمر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمّى باباً ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن أن يهمد الانشقاق ازداد ثورة لأنه بدلاً من باباوين وجد ثلاثة باباوات وعظم حينئذٍ الخلل وتجسم الأمر وبقي الحال على هذه الصورة إلى سنة ١٤١٤ إذ صار عقد مجمع كونستانسا بموجب استدعاء السلطان سجسموند (سلطان المانيا). فالمجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا آخر بل باشر بأمر اصلاح الكنيسة وقرر أولاً أن ما يربطه المجمع المسكوني لا يستطيع أحد على حلّه وأيّد هكذا سلطته ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادىء في الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتقويمه وعلى الخصوص طرائق الاختلاس والبلص التي كانت تستعملها حكومة رومية لأجل الحصول على الدراهم. وعين المجمع المذكور لأجل اتمام هذه الغاية مأمورين منتخبين من نفس أعضائه من الطوائف المختلفة وسمي ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع مما نسميه الآن ديوان التفتيش وولج المأمورين المذكورين بالبحث عن الأمور المخالفة للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة ذلك الأمر وازالته وتقديم لائحة بالجميع إلى المجمع ليهتم بأمر اجراء ايجابها. ولكن بينما كان المجمع مهتماً في هذا العمل قُدمت له مسئلة وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاته دون مشاركة رئيس الكنيسة أي دون قبول البابا وتصحيحه على ذلك فأعطى المجمع جوابه بالنفي على أكثرية الأصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني واستعانته بذوي السذاجة الذين لا إقدام لهم على الأمور فانتخب المجمع بابا جديداً وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ ووجله بتقديم لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة إلاّ أن تلك اللائحة لم يجرِ قبولها وانحل المجمع.

ثم تجدد مجمع آخر في مدينة بـال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٣١ وأعاد النظر في أعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على نسقها إلاّ انه لم يفز بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان واقعاً في النصرانية وأمر البابا بنقل المجمع من مدينة بال إلى مدينة فرارا وثم إلى فلورنسا. فقسم من الأساقفة لم يخضعوا لأمره ولبثوا في مدينة بال وصار هكذا مجمعان كما كان أولاً باباوان وشرع مجمع بال في الاصلاحات وانتخب بابا وسمّاه فيلكس الخامس وبعد مدة انتقل المجمع إلى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون أن يأتي بفائدة ما أصلاً. فعلى موجب ما تقدم تمَّ الانتصار للباباوية لأنها بقيت مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون أن يقدر المجمع على اتمام ما شرع فيه على انه أتمَّ أموراً لم يشرع فيها واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالأفكار التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرَّض على ادراجها وان كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها. فشارل السابع استناداً على أوامر المجمع المار ذكره أصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بورج سنة ١٤٣٨ وثبت فيه انتخاب الأساقفة وإلغاء الرسومات التي كانت تدفع إلى كنيسة رومية وإصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل وأعلن انه ينبغي اعتبار الخط المذكور كنصوص الشريعة. وسنة ١٤٣٩ أجرى هذا الأمر ديوان ماينس في المانيا أيضاً وأعلن انه يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجرمانية. فكأنما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع به السلطان الروحي ولم يقدر على اتمامه.

ولكن هؤلاء المصلحون لم ينجحوا بالحقيقة وكما فسد مشروع المجمع كذلك فسد مفعول الخطوط الملكية فإن الخط المعلن في المانيا لم يلبث ان تلاشي نظراً إلى عقد مشارطة حصلت بين البابا نيقلاوس الخامس وبين الديوان الالماني أعقبها إلغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعده سنة ١٥١٦ ألغاه فرنسيس الأول في فرنسا أيضاً وجعل عوضه المشارطة التي تمت بينه وبين البابا ليون العاشر لم ينجح اصلاح الملوك أكثر مما نجح اصلاح الاكليريكيين ولكن لا تظنوا أن ذلك الاصلاح اضمحل بالكلية بل

كما ان المجمع ترك تأثيرا من بعده كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالأمور الكنائسية أحدثت مفعولاً ظهرت أهميته العظيمة في التاريخ المتأخر وذلك أن مبادىء مجمع بال كانت قويمة وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الأولى في الذكاء والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالبي وجرسن وغيرهم عدد كبير من أميز أهل القرن الخامس عشر واعتنوا بالمحاماة عنها والمحافظة عليها. فرغماً عن انحلال المجمع وإلغاء الخطوط الملوكية تأسست في فرنسا التعليمات العمومية المنصوصة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحات التي يجب ادراجها وبقيت مستمرة واندرجت في المحاكم الشرعية وصار أكثر الناس متمسكين بها وتولد منها أولاً: **الجانسينيست**[1] وثم **الغاليكان**[2] وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا إلى زمان بوسويه[3] هو صادر من منبع واحد والمقصود به غاية واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي. ومع ان هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن الخامس عشر لم ينجح بل فسد حصل منه مع ذلك تأثير عظيم بعد حين ولبث اثره محفوظاً في مجرى التمدن.

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأيها مصيباً لأنها الوسيلة الوحيدة التي كان من شأنها أن تمنع الثورة وفي أثناء اجتهاد مجمع بيزا بأبطال الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات الأولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لأن يوحنا هوس ابتدأ بوعظه وامتدت آراؤه في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذٍ يدرس في مدينة براغ. فإننا نرى اصلاحين شرع فيهما في آن واحد **أحدهما**: في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتمامه أشراف الكنيسة ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات **وثانيهما**: خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضراً بصالحها. فوقع النزاع بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وايرونيموس رفيقه إلى كونستانسا وأمر بحرقهما كهرطوقيين وعاصيين. فهذه الحوادث لا يعسر علينا فهمها الآن، أيها السادة، بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الآخر أحدهما مشروع فيه من الحكومات والثاني من الشعوب وكل مضاد للآخر. على انهما كانا صادرين عن سبب واحد وقاصدين غاية واحدة وبالاختصار كانا يتخاصمان ويتحاربان بيد انهما يساعدان على نتيجة واحدة فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر.

وفي وقتها أخمدت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث أو أربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً إلّا انه تم النصر للسلطنة الكنائسية في منتهى الأمر. ومع ذلك لما كان قد فسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المقصودة لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون أن تنطفىء ناره وانتظر الفرصة ووجدها في بداية القرن السادس عشر. فلو تمّ الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي إذ كان لا بد لأحدهما من النجاح وظهورهما في آن واحد معاً مما يثبت شدة ضرورتهما.

---

(١) من فروع المذهب المسيحي مؤسسه اسقف يسمى جانسينيوس (للمترجم).

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من غاليا أي فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة المجامع على سلطة البابا وبعدم مداخلة هذا بأمور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطته في أمور الايمان باتفاق الرأي مع الأساقفة عموماً (للمترجم).

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ وتوفي سنة ١٧٠٤ كان أفصح وأعقل أهل زمانه يعد من الفلاسفة والعلماء لأنه ألّف في الفلسفة وله تاريخ يحوى مختصر تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها أي الكنيسة الغاليكانية كما ذكر (للمترجم).

حركة الأفكار في القرن الخامس عشر:

فهذه هي الحالة التي كانت عليها أوروبا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وهي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب إلى اصلاح صار توقيفه لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية. وأما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة إذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فإنكم تعلمون جميعكم ان الآثار القديمة اليونانية والرومانية أعيدت على نوع ما إلى أوروبا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون أيضاً اجتهاد دانتي وبتراركا وبوكاشيو (ثلاثة من أفحل شعراء الايطاليين) وجميع المعاصرين بالبحث على نُسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرها وإدالتها في أيدي الناس وكم كانوا يسرون ويتهلّلون كلما وقعوا على نسخة كتاب جديد ويشيعون خبره بينهم. ففي أثناء تلك الحركة نشأت في أوروبا مدرسة أعانت على نمو العقل البشري إعانة أوفر بما لا يقاس مما ينسبونه إليها عادة وهي مدرسة (الكلاسيك) أي مدرسة الآداب القديمة. وإياكم وأن تنسبوا إلى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت الحاضر إذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الأساليب والآداب لأن تلك المدرسة لم يذهلها ويعجبها اسلوب القدماء كفرجيليوس وهوميروس وفنهم في الانشاء فقط بل أيضاً الهيئة الاجتماعية القديمة بتمامها ونظاماتها وآرائها وفلسفتها وتصانيفها معاً. وكان الأقدمون في واقع الأمر أعلى وأبرع بما لا يوصف من أوروبا مدة القرنين الرابع عشر والخامس عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والآداب فلا ينبغي العجب إذاً من التأثير العظيم الناشىء عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي أهل الذوق السليم ولا من استكراههم حينئذٍ أخلاق أهل زمانهم السمجة وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة وتعشقهم درس الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت أكثر ترتيباً ونظاماً ونمواً بما لا يقاس من هيئتهم الاجتماعية. فنشأت هكذا مدرسة أهل الأفكار الحرة التي ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الأساقفة والرؤساء الكنائسيين وأهل الشرع والفقه وأهل العلم والفلسفة.

وفي أثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للأتراك وسقوط السلطنة الشرقية فهرع اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق إلى ايطاليا وأصحبوا معهم المعارف القديمة وكتب الأقدمين العديدة وألوفاً من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذٍ تجدد العزم والنشاط عند أهل مدرسة الآداب القديمة كما هو غني عن البيان. وكان في ذلك الوقت كبراء الكنيسة وعظماؤها لا سيما في إيطاليا في أعلى درجة من النمو لا في الشوكة السياسية بحصر المعنى بل في الثروة والترف وكانوا يتنعمون ويتمتعون مع العظمة والافتخار بجميع أنواع اللذات والمسرات التي يورثها التمدن والرخاء والرفاهية ورواق البال وفرط الحرية والتأنق في المعيشة وينهمكون أيضاً في لذات المطالعات الأدبية والفنون وسائر التنعمات الاجتماعية والمادية. فانظروا إلى كيفية معيشة الذين اشتهروا وقتئذٍ بالأعمال السياسية والتآليف الأدبية والعلمية كالكاردينال بومبوْ مثلاً فإنكم تنذهلون من أن تروه غائصاً في جميع أنواع التنعمات والملذات وحائزاً مع ذلك سعة المعارف وجودة القريحة منهمكاً في الفساد حال كونه ذا فكر ثاقب وذكاء عظيم. وبالحقيقة ان من يطالع في تاريخ هذه المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العقول يخال نفسه في وسط القرن الثامن عشر إذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن المذكور إلى مستظرف الآداب وابكار الأفكار وطيب العيش والرفاهية والانهماك في اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بالأمور السياسية وضعف العقائد الدينية واطلاق العنان للأفكار إلى درجة مفرطة. فإن أدباء القرن الخامس عشر كانوا يخالطون كبراء الكنيسة وأعيانها كما كان أدباء القرن الثامن عشر يخالطون الأشراف والأمراء وكانت آراؤهم واحدة وأخلاقهم كذلك عائشين بهناء بعضهم مع بعض غير مبالين بالزعازع التي كانت

تتهددهم. فإن أعيان اكليرس القرن الخامس عشر وأولهم الكاردينال بومبو ماكانوا ليقدّروا في أفكارهم ظهور لوتير وكالڤين كما أن أعيان الدولة في القرن الثامن عشر لم يقدّروا الثورة الفرنساوية. فيظهر لنا إذاً ثلاثة حوادث في تلك المدة في الدائرة الأدبية: **أولها**، اصلاح كنائسي حاولت اتمامه الكنيسة نفسها **وثانيها**: اصلاح ديني شرع فيه الشعب **وثالثها**: تحول وانقلاب في حالة العقول نشأ عنه ابداع مدرسة أهل الأفكار الحرة. وكامل هذه الانقلابات كانت تتهيأ في أثناء أعظم تغيير سياسي حصل إلى ذلك التاريخ في أوروبا أعني: **حركة اتجاه الشعوب والحكومات إلى مراكزها الطبيعية**.

وليس هذا فقط بل حصل أيضاً في ذلك الوقت حركة عظيمة في الأحوال البشرية الظاهرة فإنه كان زماناً للأسفار والمشروعات العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة. وهو الزمان الذي ركب البحر «البورتوكيزيون» وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف فاسكو دي غاما على رأس الرجاء الصالح واكتشف كريستوف كوليمبوس على أميركا وامتدت التجارة فيه امتداداً عجيباً وألوف من الاختراعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت معروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حينئذٍ وعمت فوائدها الخاص والعام. فغيّر البارود طرائق الحروب وأصولها وغيّرت **الابرة هيئة الملاحة** ونما فن التصوير بالزيت وملأ أوروبا من تحف الصور المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠ عدد تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل من العموم. ثم انه بين سنة ١٤٣٦ وسنة ١٤٥٢ تمّ اختراع **المطبعة** تلك التي قيل فيها أقوال لا تحصى وليس من أقوال تكفي مع ذلك لوصف فوائدها وفضلها.

أفنظرتم أيها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر وأهمية الحركة والأعمال التي تمت فيه. على أن عظمته كانت غير بيّنة إذ ذاك ونتائج حركته وأعماله غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذٍ. فالاصلاحات التي أحدثت اضطراباً كبيراً لم تنجح فيه وثبتت دعائم الحكومات وسكنت حركات الشعوب وهمدت وكأنما الهيئة الاجتماعية كانت تستعد للتمتع بنظام أكمل وأتمّ مما كانت عليه وتسير بسرعة إلى التقدم والنجاح. إلاّ أن ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت قد قربت وكان القرن الخامس عشر قد هيأها. فستكون تلك الثورات موضوعاً لمقالتنا الآتية.

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة. صعوبة الوقوف على الحوادث العمومية في التاريخ المتأخر. صورة حالة أوروبا في القرن السادس عشر. الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص الحوادث واستخلاص نتائجها. الأسباب المتنوعة التي حملت على الاصلاح الديني البروتستانتي. صفته الغالبة انما هي ثورة الفكر البشري على السلطة المطلقة في الدائرة العقلية. البراهين على ذلك. أحوال الاصلاح البروتستانتي في جهات أوروبا المختلفة. في ما داخل الاصلاح من الخلل. في اليسوعيين. المشابهة بين الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية المدنية.

أيها السادة

إننا طالما تذمرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الأوروباوية وتشكّينا من صعوبة إدراك هيئة اجتماعية مشتتة متفرقة في حالة الانحلال ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمنينا وانتظرنا مع فروغ الصبر قدوم زمان الصالح العام والنظام والاتحاد الاجتماعي. فها كم قد وصلنا إليه. وها كم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شيء وينحصر في حوادث عمومية وأفكار وتصورات عمومية أي مدة الانتظام والاتحاد. ولكننا سنصادف فيها صعوبة أخرى. فإنه لحدّ الآن كان يعسر علينا وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وادراك تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها. وأما في أوروبا المتأخرة فبعكس الأمر كل الأشياء مشتبك بعضها ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحياة الاجتماعية يلطّف ويصلح بعضها بعضاً ويؤثر بعضها في بعض ويُرد الفعل من بعضها إلى بعض والعلاقات بين الناس وفر ازديادها وكثر تشبكها. وهكذا أيضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضها مع بعض وهكذا أيضاً التصورات الفكرية وأعمال العقل البشري كافة. وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة المتجانبة التي لم يحصل منها تأثير ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر إليها وأما الآن فلم يعد يوجد اعتزال أصلا بل جميع الأشياء يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً فتتغير وتتقلب جميعاً. فهل أصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية بين هذا التنوع الجزيل أم من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة والمتسعة بهذا المقدار أم من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من العناصر المتنوعة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط، وبالاختصار هل أشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتغلب على جميع الحوادث الذي فيه تلخص وتحصر اعداد منها ذلك الحادث الذي يورث عصره صفة يمتاز بها عن بقية الأعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول عصره وتأثيره وأهميته في تاريخ التمدن. فستدركون للحال مقدار هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي سأورده عليكم الآن.

أصل الاصلاح الديني:

إننا قد صادفنا في القرن الثاني عشر حادثاً أصله ديني ان لم تكن طبيعته دينية أعني به الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً الوقوف على صفته العمومية الحقيقية وتعيين وحدته وتأثيره مع الضبط على قدر الامكان مع انه من الحوادث العظيمة التي طال عليها الأمد ومع انه حدث عنه وقائع فرعية عديدة متنوعة. وأما الآن فعلينا ان نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس عشر المسمى عموماً بالاصلاح.

وليؤذن لي بأن أقول في معرض الكلام انني سأستعمل لفظة اصلاح كلفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون أن أخصها بحكم ما أصلاً. فلاحظوا سلفاً أيها السادة مقدار ما يصعب الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة أمرها وما فعلته على وجه عمومي. فيجب البحث عن ذلك بين أول القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر لأن حياة الحادث على نوع ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايته إلى حين نهايته. فإن الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما أجَل محدود. نعم، إن نتائجها تطول أمداً إلى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كله وبالمستقبل كله إلاّ انه لا ينكر أن لها زمناً معيناً محدوداً لوجودها الذاتي وانها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تأخذ في التناقص والاضمحلال وأخيراً تزول فتشغل مكانها واقعة أخرى جديدة. فأياً كان التاريخ الذي يعينونه لبداية الاصلاح يمكننا أن نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوثر حرق جهاراً في ويتمبورج مرسوم البابا ليون العاشر الذي به يحكم عليه وانفرز هكذا بطريقة رسمية عن الكنيسة الرومانية. فبين هذا التاريخ ومنتصف القرن السابع عشر في سنة ١٦٤٨ التي تمّ فيها عقد «مصالحة وستيفالي» تحصر بالحقيقة مدة حياة الاصلاح. وها كم البرهان: فإن أول مفعول صدر عن الانقلاب الديني وأعظمه هو انه قسم دول أوروبا شطرين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانية ورمى الفتنة بين الفريقين وأبرزهما للمحاربة ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينهما تارة تحوز النصر فئة وطوراً تفوز به أخرى منذ البداية القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة النهائية إلاّ سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المقدم ذكرها التي بموجبها تمّ الرضا والاتفاق بين الفريقين على أن يبقى كل منهما على دينه وكل منهما في استقلاله وراحته وأن يعيش على الحب والسلام أحدهما مع الآخر على اختلاف مذهبهما. ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد اختلاف الدين يفرق بين دول أوروبا وكفَّ عن أن يكون المبدأ المتغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها وأما قبل ذلك التاريخ فكانت أوروبا مقسومة في جوهر الأمر حزبين ومحالفتين دوليتين: **المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية** بقطع النظر عما حدث من التنوعات العظيمة. ولما عقدت معاهدة وستيفالي بطل ذلك التحزب وصار اتحاد الدول أو انقسامها يحدث عن غير الأسباب الدينية. فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حداً لمدة الاصلاح ونهاية أمد تغلبه وان كانت نتائجه قد استمرت على النمو والاتساع بعد ذلك التاريخ.

حالة أوروبا مدة الاصلاح:

ولنحوّل الفكر الآن إلى المدة المذكورة على السرعة غير مهتمين إلاّ بتسمية الوقائع والناس. ولنبين هكذا ما تضمنته تلك المدة من الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذكر الأسماء فقط الذي سنباشره يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافر من الحوادث المتنوعة المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب الديني الحقيقي وتعيين مكانه من تاريخ تمدننا.

فإن الاصلاح ظهر في أثناء معمعة سياسية شديدة وهي مخاصمة فرنسيس الأول وشارلكان أي فرنسا واسبانيا وسبب الخصام بينهما كان رغبتهما في تملك ايطاليا ثم تنازعا تبوّء عرش السلطنة الالمانية وأخيراً تنازعا الشوكة والنفوذ في أوروبا وفي ذلك الوقت عظم شأن عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في أوروبا. وفي ذلك الوقت أكثرت انكلترا في مدة حكم هنري الثامن مداخلاتها بسياسة القارة ووسعتها ودامت على ذلك أكثر مما كانت تفعل من قبل.

ولنتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فنرى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشراف والأمراء العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوه من السلطة والنفوذ وللتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنطوية عليها حروبنا الأهلية الدينية إذ ذاك وغاية محالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كويز وفالوا الملوكيتين التي انتهت بتبوء هنري الرابع[1] عرش الملك.

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلمنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج أعني بين **حزب الانكيزيسيون** (المحكمة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولاندا لكثرة المثابرة والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا وانتصرت السلطة المطلقة المدنية والكنائسية.

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليصابات. ففي مدة حكم اليصابات وقعت الحروب بينها وبين فيليب الثاني لأنها كانت رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكلترا ستوارت وابتدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فإن (كوستاف فاذا) شاد مملكة السويد بعد أن خلصها من ربقة الدنيمارك سنة ١٥٢٣ ورئيس الشيفالري توتونيك[2] باعتناقه الدين البروتستانتي وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابتدأت مداخلة دول الشمال بسياسة أوروبا الأمر الذي لم يكن قبل وحَدَث عنها تأثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاماً.

ثم انني أعود إلى فرنسا فهنا كان يحكم لويس الثالث عشر وكان الكردينال ريشليو قد غيَّر ادارة الأحكام الداخلية وتداخل بسياسة المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها.

وأما المانيا فكانت مشغولة في القسم الآخر من القرن السادس عشر بحروبها مع الأتراك وفي ابتداء القرن السابع عشر تزلزلت الأرض بحرب الثلاثين عاماً وهو أعظم حادث وقع في قارة أوروبا في التاريخ المتأخر وفي أثناء تلك الحرب اشتهر كوستاف أدولف ووالنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويمار وهي أسماء أعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا إلى ذلك العهد.

وفي ذلك الأثناء تبوأ السرير في فرنسا لويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفروند (اي المقلاع وهي حرب أهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شارل الأول فأسقطته عن كرسيه الملوكي.

فها انني لم أذكر سوى أعظم الحوادث التاريخية التي ليس من أحد إلاَّ ويعرف أسماءها فانظروا مع

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد أن انقرضت سلالة فالوا وكان بروتستانتياً فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه أبوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد إلى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخه نظماً (للمترجم).

(٢) هو نظام رهباني وعسكري من أيام الصليبيين كان يعتبر كدولة في أوروبا وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكزادات (للمترجم).

ذلك مقدار عددها. وتنوعها وأهميتها. وإذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلها ولا تحتوي على أسماء علمية بهذا المقدار نجد منها عدداً كبيراً في تلك المدة نفسها. فإن تغيير النظامات السياسية في أغلب بلاد أوروبا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في أكثر الدول العظيمة بينما كانت تنشأ في الفلمنك أقوى جمهورية وجدت في أوروبا ويظفر في انكلترا مذهب المُلك المقيد ظفراً نهائياً على نوع ما. ثم انتسخت وقتئذٍ في الكنيسة سلطة أكثر الرهبنات الحربية السياسية وعوّض عنها برهبنة جديدة صفتها مختلفة ويُزعم باطلاً انها أكثر أهمية بكثير منها وهي رَهْبَنَة **اليسوعيين**. وحينئذٍ محا المجمع التريدانتيني ما كان باقياً من آثار مجمعي كونستانسا وبال وتمَّ الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام الاكليريكي. ولنخرج من الكنيسة ولنوجه النظر إلى الفلسفة وحرية العقل البشري فنرى ثمَّ رجلين **باكون وديكارت** قد أحدثا أعظم انقلاب فلسفي شوهد في العالم المتأخر فهما مبدعا المذهبين اللذين يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر أيضاً زهت آداب الايطاليين وابتدأت آداب الفرنسيس والانكليز وتأسست المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة إلى أقصى الدرجات.

والخلاصة أيها السادة كيفما اعتبرنا ذلك العصر سواء كان من جهة الحوادث السياسية أم الكنائسية أم الفلسفية أم الأدبية نراه يحتوي منها أكثر مما احتوت الأعصر السالفة بما لا يقاس لا سيما انها كانت أكثر تنوعاً وأعظم أهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر من كل الجهات سواء كان في علاقات الناس بعضهم مع بعض أم في علاقاتهم مع الحكومة ام في علاقات الحكومات بعضها مع بعض أم في أعمال العقل المحضة. وبالاختصار ذلك العصر هو عصر أعاظم الرجال وأعاظم الأمور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا أعظم حادث في ذلك العصر عينه بل الحادث المتغلب فيه الذي أورثه اسمه وحدَّد صفته. وبين كل الأسباب القوية ذات التأثير العظيم كان الاصلاح السبب الأقوى الذي إليه عادت الجميع وأثَّر في الجميع وحصل فيه تأثير من الجميع. فعلينا إذاً أن نعتني ببيان صفاته الحقيقية ونلخص مع الدقة ذلك الحادث الذي ساد على كل الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك السبب الذي فعل أكثر من سائر الأسباب في تلك المدة التي كثرت فيها الأسباب العظيمة.

صعوبة تلخيص الحوادث التاريخية:

وإنه ليسهل عليكم إدراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الأمر لأنه متى انتهى أمر الوقائع وصارت تاريخاً فأهمَّ ما يكون وجلّ ما يبحث عنه الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الأسباب والمسببات فإن ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي ترغب في الاطلاع عليه جميع الأجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي والحاضر معاً. وإن تلك الحاجة إلى تلخيص الحوادث واستخراج زبدها علمياً إنما هي أشد أرباً وأقوى حاجة من حاجات العقل وأعظمها مجداً ولكن يقتضي التيقظ جيداً من اتمام تلك الحاجة بالتلخيص السريع غير الكامل وانه لكثيراً ما يسول للمرء أن يعين للحال ومن أول وهلة لزمان ما تاريخي أو لحادث ما صفته العمومية ونتائجه الثابتة. فإن العقل البشري يشابه الارادة البشرية أي انه يحب العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جداً في الخلاص والحصول على النتيجة ويتناسى الأمور التي تعوقه وتصدّه ولكن مجرد نسيانها لا يزيلها ولا يمحو وجودها بل تبقى في حيز الوجود لتثبت خطاه يوماً ما وتحكم عليه. وليس للعقل الانساني أيها السادة سوى وسيلة واحدة بها يتخلّص من هذا الخطر وهي أن يطيل التبصر والتدقيق مع الصبر والجلد في درسه كامل الحوادث قبل أن يبادر إلى تلخيصها واستخراج نتيجتها. فإن نسبة الحوادث إلى الفكر

كنسبة قوانين الأخلاق الأدبية إلى الارادة. فالفكر مضطر إلى معرفة تلك الحوادث وحمل مسئوليتها وإذا تم هذا الواجب كما ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يرخص له حينئذٍ في أن يبسط أجنحته ويحلّق حتى يمكنه أن يعاين جميع الأشياء في مجملها ونتائجها فإن أسرع إلى الارتقاء قبل أن يتضلّع بمعرفة جميع البقعة التي ينبغي له أن يتأملها من محل ارتفاعه فعليه خطر عظيم جداً من السقوط وارتكاب الخطأ. ومَثَل ذلك كمثل الحسابات فإن الغلط الأول فيها يكون سبباً لأغلاط لا تُعَدّ ولا تحصى وهكذا في التاريخ فإن لم يعتن الانسان في أول عمله بالوقوف على حقيقة أمر جميع الحوادث وسُوّلت له سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يعظم شططه. فكأنني أحذركم مني أيها السادة. وفي كل هذا التاريخ من أوله إلى الآن لم يكن شغلي سوى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية من الوقائع جملة وبما أن هذا الأمر يصعب اجراؤه عن الزمان الذي نحن في صدده أكثر مما مرّ ويحتمل ارتكاب الخطأ فيه أكثر مما في سواه اقتضي أن أنبّه أفكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكمل ما بدأت به وأجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجريته في ما يتعلق بغيره من الحوادث واجتهد بالوقوف على الأمر المتغلّب فيه وببيان صفته العمومية وبتعيين مكان وشأن هذا الحادث العظيم في التمدن الأوروباوي.

فإنكم تذكرون الحالة التي تركنا أوروبا عليها في آخر القرن الخامس عشر. فقد عاينا في جاري ذلك القرن اجتهادين عظيمين بقصد اصلاح الدين أحدهما شرعي من قبل المجامع والثاني على شكل ثورة من قبل أحزاب يوحنا هوس في بوهيميا. وعاينا فساد هذين المشروعين معاً وتحققنا في الوقت ذاته عدم امكانية تلاشي هذا الأمر بالكلية ووجوب حدوثه ثانية وإنّ ما لم يستطع القرن الخامس عشر على اتمامه لا بد من أن يتممه القرن السادس عشر. والآن ليس قصدي أن أروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن السادس عشر لأني افترض انكم جميعاً واقفون على هذه الوقائع بل ساعتني فقط بما أبدته من التأثير العمومي في أحوال البشر، فأقول:

إنهم لما بحثوا في التاريخ عن الأسباب التي أوجبت وقوع هذا الحادث العظيم نسبه اضداد الاصلاح إلى الاتفاقات الخبيثة وبعض المصائب والنحوسات كتفويض أمر بيع الغفرانات مثلاً إلى الرهبان الدومينيكيين الأمر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوسطينيين الذين كان لوثر من زمرتهم فاستنتجوا أن هذا هو السبب الأقوى الذي حمل على الثورة. وغيرهم نسبوا ذلك إلى مطامع الملوك ومخاصمتهم للسلطة الاكليركية وحرص أعيان الأمراء ورغبتهم في التسلط على أرزاق الكنيسة وأملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية إلى الشهوات النفسانية والصوالح الذاتية وما للبشر من النقائص والمعايب الغريزية.

الأسباب التي حملت على الاصلاح الديني:

وأما أحزاب الاصلاح فإنهم أوّلوه إلى حاجة اصلاح ما كان واقعاً بالحقيقة من الخلل في الكنيسة وتقويم الآراء الدينية الفاسدة ومنع الأضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الأمر واتموه لغاية واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة إلى حالة طهرها الأصلي.

فلست أظن هذين التأويلين صحيحين. نعم، إن التأويل الأخير يقارب الحقيقة أكثر من الأول نظراً إلى ما يحتويه من الأهمية الكبيرة التي تناسب عظم الحادث واتساعه إلّا انني لست أظنه حقيقياً وعلى رأيي لم يكن الاصلاح ناشئاً عن الاتفاق والصدفة وعن بعض الصوالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حباً بالانسانية وبتأييد الحق بل كان له سبب أعظم من هذه جميعها ومرجّح

عليها وهو شدّة ميل العقل البشري إلى الحرية وحاجته المستجدة إلى التبصّر بتصورات فكرية وأمور عقلية كانت أوروبا مضطرة إلى ان تتلقنها من السلطة الكنائسية وأربه في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى قدر استطاعة قواه الخصوصية. فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر البشري أو بالحري ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجّحة.

أسباب الاصلاح وصفاته:

فإن اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر البشري ومن جهة أخرى حالة السلطة الروحية أي سلطة الكنيسة التي كانت حكومة العقل البشري يتضح لنا أمران من ذلك أولهما: إن العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوفاً أكثر من كل وقت إلى النمو والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة الأسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون. فكانت قد تولدت الهرتقات منذ قرون عديدة وكانت تمكث مدة ثم تضمحل فيأتي غيرها مكانها وكذلك الآراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا المنوال. فتراكمت أعمال العقل البشري سواء كان في الدائرة الدينية أم الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر وكان قد آن لها أن تحدث مفعولاً. ثم إن المدارس ووسائط التعليم التي كانت الكنيسة أسستها أو ساعدت على انشائها أخذت تعطي أثماراً فكان قد خرج من المدارس أناس لهم إلمام بأمور كثيرة وازداد يوماً فيوماً عددهم فرغب هؤلاء الناس في أن يجيلوا فاكرتهم في الأمور إذ كانت عقولهم مستعدة لذلك أكثر مما سبق لغيرهم من قبلهم وزيادة على ذلك كانت الآثار القديمة التي سبق عنها الكلام في المقالة الأخيرة قد نشطت العقول في تلك المدة وأوجدت فيها استعدادات جديدة. فجميع هذه الأسباب معاً هيجت الأفكار في بداية القرن السادس عشر واستمالتها إلى حب التقدم والنجاح.

والأمر الثاني هو أن حكومة العقل البشري أي السلطة الروحية بعكس ذلك كان قد اعتراها الجمود وعدم الحركة فإن شوكة البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعفت والهيئة الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالأول بل صارت مختصة بالحكومات الزمنية ولئن كانت السلطة الروحية بقيت محافظة في ذلك الوقت على رونقها القديم وأهميتها الظاهرة وكامل ما كانت تدّعي به من الحقوق. فقد جرى بها ما جرى بغيرها قبلها من الحكومات التي أقبلت على الهرم.فإن أكثر التشكي الذي كان يحصل بحقها لم يعد له أصل فلا صحة لما قيل من أن البلاط الروماني في القرن السادس عشر كان من صفاته الجور والتعدي المفرط وان التصرفات غير القانونية ازدادت فيه عن الأول بل بعكس الأمر ربما كان في ذلك الوقت متساهلاً في كل شيء أكثر من سائر الأوقات التي سلفت رغبة في المحافظة على كامل الحقوق التي كانت له إلى ذلك التاريخ واختشاء من أن يُنازع عليها وكان أحبّ عليه أن يدع الفكر البشري بسلام لو شاء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك. وهكذا جرت العادة بأن لا يتعرض الناس إلى الحكومات إلاّ إذا ضعف شأنها وانهدت قواها وقل إضرارها بالناس وسببه عدم استطاعتهم ذلك حينما تكون الحكومة مقتدرة ذات شوكة ونفوذ فإذا وجدوا الفرصة انتهزوها.

فأكرر قولي إذاً انه لدى الوقوف على حالة العقل البشري في ذلك العصر وعلى حالة حكومته يظهر جلياً ان الاصلاح كان ناشئاً عن شدة الميل والطمح إلى الحرية وانه من ثورات الادراك البشري العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الأرجح الذي يعلو على كل الأسباب وهو أجلّ قدراً من صوالح الأمم والملوك وأرفع شأناً من نفس الحاجة إلى الاصلاح الحقيقي ودفع الأضرار التي كان يُشكي منها في

تلك المدة. ولنفترض انه بعد مضي السنين الأولى من زمن الاصلاح وبعد أن كان أهل الثورة قد بسطوا كل ما عندهم من الحجج والدعاوي وأوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونه وتقول لهم إنني أقبل باصلاح كل الخلل وبعدم تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالتمسك بروح الديانة الأصلية وألغي الرسومات والعوائد وأرفع المظالم والتعديات حتى وفي ما يختص بالعقائد أيضاً أخفّض وأصرّح وأعود إلى المعاني الأصلية ولكن بعد هذا كله أبقى محافظة على منزلتي وأكون كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليه نفس السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقاً. فهل ترى يُظن أن الثورة الدينية كانت ترتجع حينئذٍ وتقنع بهذه الشروط. لا، لعمري. لست أظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبقى مداومة على السير في طريقها. وبعد أن تداعي بالاصلاح تطلب الحرية أيضاً لأن حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل كان ملاكها الثورة ولا يمكننا تجريدها من هذه الصفة مع ما يتبعها من المحاسن والمساوىء لأن النتائج التي حصلت هي نتائجها.

ولننظر قليلاً إلى أحوال الاصلاح ولنفحص خصوصاً وقبل كل شيء عما فعله في الجهات المختلفة التي نما فيها. فإننا نراه قد نجح وتقدم في ظروف وأحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والأحوال مساعدة له. فإذا وجدناه في كل مكان متتبعاً غاية واحدة ساعياً إلى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظاً على صفة واحدة بقطع النظر عن تنوع الأحوال والظروف ومعاكستها أو مساعدتها له يتوضح لدينا جلياً حينئذٍ ان تلك الصفة التي تغلّبت على الأحوال والظروف كافة ينبغي أن تكون صفة الحادث الأساسية وان تلك النتيجة إنما هي النتيجة الجوهرية التي كان ساعياً إليها في كل مكان على اختلاف الظروف والأحوال.

صفة الاصلاح الجوهرية:

فإننا نرى ان كل الأماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالتمام والكمال فقد حصلت على ازدياد حريته ازدياداً كبيراً جديداً. نعم، ان الثورة الدينية لم تتداخل بأمر النظامات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك على ما قسم له من الحرية أو العبودية بحسب ما كانت عليه نظامات كل جهة إلاّ انها نسخت السلطة الروحية أو سلبت منها سلاحها حال كونها الحكومة المنتظمة الرهيبة التي كانت تسوس الأفكار. فتلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف والحوادث وتنوعها. ففي المانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً أو لم يكن لها وجود. فالاصلاح لم يحدثها هنالك بل ثبت سلطة المالكين وقوّاها بدلاً من أن يضعفها وعاكس النظامات الحرة التي كانت جارية منذ القرون المتوسطة عوضاً عن أن يعين على نموها إلاّ انه أهاج حرية الأفكار في المانيا وأدرجها فيها ربما أكثر من كل مكان. وفي الدنيمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مبادئها أساساً لعموم النظامات حتى للنظامات البلدية أيضاً ومع ذلك فنفوذ الاصلاح أوجب تحرير الأفكار التي صارت تتمتع بالحرية على اختلاف طبقات الناس. وفي الفلمنك حيث كانت الحكومة جمهورية وفي انكلترا حيث كانت ملكية مقيدة تمّ أيضاً تحرير العقل البشري رغماً عما كان تمّ من الجور الديني الكلي الصرامة. وأخيراً فرنسا فإن الظروف كانت معاكسة فيها للثروة الدينية التي غُلبت هنالك إلاّ انها كانت سبباً لاستقلال وحرية العقل لأن الاصلاح كان له حق المثوى الشرعي في فرنسا إلى سنة ١٦٨٥ أعني إلى حين إلغاء الأمر الملوكي المعطى في مدينة نانت ففي أثناء تلك المدة الطويلة كثيراً ما ألّفت أحزابه الكتب وأقامت الجدال وأجبرت أخصامها على الرد عليها. فهذا الأمر وحده وتلك الحرب التي انتشبت بين المذهبين القديم والجديد في التآليف والمناقشات نشرت في فرنسا

حرية حقيقية ذات مفعول أكبر مما يظن اعتيادياً وتلك الحرية عادت فوائدها للعلوم والآداب ولشرف الاكليروس الفرنساوي وللفكر بوجه العموم. فلاحظوا أيها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه وكلود وذلك الجدال الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة بالكتابات واسألوا أنفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمح بالحرية إلى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع. فإن الحرية التي ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي أقوى من كل ما انتشر من الحرية في مواد أخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني وقتئذٍ اتصل إلى أعلى درجة من الجرأة وكان يبحث عن المواد والمسائل المختلفة بأكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي في كتابه تلماك. ودامت الحال على هذا المنوال إلى حين إلغاء الأمر الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انه ليس أكثر من أربعين سنة بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثورة العقل البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تأثير الانقلاب الديني حينما ابتدأ تأثير الانقلاب الفلسفي.

فها قد رأيتم أيها السادة انه حيث اجتاز الاصلاح وحيث كانت له أهمية كبيرة سواء كان غالباً أم مغلوباً كانت نتيجته العامة الراجحة الثابتة تقدماً عظيماً في حركة الفكر وحريته ونمو استقلال العقل البشري.

وما يؤكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجته هو كونه اقتنع بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لأنها كانت ملاك ذلك الحادث العظيم وصفته الأصلية الجوهرية. ولذلك لما تمكن الاصلاح في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست أقول بالعبودية بل بعدم الحرية. وفي انكلترا قبل بالنظام الاكليريكي المنتظم على سلسلة المراتب وبكنيسة بلغت إلى درجة فاقت كنيسة رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين. فلماذا تساهل الاصلاح بهذاالمقدار وأبدى الليانة والرضى حال كونه كان من وجوه أخرى قاسياً مشدداً في تطلباته. لأنه نال الغاية وحصل على النتيجة العامة التي كان يسعى إليها وهي نسخ السلطة الروحية وعتق الفكر البشري من العبودية. فأكرر القول ان الاصلاح حيث نال هذا الأرب ارتضى بسائر الأحوال والنظامات.

ولنعكس الآن المسئلة لزيادة التأكيد ولننظر ما الذي حصل في الجهات التي لم تجتزها الثورة الدينية أو التي غلبت فيها ولم تستطع النموّ بل تلاشت حالاً. فالتاريخ يجيبنا أن العقل البشري لم يحصل هنالك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان وهما اسبانيا وايطاليا. فبينما كان العقل البشري في البلاد التي دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلاثة قرون الماضية حرية ونمواً لم يسبق له مثلها كان في البلاد التي لم يدخلها الاصلاح يسقط في حالة الجمود والتراخي في نفس المدة. فها قد تقررت لدينا القضية بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة.

فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو إذاً صفة الاصلاح الديني الجوهرية والنتيجة العمومية الصادرة عن تأثيره وأهم الحوادث الناشئة عنه.

الخطأ الذي ارتكبه الاصلاح:

قلت أهم الحوادث عن قصد لأن عَتَاق الفكر البشري كان في واقع الأمر مدة استمرار الاصلاح حادثاً لا مبدأ ونتيجة لا قصداً وأظن ان الاصلاح أحدث مفعولاً تجاوز حدود مشروعه وانه ربما حصل على أكثر مما يرغب وانه ظفر بنتائج فاقت مقاصده بعكس غيره من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان الفعل فيها دون الفكر والقصد وانه يحسب حادثاً عظيماً أكثر مما يحسب مذهباً وانه لم يدرك ما اجراه تماماً ولا كان يستطيع ان يعترف به. وترى من أي وجه يؤنب الاصلاح أخصامه

ويلومونه وعلى أية نتائج يبكتونه. إنهم يبكتونه على اثنتين أساسيتين **أولاهما**: تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الأفكار وهدم كل سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها. **ثانيتهما**: الجور والاضطهاد فإنهم قالوا لأحزاب الاصلاح: نراكم قد أهجتم الحرية المفرطة وأحدثتموها ولما ظهرت إلى الوجود قصدتم ردعها وقمعها، فترى كيف تبلغون المراد من ذلك؟ أَوَلستم تستعملون الوسائط الأكثر قساوة وعنفاً. فها انتم تضطهدون الهرتقة وليست لكم السلطة القانونية لأن تفعلوا ذلك.

فإذا بحثتم عن كل ما يُقذف به أهل الاصلاح من اللوم ما خلا ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المحضة ترونه على الدوام محصوراً في هذين التؤنَيبْن [التأنيبين] الأساسيين المقدم ذكرهما. وكان حزب الاصلاح في حيرة وارتباك عظيم من جراء ذلك ولما كانوا ينسبون إليه كثرة البدع فعوضاً عن أن يقر بذلك ويحامي عن حرية نموها القانونية كان يتأسف لهذا الأمر ويبادر البدع بالحرومات ويقدم عن نفسه العذورات. ولما كانوا يلومونه على اضطهاداته كان يدفع عن نفسه اللوم مستريعاً ويزعم أن للضرورة أحكاماً ويدعي لنفسه الحق بمقاصة أهل الزيغ ومعاقبتهم بناء على كونه مستودعاً للحقائق الدينية ومعتقداته وترتيباته قانونية زاعماً انه ما دامت الكنيسة الرومانية لا حق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محقوقة. ولما كان التأنيب يوجه إلى الفرقة المتسلطة من أهل الاصلاح لا من أخصامها بل من نفس أولادها وتخاطبها البدع التي كانت تحرم منها بهذا الخطاب: «إننا نفعل الآن ما قد سبقتمونا إليه ونفترق كما افترقتم أنتم»، فكانت تلك الفرقة المتسلطة تقع في الارتباك والحيرة لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب.

وحقيقة الأمر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادىءالحرية العقلية فإنها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته والتسلط عليه واسطة القوانين. ففي واقع الأمر رخصت بحرية الفحص وفي زعمها انها اعتاضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية. فلم تتصل إلى ادراك جوهر الأمر ولا حسبت كامل النتائج التي صدرت من عملها فارتكبت هكذا خطأ مزدوجاً وهو انها جهلت من جهة كامل حقوق الفكر البشري ولم تحترمها وبينما كانت تقررها لنفسها كانت تخل بها مع غيرها. ومن جهة أخرى لم تدرك ماهية حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست أعني السلطة الجبرية إذ ليس لها أدنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الأدبية المحضة التي وحدها تؤثر في العقول وتأثيرها بواسطة النفوذ لا غير. وكل البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيها نظام الهيئة الاجتماعية الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها. والسبب في ذلك هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مبادئه وكامل نتائجه وعدم قبوله إياها بتمامها.

نتائج الاصلاح في اليسوعيين:

وقد تمسك بهذا الأمر أخصام أهل الاصلاح وتسلحوا به وطمعوا في أضدادهم لأن أولئك كانوا خبيرين بأمر أنفسهم وعالمين غاية مبتغاهم وكانوا يبنون أعمالهم على مبادىء مقررة ويصرّحون بكامل نتائجها إذ لم يوجد قط حكومة كالكنيسة الرومانية مؤسسة على مذهب مرتب منتظم وأعمالها مطابقة لمبادىء مذهبها. ففي واقع الأمر البلاط الروماني تساهل كثيراً وتغاضى عن حقوقه أكثر مما تغاضى الاصلاح ولكنه لم يخل بمبادئه النظامية ولا أظهر التناقض في أعماله مثل أهل الاصلاح. وكل من كان عالماً حق العلم بما يصنع وماذا يبتغي ومتمسكاً بمذهب أصولي ومؤسساً أعماله على قصد معلوم ثابت

فهو ذو قوة عظيمة وقد شوهد مثل ذلك في أثناء ثورة القرن السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين. فإذا راجعنا تاريخهم نرى أن مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا أصلاً في الأمور التي عانوها بل حصل منهم تعكيس وضرّ بحق المصالح التي تصدّوا لمعاطاتها. ففي انكلترا أورثوا الملوك الهلاك وفي اسبانيا أبادوا الشعوب. فمجرى عموم الحوادث ونمو التمدن المتأخر وحرية العقل البشري كل هذه القوات التي خُصص اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم يبتلوا بخيبة المسعى فقط بل تَمَّ لهم ذلك بعد أن رغموا على استعمال وسائط لا بد انكم تتذكرونها. فتلك الوسائط لم تورثهم الفخار ولا العظمة ولا عملوا أعمالاً تشتهر ولا جيّشوا الجيوش العظيمة بل سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شأنها أن تجتذب العقول وتستميل إليهم القلوب وتستجلب نحوهم التفات الجمهور الذي لا ينعطف قلبه عادة إلاّ إلى الأشياء العظيمة مهما كانت مبادئها ومهما كانت غاياتها. وأما الحزب الذي كانوا يقاومونه فبعكس الأمر تمَّ له الانتصار مع حوزه الفخار لأنه فعل الأفعال الشهيرة واستعمل الوسائط العظيمة الشريفة فأثار الشعوب وأهاجها وأوجد الأبطال وأعاظم الرجال ونشرها في أوروبا وغير أحوال الدول ورسومها علانية. وبالاختصار فإن اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في أعمالهم بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسرّ منهم الخاص ولا العام لأنهم لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا أفعالاً تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا أثر عظيم كنفوذ وتاريخهم وذلك لأنهم كانوا خبيرين بما كانوا يفعلون ويقصدون وعالمين جيداً بالمبادىء التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية التي كانوا يسعون إليها. والخلاصة انه كان لهم عظمة الفكر وعظمة الارادة وذلك حماهم من العار الملتحق بمن تحل عليه النحوسات المستديمة ويستعمل نظيرهم في تصرفاته الطرائق الذميمة. وبعكس الأمر أهل الاصلاح، فنظراً إلى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادىء الأصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين حال كونهم ظفروا وتمموا من العمل أكثر مما قصدوا اتمامه وقد ظهرت آثار حالتهم هذه في بعض الحوادث. فذلك هو التقصير الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بينه وبين النظام الروحي القديم وهو الذي ألقاه في الحيرة والارتباك ومنعه من أن يحسن الدفاع عن نفسه كما كان يحق له.

نتائج الاصلاح في اليسوعيين:

وكان يمكنني أيها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية من جملة وجوه أخرى. فلم أتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية وتأثيرها في الدين ذاتياً وفي ما يتعلق بالنفس البشرية وبنسبتها إلى الله وإلى المستقبل الأبدي لأن ذلك ليس من موضوعنا وإنما كان في طوعي أن أتكلم عن تأثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي وأبيّن لكم ما أحدثته من النتائج الكلية الأهمية في جميع الأمور. فقد ردّت مثلاً الدين إلى العوام في عالم المؤمنين إذ كان الدين إلى ذاك التاريخ ملكاً مجرداً للاكليروس على نوع ما. نعم، كانوا يوزعون اثماره إلاّ انهم كانوا متملكيه وحدهم وحق التكلم بأمر الدين لم يكن إلاّ لهم فالاصلاح أخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزوناً فتداولته العموم ونزع السياج عن حقل الايمان فدخله سائر المؤمنين الذين كانوا قد منعوا عنه. وأحدث الاصلاح نتيجة ثانية أيضاً فإنه نفى الدين من الدائرة السياسية وأرجع للسلطان الزمني استقلاليته فكأنما استرد المؤمنين ورد الأحكام السياسية إلى أربابها في آن واحد فلم يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح أدنى مداخلة مهمة بأمور الأحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض الجهات كانكلترا مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم. وكنت أستطيع سرد نتائج أخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر على ما تقدم وأكتفي بكوني

بيَّنت لكم صفته الأساسية أعني تحرير العقل البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية. نعم، إن هذه السلطة لم تنتسخ نسخاً كاملاً إلاّ ان تلك أكبر خطوة حصلت في هذا السبيل إلى أيامنا هذه.

المشابهة بين الانقلاب الروحي والانقلاب المدني:

وقبل أن أختم خطابي أرجو أن تلاحظوا المشابهة الغريبة التي تصادفت في تاريخ أوروبا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة الاجتماعية المدنية فيما يختص بالانقلاب الذي حصل فيهما. فإن الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في أول الأمر (كما عاينا ذلك في المقالات المختصة بالكنيسة) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها وأساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظامات ثابتة ولا حكومة حقيقية بل كان لها تراتيب أدبية تتغير بحسب ظروف الزمان. وهكذا أيضاً ابتدأت في أوروبا الهيئة الاجتماعية المدنية أو بالحري قسم منها فكانت متكونة من جموع من البرابرة لهم الحرية الكاملة إذا شاءوا أقاموا أو رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا أحكام منتظمة. والهيئة الاجتماعية الدينية لم تلبث ان خرجت من تلك الحالة التي لا توافق النمو الاجتماعي وللحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة أي ان أحكامها نيطت بطائفة الاكليروس والأساقفة والمجامع وبالاختصار بأشراف الكنيسة. وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة الخشونة إذ استولت الاشراف الالتزامية على السلطة. وفي ما بعد تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل الملكي المحض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى رؤساء الاكليروس الأوروباوي. فقد تم أيضاً هذا الانقلاب بعينه في الهيئة الاجتماعية المدنية إذ ان المُلك هدم السلطة السيادية واستلم زمام العالم الأوروباوي. ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة أي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية وأحدثت هذه الثورة حرية الفحص وقرّرتها وأيدتها في أوروبا. ففي أيامنا قد شاهدنا في الدائرة المدنية نفس الحادث أي ان السلطة المطلقة في الدائرة المدنية وقعت في معرض المقاومة وقُهرت. فالهيئتان كما ترون لحق بهما التغيير نفسه وحصل فيهما الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق.

فها قد عاينا أيها السادة أهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتأخرة أعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكمية إلى مركزها الطبيعي. ففي المقالة الآتية سأورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا أعني الحادث الذي فيه ظهر الفحص الحر والمُلك المحض اللذان هما نتيجتا تقدم التمدن أحدهما بإزاء الآخر وتصادم أحدهما مع الآخر.



المقالة الثالثة عشرة

موضوع المقالة. الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا. أسبابه الأساسية. هذا الانقلاب مختص بالسياسة أكثر من اختصاصه بالدين. ثلاثة أحزاب عظام تتداوله. أولاً: حزب الاصلاح الشرعي. ثانياً: حزب الانقلاب السياسي. ثالثاً: حزب الانقلاب الاجتماعي. عدم نجاح الجميع. كرومويل. ترجيع عائلة استورات. الوزارة القانونية. وزارة أهل الفساد. الوزارة الوطنية. انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي أوروبا.

أيها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الأوروباوية وكل حوادثها آل أمرها في جاري القرن السادس عشر إلى حادثين فقط وهما: الفحص الحر واتجاه السلطة نحو مركزها. فكان أحدهما يتغلّب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية. وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تمَّ في أوروبا وكانت الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط.

أصل الثورة الانكليزية:

وكان من المحال إلّا تقع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين نظراً إلى ما كان بينهما من المناقضة. فإن أحدهما قهر السلطة المطلقة في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظافرة في الدائرة الزمنية. والأول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحريتين السيادية والبلدية. وهذه المصاقبة كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيقتها في الطريق فكانت الأولى اتصلت إلى أوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تزل تهتم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية. فمصاقبة هذين الحادثين لم تكن ناشئة عن مشابهتهما ولا كان من شأنها أن تمنع مناقضتهما. وكان كل منهما يحسب تقدماً في التمدن لكن كان لكلّ ارتباط بأحوال تختلف عن أحوال الآخر، وكان على نوع ما عصرهما الأدبي متحالفاً ولئن كان وجودهما في وقت واحد. وكان لا بد لهما من ان يلتقيا ويقتتلا قبل أن يتم بينهما التوافق.

وأول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكلترا. فسبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفحص الحرّ الذي هو ثمرة الاصلاح بإحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتها الحكومة الملكية المحضة، واعتناؤه بنسخ السلطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انتسخت في الدائرة الروحية.

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكلترا لا في غيرها من الممالك؟ أم لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الأدبية في آنٍ واحد في انكلترا لا في القارة. فإن ما يأتي شرحه يُبيِّن لنا أسباب ذلك.

فالمُلك الانكليزي صادفه ما صادف المُلك في القارة من التغييرات واتصل في زمان (التودوريين) إلى درجة من الشوكة والاقتدار وانحصار الأمر في يده لم تسبق له قبلاً. وليس المقصود ان هؤلاء كان حكمهم صارماً عنفاً أكثر من حكم غيرهم أو أن انكلترا تكبّدت في زمانهم ما لم تتكبده في زمان سلفائهم بل على ظني كان الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البلانتاجيني) بنسبة ذلك في مدة (التودوريين) إن لم يكن أبلغ. وأظن أيضاً أن الحكومة الملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة أكثر مما كانت في انكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو أن السلطة المطلقة صارت مذهباً وقتئذٍ وادعى المُلك أن حق التسلط يختص به من قديم وانه مستبد وتفوّه بكلام لم يكن يتفوّه بمثله قبل ذلك الوقت. فإن ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك الأول وشارل الأول من الدعاوي المؤسسة لم يكن يماثل ما كان يزعمه ادوارد الأول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعتساف لسلطة اولئك.

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ العقلي لا عن نفوذ الشوكة ومضائها لأن الملك ادعى وقتئذٍ لنفسه حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على التي قرر انه يرغب في احترامها. وكانت من جهة أخرى قد تمت الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليه في القارة إذ كانت الملوك قد أعانت كثيراً على حدوثها. نعم، إن الشعب كان يعاني ويجتهد منذ مدة بأمر الاصلاح وربما كان تمّم العمل وحده إلاَّ أن هنري الثامن تظاهر بالأمر ذاتياً إذ ذاك وأظهرت السلطة الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي أقل كمالاً من اصلاح القارة بالنظر إلى إبطال التعديات الكنائسية والمعاملات غير القانونية واستقلال العقل البشري. فقد تمّ الامر على مناسبة صوالح متمميه وتقاسم الملك والأساقفة ما كان لسالفهم أي للبابوية من السلطة والثروة. ولم يلبث أن أثرَّ هذا الأمر في الشعب فكان يقول إن الاصلاح قد تم ولكن عدة من الأسباب التي كانت تشوّق النفوس إليه لم تزل باقية وهاج وداعى الأساقفة بما كان يداعي به البلاط الروماني قائلاً عنهم انهم كلهم باباوات. نعم، إن أقسام الاصلاح كانت تنضم إلى بعضها وتتحد جميعاً لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلما داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية. إلاَّ أنه بعد زوال الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم أهل الاصلاح الشعبي على أهل الاصلاح الملكي والسيادي ويجاهرون بالقدح في تصرفاتهم المخالفة للقانون والطرائق ويشكون من جورهم ويدعونهم إلى انجاز مواعيدهم وألاَّ يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها.

وفي أثناء ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميل إلى الاستقلال وحاجة إلى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً أو كانت ضعيفة. وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب عظيم من الأراضي إلى غير مالكيها الأصليين وتفرق غنى الأملاك. وانه لمن الأمور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرّق ملك الأراضي الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جراء خراب الأشراف الالتزاميين وافلاسهم ولأسباب أخرى يطول شرحها. فإنه يظهر جلياً من القيودات ازدياد عدد أصحاب الأراضي الزراعية إلى درجة مفرطة ودخول أكثر الأراضي في ملك (الجنتري) أي اصاغر الاشراف والأهلين. فإن أعظم الأشراف أعني قاعة اللوردية كانت في بداية القرن السابع عشر أقل ثروة بكثير من قاعة العموم فكان إذاً قد حصل ازدياد في الثروة من جراء نمو الصناعة وانتقال عظيم في الأملاك والأراضي. وفي خلال هذين الأمرين حدث أمر آخر وهو حركة العقول وتقدمها أدبياً. فإن حكم اليصابات قد اشتهر بنمو الآداب والفلسفة في انكلترا وبجرأة الفكر وخصوبته. فكان البوريتان (شيعة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتتبعون دون ارتياع

كل نتائج مذهبهم الصارم المتين. وكان غيرهم ممن هم أقل شهرة في حسن الأخلاق وأكثر ميلاً إلى حرية الافكار وممن لا يعرف لهم مذهب ولا مبادىء يتلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات الكفرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الأشياء الجديدة وتروي غليلهم. وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر الميل إلى الحرية أيضاً ثم ينتقل بسرعة عظيمة من أفكار العموم إلى الدولة. وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل يقارن هذا وبعض الحاجة إلى الحرية السياسية، إلّا انه لم يكن ثـمّ وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعده ولا النظامات، ولذلك كان أصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف يتصرفون لنوال أربهم. وأما في انكلترا فكان الأمر بالعكس لأن النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقوي الميل إلى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر عقيب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل. فليس من يجهل منكم أيها السادة أصل النظامات الحرة الانكليزية، بل كل منكم اطلع في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومخالفتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يثبتون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد تثبتت أكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأييدها وتوضيحها فكانت إذاً تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما. وفي أثناء ذلك ترتبت قاعة العموم وعدّت من نظامات المملكة وأصل ابتدائها الحقيقي كان في زمان عائلة (البلانتاجيني). نعم، انه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة إذ ذاك ولا كان لها أدنى تأثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتداخل بأمر الأحكام إلّا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلبّيه إلّا مع الأسف والارتياع خشية من المسئولية ولا كان يظهر منها رغبة ما في ازدياد نفوذها ورفعة شأنها. إلّا انها مع ذلك كانت تدافع لدى الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الأهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثابرة الكلية، وكانت تقرر هكذا كل المبادىء التي صارت فيما بعد أساساً للنظامات الانكليزية.

فبعد انقراض دولة (البلانتاجيني) ولا سيما في مدة دولة (الثودوريين) تغيرت هيئة قاعة العموم أو بالحري هيئة البارلمانتو جميعه أي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يحامي عن الحرية الشخصية بمقدار ما كان يفعل ذلك على زمان (البلانتاجيني) وكثر التعدي على الأهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون أن يحصل السؤال عن ذلك في أغلب الأحيان. ولكن من جهة أخرى صار للبرلمنتو نفوذ كبير في أمور أحكام الدولة بوجه العموم. فإن هنري الثامن احتاج إلى مساعد لاتمام مآربه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الإرث فاستخدم البارلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً إلى كثرة الاصوات فيها فبعد أن كانت في زمان (البلانتاجيني) واسطة للمدافعة وضمانة لحقوق الأهلين أصبحت في مدة (التودوريين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ مآربها السياسية وبهذه الصورة ازدادت أهميتها كثيراً في آخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل أنواع المظالم أو تحملتها هي نفسها وتمكنت هكذا سلطتها التي هي الأساس الحقيقي للحكومة الملكية المقيدة.

فإذا نظرنا إلى حالة النظامات الحرة الانكليزية في أواخر القرن السادس عشر نرى إذن ما يأتي بيانه: أولاً ـ فرائض ومبادىء حرة خطت منذ البداية ولم يحصل اهمالها ولا التغاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الأهلين. ثانياً ـ سوابق وشواهد للحرية يخالطها سوابق وشواهد مباينة إلّا انها تكفي مع ذلك لمساعدة المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المتعسفة الجائرة ولسند دعواهم وجعلها قانونية. ثالثاً ـ نظامات خصوصية محلية مبنية على مبادىء الحرية كحق حضور عدد من

الأهلين في الدعاوي الجنائية وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات والمحاكم البلدية. رابعاً ـ وأخيراً البرلمنتو وشوكته الذي كان الملوك في حاجة إليه حينئذٍ أكثر من كل وقت لأنهم كانوا قد اسرفوا أغلب أموالهم الخاصة وإيراداتهم وأرزاقهم السيادية الالتزامية وبذّروها جميعها فكان لا غنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطته على تحصيل معاش يكفيهم من عموم البلاد. فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر. فمع ما كانت عليه دولة التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع أن المذهب الملكي المحض كان مقرراً إذا ذاك كان الميل إلى الحرية الذي تجددت نشأته مسنداً اسناداً قوياً ويُرجى تقدمه ونجاحه.

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين أو مأربين معاً للشعب الانكليزي في تلك المدة. **مأرب في الثورة والحرية الدينية** في أثناء الاصلاح الذي كان قد ابتدأ، **ومأرب في الحرية السياسية** في أثناء تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح. وكان لأحزاب هذين المأربين واسطة يمكنهم استخدامها لبلوغ آمالهم طالما سبق استعمالها هنالك، وهي أن يتحدوا معاً. ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غايته الاصلاح الديني بأهل الحرية السياسية لكي يساعدوه في أمور ايمانه وضميره على الملك والأساقفة، واستعان أصحاب الحرية السياسية بأهل الاصلاح الديني. واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بتمامها في شخص الملك. فذلك هو أصل الثورة الانكليزية وجوهر أمرها.

صفة الثورة الانكليزية الجوهرية:

فكان القصد بها من جهة المحاماة عن الحرية الدينية ومن جهة أخرى غنم الحرية السياسية. وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي وكان الاثنان يهتمان معاً في أمر الحرية واضطرّا إلى ان يسعيا سوية إلى تحصيلها. ثم انه لم يكن بين حزب الأساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي أو الايمان سبباً لمشاجرتهما ولئن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الآراء، بل كان يرغب حزب البوريتان في أن يغتصب حريته من حزب الأساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما.

وكان أيضاً ثـمَّ حزب آخر ديني يرغب في تأسيس مذهبه وتغلب عقائده وتهذيبه ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبتريـاني[1] ولكن مع كل اجتهاده لم يكن يقدر على نوال مرغوبه بل كان دائماً مضطهداً من الأساقفة ومضطراً إلى المدافعة عن نفسه فأجبره هذا الأمر على أن ينضم إلى حزب الحرية لينال المساعدة بهذه الواسطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً إليها على اختلاف أحوالهم وغاياتهم. فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد نمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الأصلية والغاية النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة.

وسأورد عليكم الآن أحوال تلك الثورة وأبيّن لكن الأحزاب الذين تداولوها ثم أنظمتها في سلك التمدن الأوروباوي وأعيّن لكم مكانها منه وتأثيرها فيه. وستعلمون من سرد الحوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية أول مصادمة وقعت بين الفحص الحر والحكومة الملكية المحضة وأول فتح الحرب بين هاتين القوتين العظيمتين.

---

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير.

الأحزاب الكبيرة التي كانت في الثورة الانكليزية:

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلاث طوائف من الأحزاب متداولة وكإنما حصل ثلاث ثورات متتابعات كلما خمدت واحدة شبّت أخرى وفي الثلاث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدتين متحالفتين: الفرقة السياسية والفرقة الدينية. وكانت الفرقة السياسية هي المقدمة وتتبعها الفرقة الدينية وكلتاهما في حاجة إلى الأخرى. فهذا دليل واضح على أن ذلك الحادث كان سياسياً ودينياً معاً.

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الأمر هو حزب الأصلاح الشرعي. ولما ابتدأت الثورة الانكليزية وانعقد البرلمنتو المديد[1] سنة ١٦٤٠ كان الناس عموماً يظنون وكثيرون يوقنون يقيناً ثابتاً بأنه إذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافياً وان شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تحتوي على ما يقوم بسد الخلل الواقع وتقويمه وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عموماً. وكان هذا الحزب يجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الأموال الأميرية والتعدّي على الأهلين بالسجن وغيره من الأمور المخلّة بالقوانين المقررة في البلاد ويرغب جداً في ابطالها ولكنه كان يعتقد سياسياً بوجوب السلطة الملكية أعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعوراً خفياً غريزياً بالخطر الذي كان يتولد من هذا الأمر وبعدم استقامته ومناسبته. ولذلك كان يأبى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبه إلّا انه لو أجبر على التصريح بأفكاره ولم ير بداً من ذلك لقرر ان الملك يحوى سلطاناً أعلى من كل سلطة بشرية وأجلّ من أن يعارض في أمر ما ولَدافع عنه لدى الاقتضاء. وكان يقينه أيضاً ان تلك السلطة المطلقة أصلاً يجب تنفيذها بموجب بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض الحدود، وإن تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع الضمانات الكافية في المشارطة الكبيرة والقوانين التي تثبتها وشرائع البلاد القديمة. فتلك كانت صورة عقيدته السياسية. وأما في أمور الدين، فكان ذلك الحزب الشرعي يفتكر ان الأساقفة تعدّوا الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان حكمهم كان قد اتسع نطاقه بأكثر مما يجب وانه ينبغي قصره وتحديده وملاحظة أمر تنفيذه وكان مع ذلك متمسكاً بالأساقفة ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل أيضاً كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للمدافعة عن تسوّد الملك في الأمور الدينية. فكان إذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط الملك في الأمور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود المقررة وتسوّده على النظام الديني مع الاستناد على الأساقفة. وكان أعظم رؤساء هذا الحزب كلارندون وكوبيير ولورد كابل ولورد فالكلاند نفسه مع انه كان أكثر ميلاً منهم إلى الحرية وكان يتبعه أكثر عظماء الأشراف الذين لم يكونوا منذلّين للبلاط الملكي.

وكان يأتي وراء هؤلاء حزب ثانٍ الذي أسميه حزب الانقلاب السياسي وهذا كان يدّعي ان الضمانات الأولية والشرائع القديمة كانت ولم تزل غير كافية وانه من الضروري اجراء تغييرات عظيمة وقلب طرائق الأحكام الأصلية كلها ونزع الأمر والنهي من يد الملك وديوانه الخصوصي وتفويض ذلك إلى قاعة العموم، وان الحكم الحقيقي ينبغي ان يسلّم زمامه إلى هذا الديوان ورؤسائه. وهذا الحزب لم يكن يدرك حقيقة مقاصده كما أوضحتها في عبارتي هذه على التمام لكن ذلك كان فحوى عقائده وأمياله السياسية وعوضاً عن سلطة الملك المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم كنائبه

---

(١) سمي هكذا لطول مدته نحو عشرين سنة.

عن البلاد. وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب وتسلطه مع أن الحزب المذكور كان جاهلاً طائلة ذلك ولم يقصد هذا الأمر ولا حسب غائلته بل جلّ مرامه كان اناطة الأمر والنهي بقاعة العموم.

وكان حزب البرسبيتيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب الانقلاب السياسي لأنهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب السياسي الذي كان يضمره حلفاؤهم وتفويض أمر حكومة الكنيسة إلى جمعيات منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة زمام السلطة الدينية. كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الأمر والنهي السياسي إلى قاعة العموم. فقط كان مقصد البرسبيتيريان جريئاً أكثر من مقصد اولئك لأنهم كانوا يجتهدون بتغيير أساس الحكومة الكنائسية ورسمها حال كون ارفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل النفوذ والسلطة من يد إلى يد دون أن يضمروا إبطال شيء من النظامات كلياً أو جزئياً. ولذلك كان رؤساء الحزب السياسي غير موافقين جميعهم البرسبيتيـران على تنظيم الكنيسة على الصورة المقدم ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدين وهوليس كانوا ربما يفضلون النظام الأسقفي مقصوراً على وظيفته الكنائسية المحضة مع حرية الأفكار فيما يتعلق بأمر الدين لكنهم كانوا مضطرين إلى مساهمة حلفائهم على ذلك لكثرة تعصبهم وتمسكهم بمذهبهم ولأنهم كانوا لا يقدرون أن يستغنوا عنهم.

ثم كان حزب ثالث يزعم أكثر من هذا جميعه وذلك الحزب كان يطلب هدم أساس الحكومة الحاضرة ورسمها معاً مدعياً ان كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الأحكام هي فاسدة ومشؤومة وكان يرغب في ابطال كامل النظامات الوطنية القديمة ولا يريد أن يسمع بذكرها مطلقاً بل يميل إلى تأسيس مذهب حكمي جديد بحسب تصوراته المحضة ولم يكن قصده انقلاباً حكمياً فقط بل انقلاباً اجتماعياً أيضاً. فالحزب الذي سبق الكلام عنه أي حزب الانقلاب السياسي كان مرامه اجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة بين الملك وقاعة العموم ويقصد تقوية شوكة القاعات لا سيما قاعة العموم وامتداد سلطتها وتفويض الأمر إليها في انتخاب أولى الوظائف الكبيرة وادارة عموم الأعمال الحكمية. إلاّ أن مشروعه في الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنه مثلاً تغيير طريقة انتخاب وكلاء العموم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكمية والبلدية. وأما الحزب الثالث الجمهوري فكان يضمر جميع هذه التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها. وبالاختصار، كان يبتغي ليس تغيير عموم الأحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية أيضاً وكيفية توزيع الثروة والحقوق بين الناس.

وكان هذا الحزب الذي سبق ذكره مركباً من فرقتين: الفرقة السياسية والفرقة الدينية. فالفرقة السياسية كانت تحتوي على الجمهوريين الحقيقيين النظريين كلودلو وهارنكتون وميلتون (الشاعر)، الخ. ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات تحملهم على الانضمام إلى حزب الجمهورية وهم أعاظم رؤساء الجنود كأريطون وكروموييل ولامبرت وهؤلاء في بداية الأمر لم يكن اتحادهم مع الحزب الجمهوري قلباً وقالباً لكن اضطرتهم فيما بعد إلى ذلك غاياتهم وضرورة الأحوال. ثم كان يحتاط هؤلاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني أي كل الشيع التي تميل إلى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير المسيح وتبتغي سياسة المؤمنين إلى أن يأتي المسيح بالذات ليسوسها. وأخيراً كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من أهل الفساد الأسافل ومن أصحاب الأوهام المتعصبين يعدون انفسهم باستحلال الحرام واقتسام الأموال وبالاختصار مذهبهم الفوضى.

وفي سنة ١٦٥٣ بعد اثني عشر سنة تقضّت في النزاع والمشاجرة كان كل من أولئك الأحزاب قد

جاهد في نوبته ولم يفز بالنجاح أو أقله كان يجب أن يقتنعوا جميعاً بأنهم لم ينجحوا لأن عموم الناس كانت مقتنعة بذلك. فالحزب الشرعي أي الأول لم يلبث أن رأى نفسه مسبوقاً في ميدان الاصلاح وشاهد القوانين الأساسية والشرائع القديمة جميعها محتقرة قد وطئتها الأقدام والترتيبات الجديدة المحدثة آخذة في النفوذ في كل مكان. وحزب الانقلاب السياسي عاين خراب البرلمنتو الذي قصد أن يودعه سلطة الأحكام ورأى قاعة العموم بعد أن سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت أخيراً واحتقرت وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الأحكام نظراً إلى نفي أحزاب الملك والبرسبيتريـان منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد القليل من الأعضاء. وأما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بداية أمره انه نجح أكثر من رفقائه لأن النصر تمَّ له في الآخر وبقي زمام الأمر في يده وقاعة العموم لم يكن باقياً فيها سوى نحو مائة من الأعضاء جميعهم من أهل الجمهورية فكان يمكنهم أن يتأكدوا أنهم ملكوا زمام أمر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الأشهاد. لكن البلاد لم تكن ترتضي بحكمهم أصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ أوامرهم في مكان ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الجيوش ولا على الشعب وكانت الهيئة الاجتماعية في حالة مكربة من عدم وجود الأمن والراحة وعدم اجراء العدالة في المحاكم، أو بالحري العدالة الجارية إذ ذاك لم تكن عدالة لأنها كانت تراعي فقط الشهوات والصوالح الخصوصية وكان الأمن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط بل أيضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها اللصوص وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور. وبالاختصار، كان النظام مخروباً مادياً وأدبياً في كل جهات المملكة وأرجائها ولم تستطع قاعة العموم ولا الديوان الجمهوري الأعلى منع ما كان واقعاً من الخلل وتقويمه.

ما فعله كرومويل في الثورة الانكليزية:

فكل من الأحزاب الثلاثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة وحكم البلاد بحسب أهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل فوجد رجل إذ ذاك، يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً مما قدر على استلابه منه احتساباً من العواقب واتّباعاً لمشورة الحكمة. مع ان هذا الكلام على غير الصحة ويخطئه التاريخ لم يترك أحد للحظ مقدار ما ترك له كرومويل ولا سعى رجل إلى الأخطار وعرّض نفسه إلى شر العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت أعماله دون قصد ولا غاية لكنه كان عازماً شديداً على أن يتقدم دون انكفاف ما دام التوفيق يقدّمه. فالطمع الذي لا حد له والدراية العظيمة في الأمور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصنعة حسن التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باخضاع الحظ - تلك كانت صفات كرومويل. وقد حصل له ما ربما لم يحصل لرجل غيره من نسبته فإنه قام بالثورة من أولها إلى منتهاها ووجد موافقاً مناسباً لها في كل ظروفها وكان من أهلها الأولين ومن الآخرين. فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبّب انثلام النظام وكان مقداماً للثورة الانكليزية ولم يفق عليه أحد من أهلها في الجهد والحمية. ثم كان أول من سعى في ترجيع النظام واعادة الراحة والأمن للهيئة الاجتماعية حينما غُلبت الثورة واضمحلت وانعكست حالها فكان هكذا له حظ كل الرجال العظام الذين يتداولون ثورة كهذه. نعم، انه لم يكن بمقام ميرابو[1] اذ لم يكن ذا فصاحة مثله ولا اشتهر اسمه في البرلمنتو (المديد) في السنين الأولى مع كل ما أظهره من الحركة العظيمة في الأعمال لكنه كان على التوالي بمقام دنتون وبونابرت معاً

(١) هو أول من اشتهر في الثورة الفرنساوية سنة ١٧٨٩ وكان أفصح الفرنساويين خطاباً في السياسة.

لأنه جاهد أكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم أقامها ثانيا إذ لم يوجد غيره من يصلح لها ويحسن ادارتها. وكان لا بد من أن يحكم واحد ولم يستطع ذلك احد بعد أن جرَّب الأمر جميعهم. وأما هو فأحسن التصرف في الأحكام وفاز بالنجاح وذلك ما يحسب له من الفضل. ثم ان هذا الرجل الذي أظهر في مطامعه الجسارة العظيمة ولم يقتصر على حد أصلاً بل كان على الدوام سائراً طريقه دافعاً أمامه السعد والتوفيق عازماً على عدم توقيف سيره أبداً لما استلم زمام الأحكام أبدى من العقل والاحتراز والحكمة في قياس الممكن من الأمور ما كان كافياً للجم كامل شهواته القوية فكان له رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على رأسه وتخليفه لذريته لكنه تخلى عن هذا المقصد الأخير لعلمه ما به من الأخطار.

وأما السلطة المطلقة ولئن كان حازها تماماً فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشتركاً فيها وتتبعها إلى المنتهى مع كامل تغييراتها وظروفها أُهيجت على السلطة المطلقة والاستبداد وان أرب انكلترا الذي لا بد لها من تنفيذه هو أن تكون محكومة من البرلمنتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة فمع ما كان عليه من الاستبداد في واقع الأمر والميل إليه باشر هو نفسه ترتيب البرلمنتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان. وانتدب جميع الأحزاب على التوالي إلى مساعدته في هذا الأمر واجتهد بتنظيم برلمنتو مركب من أهل الحزب الديني الأحرار ومن الجمهوريين ومن البرسبيتريـان ومن ضباط العساكر، ولم يأْلُ جهداً في استعمال كامل الوسائط الآيلة إلى تنظيم برلمنتو تكون به الكفاية ويرغب في مشاركته بالأحكام لكنه باطلاً أعتنى بهذا الأمر لأن كل الأحزاب الذين كان يدخلهم قصر وستمنستر ويجلسهم في القاعات كانوا يطمحون إلى اغتصابه السلطة التي كان حائزها وإلى حيازتها لنفسهم، ولست أقول إنه لم يكن يراعي صالحه الخصوصي ويبدّيه على سائر الأمور لكنني متأكد انه لو تخلى يوماً عن السلطة لألتزم ان يعود إليها في الغد لأنه لم يكن يوجد أحد إذ ذاك يصلح لادارة الحكومة ولإجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة بين جميع الأحزاب سواء كانوا بوريتان ام ملكيين أم جمهوريين أم جنوداً إلا كروموبل وقد كان سبق اختيار هذا الأمر ولم يكن يمكن إبقاء السلطة في يد الأحزاب الجالسين في القاعات الذين لا استطاعة لهم على القيام بها والمحافظة عليها فهكذا كان مركز كروموبل. فإنه يحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن أحد يرضى بها. فلم يعتبر الأحزاب سلطة كروموبل كحكومة ثابتة نهائية بل جميعهم: الملكيون والبرسبيتريـان والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكروموبل أكثر من الباقين، كانوا متأكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال إلى هيئة أخرى من بعده. وفي باطن الأمر لم يستمل كروموبل القلوب إليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتبره العموم كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذٍ خير منها. وبالاختصار، الضرورة أحوجتهم إليه فحامية انكلترا (لُقّب هكذا) وسيدها المطلق أفرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط للمحافظة على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الأحزاب يستطيع ادارة الأحكام لم يكن أحد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام.

الصفة التي ميّزت رجوع عائلة ستوارت إلى سرير الملك:

ولما مات كروموبل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الأحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذٍ أكثر مما سبق لهم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية أو بالحري من قلة ثقة المتعصبين منهم لأن ميلتون نشر كتيباً إذ ذاك عنوانه «**وسيلة سهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية**»، فانظروا عماوة قلب أولئك القوم: فمع انهم اختبروا عدم امكانهم

الحكم عادوا إليه ثانياً لكن القائد مُنكْ لم يلبث ان تمم الأمر الذي كانت بانتظاره انكلترا بأسرها وهو ترجيع الملك. وكان عود دولة الستوارتيين حادثاً وطنياً في انكلترا مرغوباً من الأمة عموماً لأنها كانت صورة حكومة قديمة مؤسسة على تقليدات الأمة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة جديدة لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ أو اضرار بالأمة. وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم ينسبوا إليه عدم اللياقة أو عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية. فهذان السببان حملا عموم الأهلين على الارتضاء والمسرورية من ترجيع عائلة ستوارت إلى سرير الملك. ولم يضاد هذا الأمر سوى اطراف الأحزاب العنيفة وأما الجمهور فإنه قبل ذلك مع السرور والرضا، إذ كان مؤسساً في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة للحكومة، أي الطريقة التي ترغبها البلاد أكثر من سواها وفي الواقع وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية أي انهم اعتنوا بأن يتزيّوا بزيّ حكومة شرعية.

الوزارات المختلفة في مدة حكم الستوارت:

وأول حزب ملكي استلم ادارة الأحكام بعد رجوع شارل الثاني كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمى رئيسه البارع كلارندون وزيراً أعظم. فتعلمون أيها السادة انه بقي وزيراً أولاً وصاحب النفوذ الأقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٦٠ إلى سنة ١٦٦٧. وأدرج كلارندون مع رفقائه مذهبهم القديم أعني سلطة الملك محصورة ضمن دائرة الحدود الشرعية تردعها القاعات: في ما يتعلق بجباية الأموال والمحاكم، في ما يتعلق بحقوق الأهلين والحرية الشخصية. لكنها مستقلة غاية الاستقلال في ما يتعلق بالأحكام الحقيقية ونافذة بدون أكثرية الآراء في القاعات بل رغماً عنها لا سيما آراء قاعة العموم. ومع ذلك كان دأب كلارندون احترام النظام الشرعي ومراعاة صوالح البلاد نوعاً والسلوك بحسب شعائر الشرف والناموس والاستشارة بسيرة حميدة والتخلق بأخلاق شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة.

لكن الأفكار المؤسسة عليها تلك الادارة، أعني تسلط الملك المطلق وإبطال سلطة البرلمنتو الراجحة كانت أفكاراً قديمة لا قوة لها ولا نفوذ. وكان تسلط القاعات وتغلبها على المُلْك مدة عشرين سنة قد أباد هذه الأفكار بالكلية ولم يترك لها مفعولاً ما أصلاً رغماً عن موافقة الظروف لها وقتئذٍ نظراً إلى رد الفعل الناشيء عن إعادة الستورات إلى سرير الملك. وما لبث أن نبغ عنصر جديد من وسط الحزب الملكي فكان بعض أهل الأفكار الحرة وبعض أهل الفساد والسفهاء المتشرّبين أفكار العصر عالمين جيداً أن القوة والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبأوا بالنظامات الشرعية ولا بسلطة الملك المطلقة بل كانوا يبحثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ مأربهم وتكسبهم نفوذاً وسطوة. فأنشأوا حزباً تحالف مع الحزب الوطني الذي لم يكن راضياً من الحال وخلعوا كلارندون من الوزارة، فترتب حينئذٍ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم الذي سبق ذكره من الحزب الملكي. فنظم أهل الفساد (والجاحدون) وزارة سميت (بالكابال) أي الدسيسة[1] ونظموا وزارات أخرى من بعدها وها كم صفاتها: فإن أهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمبادىء ولا بالشريعة ولا بالحقوق ولا كان يهمهم العدل ولا الصدق، بل كانوا يبحثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال المرام بحسب الظروف. فإذا كان النجاح متعلقاً بنفوذ قاعة العموم كانوا يجتهدون باستمالة القاعة المذكورة اليهم

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كليفورد وأشلي وبوكنغام وأرلنكتون ولودردال فأخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الأحرف (كابال) وتفسير ذلك دسيسة أو مكيدة (للمترجم). Cabbala

لينالوا المرام. وإذا كان الأمر يقتضي مخاتلتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتمّموا مقصدهم ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار. وكانوا يستعملون الرشوة والافساد يوماً ويوماً التمليق والمداهنة ولم يعتنوا أصلاً بصوالح البلاد العامة ولا أكترثوا بشرفها واعتبارها. وبالاختصار، كانت تلك الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل إلّا عن صالحها الخصوصي خالية من كل المبادىء التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن الأمر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الأعمال وذات مبادىء حرة. فتلك هي صفات وزارة الكابال المقدم ذكرها ووزارة الكونت دانجي من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٧ إلى سنة ١٦٧٩. والحكومة المذكورة كانت أقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليه من السيرة المذمومة وعدم الالتفات إلى صوالح البلاد الحقيقية العامة. فترى لماذا؟ لأنها كانت تناسب الوقت أكثر من تلك وكانت أكثر علماً منها بأميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعه أحياناً. وكان الشعب يرتضي بها أكثر من الأولى مع انها ألحقت به الأضرار أكثر منها. لكنها في ما بعد اتصلت إلى درجة هكذا بليغة من الفساد والخداع والدناءة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحمّلها فحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة (أهل الفساد). وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب سُمّي بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزراء من رؤساء الحزب المذكور وحينئذٍ استلم ادارة الأعمال لورد ايسكس ولد لورد كابلّ الذي عُدَّ من أفضل الشهداء الملكيين في أثناء الحرب الأهلية ولورد ويليام روسل ورجل آخر لم يكن مثلهما ذا فضائل ومزايا إلّا انه كان أكثر دراية منهما في فن السياسة وهو لورد شافتسبري وغيرهم من الوزراء. لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيازة قوة البلاد الأدبية ولم يحسنوا مراعاة صوالح وعوائد وأميال الملك ولا الحواشي ولا أحد من الأشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بأمور الأحكام. فكان الملك والشعب معاً غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للأعمال ولم يلبثوا أن خلعوا من الوزارة. وكان رؤساء هذا الحزب الأخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم إلى الموت حباً بالقيام بواجباتهم لكن الدراية السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا إدارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكراً صالحاً في التاريخ.

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت انكلترا كما رأيتم قد جرَّبت في مدة حكم الستوارات كما جرّبت قبلاً في أثناء الثورة كل الأحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة أهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة. فكان الشعب والدولة إذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٣ عقيب الثورة فاستعمل شارل الثاني حينئذٍ لصالح نفسه الواسطة التي استعملها قبله كروموبل لصالح الثورة أي انه عاد إلى الحكم المطلق. ولما خلفه أخوه جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق أمر الدين وهو انه قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطه المطلق في الأمور السياسية وتسلط البابا في الأمور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة أي ان الحكومة أوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني. وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لو لم يكن ويليام الثالث[1] في الوجود حينئذٍ ولو لم يأت إلى انكلترا مع جنوده الفلمنكية لحسم النزاع ونهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فإنني أظن ظناً ثابتاً انه كان توقع الأمر نفسه لأن انكلترا بتمامها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذٍ متحزبة ضد جاك الثاني وكان لا بد من أن يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيره.

(١) أمير أورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمنك وصهر جاك الثاني فسار بمراكبه وجنوده إلى انكلترا وعزل عمه وتولى مكانه بمساعدة الشعب.

أسباب ثورة سنة ١٦٨٨ ومعناها:

على أن هذا الانقلاب كان له أسباب أقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذٍ فإنه كان أوروباوياً وانكليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بمجرى التمدن العمومي الأوروباوي بالنسبة إلى الحوادث مجرداً وبقطع النظر عن التأثير الناشىء عن مثلها. وذلك انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين التسلط المطلق من جهة والحريتين المدنية والدينية من جهة أخرى كانت واقعة مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الأشخاص والرسوم والمكان لكنها تجانسها في باطن الأمر لأن الأسباب كانت واحدة وهو أن لويس الرابع عشر قصد ان يؤيد مذهب التسلط المطلق العمومي في كل أوروبا وكان يخشى من اتمام هذا الأمر فعلاً وحاذرت منه أوروبا وحصل فيها محالفة بين بعض الأحزاب السياسية بقصد مقاومة هذا المشروع. وكان رئيس المحالفة رئيس حزب الحريتين الدينية والمدنية في القارة وهو ويليام امير أورانج نفسه. فإن الجمهورية البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها ويليام المذكور أخذت تقاوم مذهب التسلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعضده ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على استقلالها الخارجي لأن لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لأجل المبادىء فقط كما كان الحرب واقعاً في انكلترا بل كان قصده التغلب على الممالك. ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الأحزاب بل بين الدول بواسطة الحروب والمداورات السياسية بواسطة المناقشات والثورات. لكن في باطن الأمر كانت المسئلة واحدة فلما حرّك والحالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في انكلترا صادف هذا الأمر وقوع النزاع العظيم في أوروبا بين لويس الرابع عشر وأمير أورانج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظيمين المتشاجرين على شواطىء نهر الاسكو[1] ونهر التيمس[2] في وقت واحد. والمحالفة الأوروباوية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع عشر حتى انه اشترك فيها علناً أو خفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم بالتأكيد أدنى صالح في معاضدة الحريتين المدنية والدينية. فإن سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان ويليام الثالث على لويس الرابع عشر. وذهاب ويليام إلى انكلترا وتملكه عليها لم يكن المقصود به خدمة الصوالح الانكليزية الداخلية فقط بل كان قصده خصوصاً الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر واشراكها في المخاصمة ضده. فافتتح هكذا مملكة جديدة واستخدمها كقوة جديدة كان في حاجة إليها وكان خصمه إلى ذاك التاريخ قد استعملها ضده لأن انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني وجاك الثاني كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدبر أمرها كيف شاء وفي أغلب الأحيان كان يحرّكها إلى قتال الفلمنك. فبهذه الواسطة تركت انكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت إلى جهة حزب الحرية الدينية. فتلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ وبها عدّت من جملة الحوادث الأوروباوية بقطع النظر عن تأثير مَثَلها وعن النتائج التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تأثيراتها في الأفكار.

فها قد رأيتم أيها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجوهرية هي كما أخبرتكم في البداية، نسخ التسلط المطلق في الدائرة السياسية وفي الدائرة الدينية معاً. وهذا الأمر يظهر في جميع ظروف هذه

---

(١) نهر يمر في فرنسا وبلجيكا والفلمنك.

(٢) نهر انكلترا.

الثورة. أما في مدتها الأولى فإلى حين ترجيع عائلة الستوارت، وأما في مدتها الثانية فإلى انقلاب سنة ١٦٨٩، وسواء كان في ما يتعلق بحالتها الخصوصية أم في تعلقها بعموم أوروبا.

فقد بقي علينا أن ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه أي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر أو بالحري أسبابها ومواقعها. وذلك يكون موضوع مقالتنا الآتية والأخيرة.

المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة. الفرق والمشابهة بين حال التمدن في انكلترا وحاله في القارة. تقدم فرنسا على أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. في الأول بواسطة حكومتها. وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه. في حكومة لويس الرابع عشر. في حروبها. في سياستها. في إدارتها. في شرائعها. أسباب سرعة سقوطها. فرنسا في القرن الثامن عشر. صفات الانقلاب الفلسفي الجوهرية. خاتمة الكتاب.

أيها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي. وتقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحادثين العظيمين الذين تخلص فيهما كل تمدن أوروبا الأولية في جاري القرن السادس عشر، أعني بهما: الملك المحض من جهة والفحص الحر أو حرية الفحص من جهة أخرى. فأول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا. فحمل ذلك بعضهم على الظن انه يوجد فرق أساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا أنه لا يوجد أدنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفرد أدبياً في عيشته كما انفرد مادياً في جزيرته.

وحقيقة الأمر انه وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن ممالك القارة. ويهمنا تمييز هذا الفرق والوقوف على حقيقته، على انكم ربما لحظتموه في أثناء معاطاتنا هذا الدرس. وهو أن المبادىء المختلفة وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة نمت جميعها معاً في انكلترا وفي آن واحد لا على التتابع كما حصل في القارة. ولما حددت هيئة التمدن الأوروباوي الخصوصية بالنسبة إلى تمدن الأقدمين وتمدن آسيا أوضحت لكم ان الأول كان متنوعاً غنياً مركباً وانه لم يقع قط تحت تسلط مبدأ واحد مجرداً وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت على الدوام تتحارب فيه ويُخفض ويلطّف بعضها بعضاً. وانها اضطرت دائماً إلى الاتفاق بعضها مع بعض لكي تعيش جميعها معاً. فإن هذا الأمر أيها السادة الذي هو صفة التمدن الأوروباوي بوجه العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص. وقد ظهر جلياً في انكلترا وبأكثر فاعلية مما ظهر في القارة. فهناك نشأ وربي معاً كلٌّ من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو الأدبي والسياسي، وكانت ممزوجة كلها سوية أو كانت المسافة بينها جزئية إذا قلنا انها لم تتمّ جميعها معاً في آن واحد. والشاهد لذلك انه في زمان تملك عائلة تودور، مثلاً، بينما كان الملك المحض ناجحاً نجاحاً عظيماً كان المبدأ الديموكراتيكي أي الجمهوري ظاهراً متقوياً في نفس الوقت. ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر وكانت سياسية ودينية معاً كان وقتئذٍ مذهب الأشراف الالتزاميين ضعيفاً جداً تلوح عليه لوائح التقهقر والاضمحلال، إلاّ انه كان لم يزل قادراً على المحافظة على منزلته في وسط الثورة

وأحدث فيها تأثيراً مهماً وتمكن من أن يجتني منها فوائد وثماراً. وهكذا جرى في كل تاريخ انكلترا فلم يتلاشَ عنصر قديم فيها بالكلية ولا ظفر فيها عنصر جديد ظفراً كاملاً ولا تسلط مبدأ خصوصي تسلطاً مجرداً بل كان نمو جميع القوات يحدث في وقت واحد معاً فيعقد عهوداً بعضها مع بعض نظراً إلى مباينة صوالحها.

وأما في القارة فلم يكن التمدن مركباً ولا كاملاً بمقدار ما كان في انكلترا وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني والملك المحض والأشراف والشعب لم يتم نموها معاً وفي وقت واحد بل على التوالي. وكان لكل مبدأ ولكل مذهب نوبة على نوع ما فكان مثلاً عصر للمذهب السيادي الالزامي ولست أقول إنه حاز التسلط مجرداً في عصره بل كان تغلّبه مرجحاً. وكان للملك المحض عصر آخر وغيره للمذهب الجمهوري. فإن قابلنا القرون المتوسطة الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية، أعني القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا، بما يقابلها من أعصر تاريخ تلك الأمة نجد الأشراف الالتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة مالكي الأمر على نوع ما والملك والشعب بالكاد يحسبان شيئاً. وأما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلّطين إذ ذاك كان الملك والشعب قويين مهمين. فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنه كان مجبوراً هنالك على مراعاة الأشراف والشعب كل المراعاة وكم من مآرب لهما أرغماه على تنفيذها إذ ذاك. نعم، انه في انكلترا أيضاً لكل مذهب ولكل مبدأ عصر فيه ظهر نفوذه واقتداره، إلّا انه لم يتم له ذلك على وجه كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظافر على الدوام إلى تحمل وجود أخصامه وعدم مسّ خصوصياتهم.

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن أحدث نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منهما. فلا شك ان نمو العناصر الاجتماعية في آن واحد في انكلترا مما أعانها كثيراً على الوصول بأسرع وقت من جميع دول القارة إلى غاية كل هيئة اجتماعية: وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً. وإنه لمن طبع الحكومة مراعاة كامل الصوالح وجميع القوات والتوفيق بينها وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً. فكان هذا الاستعداد عينه موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جراء أسباب متعددة سبق تداولها. وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية مرتبة نوعاً وكذلك أساس الحرية إنما هو الترخيص لجميع الصوالح والقوات والحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور والعمل. فكانت انكلترا والحالة هذه أقرب وصولاً إلى الغاية من أكثرية الدول. والأسباب ذاتها جعلت أن يوجد الذوق السليم في الأمة الانكليزية والدراية في أمور الأحكام قبل غيرها من الأمم. فإن الذوق السليم في السياسة انما هو الوقوف على حقيقة كل الحوادث والأمور ومراعاة الجميع. فهذا الأمر كان اضطرارياً في انكلترا ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية.

وأما ممالك القارة فبما أن كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبته فيها وتسلط تسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة إلى انكلترا، بناء على ذلك كان النمو ثـمّ أكثر اتساعاً وعظمة وبهاء. فالملك والاشراف الالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة إلى درجة من الجسارة والامتداد والحرية لم يتصلوا إليها في انكلترا. وجميع التجربات السياسية على نوع ما كانت أكثر اتساعاً وأكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في انكلترا. فالنتيجة كانت أن الأفكار (أعني الأفكار العمومية لا الذوق السليم في ادارة الأعمال) والتعاليم السياسية سمت ونمت في القارة أكثر من انكلترا واشتدت قوتها العقلية أيضاً وبما أن كل مذهب كان يظهر وحده على نوع ما ويبقى وحده زماناً طويلاً في مرسح العالم، فكان الناس بهذه الواسطة يتمكنون

من النظر إليه وتأمله في جملته والوقوف على أصل مبادئه واستخلاص كامل نتائجه ودرس نظرياته واستيعابها. ومن يتبصر مع الدقة في أحوال الانكليز واستعدادات عقولهم يعجب من أمرين فيهم: من جهة سلامة الذوق الأكيدة والمهارة في الأمور العملية، ومن جهة أخرى عدم وجود الأفكار العمومية وسمو العقل الضروري في المسائل النظرية. فإذا فتحنا مصنفاً انكليزياً في التاريخ أو في الفقه الشرعي أو في مادة أخرى فمن النادر أن نجد به بيان السبب الأصلي الذي تنشأ عنه بقية الأسباب والتعاليم الصحيحة أي العلم الحقيقي بحصر المعنى أو فلسفة كل علم لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة أكثر من انكلترا بكثير أو أقله كانت حركتها أعظم. فلا شك أن هذه النتيجة تنسب إلى اختلاف طرائق نمو التمدن في المكانين.

مشابهة التمدن في انكلتره والقارة:

وهذا الاختلاف هو أمر ثابت لا ريب فيه وهو الذي يميز على نوع خصوصي انكلترا من القارة مهما كانت النتائج المختلفة الناشئة عنه وكيفما افترضوها. ولكن نمو المبادىء والمذاهب المتنوعة كلها في آنٍ واحد في جهة وعلى التعاقب في جهة أخرى لا يمنع كون الطريق والغاية واحدة في باطن الأمر. فإن حوادث التمدن العظيمة وتحولاته الجسيمة التي جرت في القارة جرت أيضاً في انكلترا بالاجمال وأسبابها ومسبباتها كانت واحادة في كلٍ من الجهتين، وكل ما رويته لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شأنه ان يقنعكم بذلك. وسوف يظهر لكم الأمر نفسه من الاطلاع على حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر. فحرية الفحص والملك المحض اللذان نميا معاً في انكلترا تَمَّ نموهما في القارة على التتالي وبعد أن تسلط كل من هاتين القوتين في نوبته تسلطاً بهياً وقع بينهما الاصطدام كما جرى في انكلترا. وبناء على ذلك كان سير التمدن في الهيئتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقية. ولئن كانت الفروقات المقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ المتأخر باختصار كما سيأتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص.

وصف نفوذ فرنسا في أوروبا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر:

إن من يلقي النظر على تاريخ أوروبا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر لا بد له من الاقرار بأن فرنسا هي مقدامة التمدن الأوروباوي. وقد ذكرت هذا الأمر في بداية هذا الكتاب واعتنيت بالايضاح عن سببه. وها كم يظهر لنا الآن بأجلى بيان. فإن مبدأ المُلْك المحض أي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في اسبانيا في مدة حكمي شرلكان وفيلبس الثاني قبل أن ينمو في فرنسا في مدة حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبدأ حرية الفحص ساد في انكلترا في القرن السابع عشر قبل أن ينمو في فرنسا في القرن الثامن عشر. ومع ذلك فلم يخرج الملك المحض من اسبانيا ولا حرية الفحص من انكلترا ليقتحما أوروبا بل لبث المبـدآن أو المذهبان المذكوران منحصرين على نوع ما في البلاد التي ظهرا فيها واقتضى الأمر أن يمرّا على فرنسا لكي يوسِّعا فتوحاتها وان يصيرا فرنساويين أولاً ليمكنهما أن يصيرا أوروباويين. ولا حاجة إلى تكرار ما تقدم ذكره من الخواص الألفية والاشتراكية التي يمتاز بها الطبع الفرنساوي، لا سيما انه قد توضح لكم ذلك من الخطب التي تليت عليكم في نفوذ الآداب والفلسفة الفرنساوية مدة القرن الثامن عشر، وكيف أن مبادىء الفلسفة الفرنساوية أثرت في أوروبا أكثر مما أثرت فيها مبادىء الحرية الانكليزية. وإن التمدن الفرنساوي فعَّال ومعدٍ أكثر من تمدن غيره من الشعوب. فلا حاجة إذاً إلى الاسهاب في هذا الموضوع، وغايتي الوحيدة هي أن يثبت لي الحق بأن أحصر في فرنسا حوادث التمدن الأوروباوي المتأخر. نعم، انه وجدت فروقات وقتئذٍ بين تمدن فرنسا وتمدن سائر دول

أوروبا تستحق البيان بلا شك لو كان قصدي الآن كتابة تاريخها الحقيقي مع التدقيق، ولكن الاختصار الذي انجبرت إليه يوجبني إلى الاقتصار الآن على ذكر الحوادث التي جرت في فرنسا، فهي صورة الوقائع العمومية التي حدثت في أوروبا وإن كانت صورة غير كاملة.

فإن نفوذ فرنسا في أوروبا يظهر لنا في القرنين السابع عشر والثامن عشر تحت أشكال مختلفة جداً. ففي القرن السابع عشر كانت الحكومة صاحبة النفوذ وكانت مقدامة التمدن الأوروباوي، وأما في القرن الثامن عشر فلم تكن الحكومة بل كانت الهيئة الاجتماعية الفرنساوية والأمة الفرنساوية نفسها هي المتغلبة في أوروبا. فأولاً كان لويس الرابع عشر وبلاطه وثم كانت فرنسا وآراؤها الحاكمة على العقول والمستحقة الالتفات العمومي. نعم، انه وجد في القرن السابع عشر شعوب ظهروا في مرسح التاريخ أكثر من فرنسا وكان لهم مداخلة بالحوادث أكبر من مداخلتها: كالأمة الالمانية مثلاً في مدة حروب الثلاثين سنة، والشعب الانكليزي في مدة الثورة الانكليزية. فإنهما عملا أعمالاً في ما يختص بصوالحهما أعظم مما صنعت فرنسا وقتئذٍ بحق صالحها الخصوصي. وكذلك في القرن الثامن عشر وجدت حكومات قوية ومعتبرة ومرهوبة أكثر من الحكومة الفرنساوية. فلا شك ان فريدريك الثاني وكاترينه الثانية وماريا تيريزيا كان لهم نفوذ وأفعال في أوروبا أكثر وأعظم من نفوذ وأفعال لويس الخامس عشر، ومع ذلك كانت فرنسا في المدتين المذكورتين مقدامة للتمدن الأوروباوي أولاً بواسطة حكومتها ثم بواسطة ذاتها وتارة بأعمال رؤسائها السياسيين وتأثيراتهم وطوراً بنموها العقلي الخصوصي.

فلكي نقف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا وبالتالي في أوروبا يلزم أن ندرس إذاً الحكومة الفرنساوية في القرن السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنساوية في القرن الثامن عشر وان نغير الموضوع والمنظر كلما غيّر الزمان المرسح والمشخصين.

أوصاف حكومة لويس الرابع عشر الحقيقية:

إن كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر وقصدوا اعتبار أسباب شوكته ونفوذه في أوروبا لم يذكروا سوى بهائه وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الأدبي فلم يلاحظوا غير الأسباب الظاهرة ونسبوا إليها نفوذ الحكومة الفرنساوية الأوروباوي وقتئذٍ على انني أظن ان ذلك النفوذ كان له أساس أمكن وعلل أهم وأعظم. فلا ينبغي لنا أن نفتكر أن لويس الرابع عشر وحكومته فازا بتلك الشوكة والاقتدار والتسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات والمجد العالمي فقط أو الأعمال العقلية والأدبية التي تعد كهام الأعمال.

فإن كثيراً من حضراتكم يتذكرون التأثير الذي حصل في فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جراء ترتيب الحكومة القنصلية والحالة التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة. فكانت اغارة الأجانب تتهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام مقهورة مغلوبة. وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم يكن ايرادات ولا نظام عام. وبالاختصار، كانت فرنسا حين ترتيب الحكومة القنصلية هيئة اجتماعية مقهورة مهانة مسلوبة النظام والترتيب. ومن ترى لا يذكر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد وكيف انها في برهة وجيزة انقذت استقلالية البلاد وأعادت شرف الأمة كما كان وأصلحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية وأحيت الهيئة الاجتماعية على ما بقوّتها.

فحكومة لويس الرابع عشر، أيها السادة، فعلت في بداية مدتها مثل تلك الأفعال عينها وجدّت في طلب مثل تلك النتائج وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة.

تذكروا في أية حالة سقطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً. فكانت عساكر اسبانيا دائماً على الحدود أحياناً تجتازها وكانت الاغارة تتهدد فرنسا على الدوام وكان الشقاق والانقسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونيران الفتن الأهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة الادارة داخلاً وخارجاً. فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حينئذٍ مشابهة لحالتنا قبل ١٨ برومير (من أسماء الشهور في مدة الثورة إن لم تكن مضطربة بالشدائد والأهوال نظيرها. فحكومة لويس الرابع عشر انقذت البلاد وخلّصتها من تلك الحالة وكان تأثير انتصاراتها الأولى كتأثير انتصار مارنكو لأنها حفظت المملكة وأعادت إليها شرفها. وها أنذا أشرح لكم عن صفات وأحوال تلك الحكومة وحروبها وعلاقاتها الخارجية وادارتها واشتراعها، فتثبت لديكم صحة وحقيقة التشبيه المقدم ذكره الذي اعتبره تشبيهاً مهماً لا مِن التشابيه التي لا طائل تحتها (لا سيما اني لست ممن يعتبر التشبيهات في التاريخ) بل مما يحق لي استعماله.

ولنتكلم أولاً عن حروب لويس الرابع عشر. ولقد ذكرت مراراً ان الحروب الأولية في أوروبا كانت عبارة عن تحرّك الشعوب وانتقالها فكانت الحاجة أو مجرد الارادة أو أسباب أخرى تحمل الطوائف الكثيرة أو القليلة العدد على المهاجرة إلى أرض غير أرضهم. فتلك كانت عموماً صفة الحروب الأوروباوية لغاية الغزوات الصليبية ومنتهى القرن الثالث عشر. وحينئذٍ نشأ نوع آخر من الحروب لم تكن أقل مباينة للحروب المتأخرة من النوع الأول فكانت الحكومات لا الشعوب تجيش الجيوش وتذهب بها إلى بلاد بعيدة لافتتاح الممالك والغزو والمكاسب. وصارت تهاجر بلادها وتترك ممالكها الخصوصية وتتوغل بعضها في المانيا وبعضها في ايطاليا وأخرى في افريقيا دون سبب آخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي. فأكثرية الحروب التي وقعت في القرن الخامس عشر وفي قسم من السادس عشر هي على هذه الصورة. فترى أي صالح كان يحضّ فرنسا وقتئذٍ أو بالحري أي سبب كان يحرّكها إلى فتح مملكة نابولي في مدة شارل الثامن؟ فلا ريب أن تلك الحروب كانت خالية من كل مقصد سياسي لأن الملْك ظن أن له حقوقاً شخصية على مملكة نابولي وسار بعساكره وجنوده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتتاحها رغبة في تنفيذ مأرب شخصي ولغاية شخصية مع انه لم يكن يوافق صالح مملكته الخصوصية التملك عليها بل كان من شأن هذا الفتوح أو يورثها الضعف خارجاً ويسلبها راحتها داخلاً. وهكذا كانت غزوة شارلكان في افريقيا وآخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا. وأما حروب لويس الرابع عشر فكانت نوعاً آخر. فإنما هي حروب حكومة منتظمة ومستقرة في وسط بلادها تجتهد بفتح البلاد التي حولها رغبة في توسيع ملكها وتشييده. وبالاختصار، كانت تلك الحروب سياسية. نعم، ان بعضها كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانها كانت كلفت فرنسا تكاليف عظيمة وانها ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود. إلّا إنها في واقع الأمر كانت قانونية أكثر من الحروب السالفة بما لا يقاس وكان لها أسباب مهمة لا لمجرد الغزو وأتباع هوى النفس. فكان المقصود بها تارة اكتساب بعض التخوم الطبيعية وتارة اضطمام [انضمام أو ضمّ] بعض البلدان التي لغتها كلغتنا وطوراً الاستيلاء على قلعة أو حصن يحمي المملكة من إغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها أفراداً لا سيما الحروب التي انشأها في بداية مدة حكمه نجد لها أسباباً سياسية حقيقية ونرى ان المقصود بها صالح الأمة الفرنساوية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ. ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الأمر بأجلى بيان. فإن فرنسا في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع عشر والولايات التي

افتتحها وهي الفرانشكومتي والفلاندر والالـزاس[1] لبثت منضمّة إلى فرنسا. فإن بعض الفتوحات تكون في محلها وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناشئة عن الحماقة. أما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلّها ومشروعاته لم تكن خالية من الحكومة أو لمجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع المشروعات السالفة، بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام سياسة عدل وحزم فكانت على الأقل سياسة معرفة ودراية.

وإذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول الأجنبية نرى النتيجة عينها. وقد سبق وعينت نشوء السياسة الخارجية (دبلوماسي) في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر واجتهدت بأن أبيّن لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول صارت متواصلة ومنتظمة في أواخر القرن الخامس عشر وفي النصف الأول من السادس عشر وأحدثت تأثيراً عظيماً جداً في الوقائع، على انها لحد القرن السابع عشر لم تكن بعد قد انتظمت انتظاماً كاملاً ولا ترتبت مذهباً ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة ومؤسسة على مبادىء ثابتة ومقاصد دائمة كما هو شأن الحكومات الموطدة الأركان في علاقاتها الخارجية. وفي أثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين الدول تتبع الصالح الديني وكانت أوروبا مقسومة شطرين: المحالفة الكاثوليكية من جهة والمحالفة البروتستانتية من جهة أخرى. فحكومة لويس الرابع عشر غيَّرت هيئة السياسة الخارجية بعد أن تمَّت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير الغايات الدينية وترتبت مذهباً منتظماً وتبعت مبادىء ثابتة. وفي ذلك الأثناء نشأ في أوروبا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة أوروبا الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعتبارات. وإذا فحصنا عن غايات حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الأساسية في هذا الموضوع نكتشف حقيقة أمرها.

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر ووليام الثالث أمير أورنج رئيس جمهورية هولاندا، وإن الأول كان يقاتل عن مذهب الملك المحض ويرغب في تأييده وتوطيده في أوروبا والثاني كان يدافع عن مبدأ الحرية المدنية والدينية وعن استقلال الشعوب والدول ورأينا أن اوروبا وقتئذٍ كانت مقسومة قسمين: قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر. إلاّ انهم حينئذٍ لم يكونوا يدركون حقيقة هذا الأمر على وجه صريح كما أوضحته لكم الآن بل كان ذلك مستّراً مجهولاً من نفس الذين يتممونه. نعم، ان هولاندا وحلفاءها كانوا يقصدون بمقاومتهم لويس الرابع عشر تخفيض شأن الملك المحض وتأييد الحرية المدنية والدينية ولكن المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا. ولطالما قيل إن سياسة لويس الرابع عشر الخارجية كانت منطوية على نشر مبدأ التسلط المطلق حال كوني لست أظن ذلك. نعم، هذا الأمر أشغله في آخر مدة حكمه وقت شيخوخته إلاّ أن غايته الوحيدة الثابتة كانت تقوية شأن فرنسا وترجيح نفوذها في أوروبا وخذل أخصامها من الدول. وبالاختصار، كانت صوالح مملكته السياسية وتقويتها نصب أعينه في كامل الحروب التي أنشأها سواء كان ضد اسبانيا ام امبراطور المانيا أم انكلترا. وما فعله بقصد تأييد المذهب الملكي المطلق لا يذكر بالنسبة إلى ما فعله بقصد تقوية شوكة فرنسا وتكبيرها وتعظيم شأن حكومتها. وها كم برهان يثبت لكم ذلك من جملة البراهين، وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسه. وفقد وجد بين أوراقه وسجلاته الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ على ما أتذكر ما يأتي نصه: «حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني

---

(١) هذه رجعت إلى المانيا في الحرب الأخير مع قسم من اللورين (للمترجم).

وبين موسيو دي سدني من أشراف الانكليز الذي أخبرني انه يمكن احياء حزب الجمهورية في انكلترا. وقد طلب مني مبلغ أربعماية ألف ليرة استرليني لاتمام هذا المقصد فأجبته ان لا يمكني صرف أكثر من مايتي ألف ليرة. فقال لي أن استدعي من سويسرا رجلاً غيره من أشراف الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان أتكلم معه بهذا الشأن». وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو الكتابة الآتية وتاريخها مقارب لتلك المدة: «لقد دعتني الحكومة الفرنساوية إلى الذهاب إلى باريس لأجل المذاكرة في أمور تتعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك الحكومة»، وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا.

فها قد رأيتم ان غاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت أضعاف السلطة الملوكية في انكلترا. فإنه قَصَد أن يوقع الانقسام الداخلي بإحيائه حزب الجمهورية لكي لا تقوى شوكة شارل الثاني في بلاده. وفي مدة سفارة بارليون في انكلترا تجدد هذا الأمر مراراً فإن السفير الفرنساوي المذكور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبة نافذة يوزّع النقود على رؤساء الحزب الجمهوري الوطني ويقوّيهم ويحارب هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة لفرنسا. وإذا دققتم النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس الرابع عشر يتضح لكم هذا الأمر بعينه. ثم إن رجال السياسة الفرنساويين كانوا في أعلى درجة من المهارة والبراعة وقتئذٍ فأسماء مستشاري لويس الرابع عشر كَـ **دي تورسي ودافو وبونربو** معروفة من جميع أرباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هؤلاء وكتبهم وأعمالهم السياسية بأعمال رجال السياسة السبانيول [الاسبان] والبرتوكيز [والبرتغاليين] والاليمان [الألمان] في ذلك العصر يذهله الفرق الجسيم الكائن بينهم ليس في الدراية والاعتناء فقط بل في حرية الأفكار أيضاً. فمع انهم من أتباع ملك مطلق السلطة كانوا أكثر خبرة بالأحوال الخارجية والحوادث والتحزبات وحاجات الحرية والثورات الشعبية من أغلب رجال السياسة الانكليز أنفسهم في ذلك الوقت. ولم تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذٍ في أوروبا إلاّ سياسة الفلمنك. فجان دي ويت ووليم دورنج ذانك الرئيسان الشهيران لحزب الحرية المدنية والدينية وحدهما كان لهما وزراء يقدرون على مقاومة رجال لويس الرابع عشر في فن السياسة الخارجية.

فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواء كان في أمر انشاء الحروب أم في السياسة الخارجية لا غرو أن تكون لها صولة عظيمة في أوروبا وأن تعتبر انها ذات دراية ومهارة في أمور السياسة.

ولنحوّل الآن نظرنا إلى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة والأحكام في مدة لويس الرابع عشر فلا غرو ان نجد بها ما يثبت لنا شوكة وبهاء حكومته وانه ليعسر تحديد معنى لفظة ادارة في ما يتعلق بحكومة مملكة ما مع الصحة والتدقيق. على اننا إذا قصدنا الوقوف على حقيقة هذا الأمر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة عن مجموع وسائط يُراد بها توصيل إرادة السلطة المركزية إلى جميع أقسام الهيئة الاجتماعية بأسرع وقت وآمن وجه ممكن وإحضار قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية بالشروط المقدم ذكرها. هذا، إذا لم أخطيء، ما تعرف به الادارة وصفتها المرجحة. ومن ذلك يستنتج ان الادارة هي أعظم واسطة لاتحاد وانتظام الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضمّها جميعاً وفي واقع الأمر هذا ما نتج في فرنسا من إدارة لويس الرابع عشر. ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية إلى أقسام الهيئة الاجتماعية دونه صعوبات كلية سواء كان في فرنسا أم في سائر أوروبا. فهذا ما اعتنى به لويس الرابع عشر وتممه أقله على اسلوب أحسن بما لا يقاس مما كان جارياً في مدة سالفيه. ولا يسعني اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي أن تراجعوا الفكر في جميع أنواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الأموال الاميرية والسُبُل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة المختصة بأي فرع كان من فروع الادارة، لتجدوا

ان أصل ترتيبها كان في زمان لويس الرابع عشر أو جرى اصلاحها إذ ذاك أو نمت وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور. والرجال الذين اشتهروا في تلك المدة نظير كولبير ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم وأظهروا براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع عشر اعتباراً وهيبة عظيمة لم يكونا لغيرها من الحكومات الأوروباوية.

واشتهر حكمه أيضاً باصلاح الشرائع والعدالة. وفي هذا الموضوع أرجع إلى الشاهد الذي قدمته لكم في الأول أي اهتمام الحكومة القنصلية بمراجعة القوانين واصلاحها ونصها. فهكذا فعلت أيضاً حكومة لويس الرابع عشر. فإن الخطوط الملوكية التي صار اعلانها في ما يختص بالدعاوي الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه والأحراش انما هي قوانين شرعية نصّت كما نصّت قوانيننا الحديثة وجرت المباحثة والمذاكرة بشأنها في ديوان الشورى تحت رئاسة لاموانيـون[1]. وبعض الناس اكتسبوا مجداً وفخاراً بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسُّور مثلاً. وأما إذا اعتبرنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خللاً عظيماً بالنسبة إلى هذا الزمان، كما لا ينكر لأنها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ثابتة نافذة. على أن هذا الأمر وحده كان يحسب تقدماً عظيماً وعلى سائر الأحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر أعلى مما تقدمها من النظامات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنساوية في ميدان التمدن.

فكما رأيتم أيها السادة من أي وجه نظرنا إلى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على ينابيع قوتها ونفوذها. فهي بالحقيقة أول حكومة في أوروبا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها أعداء نخشى بأسهم بل كان همّها الوحيد سياسة شعبها. وقبلها كانت جميع حكومات أوروبا تقع في الارتباكات العظيمة من جراء الحروب الخارجية والتحزبات والمخاصمات الداخلية فكانت لا تأمن على وجودها بل تقضي مدتها بالمدافعة عن نفسها تارة خارجاً وطوراً داخلاً. وأما حكومة لويس الرابع عشر فكانت متجردة لأعمال ادارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت لا تأبى الشروع في اصلاحات جديدة لعلمها الأكيد بأن المستقبل هو لها. وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتقت بالتجديدات والحدث كما اعتنت بذلك تلك الحكومة. وإذا جعلنا مقايسة بينها وبين حكومة تجانسها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً نرى أن هذه كانت مطلقة أكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع انها أقل راحة وترتيباً منها. وهل تمكن فيليب الثاني من تأسيس الحكم المطلق في اسبانيا وتوطيده إلّا بواسطة اعدامه كل حركة تؤول إلى تقدم البلاد وتمنعه من اجراء الاصلاحات الحسنة المفيدة وجعله اسبانيا في حالة غير قابلة النمو والتقدم. وأما حكومة لويس الرابع عشر فبالعكس قد اجتهدت بإحداث الاصلاحات المتنوعة وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة. وبالاختصار، على نمو التمدن. وتلك كانت الأسباب الحقيقية لنفوذها في أوروبا إلى درجة جعلتها أن تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب أيضاً كنموذج للحكومات.

وإنه لكثيراً ما تعجب الناس من سرعة تقهقر وسقوط حكومة كهذه كانت ثابتة الأركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقلّ اعتبارها ووهنت حالها بعد أن فعلت ما فعلته في أوروبا من الأمور العظيمة. والحال ان ذلك أمر ثابت لا ريب فيه لأن الحكومة الفرنساوية التي كانت مقداماً للتمدن الأوروباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واختفت آثار قوتها

---

(١) اشهر القضاة الفرنساويين قيل إن لويس الرابع عشر لما انتخبه قال لو وجدت رجلاً صاحب فضيلة وأهلية أكثر منك لأنتخبته عوضاً عنك. وله تآليف في الشريعة (للمترجم).

في القرن الثامن عشر وصارت الأمة الفرنساوية تقود العالم الأوروباوي إلى النجاح والتقدم سائرة أمامه منفصلة عن حكومتها حتى ومقاومة إياها على الغالب.

سبب سرعة سقوط حكومة لويس الرابع عشر:

فهذا الأمر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوّم وعن نتائجها السيئة. فإنني أصرف النظر عن كل ما ارتكبته حكومة لويس الرابع عشر من الخطأ مع انها ارتكبت خطأً جسيماً ولا أذكر حرب الوراثة السبانيولية ولا إلغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة نانـت (المختص بالبروتستانت) ولا المصاريف الباهظة ولا أموراً أخرى كثيرة أجرتها وعادت عليها بالشؤم وشرّ العاقبة. بل أثبت فضل الحكومة المذكورة وأهليتها كما أوضحت عنها وأقرّ بأنه ربما لم يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتضى منها عصرها وشعبها وأعانت مثلها على تمدن بلادها خصوصاً وتمدن أوروبا عموماً. ومع ذلك كله فلا ينكر أن عدم وجود مبدأ آخر لتلك الحكومة غير مبدأ التسلط المطلق وعدم اعتمادها على أساس غيره هو السبب الوحيد في سرعة تقهقرها وسقوطها الذي استحقته. فإن ما كان ينقص فرنسا في زمان لويس الرابع عشر انما هو النظامات أي القوة السياسية القائمة بذاتها التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت وقتئذٍ النظامات القديمة الفرنساوية التي بالكاد كانت تستحق هذه التسمية قد تلاشت واندثرت واجتهد لويس الرابع عشر بإبادة ما بقي منها ولم يفكر بأمر تأسيس نظامات جديدة عوضاً عنها لأن ذلك كان مما يعوقه عن التسلط المطلق. فلم يكن يرضى به بل غاية اعتنائه كانت بتنفيذ إرادة السلطة المركزية وبتنجيز أعمالها. فحكومة لويس الرابع عشر كانت أمراً عظيماً قوياً ساطعاً لكن بلا أصل متين. فإن النظامات الحرة إنما هي ضمانة لحكمة الحكومة ولاستمرارها أيضاً. ولا يدوم مذهب ما من المذاهب الحكمية إلّا بواسطة النظامات وحيث تكون قد استمرت السلطة المطلقة لا بد من أن تكون اعتمدت على نظامات حقيقيّة تارة على تقسيم الهيئة الاجتماعية إلى أسباط منفصلة بعضها عن بعض وطوراً على مذهب نظامي ديني. وأما في مدة حكم لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظامات وكذلك الحرية. ولم يكن حينئذٍ في فرنسا ما يحمي الشعب من أعمال الحكومة المخالفة للقانون ولا ما يحمي الحكومة نفسها من تقلبات الزمان. ولذلك شاهدت تلك الحكومة تقهقرها عياناً إذ أن لويس الرابع عشر طعن في السن ووهنت قواه في آخر مدة حكمه وكذلك الحكومة المطلقة بتمتها. ففي سنة ١٧١٢ كان قد لحق الهرم بالملك كما لحق بالمُلك المحض ذاته وشر ذلك كان عظيماً لا سيما ان لويس الرابع عشر كان قد نسخ الأخلاق والنظامات السياسية معاً. فلا أخلاق سياسية حيث لم يكن استقلال لأن كل من يكون متقوياً في ذاته يقدر على مساعدة الحكومة كما يقدر على مقاومتها. وأما في حالة الاستقلال والحرية فتختفي حدّة المزاج وعنفه وأمن الناس على حقوقهم يولّد بينهم شرف النفس.

فها كم حقيقة الحالة التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا وللسلطة الحكمية. فقد ترك هيئة اجتماعية نامية نمواً عظيماً في الثروة والقوة والحركة العقلية العمومية وخلف لها حكومة غير قابلة التقدم والاصلاح من أصلها بل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعتراها التأخر والتقهقر الذي يقارن الانحلال في مدة حياة مؤسسها نفسه. فتلك كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر والتي غيَّرت هيئة الأجيال التالية وصفاتها.

صفات القرن الثامن عشر الجوهرية:

وإنه لغني عن البيان ان الحادث الجوهري في القرن الثامن عشر والصفة المتغلبة فيه إنما هي

انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص. فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكيم وفيلسوف فصيح في نفس هذا المنبر. وبما أن الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني الاسهاب عن أحوال تلك الثورة الأدبية العظيمة التي تمت حينئذٍ. على اني أريد قبل مفارقتكم أن انبّه أفكاركم على البعض من صفاتها التي قل من لاحظها.

فأول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي اضمحلال قوة الحكومة وتأثيرها بالتمام والكمال على نوع ما في جاري القرن الثامن عشر **وظهور فعل العقل البشري** الذي كان عليه وحده المعول في أعمال ذلك العصر، فما خلا ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة وزارة الدوك دي شوازول وبعض الظروف التي طاوعت فيها الحكومة ميل عموم الأفكار كحرب أميركا مثلاً لم تأتِ الحكومة الفرنساوية بعمل ما كلياً في تلك المدة بل كانت عديمة الحركة خاملة ساقطة بالكلية. وعوضاً عن حكومة لويس الرابع عشر التي كانت كثيرة المطامع تجد وتجتهد بكل الأعمال وتتداخل بكل الأمور وتكون مقدامة العمل في كل شيء، كانت لنا حكومة تجتهد كل الاجتهاد بأن تمتنع عن العمل وتكون بمعزل عن الجميع نظراً إلى ما كانت تشعر به من شدة ضعفها وعدم لياقتها وأهليتها. فانتقل الاقدام والطمع إلى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائه وحركته العقلية يتداخل بكل الأمور وامتلك وحده السلطة الأدبية التي هي السلطة الحقيقية.

والصفة الثانية التي ألاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي **عمومية الفحص** الحر. فإلى ذلك التاريخ وعلى الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله إلاّ في المسائل الدينية وأحياناً في المسائل الدينية والسياسية معاً دون أن يتعرض أصحابه إلى كل الأشياء. وأما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد عمّت كل الأمور. فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الأدبية والمادية. كل هذه الأمور صارت موضوعاً للدرس والشك ومجالاً للرأي وأُفسدت مبادىء العلوم القديمة وعوّض عنها بمبادىء جديدة. فكانت حركة الفحص الحر متجهة إلى كل جهة وان كانت صادرة عن محرك واحد.

وزيادة على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرة ثانية في تاريخ العالم وهي انها **كانت نظرية محضة** ومن قبل كان كل نظري مقروناً بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانقلابات البشرية العظيمة. ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاورات العقلية المحضة، إلاّ انها انتهت بالحوادث والوقائع الحقيقية ورؤساء الأحزاب العقلية تحولوا سريعاً إلى رؤساء أحزاب سياسية وتخللت حقائق الحياة في تصورات العقل. وهكذا جرى أيضاً في ثورة انكلترا في القرن السابع عشر. وأما في القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن كل الأمور ومعاناتها حتى الأمور المتعلقة بذات مصالح المعيشة والتي من شأنها أن تؤثر في الحوادث تأثيراً كبيراً سريعاً. ومع ذلك كان محرّكو تلك المجادلات العظيمة يتجنّبون كل عمل ويكتفون بالملاحظات النظرية المحضة وبالمحاورات العقلية وبقدح زناد الفكر دون أن يتداخلوا بالوقائع والحوادث أصلاً. ولم يوجد عصر انفصلت فيه سياسة الأمور والحوادث الاجتماعية وتميّزت بالكلية عن السياسة العقلية مثل ذلك الوقت. فإن انفراز النظام الروحي عن النظام الزمني لم يتم بالحقيقة في أوروبا إلاّ في القرن الثامن عشر إذ ربما كانت المرة الأولى التي نما فيها النظام العقلي مجرداً عن النظام الزمني. ويا له من أمر جسيم أثر تأثيراً مفرطاً عجيباً في مجرى الحوادث، فإنه أورث تصورات ذلك العصر صفة الطمع وعدم الاختبار الغربيين معاً إذ قط لم تنجح الفلسفة إلى أن تسوس العالم حال كونها بمعزل عنه بمقدار ما

جنحت إذ ذاك. فكان لا بد من أن يأتي زمان فيه تباشر العمل وكان لا بد من أن تنتقل الحركة العقلية إلى الحوادث الخارجية. وبما انهما كانا منفصلين بالكلية، كان من الضرورة ان تكون المصادمة بينهما شديدة قوية.

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من احدى صفات حالة العقل البشري في تلك المدة أعني بها جرأته المفرطة. فقبل ذلك التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الأمور ويوقرها وذلك كان يصده عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته. وأما في القرن الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها، وبالتالي كان لا بد له من أن يجنح طبعاً إلى اصلاح كل الأمور وتغيير كل الأحوال ويعتبر نفسه كمبدع فرأى ان النظامات والآراء والأخلاق والهيئة الاجتماعية والانسان نفسه يقتضي لهم تغيير وتولّج الادراك البشري إتمام هذا المشروع. فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل أم هل خطر له أمر كهذا.

فتلك هي القوة التي وجدت بإزاء فضلات حكومة لويس الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر. فهل كان يحتمل ألاّ تقع المصادمة بين هاتين القوتين غير المتساويتين. بناء على ذلك قد حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا أعني محاربة حرية الفحص والملك المحض. نعم، ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك من النتائج، إلاّ انه في باطن الأمر كانت الحالة واحدة وتأويل الحادث النهائي واحداً أيضاً.

وليس قصدي أن أسرد لكم هنا أيها السادة نتائج ذلك الحادث التي لا تعد ولا تحصى لأن وقت اجتماعنا هذه قد انصرم ويجب عليَّ أن اقتصر على ما تقدم. فقط أروم قبل مفارقتكم أن أنبّهكم على أمر هو على مذهبي أهم الأمور التي انكشفت لنا في تلك المناظر العظيمة وأكثرها فائدة وهو: خطر التسلط المطلق وشره وخلله الذي لا يستطاع تقويمه أياً كان التسلط المذكور ومهما كان اسمه ومهما كانت غايته. فإنكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر من جراء هذا السبب وحده على نوع ما. فهكذا جرى أيضاً بالقوة التي خلفت تلك الحكومة، أيها السادة، أي بقوة العقل البشري التي كانت مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي. فإنها هلكت مثلها لأن العقل البشري امتلك أيضاً في نوبته سلطة مطلقة على نوع ما ووثق بذاته ثقة زائدة مفرطة. نعم، إن بادرته كانت عظيمة حميدة للغاية وانني لو شئت استلخاص الحوادث وإبداء رأيي وحكمي بهذا الخصوص لأسرعت بالقول إن القرن الثامن عشر يظهر كأعظم عصر في التاريخ وأكثره فائدة وأعمه نفعاً للجنس البشري. إلاّ انه لأمر حقيقي لا ريب فيه أن العقل البشري أضلته السلطة المطلقة التي استولى عليها إذ ذاك وأفسدته وانه تجاوز الحدود في احتقاره وبغضه للأشياء المقررة وللأفكار القديمة وخالف القوانين وان ذلك قاده إلى الغيّ والجور. فإن الغيّ والجور اللذين مازجا ظفر العقل البشري في آخر القرن كما يجب علينا إعلانه انما هما على الخصوص نتيجة الضلال الذي أورثه إياه عظم تسلطه واتساعه. فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني انه سيحسب من مزاياه الخصوصية أن يعترف **بأن كل سلطة سواء كانت روحية أم زمنية ملكية أم شعبية فلسفية أم وزيرية تحوى في ذاتها خللاً طبيعياً وزللاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها مهما كانت المصلحة التي من أجلها تستعمل تلك السلطة.** وليس إلاّ حرية عموم الحقوق وعموم الصوالح وعموم الآراء وانطلاق جميع هذه القوات والأمر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواه مذهباً من شأنه قصر كل قوة وشوكة على حدودها القانونية ومنع تعديها على غيرها. وبالاختصار، جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع. تلك هي، أيها السادة، النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القويمة التي

اكتسبناها من المصادمة الواقعة في آخر القرن الثامن عشر بين السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية أو الروحية.

خاتمة الكتاب:

فها أنذا قد وصلت إلى الحد الذي عيّنته. فإنكم تتذكرون انني كنت قد قصدت في بداية الأمر ان أصف لكم عموم نمو التمدن الأوروباوي منذ سقوط السلطة الرومانية إلى أيامنا هذه. فأؤمل أنني قد تممت المرام لأني قد سردت لكم أعظم وأهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو تمدن الهيئة الاجتماعية المتأخرة وان كنت قد قد استعملت الاختصار ولم أسند أقوالي إلى البراهين والأدلة. فأرجو أن تسمحوا لي بكلمتين أيضاً، فإنني اعتنيت في بداية الأمر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر لي أن التمدن إنما يقوم بأمرين أساسيين: **نمو الهيئة الاجتماعية ونمو الانسان ذاته**، أعني النمو السياسي والاجتماعي من جهة والنمو الداخلي الأدبي من جهة أخرى. وقد اقتصرت في هذه السنة على تاريخ الهيئة الاجتماعية ولم أتكلم عن نمو الانسان ذاتياً ولا اعتنيت بأن اقص عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل في الانسانية. فسأتمم ذلك في السنة القادمة إن شاء الله مقتصراً على فرنسا خصوصاً وسأدرس معكم تاريخ التمدن الفرنساوي مع التطويل وسأجتهد بالبيان عن أحوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتياً في فرنسا وعن النظامات والآراء وأعمال الفكر البشري على اختلاف أنواعها لكيما يمكننا الوقوف على حقيقة نمو وطننا المجيد بالتمام والكمال. لأنه من الواجب علينا أن نحب الوطن حباً مفضلاً في ماضيه كما في مستقبله.

خاتمة للمترجم

إن من يطّلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويقارن حالة أوروبا الحاضرة بأحوالها السابقة لا بد من أن يحمله هذا القياس على مقابلة الحالة الحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه. فيرى حينئذٍ نقصاً عظيماً وخللاً جسيماً (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب) وان التمدن في ممالك أوروبا بقطع النظر عن التفاوت الكائن بين حكومة وحكومة وأمة وأمة لم يزل طفلاً صغيراً مع كل ما حدث من التقدم والنجاح والتمدن والفلاح بالنسبة إلى قرون الخشونة وأزمنة الضلال. واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومة أظنه واضحاً كافياً وهو أنه على مقتضى المبادىء التي تستخلص من كتب الفلاسفة عموماً وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك الحارس للبشر) يجب أن تكون الحكومة كرب العائلة. كيف لا وهو المثال الطبيعي الذي أعطي للبشر، وبالتالي يجب عليها مراعاة الشعب كافة كمراعاة رب العائلة أعضاء عائلته، أعني ليس التصرف بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر إليهم أيضاً بعين الحب والتعطف والرحمة. فهل يا ترى يوجد مثال لذلك بين حكومات أوروبا المتمدنة. لعمري، أظن لا. وليس من حدّي أن أجول في ميادين السياسة فضلاً عن أن هذه الخاتمة لا تحتمل إطالة الشرح في الموضوع. ولكني أكتفي بملاحظة جوهرية أختم بها الكلام دليلها واضح لدى الأنام وهي أن الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المقدم ذكرها هي حكومة أبي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد بذلك آثار التاريخ وقبلها حكومة أخرى أيضاً التي ولئن كانت لا تسمى بحصر المعنى حكومة بل إدارة. إلاّ أن مبادئها ربما تصلح لأن تكون أساساً لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسل المسيح وطرائق سياستهم للرعية. فيا للعجب أرانا بعد انقضاء تسعة عشر قرناً من الرسل وثلاثة عشر قرناً من الصحابة لم نزل متأخرين في مبادىء السياسة والأحكام على نوع ما ومن جملة وجوه عن أولئك السياسيين العظام الذين يقتصر مع ذلك علمهم المتسع في فنّ السياسة على كلمة واحدة: العدل.

اعـــلان

كتاب: التحفة الادبية في تاريخ تمدن الممالك الاوروباوية تأليف الوزير الخطير. والعالم التحرير موسيو كيزو الشهير

[النشرة الاسبوعية ج ٧ (١٨٧٧) ص ٥٢]

نخبر حضرة الجمهور اننا بعونه تعالى صرنا على همة النجاز من ترجمة هذا الكتاب النفيس الذي استغرق من وقتنا مدداً. نعم، اننا لم نشتغل فيه دون انقطاع لكن لا يخفى على من يتفقد ما يصادف المترجم من الصعوبات العظيمة في استخراج كتاب كهذا حاوٍ كل المبادىء السياسية والعلمية وما يتبعها من الالفاظ والمعاني الصعبة المراس واملنا انه سيجيء قريباً على اتم المراد.

فهذا الكتاب الذي بعد عند عموم الافرنج من انفس المؤلفات واعمها نفعاً والطفها اسلوباً وادقها معنى يعرب عن التمدن واصوله وفروعه منذ انقراض الدولة الرومانية وهجوم البرابرة على اوروبا الى ايامنا هذه ويحتوي ايضاً على مقتطف تاريخ كل من دول اوروبا الحاضرة والكنيسة المسيحية والعرب والاسلام والصليبيين وتاريخ الفلسفة والآدب والفنون وتاريخ المذاهب السياسية او طرائق الاحكام الدولية القديمة والحديثة، الخ. ولقد سماه مستر طالبويز الذي ترجمه الى اللغة الانكليزية تحفة مهداة لبني البشر. والافرنج عموماً تسميه هام التآليف لان الانسان اذا طالع مجمل تواريخ الدنيا لا يمكنه ان يستغني عن كتاب موسيو كيزو واما هذا الكتاب فيغنيه عن كل التواريخ وهاك البرهان. إن المؤلف قد استقطف كتابه من عموم تواريخ العالم واضاف الى ذلك ملاحظات رجل سمت شهرته بالفلسفة والسياسة والفصاحة وسائر العلوم فضلاً عن كونه صرف زمناً طويلاً في تخت الوزرة العظمى الفرنساوية. فان استطاع كلٌ مطالعة جميع التواريخ فهل يستطيع ان يأتي بما اتى به موسيو كيزو من كشف ستار الاسرار عن غوامض ما انطوت عليه تواريخ الادهار بأنامل الحكمة ودقة الافكار. كلا، فالمأمول من غيرة الجمهوران يبادروا الى الاشتراك بكتاب نظير هذا لم تأتِ بعد المطبعة العربية بمثله من جهة شأن المؤلَف والمؤلِّف ترغيباً للمترجمين ومكافاةً لهم على اتعابهم ورغبة بالمطالعة والاستفادة.

وقد جعلنا قيمة الاشتراك عشرة فرنكات لاغير وسيباع بعشرين فرنكاً لغير المشتركين فمن يرغب ان يتكرم بالاشتراك فليقيد اسمه عند وكلاء الاهرام.

كاتبه حنين خوري
احد الاعضاء المميزين
في الجمعيةالعلمية السابقة في بيروت

اقول انه عندما وصل الى يدي هذا الاعلان تذكرت ان الخواجه حنين الخوري قد اطلعني على قسم من ترجمته لكتاب موسيو كيزو منذ ١٣ او ١٥ سنة ولا اذكر الوقت بالتمام لطول المدة ويتضح من ذلك ان هذه الترجمة ليست هي كبعض الكتب شلح القلم بل قد صرف عليها المترجم مدة طويلة. اما كتاب موسيو كيزو في لغته الاصلية ففوق المديح مفيد ملذ محقّق مدقق خالي الغرض الاّ في اعتباره فرنسا نقطة الدائرة ويسامح بذلك لانه فرنساوي. اما هذه الترجمة فعن يد من يفهم اللغتين وانصرفت عليها مدة وعناية ولا ريب ان كثيرين من ابناء سوريا يشتركون به وان لم يفعلوا يخسروا فائدة كبرى.

كرنيليوس ڤان ديك

اعـــلان

[الجنان ج ٨ (١٨٧٧) ص ١٢٦]
كتاب التحفة الادبية في تاريخ تمدن الممالك الاوروبية
تأليف الوزير الخطير والعالم النحرير
موسيو كيزو الشهير

نخبر حضرة الجمهور اننا بعونه تعالى صرنا على همة النجاز من ترجمة هذا الكتاب النفيس الذي استغرق من وقتنا مدداً. نعم اننا لم نشتغل فيه دون انقطاع لكن لا يخفى على من يتفقد ما يصادف المترجم من الصعوبات العظيمة في استخراج كتاب كهذا حاوٍ كل المبادىء السياسية والعلمية وما يتبعها من الالفاظ والمعاني الصعبة المراس واملنا انه سيجيء قريباً على اتم المراد.

فهذا الكتاب الذي يعدُّ عند عموم الافرنج من انفس المؤلفات واعمها نفعاً والطفها اسلوباً وادقها معنى يعرب عن التمدن واصوله وفروعه منذ انقراض الدولة الرومانية وهجوم البرابرة على اوربا الى ايامنا هذه ويحتوي ايضاً على مقتطف تاريخ كلٍّ من دول اوربا الحاضرة والكنيسة المسيحية والعرب الاسلام والصليبيين وتاريخ الفلسفة والاداب والفنون وتاريخ المذاهب السياسية او طرائق الاحكام الدولية القديمة والحديثة، الخ. ولقد سماه مستر طالبويز الذي ترجمه الى اللغة الانكليزية تحفة مهداة لبني البشر. والافرنج عموماً تسميه هام التآليف لان الانسان اذا طالع مجمل تواريخ الدنيا لا يمكنه ان يستغني عن كتاب موسيو كيزو واما هذا الكتاب فيغنيه عن كل التواريخ وهاك البرهان. ان المؤلف قد استقطف كتابه من عموم تواريخ العالم واضاف الى ذلك ملاحظات رجل سمت شهرته بالفلسفة والسياسة والفصاحة وسائر العلوم فضلاً عن كونه صرف زمناً طويلاً في تخت الوزارة العظمى الفرنساوية. فان استطاع كل مطالعة جميع التواريخ فهل يستطيع ان يأتي بما اتى به موسيو كيزو من كشف ستار الاسرار عن غوامض ما انطوت عليه تواريخ الادهار بانامل الحكمة ودقة الافكار. كلا، فالمأمول من غيرة الجمهور ان يبادروا الى الاشتراك بكتاب نظير هذا لم تأتِ بعد المطبعة العربية بمثله من جهة شان المؤلف والمؤلف ترغيباً للمترجمين ومكافاةً لهم على اتعابهم ورغبة بالمطالعة والاستفادة.

وقد جعلنا قيمة الاشتراك عشرة فرنكات لا غير وسيباع بعشرين فرنكاً لغير المشتركين فمن يرغب ان يتكرم بالاشتراك فليقيد اسمه في هذه اللائحة وله الفضل.

كاتبه حنين خوري
احد الاعضاء المميزين في الجمعية العلمية
السابقة في بيروت

تعليق الجنان:

التاريخ بدون ريب مرآة الاستقبال ويقال ان اصدق نبوة نبوة التاريخ وقد اصبحت بلادنا الشرقية في ظروف تجعل لتاريخ التمدن عظيم اهمية فيها فلا بد من ان نثني كل الثناء على جناب حنين افندي الخوري الذي بذل من الوقت ما بذل في سبيل ترجمة كتاب ذلك الوزير المشهور لينفع به ابناء وطنه. ولا ريب في ان جميع اهل الذوق والمعارف يشاركوننا في مدحه وينعكفون على مساعدته لانه قد افرغ الجهد في ضبطه وجاء بما قد شعرنا بالاحتياج اليه فنشور على الناس بالاشتراك فيه والذين يتاخرون عن ذلك يرون خطأهم بعد ان ينشر ذلك التاليف النفيس فنسأل الله توفيقه الى النهاية وهو خير مسؤول.

اعــــلان

[الجنان ج ٨ (١٨٧٧) ص ٢٠١ - ٢٠٢]

ان كتاب التحفة الادبية يحتوي على ما يأتي بيانه
وهو تحت الطبع في مطبعة الاهرام في الاسكندرية

ان العلامة كيزو مؤلفه يقسم فيه زمان التمدن الاورباوي الى ثلاثة اقسام: **اولها**، منذ سقوط الدولة الرومانية في القرن الخامس الى القرن الثاني عشر. **ثانيها**، من القرن الثاني عشر الى السادس عشر. **وثالثها**، يبتدىء من السادس عشر ولم يزل مداوماً سيره.

ثم انه يميز اربعة عناصر اصلية للتمدن الاورباوي وهي الملكي والكنائسي وعنصر الاشراف والعنصر البلدي اي الشعبي. ويشرح عن اصل كل منها ونشئه وتقدمه ومحاربته رفقاءه والنتائج المفيدة او السيئة الصادرة عنه بحق التمدن بوجه العموم ويثبت اقواله بالحوادث التاريخية التي يحسن سردها ثم يعبر عن امتزاج هذه العناصر بعد النزاع العظيم وعن حصرها في عنصرين فقط وهما الملك والشعب.

واعجب ما يراه الانسان من التغييرات المهمة هو انتقال حالة العنصر البلدي اي الشعبي من الشيء الى ضده. فانه لم يكن شيئاً في بدء الامر بل كان مذلولاً مهاناً مظلوماً مرغوماً على الخضوع لشهوات الاشراف والملوك وغيرهم من اصحاب السلطة المطلقة فآل امره الى ان صار مالكاً ومتوالياً زمام امره بواسطة العلم والحكمة والعقد بعد انقضاء قرون عديدة قاسى فيها الاهوال الشديدة. وكفى ما بذلك من العبرة المفيدة.

هذا وان المؤلف يتعرض في كتابه لكل المسائل الادبية والخلقية والفلسفية حتى مسئلة خلود النفس ويحلها جميعها بحسب فكره الثاقب ورأيه الصائب ويذكر باختصار اعظم الوقائع التي حدثت في التاريخ وجميع الحوادث المهمة التي جرت في مدة الخمسة عشر قرناً المذكورة وعلى نتائجها الظاهرة الثابتة يؤسس آراءه. فيخرج من هذا الكتاب مختصر تاريخ الكنيسة الحقيقي ومختصر تاريخ حكومة الاشراف الالتزامية وهم امراء البربر الذين تسلطوا على اوربا بعد سقوط الدولة الرومانية ومختصر تاريخ المذهب البلدي اي الحكومة البلدية المستقلة التي خلفها لنا العالم الروماني (اذ اصل رومية مدينة مستقلة) والتي منها تولد عنصر الشعب الحالي كما هو الآن. ومختصر تاريخ المذهب الملكي اي طريقة سياسة الناس بواسطة ملك يحكمهم. ومختصر تاريخ الصليبية. ومختصر تاريخ البروتستانت. ومختصر تاريخ دول اوروبا ونظاماتها السياسية القديمة والجديدة. ومن ضمن ذلك الثورات التي حصلت دينية كانت ام سياسية. ويذكر العرب المسلمين في محلين حين غزواتهم في اوربا وحين غزوات اوربا في بلادهم اي في مدة الصليبية وبحسب عادته يصرح عن افكاره في الموضوعين.

وبالاختصار ان الافكار والملحوظات التي لا تحصى المحتوية في هذا المؤلف لم يطلع بعد على مثلها مطالعو اللغة العربية سواء كان من جهة الفوائد التاريخية ام الادبية ام الفلسفية. ولم تخطىء جريدة الاهرام اذ قالت عنه سابقاً انه يحتوي على فلسفة الفلسفة وقصدنا ايضاح ذلك للجمهر لكي يكون لهم المام ببعض مضمون هذا الكتاب وليس وجه المليحة كالنقاب.

اما حجم الكتاب فنحو ٥٠٠ صفحة قطع ربع وقيمة الاشتراك فرنك ١٠ وسيباع لغير المشتركين بفرنك ٢٠ والاشتراك عند وكلاء الاهرام في كل الجهات وعند الخواجا حبيب غرزوزي بالاسكندرية وفي مصر عند الخواجا حنا سابا ودفع القيمة بعد استلام الكتاب.

حنين خوري

الجنان :

اننا نكرر ما قلناه في جزء ماضٍ من ان كل ذي ذوق ادبي يبادر الى اقتناء هذا الكتاب ويطالعه بالتمعن والدقة فنحرض جميع الذين يعرفون القراءة على اقتنائه ونكرر الثناء على جناب مترجمه الاديب متمنين له التوفيق الى النهاية.

كتاب التحفة الادبية في تاريخ تمدن الممالك الاوروبية

تأليف الوزير الخطير والعالم النحرير موسيو كيزو الشهير

[ثمرات الفنون، عدد ٩٢ (٢٥ ك ٢ ١٨٧٧) ص ٤].

نخبر حضرة الجمهور اننا بعونه تعالى صرنا على همة النجاز من ترجمة هذا الكتاب النفيس الذي استغرق من وقتنا مددا. نعم، اننا لم نشتغل فيه دون انقطاع لكن لا يخفى على من يتفقد ما يصادف المترجم من الصعوبات العظيمة في استخراج كتاب كهذا حاوٍ كل المبادىء السياسية والعلمية وما يتبعها من الالفاظ والمعاني الصعبة المراس واملنا انه سيجيء قريباً على اتم المراد.

فهذا الكتاب الذي يعد عند عموم الافرنج من انفس المولفات واعمها نفعا والطفها اسلوبا وادقها معني يعرب عن التمدن واصوله وفروعه منذ انقراض الدولة الرومانية وهجوم البرابرة على اوروبا الى ايامنا هذه ويحتوي على مقتطف تاريخ كل من دول اوروبا الحاضرة والكنيسة المسيحية والعرب الاسلام والصليبيين وتاريخ الفلسفة والاداب والفنون وتاريخ المذاهب السياسية او طرائق الاحكام الدولية القديمة والحديثة، الخ. ولقد سماه مستر طالبويز الذي ترجمه الى اللغة الانكليزية تحفة مهداة لبني البشر والافرنج عموماً تسميه هام التآليف لان الانسان اذا طالع مجمل تواريخ الدنيا لا يمكنه ان يستغنى عن كتاب موسيو كيزو. واما هذا الكتاب فيغنيه عن كل التواريخ وهاك البرهان ان المؤلف قد استقطف كتابه من عموم تواريخ العالم واضاف الي ذلك ملاحظات رجل سمت شهرته بالفلسفة والسياسة والفصاحة وسائر العلوم فضلا عن كونه صرف زمناً طويلاً في تخت الوزارة العظمى الفرنساوية فان استطاع كل مطالعة جميع التواريخ فهل يستطيع ان يأتي بما أتى به موسيو كيزو من كشف ستار الاسرار عن غوامض ما انطوت عليه تواريخ الادهار بأنامل الحكمة ودقة الافكار. كلا، فالمأمول من غيرة الجمهور ان يبادروا الى الاشتراك بكتاب نظير هذا الكتاب لم تأت بعد المطبعة العربية بمثله من جهة شأن المؤلِّف والمؤلَّف ترغيباً للمترجمين ومكافاة لهم على اتعابهم ورغبة بالمطالعة والاستفاده وقد جعلنا قيمة الاشتراك عشرة فرنكات لا غير وسيباع بعشرين فرنكاً لغير المشتركين.

كاتبه حنين خوري
أحد الأعضاء المميّزين في الجمعية العلمية
السابقة في بيروت

تعليق ثمرات الفنون:

قلت من طالع هذا الاعلان وتأمل في النعوت التي اشتمل عليها الكتاب الذي يراد طبعه ويطلب الاشتراك فيه ادرك انه كتاب بديع المثال عزيز المنال لم ينسج على منواله ولم تسمح قريحة بمثاله لما فيه من فرائد الفوائد وصلات الاداب العوائد ونكت التاريخ الجليلة ولطائف الاخبار الجميلة واشتهار هذا الكتاب عند الاجانب اجمل عنوان على ما فيه من غرائب الرغائب وعلى ذلك فالدخول في باب

الاشتراك فيه مندوب والسعي للحصول على ما فيه من مطالب فلسفة التاريخ مطلوب فنحض الجميع على الاكتتاب في الاشتراك فيه والاسراع إلى ما يدرك نفع العموم منه بالبدية ونطلب من وكلاء الثمرات ان يسعوا بتحصيل مشتركين وان لا يفتروا عن الحض على ذلك في كل حين ونقدم الثناء والدعاء لحضرة مؤلفه الفاضل الاديب الذي تم له من اغراض الاداب اوفر سهم مصيب ونتأمل نجاح مساعيه في ما جدّ ووصول امانيه في ما طلب الى اقصى حد.

وَرَدت الينا الرسالة الآتية من الاسكندريّة

[ثمرات الفنون. العدد ٩٧ (١٨٧٧/٢/٢٩)].

سيدي منشئي جريدة ثمرات الفنون

إنني منذ نحو ثلاثين يوم نشرت في هذه المدينة (اسكندرية) اعلاناً مطبوعاً وفرقته في سائر الجهات وخاطبت اكثر الجرائد العربية وسألتها نشره فأجابت اليَّ ذلك وطبعته في صفحاتها ولها مني الثناء والشكر. ومضمون الاعلان مباشرة انما هي ترجمة تاريخ التمدن الاروباوي منذ سقوط الدولة الرومانية الى عصرنا هذا تأليف اشهر علمائه واعلاهم قدراً وازكاهم عقلاً الوزير كيزو الفرنساوي واوضحت في الاعلان المذكور ما للمؤلَّف وللمؤلِّف من الفضل المشهور. وبالاختصار ابنت ان هذا الكتاب لم تأت بعد المطبعة العربية بمثله من جهة التاريخ والفلسفة وغير ذلك من العلوم الدنيوية وذكرت ما قاله مترجمة الى اللغة الانكليزية انه على رأيه يعتبر كتحفة مهداة الى بني البشر ومضى على ذلك نحو من ثلاثين يوماً كما ذكرت فورد لي باثنائها من بعض المدن (اذ لم يرد لي بعد الجواب من كل الجهات) ما يقارب مائتي مشترك مع بيان اسمائهم وما ذلك الا عدد قليل بالنسبة إلى فضل الكتاب الجزيل. فاخذت تلك القوائم ونقدت الاسماء المختلفة فلم اجد بينها خمسة بالمئة من اسماء ساداتنا المسلمين اكثرهم من المصريين فعجبت كثيراً من هذا الامر. اولاً، لان الكتاب اشهر من نار على علم. ثانياً، لان اللغة العربية انما هي لغة المسلمين لا لغة النصارى والمسلمون يبلغ عددهم مائتي مليون وليس اكثر من ثلاثة او اربعة ملايين من النصاري ممن يعرف لغة الاسلام فتذكرت ما قاله ذلك الشهم الهمام فريد عصره ووزير مصره السيد الامير خير الدين التونسي في مقدمة كتابه **أقوم المسالك** الذي اكسبه مجداً وفخاراً بين المسلمين كافة بل بين النصارى ووددت ان اعيده على مسامع الجماعة لما يحتويه من الحقيقة والحكمة والبراعة فلله دره حيث يقول وبدرّ الفاظه تُفتن العقول: انه يقصد بكتابه الذي كل العلم به محمول تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الاعراض عما يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا بمجرد ما انتقش في عقولهم من ان جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي ان يهجروا تآليفهم في ذلك يجب ان تنبذ ولا تذكر حتى إنهم يشددون الانكار على من يستحسن شيئاً منها وهذا على اطلاقه خطا محض فان الامر اذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للادلة لا سيما اذا كنا عليه واخذ من ايدينا فلا وجه لانكساره واهماله بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله وكل متمسك بديانة وان كان يرى غيره ضالاً في ديانته فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في نفسه من اعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية كما تفعله الامة الافرنيجة فانهم ما زالوا يقتدون بغيرهم في كل ما يرونه حسناً من اعماله حتى بلغوا في استقامة نظام دنياهم الى ما هو مشاهد وشأن الناقد البصير تمييز الحق بمسبار النظر في الشيء المعروض عليه قولاً كان او فعلاً فإن وجده صوابا قبله واتبعه سواء كان صاحبه من اهل الحق او من غيرهم فليس بالرجال يعرف الحق بل بالحق تعرف

الرجال والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها. واكتفي بهذا القول المملوء حكمة وفضلاً فلا ازيد عليه شيئاً اصلاً سوى اني ارجو من فضلكم نشر خطابي هذا في جريدتكم الفريدة اذا رأيتم كما ارى ان نتيجته مفيدة كما اني ارجو في الوقت ذاته من جميع الجرائد ان تنشره تعميماً للفوائد.

الاسكندرية في ١٧ شباط سنة ١٨٧٧ حنين خوري

تعليق ثمرات الفنون على الرسالة :

قلت ان التعجب الذي ذكره وبين سببه في محله لان الكتاب المذكور حيث كان بالاوصاف التي ذكرها جديران يطلب ويقتنى حيث انه مفيد يكتسب به المرء علماً وحكمة ودراية وسياسة ويطلع على خبايا الافكار ويصل الى اعلى درجة من تهذيب طباعه واخلاقه اذا كان فيه قابلية لذلك فنحض الجمهور من اي طائفة على اقتنائه بالمبادرة الى الاشتراك فيه. ولعل الاحوال الحاضرة والاوقات المعترضة هي التي أخرّت المبادرة الى ذلك حيث اقلقت العالم وجعلت الافكار في شغل شاغل واملنا ان يقشع سحاب تلك الحوادث ويستريح البال من معاناة البلبال ثم ليعلم حضرة المؤلف ان الزهد في العلم الان غير مختص بكون المؤلف غير مسلم فإن مؤلفاً صغيراً الفه ونظمه محرر جريدتنا سماه كشف الارب عن سر الادب عدد ابياته الف وثلاثمائة وكسور جعل ثمنه فرنكاً ونصفاً لم يرغب باقتنائه الا اقل من القليل وما زال ملقى في المطبعة اوراقاً بعد ما اعلنا شأنه ونوهنا به كثيراً مع كونه مملوءاً حكماً وامثالاً وادابا ينتفع بها الجميع فليكن ذلك تسلية وان كانت الفائدة بكتابكم اعم واتم.

ثبت بالمصطلحات حسب ورودها في النص

المذهب السيادي أو مذهب الأشراف
ارستوكراتيك)
الحكومة الثيوكراتيكيّة
(أي الحكم تحت ظل الالهية)
المذهب الدموكراتيكي (حكومة الشعب)
المذهب الجمهوري
الحكومة الروبريزانتاتيف
(أي الملكية المقيدة)
الحكومة المطلقة
الحكومة البلدية/المذهب البلدي
الفيوداليتي: مذهب حكومة الأشراف الالتزامية
القانونية السياسية
القوة الجبرية (الاكراه)
الأقدمية
الحقّانية
كونفدراسيون (رباط الاتحاد)
المذهب الاتحادي
ديوان السنت
كلان (العائلة)
فدراسيون
الشيفاليري (الفروسية)
النظام الهيرارشيكي (مذهب المراتب)
كاست (سبط)
مسيو بنتام
موسيو سييس
الشارت (الوثائق)
البورجوازي (عوام الأهالي والأصناف)
كوربوراسيون (أجواق، طوائف)
الديموكراتيكي (تسلط الشعب)
البراغماتيك = أوامر مخطوطة للملوك
فرنسا وسلاطين المانية مختصة بالدين
مخالفة الأنسياتيك
جمعية الكونفنسيون
الديبلوماسيا (السياسة الخارجية)
السياسة (بوليتيك)
الانكيزيسيون (محكمة التفتيش)

البوسط (البريد)
مذهب الموازنة
مدرسة الكلاسيك (الآداب القديمة)
الجنتري: أصاغر الأشراف
البوريتان: شيعة دينية مفترقة
عن كنيسة انكلترا
الكابال (القبال): الدسيسة
الصليبية (الحروب والحملات)
البربري - البرابرة
البلديات
العفّة
التمدّن
كرومول
المجامع الكنسيّة
السلطة الكنسيّة
الحقائق التاريخيّة
حريّة الفحص
فروند
غاليا، بلاد الغال
مركزيّة السلطة
الرجال العظام
حنا هوس
العقل الحديث
سلطة الرأي العام
البابويّة
المجتمع الديني
مبدأ التمدّن
العناية الالهية
شراء وبيع المناصب الكهنوتية
السلطة الدنيويّة أو الزمنيّة
حروب الوردتين
الهرطقة، الهراتقة (الأراتقة)
لوتير (مارتن لوتر)
كالوين (كالفين)
الهون



المحتويات

الصفحة

دار النعمـة للطبـاعـة
الرملة البيضاء - شارع اديسون
تلفون : ٨٠٢٢٤٦ - بيروت، لبنان



تحفة في تاريخ التمدّن الأوروبي

ينطلق المؤرخ ورجل الدولة الفرنسي، فرنسوا غيزو (١٧٨٧ - ١٨٧٤) في تحليله الثاقب لتاريخ التمدن الأوروبي من تقسيمه للبُعد الزمني إلى ثلاثة مراحل أو أدوار تاريخية:

■ منذ سقوط الدولة الرومانية: من القرن الخامس إلى القرن الثاني عشر.

■ من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر.

■ من القرن السادس عشر حتى مطلع التاسع عشر وهناك أربعة عناصر أصلية أو محاول رئيسية لتطور التمدن الأوروبي يعيّنها المؤلف ـ المؤرخ على النحو الآتي: العنصر الملكي والكنائسي وعنصر الأشراف وما يسميه المعرّب بـ«العنصر البلدي» أي الشعبي.

ولسنا في صدد تقديم هذه الطبعة الثانية (الأولى عام ١٨٧٧) بناقلين لما قالته جريدة الأهرام آنذاك من أن هذا الكتاب يحتوي على فلسفة الفلسفة. يكفي تنبيه القارىء إلى أهمية كتاب «التحفة الأدبية» كمحاولة فلسفيّة وتحليليّة في كتابة التاريخ الحضاري واستقراء الأحداث التاريخيّة ضمن اطارها المرجعي العام لكي تأخذ مكانها الصحيح وتصبّ روافدها في مجرى الأفكار التي يسفر عنها مسار التاريخ وتهدف إليها مسيرة الحضارة.

